

تَأْسِيسُ الْقَوْلِ وَالْأَصُولِ

وَتَحْصِيلُ الْفَوَائِدِ لِلذَّوْبِ الْوُصُولِ

فِي أُمُورِ أَعْمَهَا النَّصُوفِ وَمَا فِيهِ مِنْ وَجْهِ النِّعْرِ

الْمُسْتَعْنَى الْخُصَّارَا

قَوْلُ النَّصُوفِ وَشَوَاهِدُ النِّعْرِ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ

أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ زُرُّوقَ الْفَاسِيَّ

اعْتَنَى بِهِ

نِزَارُ حَمَادِي

الْمُرْتَزِ الْعِزِّي

لِلْكِتَابِ

الْشَارِقَةِ

قواعد التصوف
وشواهد التعرف

تَأْسِيسُ الْقَوَاعِدِ وَالْأُصُولِ
وَتَحْصِيلُ الْفَوَائِدِ لِذَوِي الْوُصُولِ
فِي أُمُورِ أَعْمَهَا التَّصَوُّفِ وَمَا فِيهِ مِنْ وُجُوهِ التَّعَرُّفِ

المُسَمَّى اختصارًا

قَوَاعِدُ التَّصَوُّفِ وَشَوَاهِدُ التَّعَرُّفِ

تأليف الشيخ الإمام

أبي العباس أحمد زروق الفاسي

(٨٤٦ - ٨٩٩ هـ)

تحقيق

نزار حمادي

المركز العربي
للكتاب

الشارقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

وبعد، فإن التراث العلمي للمسلمين بحرٌ لا ساحل له، وقد اشتمل على مؤلفات ومصنفات كثيرة توزعت على جميع أنواع العلوم، مقاصدها وآلاتها، أصولها وفروعها، شرعيّتها وعقليّتها، غير أن بعضها كان أسبق في الوضع، وأوضح في الأسلوب، وأتقن في التحرير، وأكمل في الإلمام والاستيعاب، مما جعلها محطّ أنظار المحققين والمدققين في كل جيل، ومحلّ رعاية العلماء والمدرّسين في كل قرنٍ.

وقد اجتهد بعض العلماء في وضع معايير تُعرّف بها قيمة تلك المؤلفات حتى تتميز عن غيرها مما يشاركها، وبذلك تكون العناية بها أولى وأوكد، فلخصّوا ذلك فيما نقله الشيخ شهاب الدين المقرئ في «أزهار الرياض» قائلاً: المقصود بالتأليف سبعة: شيءٌ لم يُسبق إليه فيؤلّف، أو شيءٌ أُلّف ناقصاً فيُكمّل، أو خطأ فيُصحّح، أو مشكّل فيُشرح، أو مطوّل فيُختصر، أو مفترق فيُجمّع، أو منشور فيُرتّب. وقد نظمها بعضهم فقال:

أَلَا فَاعْلَمَنَّ أَنَّ التَّالِيفَ سَبْعَةٌ
لِكُلِّ لَيْبٍ فِي النَّصِيحَةِ خَالِصٍ
فَشَرْحٌ لِإِغْلَاقٍ وَتَصْحِيحٌ مُخْطِئٍ
وَإِدَاعٌ حَبْرٍ مُقَدِّمٍ غَيْرِ نَاكِصٍ
وَتَرْتِيبٌ مَنْثُورٌ وَجَمْعٌ مُفَرَّقٌ
وَتَقْصِيرٌ تَطْوِيلٍ وَتَتْمِيمٌ نَاقِصٌ^(١)

فكل ما كان على هذه الأوصاف من المؤلفات فلا يفقد قيمته بمرور الزمن ولا يُستغنى عنه، بل يكون وجوده ضمن المراجع الفكرية والمنظومة العلمية للمسلمين متأكداً في كل عصر من العصور.

ومن الكتب التي جمعت جلّ تلك الأوصاف، لا سيما السبقية بالتأليف والتفرد في الأسلوب، الكتاب بالمعروف بـ«قواعد التصوف» للشيخ الإمام أبي العباس أحمد زروق الفاسي المتوفى سنة (٨٩٩هـ) رحمه الله تعالى، فهو وحيد في أسلوبه، فريد في بابه، وإضافة إلى كونه لم يسبق غيره فهو لم يلحق به، فقد قصد فيه إلى وضع ضوابط وقوانين وأصول يحتاجها كل من المتكلم والفقيه والصوفي للجمع بين أركان الدين الثلاثة من الإيمان والإسلام والإحسان على أكمل الوجوه وأحسنها، دفعاً لما يتوهم من تنافرها أو تزاحمها، إذ لا يكمل دين أحدٍ إلا بحسن مراعاتها وترتيب الأولوية بينها.

ويمكن أن نقول أيضاً بأن مقصد الشيخ زروق رحمته الله من قواعده كما صرح بذلك في مقدمته هو الجَمْع بين الشريعة والحقيقة والتحذير من التفريق بينهما، فبيّن إجمالاً أن الشريعة أمرٌ بالتزام العبودية، والحقيقة مشاهدة الربوبية، فكلُّ شريعة غير مؤيّدة بالحقيقة فلا عبرة بها، وكلُّ حقيقة

(١) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض (ج ٣/ص ٣٤ - ٣٥).

غير مقيّدة بالشرعة فلا حاصل لها، فالشرعة أن تعبدّه، والحقيقة أن تشهدّه، والشرعة قيامٌ بما أمر، والحقيقة شهودٌ لما قضى وقدر، وكلُّ شرعة حقيقة من حيث إنها وجبت بأمره تعالى، والحقيقة أيضا شرعة من حيث إنّ معرفته تعالى وجبت بأمره عزّ وجلّ.

فهذه هي المقاصد الكبرى لكتاب القواعد، وفي طيّ ذلك أورد الشيخ زرّوق الكثير من الفوائد الفقهية والأصولية والعقدية، مع جملة نفيسة من آداب طلب العلم وتحصيله وتدرّسه وتعليمه في غاية التحرير وتمام النصيحة، وأشار أيضا إلى حلّ الكثير من الإشكالات في التعامل مع تراث بعض علماء المسلمين، فكان خير ناصح وخير أمين رحمه الله تعالى.

ولما كان لي بفضل الله تعالى اشتغالٌ بتراث الشيخ زرّوق تحقيقاً واستفادة، وسبق أن اعتنيتُ بـ«شرحه الحادي عشر على الحكم العطائية»، وكذا كتابه النفيس المسمى بـ«إعانة المتوجّه المسكين على طريق الفتح والتمكين» في الأحكام التفصيلية للتوبة التي هي أول المقامات الإحسانية، ثم «الجوهرة المضية على المنظومة القرطبية» في الفقه المالكي، وقد نُشرَ جميعُها بفضل الله تعالى، أحببتُ أن أضرب بسهم مع الفضلاء الذين اعتنوا بكتاب «القواعد» ونشروه، لا سيما بعد أن تشاورت في ذلك مع حبيبنا في الله تعالى وسندنا بعده تعالى في نشر التراث الشيخ «سالم القاسمي»، وخصوصا بعد إشارة فضيلة الشيخ العلامة بركة عصرنا سيدي «مصطفى البحياوي» بالمضي في ذلك والدعاء لنا بالتوفيق لما هنالك، جزاه الله عنا خير الجزاء.

فبدأت بجمع الأصول الخطية المعتبرة للكتاب، فحصلت مجموعة

يمكن التعويل عليها في ذلك العمل ، ووصفها كالتالي:

❖ **النسخة (أ):** هي نسخة المكتبة الوطنية بتونس ، تحمل رقم ١٥٤٠٣ وتقع في ٧٩ ورقة . لم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ، وقد اشتملت في آخرها على قصائد منقولة من خطّ الشيخ زروق .

وتستمد هذه النسخة أهميتها بالنص الوارد بآخرها وهو: «كمل الكتاب بعون ربّ الأرباب تأليف القطب الكبير والعلم الشهير سيدي أحمد زروق أعاد الله علينا وعلى كافة المسلمين من بركاته آمين ، نُسخ من نسخة مقروءة على المؤلّف ، وهي للفقيه المتصوّف الخيرّ أبي العباس أحمد بن محمد القائسي نجل الشيخ الوليّ الشهير الكبير ذي الكرامات والمناقب أبي محمد عبد الوهاب نفع الله به وبسلفه ، وهو المدفون بإزاء مسجد باب البحر بطرابلس عمرها الله آمين ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا»^(١).

وعلى الرغم من هذا فإن هذه النسخة قد اشتملت على أخطاء نسخية وبعض التحريفات مما نرجعه إلى الناسخ ، ومما يلاحظ عليها أيضا أنها لم تشتمل على بعض القواعد التي وجدت في النسخ الأخرى ، وقد استنتجت أنها من أوائل النسخ التي كتبها الشيخ زروق قبل أن يضيف لاحقا بعض القواعد كما يظهر من النسخ الأخرى .

ومن فوائد هذه النسخة اشتمال طالعها على الاسم الكامل الذي اختاره الشيخ زروق لقواعده وهو: «تأسيس القواعد والأصول وتحصيل

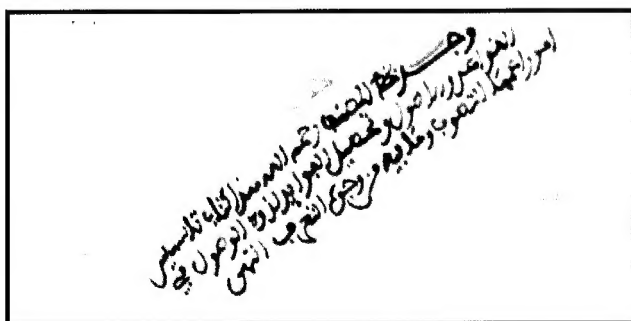
(١) تأسيس القواعد والأصول ، رقم ١٥٤٠٣ بالمكتبة الوطنية بتونس (ق٧٩/أ - ب).

الفوائد لذوي الوصول في أمور أهمّها التصوف وما فيه من وجوه التعرّف». مع ملاحظة وجود «أهمّها» بدل «أعمّها»، والمنقول عن خطّ الشيخ كما سيذكر في وصف النسخة المقبلة «أعمّها».

ولا يفوتني هنا شكر أخي الباحث اليمني الأستاذ رشدي المسعدي الذي تكفل بتصوير هذه النسخة من المكتبة الوطنية بتونس وإرساله إليّ جزاه الله خيراً.

❖ **النسخة (ب):** هي نسخة المكتبة الوطنية التونسية أيضاً، وهي ضمن مجموع رقم ٢٢٥٤٠ تقع بين الورقة ١١٤ والورقة ١٥٠ وهي بخط مغربي دقيق، لا يوجد فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

ومن فوائد هذه النسخة أنها اشتملت في طالعها على الاسم الكامل للقواعد منقولاً من خط الشيخ زروق، ونصها: «وُجِدَ بخط المصنف رحمه الله: «هذا كتاب تأسيس القواعد والأصول وتحصيل الفوائد لذوي الوصول في أمور أعمّها التصوف وما فيه من وجوه التعرّف». انتهى.



ومن فوائد هذه النسخة أيضاً أنها قد اشتملت في آخرها على نصّ إجازة كتبها الشيخ زروق ورد فيها: الحمد لله. ومما وُجِدَ بخطّ المؤلّف

على ظاهر نسخة من هذا التأليف ما نصه رحمه الله: «الحمد لله وحده، ولا قوة إلا بالله، وبعد فقد سمع عليّ جميع هذا التأليف قراءةً وسماعاً لجُلّه مع البحث لبعض معانيه صاحبنا وأخونا وقربنا في الله تعالى الفقيه المتصوّف الخير أبو العباس أحمد بن محمد القائسي، نجل الشيخ الوليّ الشهير الكبير ذي الكرامات والمناقب أبي محمد عبد الوهاب نفع الله به وبسلفه وجعل البركة دائماً في خلفه، فأجزتُ له روايته عني مع جميع توالييفي التي أحسنها في الجمال شرح الحكم، وأفيدّها شرح الوغليسية، وأعظمها إفادة هذا التأليف المبارك لكلّ متديّن، وأجزت له في ذلك ما أرويه وأرويه من تأليف ومجموع ومجال وموضوع. وأوصيته مع ذلك بتقوى الله العظيم وملازمة الكتاب والسنة وترك ما لا يعني من كلّ شيء، واستدراك أوقاته بالتوبة عند الزلة والرجوع عند الهفوة والتنبّه عند الغفلة، والله كفيلي عليه في ذلك وعلى كل الإخوان، وعليه وعليهم الفرار من الأهواء، وأن لا يُقدّموا على شيء إلا بعد العلم بأصله من أقوال علماء الأمة لأن الزمان فاسدٌ، ويتركوا الخلق وما دفعوا إليه فمراد الحقّ منهم ما هم عليه، مع تحسين الظنّ بالجميع إلا مجاهر بكبيرة». وهنا بياض بأصل الشيخ رحمه الله وبعده قال: «وكتبه بيده الفانية أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي». صحّ من خطّه بواسطة، انتهى.

❖ **النسخة (ت):** هي نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تحمل رقم ١٠٦١ تصوف، وتقع في ٧١ ورقة، خطها مغربي وقد ورد بآخرها اسم الناسخ وتاريخ النسخ بلفظ: «وكان الفراغ منه الخامس من جمادى الأول عام ٩٨٨ عرفنا الله خيرَه بمكة المشرفة على يد العبد الفقير المعترف بالخطأ والتقصير أبو القاسم بن مقبل الیوجینی ثم المليكشي عرف

بالزواوي غفر الله له ولوالديه والمؤمنين أجمعين ، والحمد لله رب العالمين» .

وأشكر جزيل الشكر أخي العزيز مبارك الحثلان الحنبلي الذي تفضل بتصوير هذه النسخة وإرسالها إليّ ، فجزاه الله خير الجزاء وبارك فيه وعليه .

❖ **النسخة (ح):** هي نسخة مكتبة الحرم المكي ، تحت رقم ٤٣٠٦ وتقع في ٢٥٩ صفحة بحسب ترقيمها ، بها نقص من الأول وتبدأ من آخر القاعدة الأولى ، وقد نقلت هذه النسخة من النسخة الموجودة في المكتبة الخالدية بالقدس الشريف تحت رقم ٤٤ من كتب التصوف ، نقلها محمد أمين بن الدنف الأنصاري خادم الحرم الشريف والمسجد الأقصى يوم الخميس ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٠هـ .

وميزة هذه النسخة أنها منقولة عن أصل منقول عن نسخة كتبت سنة ٩٩٦ وذكر في آخرها ما صورته: «الحمد لله وحده ، بلغت المقابلة حسب الطاقة على أصل صحيح بخطّ بعض تلامذة المؤلف وعليه في هامشه بعض القواعد مكتوبة بخطّ مغربي أظنه خطّ المؤلف لأنه يشبهه ، والحمد لله أولا وآخرًا ظاهرًا وباطنًا ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم» .

وهذه النسخة تؤكد أن الشيخ زروق قد أضاف بعض القواعد لاحقًا ، ولهذا نلاحظ اختلاف عددها والترتيب بينها من نسخة إلى أخرى .

وقد أمدني بصورة من هذه النسخة أخي الفاضل البحاثة الخبير بالمخطوطات الشيخ بلقاسم ضيف الجزائري جزاه الله عني خير الجزاء وأوفره .

ويجدر التنبيه إلى أنني اعتمدتُ في ترتيب القواعد الخمسين الأولى

على ما ورد في شرح الشيخ العلامة محمد بن زكري الفاسي لاعتماده على نسخة قيمة مصححة بخط الإمام الزياتي المتوفى سنة ٩٦٤هـ كما نصّ على ذلك في الصفحة (١٥٠)، وأيضاً لاستخراجه المناسبات بين تلك القواعد بشكل دقيق ينبئ عن دقة ذلك الترتيب، وبعد ذلك فلا يوجد خلاف يذكر بين سائر النسخ المعتمدة في الترتيب والتبويب، وأيضاً فقد استفدتُ منه جملة من التعليقات ذكرتها بالهوامش.

❖ شروح القواعد:

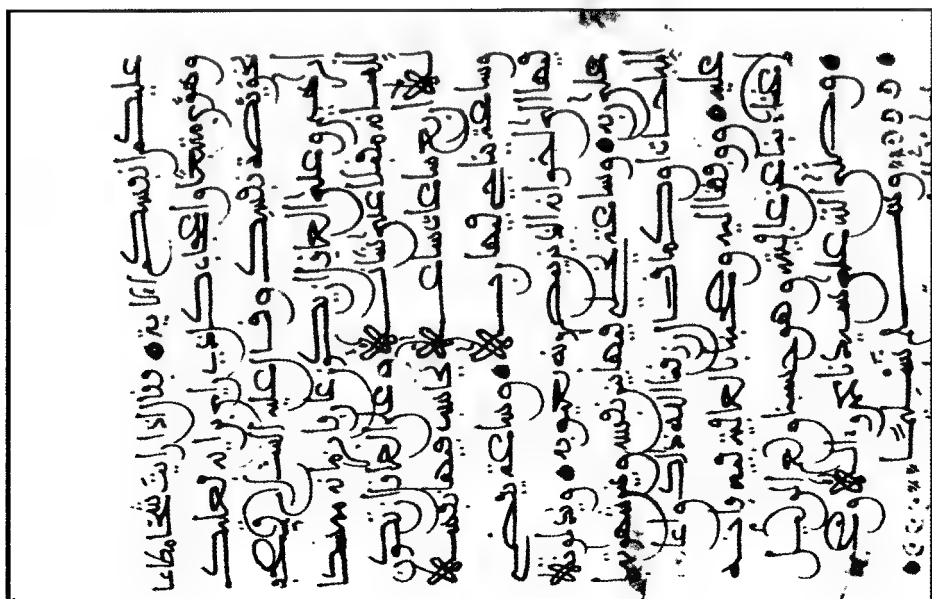
على نفاسة وأهمية القواعد الزروقية لم توجد لها شروح تراثية كثيرة، خلافاً للنقول عنها والاستفادة منها فهي لا تحصى كثرة، والشرح الذي وصلنا جزء منه هو شرح الشيخ العلامة الكبير محمد بن زكري الفاسي (ت ١١٤٤هـ) شارح كتاب النصيحة الكافية للشيخ زروق أيضاً، فقد عثر منه على شرح اثنين وخمسين قاعدة، آخرها قول الشيخ زروق: «أحكام الصفات الربانية لا تتبدل»، وطبع سنة ٢٠١٣م بالمكتبة التوفيقية بمصر بعناية أبي يحيى الحداد الجزائري، ومنه استفدتُ الكثير من التعليقات.

ومن الشروح التي لم يعثر عليها إلى الآن شرح الشيخ أحمد بن مصطفى العمري الحلبي (ت ١٣٣٤هـ)، إذ له شرح على قواعد التصوف للشيخ زروق كما تذكر تراجمه ومنها ما ورد في معجم المؤلفين لكحالة (ج ٢/ص ١٧٩).

وفيما يلي نماذج من النسخ المخطوطة المعتمدة:



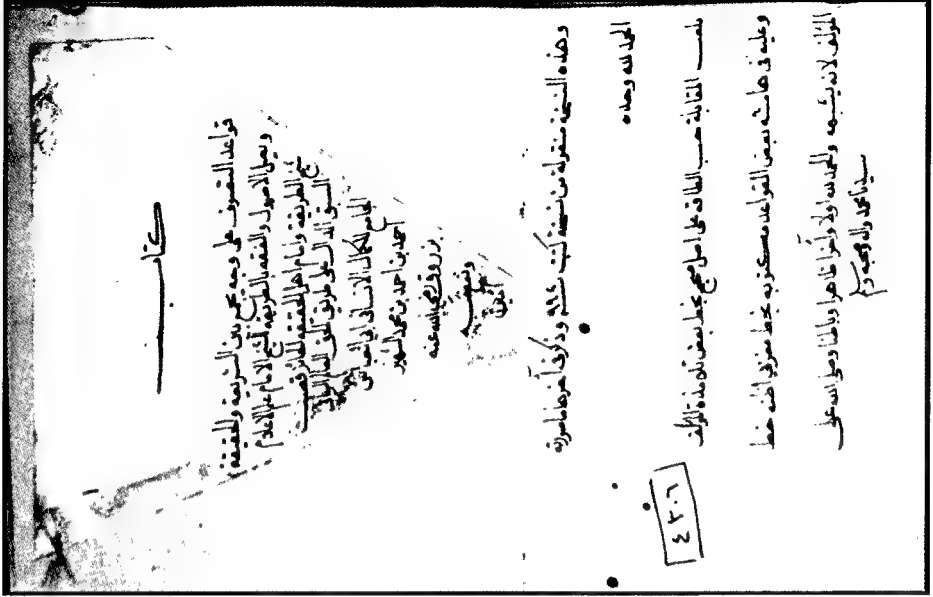
الصفحة الأولى من النسخة (أ)



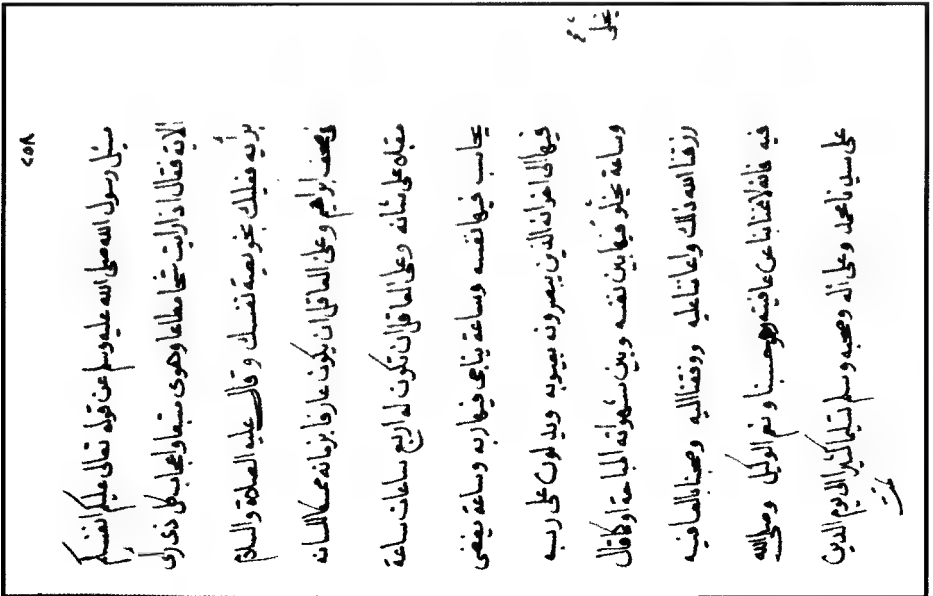
الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)



الصفحة الأولى من النسخة (ح)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ح)

تَأْسِيسُ الْقَوَاعِدِ وَالْأُصُولِ
وَتَحْصِيلُ الْفَوَائِدِ لِذَوِي الْوُصُولِ
فِي أُمُورِ أَعْمَهَا التَّصَوُّفِ وَمَا فِيهِ مِنْ وُجُوهِ التَّعَرُّفِ

المُسَمَّى اختصارًا

قَوَاعِدُ التَّصَوُّفِ وَشَوَاهِدُ التَّعَرُّفِ

تأليف الشيخ الإمام

أبي العباس أحمد زروق الفاسي

(٨٤٦ - ٨٩٩ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

قال الشيخ الإمام العالم الكامل الصدر الكبير القطب الغوث الفرد الجامع
الغيث السائل السابل ذو الفتوحات الإلهية والمواهب السنية والعلوم الدنية
أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي شهر بزروق
رضي الله عنه ورضي عنا به ^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يَجِبُ لِعَظِيمِ مَجْدِهِ وَجَلَالِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

وَبَعْدُ، فَالْقَصْدُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ وَفُصُولِهِ، تَمْهِيدُ قَوَاعِدِ ^(٢) التَّصَوُّفِ
وَأُصُولِهِ، عَلَى وَجْهِ يَجْمَعُ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ ^(٣)، وَيَصِلُ الْأُصُولَ

(١) في أول (ت): هذا كتاب قواعد التصوف وشواهد التعرف للعارف بالله تعالى شيخ
مشايخ الطريقة وقدة أهل الشريعة والحقيقة سيدي أبي العباس أحمد زروق
البرنوسي الفاسي رضي الله تعالى عنه آمين.

(٢) ابن زكري: القاعدة: كالأصل حكم كلي منطبق على جميع جزئيات موضوعه لتعرف
أحكامها منه. وكيفية التوصل لذلك أن تأتي بالجزئي الذي أردت معرفة حكمه
وتجعله موضوع القاعدة، ثم تأتي بالقاعدة فتركب من ذلك قياساً على هيئة الشكل
الأول ينتج المطلوب. كما إذا أردت أن تعرف كون التصوف من العلم النافع فتقول:
التصوف يطالعك على حقارة نفسك وجلال ربك، وكل ما كان كذلك فهو علم نافع،
فينتج: التصوف علم نافع، وهو المطلوب. (شرح قواعد التصوف، ص ٥٠ - ٥١).

(٣) الشيخ زروق: اعتقاد أن الشريعة خلاف الحقيقة هو من مبادئ الزندقة، ومنه خرجت =

وَالْفِقْهَ بِالطَّرِيقَةِ .

وَعَلَى اللَّهِ اعْتَمَدْتُ فِي تَيْسِيرِ مَا أَرَدْتُ ، وَإِلَيْهِ اسْتَنْدْتُ فِي تَحْقِيقِ
مَا قَصَدْتُ ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ . ثُمَّ أَقُولُ :

قَاعِدَةٌ [١]

الْكَلَامُ فِي الشَّيْءِ فَرْعُ تَصَوُّرِ مَا هَيْئَتِهِ ^(١) وَفَائِدَتِهِ وَمَادَّتِهِ ، بِشُعُورٍ ^(٢)
ذِهْنِيٍّ مُكْتَسَبٍ أَوْ بَدِيهِيٍّ ؛ لِيَرْجَعَ إِلَيْهِ فِي أَفْرَادِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ رَدًّا وَقَبُولًا ،
وَتَأْصِيلًا وَتَفْصِيلًا ^(٣) ، فَلَزِمَ تَقْدِيمُ ذَلِكَ عَلَى الْخَوْضِ فِيهِ إِعْلَامًا بِهِ ،
وَتَحْضِيضًا عَلَيْهِ ، وَإِيمَاءً لِمَعَادِنِهِ ، فَافْهَمْ ^(٤) .

= الطوائف كلها، وصار الفروعُ الجامدُ لا يتوقفُ في سبِّ الصوفية، والمتصوِّفُ
الجاهل لا يتوقفُ في النفور من العلم وأهله ويخالفُ ظاهرَ الشريعة في أمره ويرى
ذلك كما لا في محله . (عدة المريد الصادق، ص ٤٦) .

(١) لأن ما لم تُعرَف حقيقته بوجه من الوجوه لا يعرف قبول ما يحكمُ به له ولا رده .
(شرح قواعد التصوف، ص ٥٦) .

(٢) ليس التصور المتوقف ما ذكر عليه من التصور بالكُنْه والاطلاع على تمام الذاتيات،
بل التصور بشعور، وهذا تقريب بحسب جملة الأحكام من حيث هي، وإلا
فالأحكامُ مختلفةٌ، فُرِّبَ حكمٌ يكفي فيه مطلق الشعور، ورُبَّ حكمٍ يتوقف على أزيد
منه، ورب حكم لا بد فيه من تمام تصور الكُنْه . (شرح قواعد التصوف، ص ٥٦) .

(٣) أي: ليرجع إلى تصور ماهية الشيء في ردِّ آحاد الحكم الواقع عليها وقبولها وتأصيلها
وتفصيلها، أي: لا يتوصل لردِّ المردود منها وقبول المقبول وإثبات أصالة الأصلي
وإزالة الإجمال عنها في مقام التفصيل إلا بعد تصور ما ذكر كما ذكر . (شرح قواعد
التصوف، ص ٥٨) .

(٤) وقد ظهر لك من هذا التقرير أن اعتقاد الشخص في نفسه ثبوت الحكم للمحكوم عليه
موقوفٌ على تصوُّره إياه، وإلغاؤه ذلك الحكم للغير وإعلامه به موقوفٌ على تصوُّره
له . (شرح قواعد التصوف، ص ٥٨) .

بَابُ

(١)

قَاعِدَةٌ [٢]

مَا هِيَ الشَّيْءُ: حَقِيقَتُهُ^(١).

وَحَقِيقَتُهُ: مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَتُهُ^(٢).

وَتَعْرِيفُ ذَلِكَ بِحَدٍّ وَهُوَ أَجْمَعُ^(٣)، أَوْ رَسْمٍ وَهُوَ أَوْضَحُ^(٤)، أَوْ تَفْسِيرٍ^(٥) وَهُوَ أَتَمُّ لِبَيَانِهِ^(٦) وَسُرْعَةٍ فَهَمِهِ^(٧).

(١) فهما مترادفان مختصان بالوجود كما يدل عليه التعبير بالشيء، فالمعدوم لا ماهية له ولا حقيقة، وإنما له مفهومٌ ومسمى لأن الماهية مأخوذة - كما ذكروا - من «ما هو؟»، فهي ما به الشيء هو هو، والمعدوم لا هوية له ولا شيئية. والحقيقة من «حق» إذا ثبت، فلا تكون لغير الثابت. وقد تطلق الماهية على ما يتعقل من الشيء، فتكون أعم من الحقيقة. (شرح قواعد التصوف، ص ٦٠).

(٢) أي: ما دلت عليه أجزاؤه وذاتياته المصرح بها أو المدلول عليها بلوازمها المساوية لينتقل منها إليها. ومن هنا لا يعتبر في التعريف العرض العام، وبهذا يدخل الرسم. (شرح قواعد التصوف، ص ٥٨).

(٣) الحد أجمع للذاتيات من الرسم. (شرح قواعد التصوف، ص ٦١).

(٤) معناه أن الرسم أقرب وأيسر وأوضح عند من يريد التعريف من الحد لأن الاطلاع على الذاتيات عسير حتى في المدركات الحسية التي هي أمور ظاهرة كما صرحوا به، وهو ظاهر. (شرح قواعد التصوف، ص ٦٢).

(٥) هو التصريح بالرديف الأشهر. (شرح قواعد التصوف، ص ٦٢).

(٦) لأن اللفظ فيه لشياعه في الاستعمال وكثرة دورانه على الألسنة وإلف السامع له في عرفه لا يطرقه الخفاء ولا يشوبه اللبس بوجه. (شرح قواعد التصوف، ص ٦٣).

(٧) لأن المألوفات في الاستعمال يسرعُ الذهنُ إلى فهم المراد منه بمجرد سماعه. (شرح قواعد التصوف، ص ٦٣).

وَقَدْ حُدَّ التَّصَوُّفُ، وَرُسِمَ، وَفُسِّرَ، بِوُجُوهِ تَبْلُغُ نَحْوَ الْأَلْفَيْنِ،
تَرْجِعُ كُلُّهَا لِصِدْقِ التَّوَجُّهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(١)، وَإِنَّمَا هِيَ وُجُوهُ فِيهِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٣]

الِاخْتِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ إِنْ كَثُرَ دَلٌّ عَلَى بُعْدِ إِدْرَاكِ جُمْلَتِهَا،
ثُمَّ هُوَ إِنْ رَجَعَ لِأَصْلٍ وَاحِدٍ يَتَضَمَّنُ جُمْلَةً مَا قِيلَ فِيهَا كَانَتْ الْعِبَارَةُ عَنْهُ
بِحَسَبِ مَا فُهِمَ مِنْهُ، وَجُمْلَةُ الْأَقْوَالِ وَاقِعَةٌ عَلَى تَفَاصِيلِهِ، وَاعْتِبَارُ كُلِّ أَحَدٍ
عَلَى حَسَبِ مَنَالِهِ مِنْهُ عِلْمًا أَوْ عَمَلًا أَوْ حَالًا أَوْ ذَوْقًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَالِاخْتِلَافُ فِي التَّصَوُّفِ مِنْ ذَلِكَ، فَمِنْ ثَمَّ أَلْحَقَ الْحَافِظُ «أَبُو
نَعِيمٍ» رحمته الله بِغَالِبِ أَهْلِ «حَلِيتٍ» عِنْدَ تَخْلِيَّتِهِ كُلِّ شَخْصٍ قَوْلًا مِنْ
أَقْوَالِهِمْ يُنَاسِبُ حَالَهُ قَائِلًا: «وَقِيلَ: إِنَّ التَّصَوُّفَ كَذَا»، فَأَشْعَرَ أَنَّ مَنْ لَهُ
نَصِيبٌ مِنْ صِدْقِ التَّوَجُّهِ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ التَّصَوُّفِ، وَأَنَّ تَصَوُّفَ كُلِّ أَحَدٍ
صِدْقُ تَوَجُّهِهِ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٤]

صِدْقُ التَّوَجُّهِ مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ مِنْ حَيْثُ يَرْضَاهُ الْحَقُّ تَعَالَى وَبِمَا

(١) وَثَبِتُ صِدْقُ تَوَجُّهِ الْعَبْدِ بِكَوْنِهِ عَلَى حَالَةٍ تَوَافَقَ رِضَا مَوْلَاهُ عَنْهُ وَمُحِبَّتُهُ لَهُ، وَذَلِكَ هُوَ
جَمْلَةُ الدِّينِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (شرح قواعد التصوف، ص ٦١).



يَرْضَاهُ، وَلَا يَصِحُّ مَشْرُوطٌ بِدُونِ شَرْطِهِ؛ ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، فَلَزِمَ تَحْقِيقُ الْإِيمَانِ؛ ﴿وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، فَلَزِمَ الْعَمَلُ بِالْإِسْلَامِ.

فَلَا تَصَوِّفُ إِلَّا بِفِقْهِ؛ إِذْ لَا تُعَرَّفُ أَحْكَامُ اللَّهِ تَعَالَى الظَّاهِرَةُ إِلَّا مِنْهُ.

وَلَا فِقْهَ إِلَّا بِتَصَوُّفٍ؛ إِذْ لَا عَمَلَ إِلَّا بِصِدْقِ تَوَجُّهِ.

وَلَا هُمَا إِلَّا بِإِيمَانٍ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِدُونِهِ.

فَلَزِمَ الْجَمِيعُ لَتَلَازِمِهَا^(١) فِي الْحُكْمِ، كَتَلَازِمِ الْأَرْوَاحِ لِلْأَجْسَادِ؛ إِذْ لَا وُجُودَ لَهَا إِلَّا فِيهَا، كَمَا لَا حَيَاةَ^(٢) لَهَا إِلَّا بِهَا، فَافْهَمْ.

وَمِنْهُ قَوْلُ «مَالِكٍ» رحمته الله: «مَنْ تَصَوَّفَ وَلَمْ يَتَفَقَّهْ فَقَدْ تَزَنَّدَقَ^(٣)، وَمَنْ تَفَقَّهَ وَلَمْ يَتَصَوَّفَ فَقَدْ تَفَسَّقَ، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَدْ تَحَقَّقَ».

قُلْتُ: تَزَنَّدَقَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ قَائِلٌ بِالْجَبْرِ الْمَوْجِبِ لِنَفْيِ الْحِكْمَةِ

(١) في (ح): فلزم الجمع لتلازمهما.

(٢) في (أ) و (ب) و (ت): لا كمال.

(٣) ابن عطاء الله السكندري: العلم النافع هو الذي يستعان به على الطاعة ويلزم الخشية من الله تعالى والوقوف على حدود الله تعالى، وهو علم المعرفة بالله تعالى، ولكن من استرسل بإطلاق التوحيد ولم يتقيد بظواهر الشريعة فقد قُذِفَ به في بحر الزندقة، ولكن الشأن أن يكون بالحقيقة مؤيداً وبالشرعية مقيداً، وكذلك المحقق فلا يكون منطلقاً مع الحقيقة، ولا واقفاً مع ظاهر إسناد الشريعة، وكان بين ذلك قواماً. (تاج العروس، ص ٧٠).

وَالْأَحْكَامَ، وَتَمَسَّقَ الثَّانِي لِخُلُوعِ عَمَلِهِ عَنْ صِدْقِ التَّوَجُّهِ الْحَاجِزِ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَعَنِ الْإِخْلَاصِ الْمُشْتَرِطِ فِي الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَتَحَقَّقَ الثَّالِثُ لِقِيَامِهِ بِالْحَقِيقَةِ فِي عَيْنِ التَّمَسُّكِ بِالْحَقِّ، فَأَعْرِفْ ذَلِكَ وَأَفْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٥]

إِسْنَادُ الشَّيْءِ لِأَصْلِهِ وَالْقِيَامُ فِيهِ بِدَلِيلِهِ الْخَاصِّ بِهِ يَدْفَعُ قَوْلَ الْمُنْكَرِ بِحَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الْحَقِّ فِي الْحَقِيقَةِ يَمْنَعُ مِنْ ثُبُوتِ مُعَارَضَتِهَا. وَأَصْلُ التَّصَوُّفِ مَقَامُ الْإِحْسَانِ^(١) الَّذِي فَسَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِـ «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(٢) «^(٣) لِأَنَّ مَعَانِي صِدْقِ التَّوَجُّهِ لِهَذَا الْأَصْلِ رَاجِعَةٌ، وَعَلَيْهِ دَائِرَةٌ؛ إِذْ لَفْظُهُ دَالٌّ عَلَى طَلَبِ الْمُرَاقَبَةِ الْمَلْزُومَةِ لَهُ، فَكَانَ الْحَضُّ عَلَيْهَا حَضًّا عَلَى عَيْنِهِ، كَمَا دَارَ الْفِقْهُ عَلَى مَقَامِ الْإِسْلَامِ، وَالْأُصُولُ عَلَى مَقَامِ الْإِيمَانِ.

فَالْتَّصَوُّفُ أَحَدُ أَجْزَاءِ الدِّينِ الَّذِي عَلَّمَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جِبْرِيلَ لِيَتَعَلَّمَهُ

(١) الفاكهاني: المراد بالإحسان: إتقانُ العبادات وإكمالها وإصلاحها على ما يليق بها، ومراعاة حقوق الله تعالى فيها، ومراقبته واستحضار عظمته وجلاله حالة الشروع فيها والاستمرار عليها. (المبين في شرح الأربعين، ص ١٥٦).

(٢) الكرمانى: يعني أنك إنما تراعي الأدب إذا رأيته ورأى؛ لكونه يراك، لا لكونك تراه. وهذا المعنى موجود وإن لم تره لأنه يراك. وحاصله الحثُّ على كمال الإخلاص في العبادة ونهاية المراقبة فيها. (الكواكب الدراري، ج ١/ص ١٩٧).

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان وأشرط الساعة.

الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَافْهَمْ .

قَاعِدَةٌ [٦]

الاضْطِلَاحُ^(١) عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ وَيُشْعِرُ بِحَقِيقَتِهِ وَيُنَاسِبُ مَوْضُوعَهُ وَيُعَيِّنُ مَذْلُولَهُ مِنْ غَيْرِ لَبْسٍ وَلَا إِخْلَالٍ بِقَاعِدَةِ شَرْعِيَّةٍ وَلَا عُرْفِيَّةٍ ، وَلَا رَفْعِ مَوْضُوعٍ أَصْلِيٍّ وَلَا عُرْفِيٍّ ، وَلَا مُعَارَضَةٍ فَرْعٍ حُكْمِيٍّ ، وَلَا مُنَاقَضَةٍ وَجْهِ حُكْمِيٍّ ، مَعَ إِعْرَابٍ لَفْظِهِ وَتَحْقِيقِ ضَبْطِهِ: لَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ .

وَأَسْمُ التَّصَوُّفِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ مَفْهُومٌ تَامَ التَّرْكِيبُ ، غَيْرُ مُوْهِمٍ وَلَا مُتَلَبِّسٍ^(٢) وَلَا مُبْهَمٍ ، بَلِ اسْتِثْقَاؤُهُ مُشْعِرٌ بِمَعْنَاهُ ، كَالْفِقْهِ لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ ، وَالْأُصُولِ لِأَحْكَامِ الْإِيمَانِ وَتَحْقِيقِ الْمُعْتَقَدِ ، فَالْإِلَازِمُ فِيهِمَا لَا زِمٌ فِيهِ ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَالنَّقْلِ ، فَافْهَمْ .

قَاعِدَةٌ [٧]

الاسْتِثْقَاؤُ قَاضٍ بِمُلَاحَظَةِ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ وَالْمُشْتَقِّ مِنْهُ ، فَمَذْلُولُ

(١) الشيخ زروق: معرفة الاصطلاحات الحديثية والفقهية وغيرها لازمٌ بكلِّ حالٍ، لا سيما اصطلاح الصوفية، فإنه مهمٌ لغرابة ألفاظه ودلالته على معانيه الواضحة المعروفة عندهم التي من جهلها اعترضَ بالباطل، أو بقي جيده من التحقيق عاطلاً. (راجع عدة المريد الصادق، ص ١٨٦).

(٢) في طرة (ب): متلبس .

المُشْتَقُّ مُشْتَعَرٌّ مِنْ لَفْظِهِ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ تَعَدَّدَ الشُّعُورُ ، ثُمَّ إِنْ أُمُكِنَ الْجَمْعُ
فَمِنْ الْجَمِيعِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ يُلَاحِظُ مَعْنَى مَا فِيهِمْ إِنْ سَلِمَ مِنْ مُعَارِضٍ فِي
الأَصْلِ .

وَقَدْ كَثُرَتِ الْأَقْوَالُ فِي اسْتِثْقَاكِ التَّصَوُّفِ ، وَأَمْسُ ذَلِكَ بِالْحَقِيقَةِ
خَمْسٌ :

* أَوَّلُهَا : قَوْلُ مَنْ قَالَ : مِنْ «الصُّوفَةِ» لِأَنَّهُ مَعَ اللَّهِ كَالصُّوفَةِ
الْمَطْرُوحَةِ لَا تَذِيرُ لَهُ .

* الثَّانِي : أَنَّهُ مِنْ «صُوفَةِ الْقَفَا» لِلِإِنِّهَا ، فَالْصُّوفِيُّ هَيِّنٌ لَيِّنٌ كَهَيِّ .

* الثَّالِثُ : أَنَّهُ مِنْ «الصِّفَةِ» ؛ إِذْ جُمِلَتْهُ اتِّصَافٌ بِالْمَحَامِدِ وَتَرْكُ
لِلْأَوْصَافِ الْمَذْمُومَةِ .

* الرَّابِعُ : أَنَّهُ مِنْ «الصِّفَاءِ» ، وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلُ ، حَتَّى قَالَ «أَبُو
الْفَتْحِ البُسْتِيُّ» رحمته الله :

تَخَالَفَ النَّاسُ فِي الصُّوفِيِّ وَاخْتَلَفُوا وَظَنُّوهُ جَهْلًا مُشْتَقًّا مِنَ الصُّوفِ
وَلَسْتُ أَنْحُلُ هَذَا الْأِسْمَ غَيْرَ فَتَى صَافِي فَصُوفِي حَتَّى سُمِّيَ الصُّوفِي

- الْخَامِسُ : أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ «الصِّفَةِ» لِأَنَّ صَاحِبَهُ تَابِعٌ لِأَهْلِهَا فِيمَا
أَثْبَتَ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْوَصْفِ ^(١) حَيْثُ قَالَ تَعَالَى : ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ

(١) فِي (ب) : الصُّوفِ .

وَالْعِشَى يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴿٢٨﴾ [الكهف: ٢٨] ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ كُلُّ قَوْلٍ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

قَاعِدَةٌ [٨]

حُكْمُ التَّابِعِ كَحُكْمِ الْمَتَّبِعِ فِيمَا تَبِعَهُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ أَفْضَلَ ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الصُّفَّةِ فَقَرَاءَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ ، حَتَّى كَانُوا يُعْرِفُونَ بِأُضْيَافِ اللَّهِ ، ثُمَّ كَانَ مِنْهُمْ الْغَنِيُّ وَالْأَمِيرُ ، وَالْمُتَسَبِّبُ وَالْفَقِيرُ ، لَكِنَّهُمْ شَكَرُوا عَلَيْهَا حِينَ وُجِدَتْ ، كَمَا صَبَرُوا عَلَيْهَا حِينَ فُقِدَتْ .

فَلَمْ يُخْرِجْهُمْ الْوُجْدَانُ عَمَّا وَصَفَهُمْ مَوْلَاهُمْ بِهِ مِنْ أَنَّهُمْ : ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ ﴿[الكهف: ٢٨]﴾ ، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يُمْدَحُوا بِالْفُقْدَانِ ، بَلْ بِإِرَادَةِ وَجْهِ الْمَلِكِ الدِّيَّانِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِفَقْرٍ وَلَا غِنَى ، وَبِحَسَبِهِ فَلَا يَخْتَصُّ التَّصَوُّفُ بِفَقْرٍ وَلَا غِنَى إِذَا كَانَ صَاحِبُهُ يُرِيدُ وَجْهَ رَبِّهِ بِهِ ، فَافْهَمْ .

قَاعِدَةٌ [٩]

اِخْتِلَافُ التَّسَبُّبِ قَدْ يَكُونُ لِاِخْتِلَافِ الْحَقَائِقِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِاِخْتِلَافِ الْمَرَاتِبِ فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَقِيلَ : إِنَّ التَّصَوُّفَ وَالْفَقْرَ وَالْمَلَامَةَ وَالتَّقَرُّبَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَقِيلَ : مِنَ الثَّانِي ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

عَلَى أَنَّ الصُّوفِيَّ هُوَ الْعَامِلُ فِي تَصْنِيفِهِ وَقْتَهُ عَمَّا سِوَى الْحَقِّ ،

فَإِذَا سَقَطَ مَا سِوَى الْحَقِّ مِنْ يَدِهِ فَهُوَ الْفَقِيرُ^(١).

وَالْمَلَامَتِي مِنْهُمَا هُوَ الَّذِي لَا يُظْهَرُ خَيْرًا وَلَا يُضْمَرُ شَرًّا^(٢)،
كَأَصْحَابِ الْحِرَفِ وَالْأَسْبَابِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقِ.

وَالْمُقَرَّبُ مَنْ كَمَلَتْ أَحْوَالُهُ فَكَانَ بِرَبِّهِ لِرَبِّهِ^(٣)، لَيْسَ لَهُ عَنْ سِوَى
الْحَقِّ إِخْبَارٌ، وَلَا مَعَ غَيْرِ اللَّهِ قَرَارٌ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [١٠]

لَا يَلْزَمُ مِنْ اخْتِلَافِ الْمَسَالِكِ اخْتِلَافُ الْمَقْصَدِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ
مُتَّحِدًا مَعَ اخْتِلَافِ مَسَالِكِهِ، كَالْعِبَادَةِ وَالزَّهَادَةِ وَالْمَعْرِفَةِ مَسَالِكُ لِقُرْبِ
الْحَقِّ عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ، وَكُلُّهَا مُتَدَاخِلَةٌ.

فَلَا بُدَّ لِلْعَارِفِ مِنْ عِبَادَةٍ وَإِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِمَعْرِفَتِهِ؛ إِذْ لَمْ يَعْبُدْ مَعْرُوفَهُ.

وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ زَهَادَةٍ وَإِلَّا فَلَا حَقِيقَةَ عِنْدَهُ؛ إِذْ لَمْ يُعْرِضْ عَمَّنْ سِوَاهُ.

(١) أبو النجيب السهروردي: الفقر غير التصوف، بل نهايته بدايته، وكذا الزهد غير
الفقر، وليس الفقر عندهم الفاقة والعدم فحسب، بل الفقر المحمود: الثقة بالله
والرضى بما قسم. (آداب المريدين، ص ٧).

(٢) أصل هذا عند أبي النجيب السهروردي حيث قال: الصوفي غير الملامتي، فإن
اللامتي هو الذي لا يظهر خيرا ولا يضمّر شرا، والصوفي هو الذي لا يشتغل
بالخلق ولا يلتفت إلى قبولهم ولا إلى ردّهم. (آداب المريدين، ص ٧).

(٣) في طرة (أ) و (ب): أحواله فهو لربه.



وَلَا بُدَّ لِلْعَابِدِ مِنْهُمَا؛ إِذْ لَا عِبَادَةَ إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ، وَلَا فَرَاغَ لِلْعِبَادَةِ إِلَّا بِزُهْدٍ.

وَالزَّاهِدُ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا زُهْدَ إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ، وَلَا زُهْدَ إِلَّا بِعِبَادَةٍ وَإِلَّا عَادَ بَطَالَةً.

نَعَمْ، مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فَعَابِدٌ^(١)، أَوْ التَّرَكُّ فزَاهِدٌ^(٢)، أَوْ النَّظَرُ لِتَصْرِيفِ الْحَقِّ فَعَارِفٌ، وَالْكُلُّ صُوفِيَّةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) زُرُوق: العابد: من يعمل بتحقيق العمل لقصد تحصيل الأمل. (الشرح السابع عشر، ص ١٣١).

وقال أيضاً: العابد: هو الذي يتطلب تحقيق الأعمال وتخليصها من غير اعتناء بالأحوال وتمحيصها، وإن كان لا يتم له حاله إلا بها، فليس مقصودة عنده بأول العزيمة. (شرح الحقائق والرقائق، مخ/ص ٤٠٦).

(٢) زُرُوق: الزاهد: الفارُّ من وجود الخلائق في الظاهر لينفرد همه لمولاه على بساط الطلب وإرادة السلامة. (الشرح السابع عشر، ص ١٣١) وقال أيضاً: مدار أعمال الزاهد على ترك الدناءات والتبري من العيوب والآفات، حتى يدعوه زهده لترك ما سوى مولاه احتقاراً لمن دونه، فهو نفيس غال ذو همة متعلِّقة بالمعالي. (شرح الحقائق والرقائق، مخ/ص ٤٠٦).

بَابُ

(٢)

قَاعِدَةٌ ^(١) [١١]

فَائِدَةُ الشَّيْءِ: مَا قُصِدَ لَهُ وُجُودُهُ، وَأَفَادَتُهُ حَقِيقَتُهُ فِي ابْتِدَائِهِ أَوْ
انْتِهَائِهِ أَوْ فِيهِمَا، كَالْتَصَوُّفِ عِلْمٌ قُصِدَ لِإِصْلَاحِ الْقُلُوبِ ^(٢) وَإِفْرَادِهَا لِلَّهِ
عَمَّا سِوَاهُ ^(٣)، وَكَالْفِقْهِ لِإِصْلَاحِ الْعَمَلِ، وَحِفْظِ النَّظَامِ ^(٤) وَظُهُورِ
الْحِكْمَةِ بِالْأَحْكَامِ ^(٥)، وَكَالْأُصُولِ لِتَحْقِيقِ الْمُعْتَقَدَاتِ بِالْبُرْهَانِ، وَتَحْلِيلِ
الْإِيمَانِ بِالْإِيقَانِ، وَكَالطَّبِّ لِحِفْظِ الْأَبْدَانِ ^(٦)، وَكَالنَّحْوِ لِإِصْلَاحِ
اللِّسَانِ ^(٧)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ ^(٨) [١٢]

الْعِلْمُ بِفَائِدَةِ الشَّيْءِ وَنَتِيجَتِهِ بَاعِثٌ عَلَى التَّهَمُّمِ بِهِ وَالْأَخْذِ فِي

(١) تتضمن حقيقة الفائدة وتعيين فائدة التصوف. (شرح القواعد لابن زكري، ص ١١٦).

(٢) في الابتداء.

(٣) في الانتهاء.

(٤) أي: نظام الدين في الانتهاء، وذلك بتعليم الأحكام ونشرها فإن ذلك سببٌ في بقاءه،
أو حفظ نظام العالم بالقيام بوظائف الفُتَيَّا فيما يعُمُّ المكلفين من المعاملات
والأنكحة والبيوع والحدود والحرف وغير ذلك مما أسست عليه عمارة الدنيا. (شرح
القواعد لابن زكري، ص ١١٧).

(٥) أي: ظهور المصالح الدينية والدنيوية بتعاطي الأحكام.

(٦) فإنه المقصود منه ابتداءً وانتهاءً.

(٧) فإنه المقصود منه ابتداءً وانتهاءً.

(٨) تتضمن الحُضْرَ عَلَى التَّصَوُّفِ ببيان شرف فائدته وفضيلة نتيجته. (شرح القواعد لابن
زكري، ص ١١٩).

طَلَبِهِ ؛ لِتَعْلُقِ النَّفْسُ بِمَا يُفِيدُهُ^(١) إِنْ وَافَقَهَا ، وَإِلَّا فَعَلَى الْعَكْسِ^(٢) .

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ شَرَفَ الشَّيْءِ بِشَرَفِ مُتَعَلِّقِهِ^(٣) ، وَلَا أَشْرَفَ مِنْ مُتَعَلِّقِ عِلْمِ التَّصَوُّفِ ؛ لِأَنَّ مَبْدَأَهُ : خَشْيَةُ اللَّهِ^(٤) الَّتِي هِيَ نَتِيجَةُ مَعْرِفَتِهِ ، وَمُقَدِّمَةُ اتِّبَاعِ أَمْرِهِ ، وَغَايَتُهُ : إِفْرَادُ الْقَلْبِ لَهُ تَعَالَى .

فَلِذَلِكَ قَالَ «الْجُنَيْدُ» رحمته الله : «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَشْرَفَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ فِيهِ مَعَ أَصْحَابِنَا لَسَعَيْتُ إِلَيْهِ»^(٥) .
انْتَهَى ، وَهُوَ وَاضِحٌ .

(١) أي : بما يفيدته الشيء .

(٢) أي : أن النفس لا تتعلق به ولا تتوجَّه إليه ، بل تجتنبه كالسحر من حيث إنه يترتب عليه الكفر .

(٣) قال الإمام عزّ الدين بن عبد السلام : تشرف الأعمال الظاهرة والباطنة بأنفسها ومتعلقاتها وثمراتها وبما هي وسيلة إليه وحائته عليه ، فأفضل أعمالنا معرفة الذات والصفات لأن متعلقاتها أشرف المتعلقات ، وثمارها أفضل الثمرات . (شجرة المعارف ، ص ٥٤) .

(٤) الخشية : تعظيمٌ تصحُّبه مهابةً ، وهي واسطة بين العلم بالله والعمل لله ، فإنها نتيجة الأول ومنتجةٌ للثاني . (شرح القواعد لابن زكري ، ص ١٢٠) .

(٥) نقله القشيري في رسالته ، باب المعرفة بالله (ج ٢/ص ٥٧٣) . ومن هنا قال سلطان العلماء عزّ الدين بن عبد السلام : قدّم الأولياء والأصفياء مصالح الآخرة على مصالح هذه الدار لمعرفةهم بتفاوت المصلحتين ، ودرووا مفسد الآخرة بالتزام بعض مفسد هذه الدار لمعرفةهم بتفاوت الرتبين ، وأما أصفياء الأصفياء فإنهم عرفوا أن لذات المعارف والأحوال أشرف اللذات فقدموها على لذات الدارين ، ولو عرف الناس كلهم من ذلك ما عرفوه لكانوا أمثالهم ، فنصبوا ليستريحوا ، واغتربوا ليقربوا . (قواعد الأحكام ، ج ١/ص ١١ - ١٢) .

قَاعِدَةٌ [١٣]

شَرَفُ الشَّيْءِ^(١) إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِدَاثِهِ فَيَتَجَرَّدُ طَلَبُهُ لِدَاثِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِمَنْفَعَتِهِ^(٢) فَيُطَلَّبُ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَيْهَا بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِمُتَعَلِّقِهِ فَتَكُونُ الْفَائِدَةُ فِي الْوُصْلَةِ بِمُتَعَلِّقِهِ^(٣)، فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: «عِلْمٌ بِلَا عَمَلٍ وَسَيَلَةٌ بِلَا غَايَةٍ»^(٤)، وَعَمَلٌ بِلَا عِلْمٍ جِنَايَةٌ»، وَالْعَمَلُ أَفْضَلُ مِنْ عِلْمٍ بِهِ^(٥).

(١) قال العزُّ بن عبد السلام: معرفة الله أصلٌ لكل خير، ومصدر لكل برٍّ، ومصرف لكل شرٍّ، مع شرفها بنفسها ومتعلِّقها وثمرها وأجرها. وأفضل الأحوال ما نشأ عن أشرف المعارف، وأشرف المعارف ما تعلق بالله وَحْدَهُ بحيث لا يشاركه غيره. (شجرة الأحوال، ص ٦٦).

(٢) في (ح): لصفته. وعليه شرح ابن زكري حيث قال: ومن هذا القبيل علومُ الآلة فإنها تَطْلُبُ لِصِفَتِهَا وهي التمييزُ، كالنحو لتمييزِ صحيحِ التركيب من سَقِيمِهِ، والبيان لتمييزِ المعنى المطابق لمقتضى الحال من غيره، والمنطق لتمييزِ صحيحِ الفكر من فاسده، وهذه الأنواع من التمييز تَطْلُبُ أيضًا لصفقتها وهي التوصيل إلى فهم كلام الله تعالى ورسوله ﷺ. (شرح قواعد التصوف، ص ١٢٣).

(٣) كالعلوم التي هي وسائل إلى الأعمال البدنية والقلبية لأن المراد منها تصحيحها، كالتصوف مثلاً مبدأه خشية الله، ومنتهاه إفراؤُ القلب لله، وكلاهما عَمَلٌ. (شرح قواعد التصوف، لابن زكري ص ١٢٣).

(٤) قال ابن عطاء الله السكندري: مثُلٌ من قطعِ الأوقات في طلبِ العِلْمِ فمكثَ أربعين أو خمسين سنة يتعلَّم ولا يعملُ به كمثُل من قعد هذه المدة يتطهَّر ويحدث الطهارة ولم يصلِّ صلاةً واحدةً؛ إذ المقصود بالعلمِ العملُ، كما أن المقصود بالطهارة وجود الصلاة. (لطائف المنن، ص ٣٥).

(٥) ابن زكري: بمعنى أن العملَ بدون العلمِ أفضلُ من العلمِ بذلك العملِ بدونهِ، فالعالمُ =

وَالْعِلْمُ بِهِ تَعَالَى أَفْضَلُ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّهُ أَجَلُّ مَعْلُومٍ^(١)، وَعِلْمٌ يُرَادُ
لِذَاتِهِ أَفْضَلُ لِكَوْنِ خَاصِّيَّتِهِ فِي ذَاتِهِ، كَعِلْمِ الْهَيْبَةِ وَالْأَنْسِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ^(٢).

فَمَنْ لَمْ تَظْهَرْ نَتِيجَةُ عِلْمِهِ فِي عَمَلِهِ فَعِلْمُهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ، وَرُبَّمَا شَهِدَ
بِخُرُوجِهِ مِنْهُ إِنْ كَانَ عِلْمُهُ مَشْرُوطًا بِعَمَلِهِ، وَلَوْ فِي بَابِ كَمَالِهِ، فَافْهَمْ
وَتَأَمَّلْ ذَلِكَ^(٣).

قَاعِدَةٌ^(٤) [١٤]

لِكُلِّ شَيْءٍ أَهْلٌ وَوَجْهٌ وَمَحَلٌّ وَحَقِيقَةٌ، وَأَهْلِيَّةُ التَّصَوُّفِ لِذِي تَوَجُّهِ
صَادِقٍ، أَوْ عَارِفٍ مُحَقِّقٍ، أَوْ مُحِبٍّ مُصَدِّقٍ، أَوْ طَالِبٍ مُنْصِفٍ، أَوْ

= بالطاعة التارك لها أسوأ حالا من الجاهل بها المرتكب لها. (شرح قواعد التصوف،
ص ١٢٥).

(١) في (ت) وشرح ابن زكري: أجل العلوم. (شرح قواعد التصوف، ص ١٢٦).

(٢) ابن زكري: ونحو ذلك من الحالات الشريفة كالخوف والرجاء والقبض والبسط
والفناء والبقاء والعَيْيَةُ والحضور، ونحو ذلك. والمراد بعلم ما دُكِرَ: الْمَلَكَةُ، وهو أن
يصير ذلك كيفية ثابتة وحالة متفرزة، لا مجرد معرفة تلك الحقائق لِقَلَّةِ جدواه.
(شرح قواعد التصوف، ص ١٢٦).

(٣) هذه القاعدة ليست في (أ) و (ب) وهي مثبتة في (ت) و (ح) وفي شرح الشيخ ابن
زكري (شرح قواعد التصوف، ص ١٢٢).

(٤) ابن زكري: تتضمن بيان من فيه أهلية للتصوف ومن ليس كذلك لِيُنْذَلَ للأول وَيُكْتَمَ
من الثاني. (شرح قواعد التصوف، ص ١٢٨).

عَالِمٍ تُفِيدُهُ^(١) الْحَقَائِقُ^(٢)، أَوْ فَقِيهِهُ^(٣) الْاِتِّسَاعَاتُ^(٤)، لَا مُتَحَامِلٍ بِالْجَهْلِ مُسْتَظْهِرٍ بِالِدَّعْوَى، أَوْ مُجَازِفٍ فِي النَّظَرِ، أَوْ عَامِّي غَبِيٍّ، أَوْ طَالِبٍ مُعْرِضٍ، أَوْ مُصَمِّمٍ عَلَى تَقْلِيدِ أَكَابِرٍ مَنْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥).

قَاعِدَةٌ^(٦) [١٥]

وُجُوهُ الِاسْتِحْقَاقِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ شَاهِدِ الْحَالِ، وَقَدْ يَشْتَبَهُ الْأَمْرُ فَيَكُونُ التَّمَسُّكُ بِالْحَذَرِ أَوْلَى لِعَارِضِ الْحَالِ، وَقَدْ يَتَجَادَبُ الْأَمْرُ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ وَمَنْ لَا، فَيَكُونُ الْمَنْعُ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ دُونَ الْآخَرِ. وَقَدْ أَشَارَ «سَهْلٌ» لِهَذَا الْأَصْلِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمِثْنَيْنِ فَمَنْ

- (١) فِي (ت) وَ (ح): تَفِيدُهُ. وَالْمَثْبُتُ فِي شَرْحِ ابْنِ زَكَرِي (ص ١٢٩).
- (٢) (أَوْ عَالِمٍ تُفِيدُهُ الْحَقَائِقُ) بَأَن لَا يَكُونُ فِيهِ وَصْفٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الِاسْتِفَادَةِ مِنْهَا، أَي: إِذَا طَرَتْ لَهُ الْحَقَائِقُ وَسَمِعَهَا أَثَرَتْ فِيهِ. (شَرْحُ قَوَاعِدِ التَّصَوُّفِ، ص ١٢٩).
- (٣) فِي (ت) وَ (ح): تَفِيدُهُ. وَالْمَثْبُتُ فِي شَرْحِ ابْنِ زَكَرِي (ص ١٢٩).
- (٤) (أَوْ فَقِيهِهُ الْاِتِّسَاعَاتُ) بَأَن لَا يَكُونُ وَاقِفًا مَعَ مُحَضِّ ظَوَاهِرِ الْأُمُورِ مَقِيدًا بِمَجَرَّدِ الرُّسُومِ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّشْدِيدُ وَلَا يَقْبَلُ التَّوَسُّعَ، فَلَا تَكُونُ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ لِقَبُولِ الْحَقَائِقِ. (شَرْحُ قَوَاعِدِ التَّصَوُّفِ، ص ١٢٩).
- (٥) هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَيْسَتْ فِي (أ) (ب) وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي (ت) وَ (ح) وَفِي شَرْحِ الشَّيْخِ ابْنِ زَكَرِي (شَرْحُ قَوَاعِدِ التَّصَوُّفِ، ص ١٢٨).
- (٦) تَتَضَمَّنُ بَيَانًا مَا تُعْرَفُ بِهِ وَجُوهُ الْأَهْلِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ حَتَّى يَبْذُلَ الْعِلْمُ لِلْمُتَصِفِ بِهَا، وَبَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ تَعَارَضَتْ عِلَامَاتُ الْأَهْلِيَّةِ وَعَدَمِهَا، وَبَيَانٌ حُكْمَ الْبَذْلِ لِمَنْ تَعَارَضَتْ فِيهِ، وَبَيَانٌ حُكْمَ مَا إِذَا اجْتَمَعَ ذَوَا الْأَهْلِيَّةِ مَعَ غَيْرِهِ. (شَرْحُ الْقَوَاعِدِ لِابْنِ زَكَرِي، ص ١٣٢).

كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِنَا فَلْيَدْفِنْهُ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ زُهْدُ النَّاسِ فِي كَلَامِهِمْ، وَمَعْبُودُهُمْ بُطُونُهُمْ»، وَعَدَدَ أَشْيَاءَ تَقْضِي بِفَسَادِ الْأَمْرِ حَتَّى يَحْرُمَ بَنُّهُ؛ لِحِمْلِهِ عَلَى غَيْرِ مَا قُصِدَ لَهُ، وَيَكُونُ مُعَلِّمُهُ كِبَائِعِ سَيْفٍ مِنْ قَاطِعِ الطَّرِيقِ.

وَهَذَا حَالُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الْوَقْتِ، اتَّخَذُوا عُلُومَ^(١) الرِّقَاقِ وَالْحَقَائِقِ سُلْمًا لِلْأُمُورِ كَاسْتِهْوَاءِ قُلُوبِ الْعَامَّةِ، وَأَخَذَ أَمْوَالِ الظُّلْمَةِ، وَاحْتِقَارِ الْمَسَاكِينِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنْ مُحَرَّمَاتِ بَيْنَةِ وَبَدَعِ ظَاهِرَةٍ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ خَرَجَ عَنِ الْمِلَّةِ وَقَبِلَ مِنْهُ الْجَهْلُ ذَلِكَ بِادِّعَاءِ الْإِزْثِ وَالْاِخْتِصَاصِ فِي الْفَنِّ، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ بِمَنِّهِ.

قَاعِدَةٌ [١٦]

أَهْلِيَّةُ الشَّيْءِ تَقْضِي بِلُزُومِ بَذْلِهِ لِمَنْ تَأَهَّلَ لَهُ، إِذْ يُقَدَّرُهُ حَقُّ قَدْرِهِ وَيَضَعُهُ فِي مَحَلِّهِ، وَمَنْ لَيْسَ بِأَهْلٍ فَقَدْ يُضَيِّعُهُ، وَهُوَ الْغَالِبُ، أَوْ يَكُونُ حَامِلًا لَهُ عَلَى طَلَبِ نَوْعِهِ، وَهُوَ النَّادِرُ.

فَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ الصُّوفِيَّةُ فِي بَذْلِ عِلْمِهِمْ لِغَيْرِ أَهْلِهِ^(٢)، فَمِنْ قَائِلٍ: لَا يُبْذَلُ إِلَّا لِأَهْلِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ «الثَّوْرِيِّ»^(٣) وَغَيْرِهِ، وَمِنْ قَائِلٍ: يُبْذَلُ

(١) فِي (ت): عِلْمُهُمْ.

(٢) أَشَارَ السَّهْرُورْدِي إِلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي آدَابِ الْمُرِيدِينَ (ص ٢٤).

(٣) فِي (ب): الثَّوْرِي. وَرَاجَعَ آدَابِ الْمُرِيدِينَ لِلْسَّهْرُورْدِي حَيْثُ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ النَّوْرِيِّ (ص ٢٥).



لَأَهْلِهِ وَلَعَيْرِ أَهْلِهِ، وَالْعِلْمُ أَحْمَى جَانِبًا مِنْ أَنْ يَصِلَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ،
وَهُوَ مَذْهَبُ «الْجُنَيْدِ» رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، إِذْ قِيلَ لَهُ: كَمْ تُنَادِي عَلَى اللَّهِ
بَيْنَ يَدَيِ الْعَامَّةِ؟! فَقَالَ: «لَكِنِّي أَنَادِي عَلَى الْعَامَّةِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ»^(١).
انْتَهَى.

يَعْنِي أَنَّهُ يَذْكُرُ لَهُمْ مَا يَرُدُّهُمْ إِلَيْهِ، فَتَضَحُّ الْحُجَّةُ لِقَوْمٍ وَتَقُومُ عَلَى
آخَرِينَ.

وَالْحَقُّ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ بِاخْتِلَافِ النَّسَبِ وَالْأَنْوَاعِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٧] ^(٣)

اعْتِبَارُ الْمُهِمِّ وَتَقْدِيمُهُ أَبَدًا شَأْنُ الصَّادِقِينَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَكُلُّ مَنْ
طَلَبَ مِنْ عُلُومِ الْقَوْمِ دَقِيقَهَا قَبْلَ عِلْمِهِ بِجُمْلَةِ أَحْكَامِ الْعُبُودِيَّةِ مِنْهَا،
وَعَدَلَ عَنْ جَلِيِّ الْأَحْكَامِ إِلَى غَامِضِهَا، فَهُوَ مَخْدُوعٌ بِهِوَاهُ، لَا سِيَّمَا إِنْ
لَمْ يُحْكِمِ الظَّوَاهِرَ الْفِقْهِيَّةَ لِلْعِبَادَاتِ، وَيُحَقِّقَ الْفَارِقَ بَيْنَ الْبِدْعَةِ وَالسُّنَّةِ
فِي الْأَحْوَالِ، وَيُطَالِبَ نَفْسَهُ بِالتَّحْلِي قَبْلَ التَّحْلِي، أَوْ يَدَّعِي لَهَا ذَلِكَ.

(١) راجع آداب المريدين للسهروردي (ص ٢٤).

(٢) قال الشيخ زروق: والحق أن ما كان من حيز المعاملات يبذل لكل أحد لأنه حق الله
على عباده وجوباً أو ندباً، وما كان في حيز الحقائق فيعتبر فيه الوجه. (عدة المريد
الصادق، ص ٢٤٩).

(٣) هذه القاعدة ليست في (أ) و (ب) وهي مثبتة في (ت) و (ج) وفي شرح الشيخ ابن
زكري (شرح قواعد التصوف، ص ١٢٨).

وَلِلَّهِ دَرٌّ «سَرِيٌّ» ﷺ حَيْثُ قَالَ: «مَنْ عَرَفَ اللَّهَ عَاشَ، وَمَنْ مَالَ إِلَى الدُّنْيَا طَاشَ، وَالْأَحْمَقُ يَغْدُو وَيَرُوحُ فِي لَاشَ، وَالْعَاقِلُ عَنْ عُيُوبِهِ فَتَّاشَ».

وَفِي الْحِكَمِ: «تَشَوُّفَكَ إِلَى مَا بَطَنَ فِيكَ مِنَ الْعُيُوبِ» ^(١) خَيْرٌ مِنْ تَشَوُّفِكَ إِلَى مَا حُجِبَ عَنْكَ مِنَ الْعُيُوبِ». انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ.

قَاعِدَةٌ [١٨] ^(٢)

اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْوَاقِعِ يَقْضِي بِتَخْصِصِ الْحُكْمِ عَنْ عُمُومِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ وُجُودُ الْغَيْرَةِ عَلَى عُلُومِ الْقَوْمِ مِنَ الْإِنْكَارِ. وَحِمَايَةُ عُقُولِ الْعَوَامِّ مِنَ التَّعَلُّقِ بِمَا يَخْصُ مِنْهَا حَامِلٌ عَلَى وُجُودِ الْقَصْدِ لِتَخْصِصِهَا،

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُقُ: الْعُيُوبُ جَمْعُ عَيْبٍ: وَهُوَ مَا أَوْجَبَ نَقْصًا فِيمَنْ نُسِبَ لَهُ، مَعْصِيَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ جَارِيًا فِي الْأَفْعَالِ أَوْ فِي الْأَخْلَاقِ أَوْ فِي الْأَدَابِ، مُتَعَلِّقًا بِاللَّهِ أَوْ بَعْبَادِهِ. ثُمَّ هِيَ عَلَى قَسَمَيْنِ: ظَاهِرَةٌ جَلِيَّةٌ، وَبَاطِنَةٌ خَفِيَّةٌ، فَالنَّظَرُ فِي الْجَلِيَّةِ وَإِزَالَتُهَا سَهْلٌ قَرِيبٌ، وَإِزَالَةُ الْخَفِيَّةِ وَالنَّظَرُ فِيهَا مُشْكَلٌ صَعْبٌ، مِنْهَا الْاعْتِمَادُ عَلَى الْعَمَلِ، وَإِرَادَةُ غَيْرِ مَا أَقِيمَ بِهِ الْعِبْدُ، وَالتَّدْبِيرُ مَعَ اللَّهِ، وَالِاسْتِعْجَالُ فِي الدَّعَاءِ، وَالتَّشَكُّكُ فِي الْوَعْدِ، وَالِاعْتِرَاضُ عِنْدَ فَوَاتِ الْمَرَادِ، وَفَقْدُ الْإِخْلَاصِ، وَحُبُّ الشَّهْوَةِ، وَإِثَارُ الْحَلْقِ، وَانْطِبَاعُ الْأَكْوَانِ فِي مَرَاةِ الْقَلْبِ وَتَعَلُّقُهُ بِالشَّهَوَاتِ، وَاسْتِرْسَالُهُ مَعَ الْغَفْلَةِ، وَقَلَّةُ الْمَبَالَاةِ بِالْهَفْوَةِ، وَالِاحْتِجَابُ عَنِ الْحَقِّ بِرُؤْيَا الْأَكْوَانِ، وَإِرَادَةُ غَيْرِ حُكْمِ الْوَقْتِ، وَإِحَالَةُ الْعَمَلِ عَلَى الْفَرَاغِ، وَطَلَبُ حَالَةٍ غَيْرِ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا... (الشرح السابع عشر على الحكم العطائية، ص ٧٣).

(٢) هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَيْسَتْ فِي (أ) وَلَا فِي (ب) وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي (ت) وَفِي شَرْحِ الشَّيْخِ ابْنِ زَكَرِي (شرح قواعد التصوف، ص ١٢٨).



لِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مَا يُخْصُ مِنْهَا وَيُدَاخِلُ الْغَلَطُ فِيهِ عِلْمًا وَعَمَلًا أَوْ دَعْوَى أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

فَافْهَمُوا وَأَعْطُوا كُلَّ حُكْمٍ حَقَّهُ، فَالْأَعْمَالُ لِلْعَامَّةِ، وَالْأَحْوَالُ لِلْمُرِيدِينَ، وَالْفَوَائِدُ لِلْعَابِدِينَ، وَالْحَقَائِقُ لِلْعَارِفِينَ، وَ«الْعِبَارَاتُ قُوَّةٌ لِعَائِلَةِ الْمُسْتَمْعِينَ، وَلَيْسَ لَكَ إِلَّا مَا أَنْتَ لَهُ آكِلٌ»^(١)، فَافْهَمُوا.

قَاعِدَةٌ [١٩]

فِي كُلِّ عِلْمٍ مَا يُخْصُ وَيُعَمُّ، فَلَيْسَ غَيْرُ التَّصَوُّفِ بِأَوَّلَى مِنْهُ^(٢) فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ، بَلْ يَلْزَمُ بِذَلِكَ أَحْكَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُعَامَلَاتِ مِنْ كُلِّ عُمُومًا، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ قَابِلِهِ، لَا عَلَى قَدْرِ قَائِلِهِ؛ لِحَدِيثٍ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!»^(٣).

(١) هذه من حكم ابن عطاء الله السكندري ورقمها (١٨٧). قال الشيخ زروق: فُرِبَ شَخْصٍ نَفَعَهُ مَا تَضَرَّرَ بِهِ غَيْرُهُ، وبالعكس، فتعيَّن على المُلقِّي ثلاثٌ: أوَّلُها: أن يُلقي لكلِّ أحدٍ ما يُلِيقُ به في حاله حسب حاله وما هو به. الثاني: أن يأتي بما يُلقي مهذبًا منقًى من جميع الشوائب والشواغب المضيرة لسامعه. الثالث: أن لا يُلقي من حقه إلا ما عرفه بذوقه لأنه طيب، وما لم يعرفه الطيب أعيان الأدوية مشافهة ربما وقع في المضير عند المشابهة. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٢٦٤).

(٢) في (أ) و (ت) و (ح): فليس التصوف بأولى من غيره. المثبت من (ب).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه موقوفًا على علي بن أبي طالب عليه السلام.

وَقِيلَ لِ«الْجُنَيْدِ» ﷺ: يَسْأَلُكَ الرَّجُلَانِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ فَتُجِيبُ هَذَا بِخِلَافِ مَا تُجِيبُ هَذَا. فَقَالَ: «الْجَوَابُ عَلَى قَدْرِ السَّائِلِ»^(١)، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أُمِرْنَا أَنْ نُخَاطِبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ»^(٢) الْحَدِيثُ.

قَاعِدَةٌ^(٣) [٢٠]

الِاشْتِرَاكُ فِي الْأَصْلِ يَفْضِي بِالِاشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ، وَالْفِقْهُ وَالتَّصَوُّفُ شَقِيقَانِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ وَحُقُوقِهِ، فَلَهُمَا حُكْمُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ فِي الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ^(٤)؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوْلى مِنَ الْآخَرِ فِي مَذْلُولِهِ^(٥).

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْعَمَلَ شَرْطُ كَمَالِ الْعِلْمِ فِيهِمَا وَفِي غَيْرِهِمَا، لَا

(١) أوردته السهروردي في آداب المريدين (ص ٢٣).

(٢) أوردته السخاوي في المقاصد الحسنة وقال: عزاه شيخنا - يعني ابن حجر العسقلاني - لمسند الحسن بن سفيان، من حديث ابن عباس. (ص ١٦٤).

(٣) تتضمن بيان أن علم التصوف لا يتوقف ثبوته ولا أخذه على العمل، وأن العمل ليس شرط صحة فيه، وإنما هو شرط كمال كعلم الفقه وغيره من العلوم. (شرح القواعد، ص ١٦٢).

(٤) ابن زكري: أي: ما يشترط في كمال أحدهما من العمل يشترط في كمال الآخر، وما يكون انتفاؤه موجباً لنقص أحدهما يكون انتفاؤه موجباً لنقص الآخر. (شرح القواعد، ص ١٦٢ - ١٦٣).

(٥) ابن زكري: بمعنى أن كلا منهما مقتضى للأعمال ومتعلقٌ بأحكامها تعلقٌ دلالة، إلا أن الفقه مقتضى للأعمال الظاهرة، والتصوف للباطنة. (شرح القواعد، ص ١٦٣).



شَرْطُ صِحَّةٍ فِيهِمَا^(١)، إِذْ لَا يَتَنَفَّيَا بِانْتِفَائِهِ، إِذْ قَدْ يَكُونَانِ دُونَهُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ أَمَامَ الْعَمَلِ، فَهُوَ سَابِقٌ وَجُودُهُ حُكْمًا وَحِكْمَةً.

بَلْ لَوْ شُرِطَ فِيهِ الْإِتِّصَافُ لَبْطَلَ أَخْذُهُ^(٢)، كَمَا أَنَّهُ لَوْ شُرِطَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْعَمَلُ لِلزِّمِّ ارْتِفَاعُهُمَا بِفَسَادِ الزَّمَانِ^(٣)، وَذَلِكَ غَيْرُ سَائِعٍ شَرْعًا وَلَا مَحْمُودٍ فِي الْجُمْلَةِ.

بَلْ قَدْ أَثَبَتَ اللَّهُ الْعِلْمَ لِمَنْ يَخْشَاهُ، وَمَا نَفَاهُ عَمَّنْ لَا يَخْشَاهُ^(٤)، وَاسْتَعَاذَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ»^(٥)، فَسَمَّاهُ عَالِمًا مَعَ عَدَمِ انْتِفَاعِهِ

(١) هذا النفي هو المقصود من القاعدة. (شرح القواعد، ص ١٦٣).

(٢) أي: لو شُرِطَ فِي الْعِلْمِ الْإِتِّصَافُ بِالْعَمَلِ الْمَتَوَقَّفِ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِالْعِلْمِ لَبْطَلَ أَخْذُهُ، أي: لم يتصور أن يُؤْخَذَ عَنْ أَحَدٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَوَقُّفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. ويحتمل أن يريد: لبطل أخذ العمل من العلم لأن العمل حينئذ شرط في حصوله، والشرط سابق على المشروط، فلا يكون مستفاداً منه، مع أن العمل لا يستفاد إلا من العلم. (راجع شرح القواعد، ص ١٦٤ - ١٦٥).

(٣) لأنه إذا فسد الزمان لم يثبت العمل، وإذا لم يثبت العمل فقد ارتفع الشرط على فرض الشرطية، وارتفاع الشرط يوجب ارتفاع المشروط، فيلزم انتفاء التكليف، وذلك غير سائغ شرعاً. (شرح القواعد، ص ١٦٥).

(٤) الآية صرّحت بقصر الخشية على أهل العلم، لا العكس، إذ المعنى: لا خشية إلا للعلماء، ولم يقل فيها: لا عالم إلا أهل الخشية، ولا يلزم ذلك مما صرّحت به. (شرح القواعد، ص ١٦٥).

(٥) لأنه يكون حينئذ ضالاً مُضِلًّا. والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ج ١/ص ٣٠٥).

بِعِلْمِهِ، فَلَزِمَ اسْتِفَادَةُ الْعِلْمِ مِنْ كُلِّ مُحَقِّ فِيهِ مُحَقِّ لَهُ^(١)، لَيْسَ ضَرَرُ عَمَلِهِ^(٢) فِي وَجْهِ إِقَاتِهِ، كَعَدَمِ إِنْصَافِهِ^(٣)، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ^(٤) [٢١]

الْأَغْلَبُ فِي الظُّهُورِ لَازِمٌ فِي الاسْتِظْهَارِ بِمَا يَلَازِمُهُ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ التَّصَوُّفَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مَعَ أَعْمَالِ الْبِرِّ، فَلَا اسْتِظْهَارُ بِهِ دُونَ عَمَلٍ تَذَلُّيسٍ، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ شَرْطَ كَمَالِهِ، وَقَدْ قِيلَ: «الْعِلْمُ يَهْتَفُ بِالْعَمَلِ، فَإِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا ارْتَحَلَ»^(٥). أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ عِلْمٍ بِلَا عَمَلٍ^(٦).

(١) وإن لم يكن عاملاً به؛ لأن ضرره عائدٌ عليه وراجعٌ إليه. نعم إن كان ضرره في تعليمه مُنْعَ الأخذ عنه. (شرح القواعد، ص ١٦٨).

(٢) ابن زكري شرح على نسخة فيها «علمه» وقال: وفي بعض النسخ: «عمله»، والمعنيان صحيحان. (شرح قواعد التصوف، ص ١٦٨).

(٣) لأنه إذا لم يُنْصَفْ وتَعْصَبَ لقوله وانتصر لرأيه مع عدم حقيته أوهم أن الباطل حقٌ والحق باطلٌ فيؤخذ ذلك عنه كذلك، وأيُّ ضررٍ أعظم من هذا؟! نسأل الله السلامة منه. (شرح القواعد، ص ١٦٩).

(٤) هذه القاعدة تتضمن مُنْعَ الاستظهار بالتصوف من غير عَمَلٍ به وإن لم يكن العملُ شرطاً في صحته؛ لأن الأغلب أن العلم لا يظهر إلا معه؛ إذ لا يتكَمَّلُ إلا به. (شرح القواعد، ص ١٦٩).

(٥) العلمُ يهتَفُ بالعمل لأنه ثمرته ونتيجته، فإنَّ العلمَ بمثابة الشجرة، والعمل بمثابة الثمرة، فإن وجدته أُنِسَ به وثبت ونما، وإن لم يجده ارتحل وذُهب أو نقص ولم يحصل له نموٌ ولا بركة. فمن استغرق أوقاته في طلب العلم من غير عمل ليكثر عِلْمُهُ انعكس حاله، فهو ساعٍ في ضعف علمه، لا في قوّته ونموّه، وهو لا يشعر. (راجع شرح القواعد، ص ١٧٠ - ١٧١).

(٦) هذه القاعدة ليست في (أ) ولا في (ب).

قَاعِدَةٌ (١) [٢٢]

لَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِالشَّيْءِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ حُكْمِهِ وَوَجْهِهِ (٢).

فَقَوْلُ الْقَائِلِ: «لَا أَتَعَلَّمُ حَتَّى أَعْمَلَ» (٣) كَقَوْلِهِ: «لَا أَتَدَاوِي حَتَّى تَذْهَبَ عَلَّتِي»، فَهُوَ لَا يَتَدَاوِي وَلَا تَذْهَبُ عَلَّتُهُ، وَلَكِنْ الْعِلْمُ (٤)، ثُمَّ الْعَمَلُ، ثُمَّ الشُّرُّ وَالْإِفَادَةُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ (٥).

قَاعِدَةٌ (٦) [٢٣]

طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ وَجْهِهِ وَقَصْدُهُ مِنْ مَظَانِّهِ أَقْرَبُ لِتَحْصِيلِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ دَقَائِقَ عُلُومِ الصُّوفِيَّةِ مَنَحَ إِلَهِيَّةٍ وَمَوَاهِبُ اخْتِصَاصِيَّةٍ، لَا تُنَالُ بِمُعْتَادِ الطَّلَبِ، فَلَزِمَ مُرَاعَاةُ وَجْهِ ذَلِكَ، وَهُوَ ثَلَاثُ:

- (١) تتضمنُ بيانَ توقُّفِ العملِ على العلمِ. (شرح القواعد، ص ١٦٥).
- (٢) أي: لا يصحُّ العملُ بالشَّيْءِ للتعبُّدِ على الوجه المطلوبِ إلا بعدَ معرفة حُكْمِهِ وإلا لم يُعْرَفْ أَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِهِ، وكذلك معرفة وجهه أي كَيْفِيَّتُهُ بِالمَحَافِظَةِ على ما يَعتَبرُ فِيهِ وإلا لم يَعْرِفْ حُصُولَ الْعِبَادَةِ وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْمَبْطَلَاتِ. (راجع شرح القواعد، ص ١٧٢).
- (٣) هذا يَفْضِي إلى عَدَمِ عِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَفَ التَّعَلُّمَ على الْعَمَلِ وَالْفَرَضُ أَنَّ الْعَمَلَ مُتَوَقَّفٌ على التَّعَلُّمِ، وَهُوَ دَوْرٌ يَسْتَحِيلُ مَعَهُ حُصُولُ الْمَطْلُوبِ. (شرح القواعد، ص ١٧٢).
- (٤) يُطَلَّبُ أَوَّلًا. (شرح القواعد، ص ١٧٢).
- (٥) هذه القاعدة ليست في (أ) ولا في (ب).
- (٦) تتضمنُ بيانَ ما يَسْتَعَانُ بِهِ على عِلْمِ التَّصَوُّفِ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ مِنَ الْاِكْتِسَابِ مَا دَخَلَ غَيْرُهُ مِنَ الْعُلُومِ. (شرح القواعد، ص ١٧٣).

* أَوْلَاهَا: الْعَمَلُ بِمَا عُلِمَ قَدَرُ الاسْتِطَاعَةِ.

* الثَّانِي: اللَّجَأُ إِلَى اللَّهِ فِي الْفَتْحِ عَلَى قَدَرِ الْهِمَّةِ.

* الثَّالِثُ: إِطْلَاقُ النَّظَرِ فِي الْمَعَانِي حَالَ الرُّجُوعِ ^(١) لِأَصْلِ السُّنَّةِ لِيَجْرِيَ الْفَهْمُ وَيَنْتَفِي الْخَطَأُ وَيَتَيَسَّرَ الْفَتْحُ ^(٢).

وَقَدْ أَشَارَ «الْجُنَيْدُ» رحمته الله لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «مَا أَخَذْنَا التَّصَوُّفَ مِنَ الْقِيلِ وَالْقَالِ وَالْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ، وَإِنَّمَا أَخَذْنَاهُ مِنَ الْجُوعِ وَالسَّهْرِ وَمُلَازِمَةِ الْأَعْمَالِ ^(٣)»، أَوْ كَمَا قَالَ.

وَفِي الْخَبَرِ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ» ^(٤).

(١) من استغراق الحقائق الواردة على قلبه. (شرح القواعد، ص ١٧٤).

(٢) لأن كلام الله ورسوله هو الجامع للحقائق والمعاني، فمن لازم تصفُّحه ودام تأمله سهل عليه الظُّفُرُ بها والعثور عليها لكونه أتى الشيء من بابهِ واستمسك بأوثق أسبابه. (شرح القواعد، ص ١٧٥).

(٣) فدلَّ على أن العملَ الصالحَ له دخلٌ تامٌّ في تنمية العلم، خصوصاً العلمي اللدني. (شرح القواعد، ص ١٧٥).

(٤) أورده أبو نعيم في الحلية (ج ١٠/ص ١٥) وضعفه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء. وسُئِلَ الإمامُ عز الدين بن عبد السلام عن معناه فقال: معناه: من عمل بما يعلمه من واجبات الشرع ومندوباته واجتناب مكروهاته ومحرماته، أَوْرَثَهُ اللَّهُ مِنَ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ مِنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]. وقد ذكر بعض الأكابر من العارفين أن لكل طاعة لله عز وجل نوعاً من العلم الإلهي يختص بها لا يترتب على غيرها، كما أن لكل عبادة نوعاً من الثواب يختص بها. (مختصر فتاوى البرزلي لحللولو، ص ٥٨٦).

وَقَالَ «أَبُو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيُّ» رحمته الله: «إِذَا عَقَدَتِ النَّفْسُ عَلَى تَرْكِ
الْآثَامِ جَالَتْ فِي الْمَلَكُوتِ، وَرَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا بِطَرَائِفِ الْحِكْمَةِ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا عَالِمٌ عِلْمًا»^(١). انْتَهَى.

قَاعِدَةٌ^(٢) [٢٤]

لَا عِلْمَ إِلَّا بِتَعَلُّمٍ مِنَ الشَّارِعِ، أَوْ مِمَّنْ نَابَ مَنَابَهُ فِيمَا أَنَابَهُ^(٣)، إِذْ
قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَإِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ»^(٤)، وَمَنْ
يَطْلُبُ الْخَيْرَ يُؤْتَهُ، وَمَنْ يَتَّقِ الشَّرَّ يُوقَهُ»^(٥).

(١) أورده أبو نعيم في الحلية (ج ١٠/ص ١٤).

(٢) تتضمن بيان أنه لا طريق للعلم من حيث هو إلا التعلُّم، وأن ذلك لا ينافي ما تقدّم
من أن دقائق علوم الصوفية لا تنال بمعتاد الطلب. (شرح القواعد، ص ١٨١).

(٣) هذا الضبط اختاره ابن زكري، وأشار إلى وجود نسخ بها: أو ممن ناب منابه فيها
إنابة. (شرح قواعد التصوف، ص ١٨١) وقد نقل المناوي كلام الشيخ زروق هنا دون
الإحالة عليه بلفظ: إلا بتعلُّم من الشارع أو من ناب عنه منابته. (فيض القدير،
ج ٢/ص ٥٦٩).

(٤) الْحِلْمُ: هو ترك العقوبة في موضع استحقاقها. أخبر صلّى الله عليه وسلّم أنه لا يثبت إلا
بالتحلُّم، أي: التخلُّق بالصفح عن الجناة ومسامحتهم فيما يعاملونه به من السيئات،
بل بمجازاتهم بالإحسان تحقيقاً للحلم. وعبر بالتفعل المقتضي للتكلف لثقل ذلك
على النفس وكرهيتها له ومشقة تجرّعها إياه، فمن لم يتحمل ذلك فليس بحليم.
(شرح القواعد، ص ١٨٣).

(٥) أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» ص (٢١٠) بإسناد جيد عن أبي الدرداء قال:
«إنما العلم بالتعلم، وإنما الحلم بالتحلم، ومن يتوخ الخير يُعطه، ومن يتوق الشرَّ
يُوقَهُ».

وَمَا تُفِيدُهُ الْعِبَادَةُ وَالتَّقْوَى إِنَّمَا هُوَ فَهْمٌ يُوَافِقُ الْأُصُولَ^(١)، وَيُشْرَحُ
الصُّدُورَ، وَيُوسِّعُ الْعُقُولَ.

ثُمَّ هُوَ يَنْقَسِمُ لِمَا يَدْخُلُ تَحْتَ دَائِرَةِ الْأَحْكَامِ^(٢)، وَمِنْهُ مَا لَا
يَدْخُلُ تَحْتَ دَائِرَةِ الْعِبَارَةِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَتَنَاوَلُهُ الْإِشَارَةُ^(٣)، وَمِنْهُ مَا لَا
تَفْهَمُهُ الضَّمَايِرُ وَإِنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْحَقَائِقُ، مَعَ وُضُوحِهِ عِنْدَ مُشَاهِدِهِ
وَتَحَقُّقِهِ عِنْدَ مُتَلَقِّيهِ^(٤).

وَقَوْلُنَا: «فَهْمٌ» فِيهِ تَجَوُّزٌ؛ لِإِثْبَاتِ أَصْلِهِ لَا غَيْرَ، فَاعْرِفْ مَا أَشْرْنَا
إِلَيْهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قَاعِدَةٌ^(٥) [٢٥]

مَا ظَهَرَتْ حَقِيقَةُ قَطٍّ فِي الْوُجُودِ إِلَّا قُوِبِلَتْ بِدَعْوَى مِثْلِهَا،

(١) ابن زكري: المدونة في الكتاب والسنة. وتلك الأصول لا تعرف إلا بالتعلم، فإن كان
الموهوبُ له ذلك سالكاً كان قد سبق له تعلُّم تلك الأصول، وإن كان مجذوباً رَجَعَ
إلى تعلُّمها في سلوكه. (شرح القواعد، ص ١٨٥).

(٢) فيتأدى بالعبارة كمسائل الاجتهاد. (شرح القواعد، ص ١٨٥).

(٣) كالعلم المتعلِّق بالذات والصفات، فإن ما يعبرُّ به عنه إنما هو إشارة ورمز، ولا
تفصيل وإحاطة بالأحوال. (شرح القواعد، ص ١٨٥).

(٤) أي: آخذه، إما بطريق الخطاب وهو ما يقول بعضهم: «قيل لي»، و«نوديتُ في
سِرِّي» ونحوه، وإما بطريق الإفاضة على القلب. والمشاهدة أتمُّ من التلقي، ولذلك
عبرَ بالوضوح في جانبها، والتحقُّق في جانبه، فإن التحقُّق لا يستلزم المعاينة. (شرح
القواعد، ص ١٨٦).

(٥) تتضمنُ تسليّة أهل الطريق في نفوسهم، وبيان عدم انحطاط أقدارهم لغيرهم عند=



وَادْخَالَ مَا لَيْسَ مِنْهَا عَلَيْهَا، وَوُجُودِ تَكْذِيبِهَا، كُلُّ ذَلِكَ لِيُظْهَرَ فَضْلُ
الْإِسْتِثْنَاءِ بِهَا، وَتَبَيَّنَ حَقِيقَتُهَا بِإِنْتِفَاءِ مُعَارِضِهَا^(١)، ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي
الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ أَيْلَتَهُ﴾ [الحج: ٥٢]^(٢).

وَلِلْوَارِثِ نِسْبَةٌ مِنَ الْمَوْرُوثِ، وَأَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ
الْأَوْلِيَاءُ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَلَا أَمْثَلَ^(٣)، إِنَّمَا يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى قَدَرِ دِينِهِ، فَمِنْ
ثُمَّ كَانَ أَهْلُ هَذَا الطَّرِيقِ مُبْتَلَيْنِ بِتَسْلِيطِ الْخَلْقِ أَوَّلًا، وَبِإِكْرَامِهِمْ
وَسَطًا^(٤)، وَبِهِمَا آخِرًا^(٥)، قِيلَ: لِئَلَّا يُفْتَنَهُمُ الشُّكْرُ عَلَى الْمَدْحِ، وَلَا
الصَّبْرُ عَلَى الدَّمِّ.

= ابتلائهم بتسليط الخلق عليهم. (شرح القواعد، ص ١٨٨).

(١) لأن الشيء إذا قوبل بضده وما ليس منه تكامل ظهور فضل الفاضل ونقص الناقص
منهما، وكذا حقية الحق وبطلان الباطل؛ لوضوح الفرق بين الأشياء المتضادة،
وبضدها تتبين الأشياء. (شرح القواعد، ص ١٨٩).

(٢) وقع بهذه الآية هنا ليشعر أن الحقيقة من عند الله فهي محكمة ثابتة، ومعارضها من
قِبَل الشيطان فهو منسوخ باطل. (شرح القواعد، ص ١٨٩).

(٣) أي: الأشرف فالأشرف، والأعلى فالأعلى، فإنهم معرّضون للمحن والمصاعب
والمتعاب أكثر. (شرح القواعد، ص ١٩٠).

(٤) جعل الإكرام ابتلاءً لأن الرجل يختبر بذلك هل يغترّ به ويقف عنده ويركن إليه ويليه
عن الله تعالى أو لا. (شرح القواعد، ص ١٩١).

(٥) خُصَّتْ حالة الابتداء بالتسليط لينقطعوا عن الخلق ويتعلقوا بالملك الحق، وحالة
التوسط بالإكرام لأنها أشد إيماناً وأقوى يقيناً، والابتلاء في الإكرام أشد منه في
التسليط؛ فإن الزلل في الإكرام أكثر، وحالة الانتهاء بالابتلاء لتكامل قوة الإيمان
فيها. (شرح القواعد، ص ١٩١ - ١٩٢).

فَمَنْ أَرَادَهُ^(١) فَلْيُؤْطِنْ نَفْسَهُ عَلَى الشَّدَّةِ، وَ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، وَ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٢)، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ^(٣) [٢٦]

حُكْمُ الْفَقْهِ عَامٌّ فِي الْعُمُومِ^(٤) لِأَنَّ مَقْصِدَهُ إِقَامَةُ رَسْمِ الدِّينِ^(٥)، وَرَفْعُ مَنَارِهِ، وَإِظْهَارُ كَلِمَتِهِ.

(١) أي: هذا الطريق. (شرح القواعد، ص ١٩٢).

(٢) وَ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ أي: يعتمد عليه في تحصيل المنافع أو حفظها بعد حصولها وفي دفع المضرات أو رفعها بعد وقوعها وَ﴿فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ أي: كافيه، بحيث لا يحتاج معه إلى غيره، فهو يكفي المتوكل عليه إذابة المؤذين، إما بقهرهم والانتقام منهم، وإما بتأييده بقوة اليقين ووجود الراحة والرضا حتى لا يتألم بذلك ولا يتأثر. (شرح القواعد، ص ١٩٤).

(٣) تتضمن وجوب تقديم الفقه على التصوف في التحصيل. (شرح القواعد، ص ١٩٥)

(٤) في (ح): في العلوم. وأما في شرح ابن زكري: (لِلْعُمُومِ) لجميع المكلفين. (شرح القواعد، ص ١٩٥) وقد قال الشيخ زروق: حُكْمُ الْفَقْهِ عَامٌّ فِي الْعُمُومِ؛ لحفظ النظام، وربط الحكمة بالأحكام، فلذلك كان مقدماً على التصوف في الحُكْمِ والطلب؛ إذ لا يصحُّ مشروطٌ بدون شرطه، ولا تَقْدِيمُ خاصِّ المصلحة على عامِّها، ولذلك صحَّ إنكارُ الفقيه على الصوفي، ولم يصحَّ للصوفي الانتصارُ منه فضلاً على الإنكار عليه. وقيل: «كن فقيهاً صوفياً، ولا تكن صوفياً فقيهاً»، وصوفيُّ الفقهاء أتمُّ حالاً من فقيه الصوفية؛ لأنه قد قام بعَيْن المقصد والمراد، فافهم. (شرح المباحث الأصلية، ص ١٠٠).

(٥) وذلك لأن إجراء الأقوال والأعمال على مقتضى قواعد الفقه علامة على ثبوت الدين ودليل على تحقُّقه. (شرح القواعد، ص ١٩٦).



وَحُكْمُ التَّصَوُّفِ خَاصٌّ فِي الْخُصُوصِ ^(١)؛ لِأَنَّهُ مُعَامَلَةٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ عَلَى ذَلِكَ.

فَمِنْ ثَمَّ صَحَّ انْكَارُ الْفَقِيهِ عَلَى الصُّوفِيِّ ^(٢)، وَلَمْ يَصَحَّ انْكَارُ الصُّوفِيِّ عَلَى الْفَقِيهِ ^(٣)، وَلَزِمَ الرُّجُوعُ مِنَ التَّصَوُّفِ إِلَى الْفِقْهِ فِي الْأَحْكَامِ ^(٤) وَالْحَقَائِقِ ^(٥)، لَا بِالْبَنْدِ وَالتَّرْكِ وَالْاِكْتِفَاءِ بِهِ دُونَهُ، وَلَمْ يَكْفِ التَّصَوُّفُ عَنِ الْفِقْهِ، بَلْ لَا يَصَحُّ ^(٦) دُونَهُ ^(٧)، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ

(١) خاص بالمتأهلين له من المكلفين. والمراد بالتصوف هنا نتائج المقصودة بالذات من نحو أنسٍ وهيبةٍ وفناءٍ وبقاءٍ ومحاضرةٍ ومكاشفةٍ ومشاهدةٍ، أو المراد أن حكم جملته وسائرهِ الصادق بالنتائج وغيرها خاص، فلا ينافي ذلك كون بعضه عامًا. (راجع شرح القواعد، ص ١٩٦).

(٢) لأن حكم علم الفقيه غير مخصوص به، بل متعدّد إلى غيره من صوفيٍّ وغيره. (شرح القواعد، ص ١٩٧).

(٣) لأن حكم علم الصوفي قاصرٌ عليه غير متعدّد إلى الفقيه. وأيضاً فإن الفقيه إذا ادعى الفقه لم يدّع إلا أمراً ظاهراً لا يخفى فيه الصدق والكذب، فما تعيّن منهما عمل بمقتضاه، والصوفي إذا ادعى مقاماً من المقامات ادّعى أمراً خفياً يلتبس على أكثر الناس، فيُنكّرُ عليه لتمييز المحقّ من المبطل. (شرح القواعد، ص ١٩٧).

(٤) أي الأحكام الشرعية العملية لأن التصوّف لا يفيدُها ولا يُتوصّلُ إلى معرفتها به. (شرح القواعد، ص ١٩٩).

(٥) أي حقائق العبادات من طهارةٍ وصلاةٍ وغيرهما، والمعاملات من بيعٍ وإجارةٍ وغيرهما. (شرح القواعد، ص ١٩٩).

(٦) في هامش (ح) أشار إلى وجود نسخة بها: يصلح.

(٧) ووجه عدم صحة التصوف دون الفقه أن التصوّف عبارةٌ عن صدق التوجّه إلى الله كما تقدم، وهو مشروطٌ بأن يكون من حيث يرضى وبما يرضى، والأعمال التي يرضاها =

مِنْهُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ مَرْتَبَةً، فَهُوَ أَسْلَمَ^(٢) وَأَعَمَّ مَصْلَحَةً، وَفِي ذَلِكَ^(٣) قِيلَ: «كُنْ فَقِيهَا صُوفِيًّا، وَلَا تَكُنْ صُوفِيًّا فَقِيهَا».

وَصُوفِيُّ الْفُقَهَاءِ^(٤) أَكْمَلُ مِنْ فَقِيهِ الصُّوفِيَّةِ^(٥) وَأَعْلَمُ^(٦)؛ لِأَنَّ صُوفِيَّ الْفُقَهَاءِ قَدْ تَحَقَّقَ بِالتَّصَوُّفِ حَالًا وَعَمَلًا وَذَوْقًا، بِخِلَافِ فَقِيهِ الصُّوفِيَّةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ عِلْمِهِ وَحَالِهِ^(٧)، وَلَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِفَقْهِ

= وَكَوْنُ التَّوَجُّهِ بِهَا مِنَ الْحَيْثِيَّةِ الَّتِي يَرْضَاهَا لَا يَسْتَفَادَانِ إِلَّا مِنَ الْفَقْهِ. (شرح القواعد، ص ١٩٩).

(١) أي: من الفقه إلى التصوف إلا بالفقه، أي: إلا مع العمل بمقتضاه. والرجوع بمعنى الانتقال، وإلا فهو على حقيقته غير متصوّر للزوم تقدّم الفقه. (شرح القواعد، ص ١٩٩).

(٢) أي: وإن كان التصوف أعلى من الفقه رتبةً لأن العلم بشرف متعلّقه، وقد تقدّم أنه لا أشرف من متعلّق علم التصوف لأن مبدأه خشية الله وغايته إفرااد القلب له تعالى، فتلك الأمور المتقدمة ليست لأفضلية الفقه، وإنما هي لأمر آخر وهو أن الفقه أسلم من التصوّف لأن زلل الفقيه أخفّ من زلل المتصوّف من وجهين: أحدهما أن زلل الأول في الأحكام الظاهرة، وزلل الثاني في الاعتقادات الباطنة، وثانيهما أن الذنب في القرب ليس كالذنب في البعد، بل قد لا يكون الشيء ذنباً في حقّ غير الصوفيّ ويكون ذنباً نسبياً في حقه. (شرح القواعد، ص ٢٠٠).

(٣) أي: في لزوم تقديم الفقه على التصوّف. (شرح القواعد، ص ٢٠١).

(٤) هو الذي تصوّف بعد أن تفقه. (شرح القواعد، ص ٢٠١).

(٥) هو الذي تفقه بعد أن تصوّف. (شرح القواعد، ص ٢٠١).

(٦) في جميع النسخ: وأسلم. والمثبت من طرة (ح).

(٧) في جميع النسخ: «فإنّه المتمكّن من علمه وحاله». وعليه شرح ابن زكري (ص ٢٠٢). والمثبت من (ح). وله يشهد سياق ما بعده.

صَحِيحٌ وَذَوْقٌ صَرِيحٌ، وَلَا يَصْلَحُ^(١) لَهُ أَحَدُهُمَا بِدُونِ الْآخَرِ^(٢)،
كَالطَّبِّ الَّذِي لَا يَكْفِي عِلْمُهُ عَنِ التَّجَرُّبَةِ، وَلَا بِالْعَكْسِ^(٣)، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ^(٤) [٢٧]

إِحْكَامٌ وَجْهِ الطَّلَبِ مُعَيَّنٌ عَلَى تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ^(٥)، فَمِنْ ثَمَّ
كَانَ حُسْنُ السُّؤَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ^(٦)، إِذْ إِجَابَةُ^(٧) السَّائِلِ عَلَى قَدْرِ
تَهْذِيبِ الْمَسَائِلِ.

وَقَدْ قَالَ «ابْنُ الْعَرِيفِ»^(٨) ﷺ: «لَا بُدَّ لِكُلِّ طَالِبٍ عِلْمٍ حَقِيقِيٍّ

(١) في هامش (ح) أشار إلى وجود نسخة بها: ولا يصلح.

(٢) لأن العلم لا يصلح إلا بثمرته التي هي العمل المستقيم، والذوق لا يتمكن منه إلا بالعمل المستقيم الذي يمكن منه العلم. (شرح القواعد، ص ٢٠٤).

(٣) فإنه مركب من العلم والعمل. (شرح القواعد، ص ٢٠٤).

(٤) تتضمن بيان أن إحكام المبادئ يعين على تحصيل المقاصد. (شرح القواعد، ص ٢٠٥).

(٥) لأن الوسائل مرتبطة بالمقاصد وموصلة إليها، ولا شك أن من أحكم طريق الوصول للشيء سهل عليه الوصول إليه. (شرح القواعد، ص ٢٠٥).

(٦) لأن السؤال عليه يتنزل الجواب، فعلى حسب حسنه وتحريره يكون حسن الجواب وتحريره. فبالسؤال يستخرج العلم، وبإتقانه يسهل، كما أن بتشغيبه وتخليطه يعسر لأنه كالمفتاح إذا استقام واستقامت أسنانه سهل الفتح به، وإلا عسر. (شرح القواعد، ص ٢٠٥).

(٧) في باقي النسخ: «جواب». والمثبت من (ح).

(٨) ذكره في كتاب «مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة» الذي جمعه تلميذه أبو بكر عتيق بن مؤمن (ص ٩٠) دراسة وتحقيق الدكتورة عصمت عبد اللطيف دندش. الطبعة ١ بتاريخ ١٩٩٣ م.

مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ:

* أَحَدُهَا: مَعْرِفَةُ الْإِنْصَافِ ^(١)، وَلِزُومُهُ بِالْأَوْصَافِ ^(٢).

* الثَّانِي: تَحْرِيرُ وَجْهِ السُّؤَالِ ^(٣)، وَتَجْرِيدُهُ مِنْ عُمُومِ جِهَاتِ الْإِشْكَالِ ^(٤).

* الثَّالِثُ: تَحْقِيقُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخِلَافِ ^(٥) وَالْاِخْتِلَافِ ^(٦).

قُلْتُ: فَمَا رَجَعَ لِأَصْلِ وَاحِدٍ فَاخْتِلَافٌ، يَكُونُ حُكْمُ اللَّهِ فِي كُلِّ

(١) الإنصاف: الجريُّ على سَنَنِ الاعتدال والاستقامة على طريق الحق، وضابط ذلك - والله أعلم - أن يقصد المتعلِّم الوصول إلى الحق ويحترم موصله إليه ويعترف بنعمته التي عليه، غير سالك في ذلك طريق التقليد، بل يكون ممن يعرف الرجال بالحق، لا ممن يعرف الحق بالرجال. (شرح القواعد، ص ٢٠٧).

(٢) في كتاب مفتاح السعادة النص المطبوع: الأوصاف. (ص ٩٠).

(٣) لِيَتَّجِهَ، فَيَصْرِفُ الْمَجِيبَ وَجْهَهُ إِلَيْهِ وَيُسْتَعْمَلُ فِكْرُهُ وَيَعْتَنِي بِهِ مَا أَمْكَنَهُ، وَهَذِهِ أَسْبَابُ الْعُثُورِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَابِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْتَرْذَلُهُ وَيَسْتَخْفُّ بِهِ وَيُدَافِعُهُ بِمَا حُضِرَ، مِنْ غَيْرِ اعْتِنَاءٍ بِالْوُقُوفِ عَلَى الْحَقِيقَةِ. (شرح القواعد، ص ٢٠٩).

(٤) وَكَذَا أَنَّ يَعْينَ الْجِهَةَ الَّتِي أَرَادَهَا لِيَسْهَلَ عَلَى الْمَجِيبِ اسْتِخْرَاجُ الْجَوَابِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جِيءَ بِالسُّؤَالِ مَجْمُلاً فَإِنَّ الْمَجِيبَ يَحْتَاجُ إِلَى تَتَبُعِ الْإِحْتِمَالَاتِ وَبَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهَا، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الصَّعُوبَةِ وَالطُّولِ مَا لَا يَخْفَى. (شرح القواعد، ص ٢٠٩).

(٥) وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْعَرِيفِ عَشْرَةَ أَسْبَابٍ مُوجِبَةٍ لِلْخِلَافِ، ثُمَّ فَصَّلَ الْكَلَامَ فِيهَا بِمَا يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ. (مفتاح السعادة، ص ٩٠).

(٦) الْخِلَافُ يَعْتَقَدُ فِيهِ بَطْلَانُ الْمَقَابِلِ وَيَجْتَنَّبُ، بِخِلَافِ الْاِخْتِلَافِ. (شرح القواعد، ص ٢٠٩).



مَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ^(١)، وَمَا رَجَعَ لِأَصْلَيْنِ يَبِينُ بُطْلَانُ أَحَدِهِمَا عِنْدَ تَحْقِيقِ النَّظَرِ فِخْلَافٍ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ^(٣) [٢٨]

الْاِخْتِلَافُ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا إِنْ ظَهَرَ ابْتِنَاءُ أَحَدِهِمَا عَلَى أَصْلٍ لَا يَتِمُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ^(٤)، وَإِنْ أَدَّى إِلَى مُحَالٍ فَهُوَ بَاطِلٌ، بِخِلَافِ مَا ظَهَرَ ابْتِنَاؤُهُ عَلَى أَصْلٍ يَتِمُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَلَا يَنْزِعُ الْحُجَّةَ مِنْ يَدِ مُخَالَفِهِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ صَحِيحٌ.

وَمِنْ ثَمَّ نَفَرَقُ بَيْنَ خِلَافٍ وَاخْتِلَافٍ^(٥)، فَتُكْفَرُ مَنْ آلَ قَوْلُهُ لِمُحَالٍ

(١) كاختلاف أئمة المذاهب الأربعة فإنه راجع لأصل واحد وهو الكتاب والسنة، لكن اختلفت لها أفهام المجتهدين، وحكم الله في كل واحد ما غلب عليه ظنه أنه حكم الله، بحسب ما أداه إليه اجتهاده. وكثيراً ما يطلق المصنفون الخلاف على هذا. (شرح القواعد، ص ٢٠٩ - ٢١٠).

(٢) كخلاف المبتدعة في العقائد والفروع. (شرح القواعد، ص ٢١٠).

(٣) ابن زكري: تتضمن توجيه قبول اختلاف أهل السنة فيما بينهم، وردّهم خلاف غيرهم. (شرح القواعد، ص ٢١١).

(٤) كقول المعتزلة في إنكار الصراط احتجاجاً بعدم إمكان العبور عليه، وإن أمكن فهو تعذيب للمؤمن. فإنه ردّ بأن ما ذكر لا يتم الاحتجاج به لأن الله قادر أن يمكن من العبور عليه ويسهله على المؤمن. (شرح القواعد، ص ٢١١).

(٥) كما سبق في القاعدة قبل هذه. وهذه التفرقة واضحة من جهة ما تقتضيه المادة، فإن «الخلاف» مصدر خالف، كالقتال والخصام، والمفاعلة تشعر بالقصد، فالمخالف يقصدُ مقابلةً من يخالفه ويريدُ إبطالَ دليله، ولهذا كان الخلاف ما يرجع إلى أصليين يبينُ أحدهما بطلان الآخر كما سبق. و«الاختلاف» مصدر اختلف، لا يشعر بذلك =

فِي مَعْقُولِ الْعَقَائِدِ، وَبُدِّعَ مَنْ آلَ بِهِ ذَلِكَ فِي مَنْقُولِهَا^(١)، إِنْ التَّزَمَ الْقَوْلَ بِاللَّازِمِ، وَإِلَّا نُظِرَ فِي شُبْهَتِهِ فَيَجْرَى لَهُ حُكْمُهَا^(٢)، عَلَى خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي لَازِمِ الْقَوْلِ.

وَلَا نُكْفَرُ وَلَا بُدِّعُ مَنْ خَرَجَ لَازِمُ قَوْلِهِ عَنْ مُحَالٍ؛ إِذْ لَا نَجْزِمُ بِفَسَادِ أَصْلِهِ مَعَ احْتِمَالِهِ، وَبِهَذَا الْوَجْهِ يَظْهَرُ قَبُولُ خِلَافِ أَهْلِ السُّنَّةِ بَيْنَهُمْ مَعَ رَدِّهِمْ لِلْغَيْرِ عُمُومًا، وَهُوَ جَارٍ فِي بَابِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِاعْتِبَارِ الرَّدِّ وَالْقَبُولِ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ تَحِيذُهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قَاعِدَةٌ^(٣) [٢٩]

لِكُلِّ شَيْءٍ وَجْهٌ، فَطَالِبُ الْعِلْمِ فِي بَدَايَتِهِ شَرْطُهُ الاسْتِمَاعُ وَالْقَبُولُ،

= وَإِنْ اسْتَوِيَا فِي اقْتِضَاءِ التَّعَدُّدِ. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْإِصْطِلَاحِ فَلَمْ نَطَّلِعْ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُمَا، وَأَرْبَابُ التَّصَانِيفِ مُطَبِّقُونَ عَلَى التَّعْبِيرِ بِهِمَا فِي الْمَقَامَيْنِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. (شرح القواعد، ص ٢١٣).

(١) وَإِنَّمَا كُفِّرْنَا الْأَوَّلَ وَبَدَّعْنَا الثَّانِي لِأَنَّ الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ تَفِيدُ الْيَقِينَ بِنَفْسِهَا وَلَا تَقْبَلُ التَّأْوِيلَ بِالْكَلِمَةِ، بِخِلَافِ النُّقْلِيَّةِ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ تَفِيدُهُ كَمَا هُوَ الْحَقُّ لَكِنْ بِانْضِمَامِ غَيْرِهَا إِلَيْهَا مِنْ تَوَاتُرٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا بِدُونِ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ وَقَبُولِ التَّأْوِيلِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ يَقْبَلُ وَبَعْضُهُ لَا. (شرح القواعد، ص ٢١٤).

(٢) أَي: إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ الْقَوْلَ بِاللَّازِمِ نُظِرَ فِي شُبْهَتِهِ هَلْ مَرَادُ الْآتِي بِهَا التَّبَاعُدُ مِنَ الْكُفْرِ وَالتَّحَرُّزُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ كَشِبْهَةِ الْمَعْتَزَلَةِ، وَلِذَا قَالَ مَالِكٌ: «مِنْ الْكُفْرِ قُرُوءًا»، أَوْ السُّلُوكِ إِلَيْهِ وَدَسُّهُ فِي الشُّبْهَةِ لِلوَاقِفِ عَلَيْهَا، كَشِبْهِهِ الْمُلْحِدِينَ الْمُبْطِلِينَ. وَلَيْسَ مَعْنَى النَّظَرِ فِيهَا أَنْ يَتَأَمَّلَ هَلْ تَجَرَّ إِلَى الْكُفْرِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَوْلَ الْمُسْتَنْدَ إِلَيْهَا آيِلٌ إِلَى الْمُحَالِ، فَافْهَمْ. (شرح القواعد، ص ٢١٧).

(٣) هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب).



ثُمَّ التَّصَوُّرُ، وَالتَّفْهَمُ، ثُمَّ التَّعْلِيلُ وَالْاِسْتِدْلَالُ، ثُمَّ الْعَمَلُ وَالنَّشْرُ. وَمَتَى قَدَّمَ رُبَّةً عَنْ مَحَلِّهَا حُرِّمَ الْوُصُولُ لِحَقِيقَةِ الْعِلْمِ مِنْ وَجْهِهَا.

فَعَالِمٌ بِغَيْرِ تَحْصِيلِ ضَحْكَهٗ^(١)، وَمُحَصِّلٌ دُونَ تَصَوُّرٍ^(٢) لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَصُورَةٌ لَا يُحْصِيهَا^(٣) الْفَهْمُ لَا يُفِيدُهَا غَيْرُهُ^(٤)، وَعِلْمٌ عَرِيٌّ عَنِ الْحُجَّةِ لَا يَنْشَرِحُ بِهِ الصَّدْرُ^(٥)، وَمَا لَمْ يُنْتِجْ^(٦) فَهُوَ عَقِيمٌ.

(١) لا يحصل التحصيل إلا بجميع ما قبل العمل والنشر، فمن أخل بشيء من ذلك ثم أراد النشر والتعليم كان معرّضاً لأن يتضحك منه؛ لما معه من التقصير، فإنه لا يتم له إذ ذاك التبليغ، بل يأخذ يخطئ فيما قصر فيه بخط غشواء، وربما انتصر لنفسه وسلك بالظواهر والنصوص مسلك أهل الأهواء. (شرح القواعد، ص ٢٢٢).

(٢) في شرح ابن زكري: «تَقْوَى». وقال في شرحه: (وَمُحَصِّلٌ دُونَ تَقْوَى لَا عِبْرَةَ بِهِ) لأنه فعل فعل غير العقلاء حيث تَعَبَّ في تحصيل الوسيلة ليصل إلى المقصد، فلما حَصَّلَهَا تَرَكَهُ وأعرض عنه. وأيضاً فإنه لا يوثق به في عِلْمِهِ لخلوّهِ عن التقوى التي تحجّر عن التبديل والتغيير والزيادة والنقص. (ص ٢٢٢).

(٣) في (ت): لا يحصنها. وفي (ح): لا يحسنها. وفي شرح ابن زكري: لا يُحْصِيهَا. وقال في الشرح: أي: لا يعدها بأن لم يصبها من حيث خصوصتها، أو المراد: لا يحيط بها من كل وجه. وفي بعض النسخ: «لا يَحْصِيهَا»، أي: بأن فَهَمَهَا الشخص بوجه إجمالي في ضمن غيرها. (شرح القواعد، ص ٢٢٢).

(٤) هذه إشارة لمن أخل بالفهم التفصيلي، فإنه لا يقدر - والحالة ما ذكر - على إفادتها للغير الإفادة التامة المعتد بها. (شرح القواعد، ص ٢٢٢).

(٥) لأن صاحبه لم يملكه؛ إذ هو معروض للزوال والذهاب، كبناءٍ بغير أساس لا يزال صاحبه في انقباضٍ وضيقٍ من أجله. وإذا أخذ في تقريره للغير أو ألقى عليه شبهةً ازداد ضيقه وحرجه، فلا ينشرح به صدر صاحبه، وكذا لا ينشرح به صدر سامعه ومتلقيه منه، بل لا تزال نفسه مضطربةً غير مطمئنة. (شرح القواعد، ص ٢٢٣).

(٦) بالإلقاء والتعليم للمستحقين. (شرح القواعد، ص ٢٢٣).

وَالْمَذَاكِرَةُ حَيَاتُهُ، لَكِنْ بِشَرْطِ الْإِنْصَافِ وَالتَّوَاضُّعِ وَهُوَ قَبُولُ
الْحَقِّ بِحُسْنِ الْخُلُقِ^(١)، وَمَتَى كَثُرَ الْعَدَدُ انْتَفِيًا^(٢)، فَاقْتَصِرْ^(٣) وَلَا
تَنْتَصِرْ^(٤)، وَاطْلُبْ وَلَا تُقَصِّرْ^(٥)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



قَاعِدَةٌ [٣٠]

التَّعَاوُنُ عَلَى الشَّيْءِ مُيسِّرٌ لِطَلَبِهِ، وَمُسَهِّلٌ لِمَشَاقِقِهِ عَلَى النَّفْسِ

(١) أي: قبولاً غير متكلف، بل نائشاً على ما طبع عليه من الأخلاق الحسنة، أي: قبولاً
مصحوباً بسلامة الباطن من الآفات المنافية لأن الأمور المتكلفة لا تثبت ولا تدوم،
فلا تجعل صفاتٍ لمن تكلفها ولا ينضم في عدد المتصفين بها، فمن تكلف قبول
الحق لغرض من الأغراض كحفظ مروءته والخوف من فضيحة المكابرة والعناد
والرمي بما لا يناسب حاله الظاهرة الموجبة جميل الاعتقاد مع تألم باطنه وتغيّر قلبه
من ظهوره على غير يده فليس من أهل الإنصاف، فليختبر المرء بهذا نفسه. (شرح
القواعد، ص ٢٢٥).

(٢) أي: متى كثر عدد الأشخاص في المذاكرة انتفى قبول الحق وحسن الخلق؛ لأن
الآراء متفاوتة والطباع متباينة، والحظوظ النفسانية يكثر عروضها في المحافل. (شرح
القواعد، ص ٢٢٥).

(٣) أي: فاقصر على الكلام مع أهل الإنصاف، المجتنبين طريق التعصب والاعتساف،
وغيرهم لا تعباً به ولا تمكّنه من الكلام معك، فإنه سيغيظك أحبت أم كرهت.
(شرح القواعد، ص ٢٢٥).

(٤) أي: لا تنتصر لنفسك، بل در مع الحق حيثما دار، ومن انتصر لنفسه وعدل عن الحق
خذه الله، ومن انتصر لنفسه لأجل تعدّد لحقه فقل أن يضبط نفسه ويقصر على المعاقبة
بمثل ما عوقب به، ومن ترك الانتصار لنفسه انتصر الله له. (شرح القواعد، ص ٢٢٥).

(٥) أي: اطلب العثور على نُكْتِ الْعِلْمِ والظفر بفوائده من أهل الإنصاف، ولا تقصّر في
طلب ذلك. (شرح القواعد، ص ٢٢٦).

وَتَعَبِهِ، فَلِذَلِكَ أَلْفَتُهُ النَّفْسُ حَتَّى أَمَرَ بِهِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، لَا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَزِمَ مُرَاعَاةُ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لَا الثَّانِي.

وَمِنْهُ قَوْلُ سَيِّدِي «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَادٍ» عليه السلام: «أَوْصِيكُمْ بِوَصِيَّةٍ لَا يَعْقِلُهَا إِلَّا مَنْ عَقَلَ وَجَرَّبَ، وَلَا يُهْمِلُهَا^(١) إِلَّا مَنْ غَفَلَ فَحُجِبَ، وَهِيَ أَنْ لَا^(٢) تَأْخُذُوا فِي هَذَا الْعِلْمِ مَعَ مُتَكَبِّرٍ وَلَا صَاحِبِ بِدْعَةٍ وَلَا مُقَلِّدٍ؛ فَاَمَّا الْكِبَرُ فَطَابِعٌ يَمْنَعُ مِنْ فَهْمِ الْآيَاتِ وَالْعِبَرِ، وَالْبِدْعَةُ^(٣) تُوقِعُ فِي الْبَلَايَا الْكُبَرِ، وَالتَّقْلِيدُ عَقَالٌ يَمْنَعُ مِنْ بُلُوغِ الْوَطَرِ وَنَيْلِ الظَّفَرِ»^(٤).

قَالَ: «وَلَا تَجْعَلُوا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ حُجَّةً عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِنِ»^(٥).

قُلْتُ: بَلْ يَخْرِصُوا^(٦) عَلَى أَنْ يَجْعَلُوا أَهْلَ الظَّاهِرِ حُجَّةً لَهُمْ، لَا

(١) في النص المطبوع: ولا يستهين بها. (الرسائل الصغرى، ص ١١).

(٢) «لا» ساقطة من النص المطبوع، وفيه تحريف شنيع وقلب للمعنى. (الرسائل الصغرى، ص ١١ نشرها الأب بولس ع. نوبا اليسوعي، ضمن مجلة المشرق السنة الواحدة والخمسون، كانون الثاني - شباط ١٩٥٧م).

(٣) قال الشيخ زروق: من خواص البدعة أنها لا توجد غالباً إلا مقرونةً بمحرّم صريح أو آيلةً إليه أو يكون تابعاً لها، ومن تأمل ذلك وجده في كل أمر قيل إنه بدعة، لا ينخرم بحال. (عدة المريد الصادق، ص ٤٠).

(٤) الرسائل الصغرى، (ص ١١).

(٥) لفظه وتماحه: ولا تجعلوا لأحد من أهل العلم الظاهر حجةً على أحدٍ من أهل هذا العلم، فإن فيه عكس الحقيقة، وسوء الأدب، وفساد الطريقة، والإفضاء إلى العطب. (الرسائل الصغرى، لابن عباد، ص ١١).

(٦) في (ب) و (ت): يبحثوا.

عَلَيْهِمْ؛ إِذْ كُلُّ بَاطِنٍ مُجَرَّدٌ عَنِ الظَّوَاهِرِ بَاطِلٌ، وَجِيدهُ مِنْ الْحَقِيقَةِ عَاطِلٌ^(١)، وَالْحَقِيقَةُ: مَا عُقِدَ^(٢) بِالشَّرِيعَةِ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٣١]

الْفَقْهُ مَقْصُودٌ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ فِي الْعُمُومِ، فَمَدَارُهُ عَلَى إِثْبَاتِ مَا يَسْقُطُ بِهِ الْحَرَجُ.

وَالْتَّصُوفُ مَرْصُدُهُ طَلَبُ الْكَمَالِ، فَمَرْجِعُهُ لِتَحْقِيقِ الْأَكْمَلِ حُكْمًا أَوْ حِكْمَةً.

وَالْأَصُولُ شَرْطٌ فِي التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَمَدَارُهَا عَلَى التَّحْقِيقِ الْمُجَرَّدِ.

وَقَدْ عَلِمَ كُلُّ أَنْاسٍ مَشْرَبُهُمْ، فَافْهَمْ^(٣).

*** ** *

(١) وجيده من الحقيقة عاطل: ليس في (ب) و (ت).

(٢) في (ح): «ما عضد بالشرع». ثم أشار إلى وجود نسخة مصححة بها: ما عقد بالشرعية.

(٣) قال الشيخ زروق: نظر الفقيه مقصور على ما يسقط به الحرج، ونظر الأصولي مقصور على ما يصح به الأصل الذي هو الإيمان والسنة، ونظر الصوفي متعد لما يحصل به الكمال، فيطلب في باب الأصول تحلية الإيمان بالايقان حتى يصير في معد العيان، وفي باب الفقه على أن يأخذ بالأعلى أبداً، ثم له حكم يخصه فيما يخصه، ومدار الأمر فيه على اتباع الأحسن والأكمل لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨]. (عدة المريد الصادق، ص ٥٢).

بَابُ

(۳)

قَاعِدَةٌ [٣٢]

مَادَّةُ الشَّيْءِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ أُصُولِهِ، ثُمَّ قَدْ يُشَارِكُهُ الْغَيْرُ فِي مَادَّتِهِ وَيُخَالِفُهُ فِي وَجْهِ اسْتِمْدَادِهِ، كَالْفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْأُصُولِ، أُصُولُهَا: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَقَضَايَا الْعَقْلِ الْمُسَلَّمَةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

لَكِنَّ الْفَقِيهَ يَنْظُرُ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ الظَّاهِرِ لِلْعَمَلِ الظَّاهِرِ بِقَاعِدَتِهِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ، وَالصُّوفِيَّ يَنْظُرُ مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ فِي عَيْنِ التَّحْقِيقِ، وَلَا نَظَرَ فِيهِ لِلْفَقِيهِ حَتَّى يَصِلَ ظَاهِرُهُ بِبَاطِنِهِ، وَالْأُصُولِيُّ يَعْتَبِرُ حُكْمَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ.

فَمِنْ ثَمَّ قَالَ «ابْنُ الْجَلَاءِ»^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ عَامَلَ الْحَقَّ بِالْحَقِيقَةِ وَالْخَلْقَ بِالْحَقِيقَةِ فَهُوَ زَنْدِيقٌ، وَمَنْ عَامَلَ الْحَقَّ بِالشَّرِيعَةِ وَالْخَلْقَ بِالشَّرِيعَةِ فَهُوَ سُنِّيٌّ، وَمَنْ عَامَلَ الْحَقَّ بِالْحَقِيقَةِ وَالْخَلْقَ بِالشَّرِيعَةِ^(٢) فَهُوَ صُوفِيٌّ». انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ مُنَاسِبٌ لِمَا قَبْلَهُ، تَظْهَرُ أَمْثَلَتُهُ مِمَّا بَعْدَهُ.



(١) هو: أبو عبد الله أحمد بن يحيى الجلاء، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السني في القرن الثالث الهجري أصله من بغداد، وأقام بالرملة ودمشق، وصفه أبو عبد الرحمن السلمي بأنه «كان من جلة مشايخ الشام، وكان عالماً ورعاً»، وحلَّاه الذهبي بالقدوة العارف شيخ الشام. (طبقات الصوفية للسلمي، ص ١٤٤ - ١٤٧، دار الكتب العلمية، ط ٢٠٠٣).

(٢) فهو سني... بالشريعة: ليس في (ب).

قَاعِدَةٌ [٣٣]

إِنَّمَا يَظْهَرُ الشَّيْءُ بِمِثَالِهِ ، وَيَقْوَى بِدَلِيلِهِ .

فَمِثَالُ الرَّنْدِيقِ الْجَبْرِيُّ الَّذِي يُرِيدُ إِبْطَالَ الْحِكْمَةِ وَالْأَحْكَامِ .

وَمِثَالُ السُّنِّيِّ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ انْسَدَّ عَلَيْهِمُ الْغَارُ
فَسَأَلَ اللَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ بِأَفْضَلِ أَعْمَالِهِ ^(١) كَمَا صَحَّ وَعَصَدَتْهُ ظَوَاهِرُ الْأَدِلَّةِ

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار. ولفظه: عَنِ ابْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « بَيْنَمَا ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَمْشُونَ إِذْ أَصَابَهُمْ
مَطَرٌ، فَأَوُوا إِلَى غَارٍ، فَانْطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ يَا هَؤُلَاءِ لَا
يُنْجِيكُمْ إِلَّا الصَّدُوقُ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ فِيهِ. فَقَالَ وَاحِدٌ
مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَجِيرٌ عَمِلَ لِي عَلَى فَرْقٍ [حوالي ٦ كيلو جرام]
مِنْ أُرْزُ، فَلَذَهَبَ وَتَرَكَهُ، وَأَتَيْتِ عَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَوَزَعْتُهُ، فَصَارَ مِنْ أَمْرِهِ أَنِّي
اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَأَنَّهُ أَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ فَقُلْتُ لَهُ ااعْمِدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ فَسُقْهُ، فَقَالَ لِي
إِنَّمَا لِي عِنْدَكَ فَرْقٌ مِنْ أُرْزُ، فَقُلْتُ لَهُ: ااعْمِدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ فَإِنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ،
فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَانْسَاخَتْ [انْشَقَّتْ]
عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ.

فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ فَكُنْتُ آتِيَهُمَا كُلَّ لَيْلَةٍ
بِلَبَنٍ غَنَمٍ لِي، فَأَبْطَأْتُ عَلَيْهِمَا لَيْلَةً فَحِجْتُ وَقَدْ رَقَدَا وَأَهْلِي وَعِيَالِي يَتَضَاغُونَ
[يُصِيحُونَ بِكَاءٍ] مِنَ الْجُوعِ، فَكُنْتُ لَا أَسْفِيهِمْ حَتَّى يَشْرَبَ أَبَوَايَ، فَكَرِهْتُ أَنْ
أُوقِظَهُمَا، وَكَرِهْتُ أَنْ أَدْعُهُمَا فَيَسْتَكِنَا لِشَرِبَتَيْهِمَا [أي: فيصران ضعيفين مسكينين لعدم
شربتهما] فَلَمْ أَزَلْ أَنْتَظِرُ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ
فَفَرِّجْ عَنَّا فَانْسَاخَتْ عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ حَتَّى نَظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ .

تَرْغِيْبًا وَتَرْهِيْبًا ، وَاللّٰهُ اَعْلَمُ .

وَمِثَالُ الصُّوفِيِّ مَا فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ
أَلْفَ دِينَارٍ فَقَالَ: أَبْغِنِي شَاهِدًا، فَقَالَ: كَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا، فَقَالَ: أَبْغِنِي
كَفِيلًا، فَقَالَ: كَفَى بِاللّٰهِ كَفِيلًا، فَرَضِي، ثُمَّ لَمَّا حَضَرَ الْأَجَلَ خَرَجَ
لِيَلْتَمِسَ مَرْكَبًا فَلَمْ يَجِدْهُ، فَفَرَخَ خَشَبَةً وَجَعَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَرُقْعَةً
تَقْتَضِي الْحِكَايَةَ وَأَبْدَلَهَا^(١) لِلَّذِي رَضِيَ بِهِ وَهُوَ اللّٰهُ سُبْحَانَهُ فَوَصَلَتْ،

= فَقَالَ الْآخَرُ: اللّٰهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي ابْنَةٌ عَمَّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَنِّي
رَاوَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ إِلَّا أَنْ آتِيَهَا بِمِئَةِ دِينَارٍ، فَطَلَبْتُهَا حَتَّى قَدَرْتُ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا
فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهَا، فَأَمْكَنْتَنِي مِنْ نَفْسِهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، فَقَالَتْ: اتَّقِ اللّٰهَ وَلَا
تُفْضِ الْخَاتَمَ [كِنَايَةً عَنْ عُذْرَتِهَا] إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُ الْمِئَةَ دِينَارٍ، فَإِنْ كُنْتُ
تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا. فَفَرَّجَ اللّٰهُ عَنْهُمْ فَخَرَجُوا» .

وَاسْتَشْكَلَ قَوْلَهُمْ: «اللّٰهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ» بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ اللّٰهَ يَعْلَمُ ذَلِكَ؟
وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي عَمَلِهِ ذَلِكَ، هَلْ لَهُ اعْتِبَارٌ عِنْدَ اللّٰهِ أَمْ لَا؟ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ

عَمَلِي ذَلِكَ مَقْبُولًا فَأَجِبْ دُعَائِي . (راجع فتح الباري لابن حجر، ج ٧/ص ١٨٦)
وَقَدْ بَيَّنَّ الْبَزَارِيُّ فِي رِوَايَةِ سَبَبِ غَضَبِ الْأَجِيرِ وَذَهَابِهِ، وَلَفْظُهُ: «كَانَ لِي أَجْرَاءُ يَعْمَلُونَ،
فَجَاءَنِي عُمَّالٌ فَاسْتَأْجَرْتُ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ نِصْفَ
النَّهَارِ، فَاسْتَأْجَرْتَهُ بِشَطْرِ أَصْحَابِهِ، فَعَمِلَ نِصْفَ نَهَارِهِ كَمَا عَمِلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فِي نَهَارِهِ،
فَرَأَيْتُ عَلَيَّ فِي الذِّمَامِ أَلَّا أَنْقِصَهُ مِمَّا اسْتَأْجَرْتُ بِهِ أَصْحَابَهُ لِمَا جَهَدَ فِي عَمَلِهِ، فَقَالَ
رَجُلٌ مِنْهُمْ: تُعْطِي هَذَا مِثْلَ مَا أَعْطَيْتَنِي؟ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللّٰهِ لَمْ أَبْخَسْكَ شَيْئًا مِنْ شَرْطِكَ،
وَلِنَّمَا هُوَ مَالِي أَحْكُمْ فِيهِ بِمَا شِئْتُ، فَغَضِبَ وَذَهَبَ وَتَرَكَ أَجْرَهُ» . (أخرجه البزار في

مسنده، ج ٣/ص ١٢٠، برقم ٩٠٦) .

(١) فِي (أ): وَابْدَالِهَا . فِي (ت): وَفِي (ح): وَابْدَالِهَا . وَفِي هَامِشِهَا: وَأَبْدَلَهَا . وَالْمَثْبُوتُ =

ثُمَّ جَاءَ بِالْأَلْفِ أُخْرَى وَفَاءً لِحَقِّ الشَّرِيعَةِ^(١). خَرَجَهُمَا «الْبُخَارِيُّ» فِي جَامِعِهِ.

وَمِنْهُ: ﴿إِنَّمَا نَطْعُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُزِيدُكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا ﴿[الإنسان: ٩ - ١٠]، فَجَعَلَ مُتَعَلِّقَ الْخَوْفِ مُجَرَّدًا عَنْ حَامِلِ الْعَمَلِ،

= من (ب)، وفي الصحاح للجوهري: بذلت الشيء أهدله بدلًا، أي: أعطيته وجذت به. (مادة: بذل).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها. ولفظه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: اثْنَيْنِ بِالشُّهْدَاءِ أُشْهِدُهُمْ. فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا. قَالَ: فَأَتَيْتَنِي بِالْكَفِيلِ. قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا. قَالَ: صَدَقْتَ. فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ التَّمَسَّ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَفْقَدُ عَلَيْهِ لِلْأَجَلِ الَّذِي أَجَلُهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً، فَنَقَرَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ، وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَجَعَ مَوْضِعَهَا، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فَلَانًا أَلْفَ دِينَارٍ، فَسَأَلَنِي كَفِيلًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، فَضَيَّ بِكَ، وَسَأَلَنِي شَهِيدًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، فَضَيَّ بِكَ، وَأَنِّي جَهِدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا، أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقِدِرْ، وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا. فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، يُنْظَرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لَاتِيكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ. قَالَ: هَلْ كُنْتُ بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: أَخْبِرْكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ. قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ آدَى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتُ فِي الْخَشَبَةِ. فَأَنْصَرَفَ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا.



وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَقَدْ قَالَ رَجُلٌ لـ «الشَّيْبَلِيِّ»^(٢) رحمته الله: كَمْ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «شَاةٌ فِي الْوَاجِبِ، فَأَمَّا عِنْدَنَا فَكُلُّهَا لِلَّهِ»^(٣). فَقَالَ لَهُ: فَمَا أَصْلُكَ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَبُو بَكْرٍ، حِينَ خَرَجَ عَنْ مَالِهِ كُلِّهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»^(٤).

(١) إطعامُ المسكين واليتيم والأسير معاملةٌ للخلقِ بالشرعية، وإرادةُ تعظيمِ الله وإجلاله بذلك من غير أن يقصد به الحظُّ الآجل من رجاء الثواب ودفع العقابِ حقيقةً. وخافوا اليومَ العبوسَ لأن تعظيمَ ما عَظَّمَ اللهُ واجبٌ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، لكن لم يجعلوا خَوْفَهُ عِلَّةً لِإطعامهم لأن العملَ لرجاء الثواب وخوف العقاب معاملةٌ للحقِّ بالشرعية، وهو وظيفة السُّنِّي كما سبق لا الصوفي. وهذا معنى قوله: «فَجَعَلَ مُتَعَلِّقَ الْخَوْفِ مُجَرَّدًا عَنْ حَامِلِ الْعَمَلِ». والظاهر أن يقال: فجعل الخوفَ مجرَّدًا عن كونه حاملاً على العمل. (شرح قواعد التصوف، ص ٢٥٦).

(٢) هو: أبو بكر دلف بن جحدر الشبلي، بغدادى المولد والمنشأ، صاحب الجنيّد ومن في عصره، وكان شيخ وقته حالا وعلمًا، مالكي المذهب. توفي سنة ٣٣٤هـ. (الرسالة القشيرية، ج ١/ص ١١٦).

(٣) ابن زكري: عاملُ الخلقِ بالشرعية فجعل الواجب إعطاءه لمستحقّه شاةً، وعاملُ الحقِّ بالحقيقة فلم يُثَبِّتْ لِنَفْسِهِ مِلْكَاً. ونسب هذا الثاني إلى القوم دون الأول لأنه الذي يخصّهم ويمتازون به عن غيرهم. (شرح قواعد التصوف، ص ٢٦٥).

(٤) في سنن أبي داود بسند حسن، والمستدرک على الصحيحين للحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رضي الله عنه يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لِي عِنْدِي فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وسلّم: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟» فَقُلْتُ: مِثْلُهُ، وَاتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟» فَقَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقُلْتُ: لَا أَسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا.

ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ خَرَجَ عَنْ مَالِهِ كُلِّهِ فِيمَا مِثْلُهُ أَبُو بَكْرٍ، وَمَنْ خَرَجَ عَنْ بَعْضِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ فِيمَا مِثْلُهُ عُمَرُ، وَمَنْ أَخَذَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَجَمَعَ وَمَنَعَ لِلَّهِ فِيمَا مِثْلُهُ عُثْمَانُ^(١)، وَمَنْ تَرَكَ الدُّنْيَا لِأَهْلِهَا فِيمَا مِثْلُهُ عَلِيٌّ^(٢)، وَكُلُّ عِلْمٍ لَا يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ الدُّنْيَا فَلَيْسَ بِعِلْمٍ». انْتَهَى وَهُوَ عَظِيمٌ فِي بَابِهِ^(٣).

قَاعِدَةٌ [٣٤]

الْمُتَكَلِّمُ فِي فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ إِنْ لَمْ يُلْحِقْ فَرْعَهُ بِأَصْلِهِ، وَيُحَقِّقْ أَصْلَهُ مِنْ فَرْعِهِ، وَيَصِلَ مَعْقُولَهُ بِمَنْقُولِهِ، وَيَنْسُبَ مَنْقُولَهُ لِمَعَادِنِهِ، وَيَعْرِضَ مَا فِيهِمْ مِنْهُ عَلَى مَا عِلْمٌ مِنْ اسْتِنْبَاطِ أَهْلِهِ^(٤)، فَسُكُوتُهُ عَنْهُ أَوَّلَى مِنْ كَلَامِهِ فِيهِ، إِذْ خَطَأُهُ أَقْرَبُ مِنْ إِصَابَتِهِ، وَضَلَالُهُ أَسْرَعُ مِنْ

(١) راجع قضية شراء عثمان رضي الله عنه لبئر رومة من اليهودي، وزيادته في المسجد، وتجهيزه لجيش العسرة. (الاستيعاب لابن عبد البر، ج ٣/ص ١٠٣٧).

(٢) وقد جاء في جواب ضرار الصَّدَائِي لمعاوية رضي الله عنه عندما سأله أن يصف له عليًّا رضي الله عنه: «وأشهد أنه لقد رأيته في بعض مواقفه، وقد أرحى الليل سُدُولَهُ، وغارت نجومُهُ، قابضًا على لحيته، يتململ تململ السقيم، ويبكي بكاء الحزين، ويقول: يَا دُنْيَا غُرِّيْ غَيْرِي، أَلَيْ تَعَرَّضْتِ؟! أَمْ إِلَى تَشَوَّفْتِ؟! هِيَهَاتُ هِيَهَاتُ، قَدْ بَايَنْتُكَ ثَلَاثًا لَا رَجْعَةَ فِيهَا، فَعَمْرُكَ قَصِيرٌ، وَخَطَرُكَ قَلِيلٌ. آه مِنْ قَلَّةِ الزَادِ، وَبُعْدِ السَّفَرِ، وَوَحْشَةِ الطَّرِيقِ. (الاستيعاب لابن عبد البر، ج ٣/ص ١١٠٨).

(٣) أورد المؤلف كلام الشبلي في شرح المباحث الأصلية وقال: ذكره صاحب «الإنالة العلمية» (ص ٩٥) والمقصود الإنالة العلمية من الرسالة العلمية في طريقة المتجربين من الصوفية، لابن ليون التجيبي (ت ٧٥٠هـ).

(٤) في طرة (ح) إشارة إلى وجود نسخة بها: أصله.

هَدَايَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مُجَرَّدِ النَّقْلِ الْمُحَرَّرِ^(١) مِنَ الْإِيهَامِ وَالْإِيهَامِ،
فَرَبَّ حَامِلٍ فَقِهِ غَيْرِ فَقِيهِ فَيَسْلَمَ لَهُ نَقْلُهُ، لَا قَوْلُهُ، وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

قَاعِدَةٌ [٣٥]

يُعْتَبَرُ الْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَقَاعِدَتِهِ، فَإِنْ وَافَقَ قَبْلَ، وَإِلَّا رُدَّ عَلَى مُدْعِيهِ إِنْ
تَأَهَّلَ، أَوْ تَوَوَّلَ عَلَيْهِ إِنْ قَبْلَ، أَوْ سُلِّمَ لَهُ إِنْ كَمَلَتْ مَرَبَّتُهُ عِلْمًا وَدِيَانَةً.

ثُمَّ هُوَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي الْأَصْلِ لِأَنَّ فَسَادَ الْفَاسِدِ إِلَيْهِ يَعُودُ، وَلَا يَقْدَحُ
فِي صَلَاحِ الصَّالِحِ شَيْئًا، فَعُلَاةُ الْمُتَصَوِّفَةِ كَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ،
وَكَالْمَطْعُونِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمُتَفَقِّهِينَ، يُرَدُّ قَوْلُهُمْ، وَيُجْتَنَّبُ فِعْلُهُمْ، وَلَا
يُتْرَكُ الْمَذْهَبُ الْحَقُّ الثَّابِتُ يَنْسَبُ إِلَيْهِمْ لَهُ وَظُهُورُهُمْ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٣٦]

ضَبْطُ الْعِلْمِ بِقَوَاعِدِهِ مُهِمٌّ لِأَنَّهَا تَضْبِطُ مَسَائِلَهُ، وَتُفْهِمُ مَعَانِيَهُ،
وَتُذَرِّكُ بِهَا مَبَانِيَهُ، وَتَنْفِي الْغَلْطَ عَنْ دَعْوَاهُ، وَتَهْدِي الْمُتَبَصِّرَ فِيهِ،
وَتُعِينُ الْمُتَذَكِّرَ عَلَيْهِ، وَتُقِيمُ حُجَّةَ الْمُنَاطِرِ، وَتَوْضِّحُ الْمَحَجَّةَ لِلنَّاطِرِ،
وَتُبَيِّنُ الْحَقَّ لِأَهْلِهِ وَالْبَاطِلَ فِي مَحَلِّهِ.

وَاسْتِخْرَاجُهَا مِنْ فُرُوعِهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهَا أَمْكَنُ لِمُرِيدِهَا، لَكِنْ بَعْدُ

(١) في (ح): المحترز. وفي طرتها إشارة إلى تصحيحها: المحرر.

الْأَفْهَامِ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ اهْتَمَّ بِهَا الْمُتَأَخِّرُ دُونَ الْمُتَقَدِّمِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٣٧]

إِذَا حَقَّقَ أَصْلُ الْعِلْمِ وَعُرِفَتْ مَوَادُّهُ وَجَرَتْ فُرُوعُهُ وَلَا حَتَّ أَصُولُهُ كَانَ الْفَهْمُ فِيهِ مَبْدُولًا بَيْنَ أَهْلِهِ، فَلَيْسَ الْمُتَقَدِّمُ فِيهِ بِأَوَّلَى مِنَ الْمُتَأَخِّرِ وَإِنْ كَانَ لَهُ فَضِيلَةُ السَّبْقِ، فَالْعِلْمُ حَاكِمٌ، وَنَظَرُ الْمُتَأَخِّرِ أَتَمُّ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ، وَالْفَتْحُ مِنَ اللَّهِ مَأْمُولٌ لِكُلِّ أَحَدٍ.

وَلِلَّهِ دَرٌّ «ابْنِ مَالِكٍ» ﷺ حَيْثُ يَقُولُ: «إِذَا كَانَتْ الْعُلُومُ مِنْحًا إِلَهِيَّةً وَمَوَاهِبَ اخْتِصَاصِيَّةً، فَغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ أَنْ يُدْخَرَ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا عَسَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الْإِنْصَافِ، وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ»^(١). انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ.

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ص ٢) تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. قال ابن ناظر الجيش في شرح التسهيل: في هذا الكلام من المصنّف حثٌّ وترغيبٌ في النظر في كلام المتأخرين والاشتغال به، ونهْيٌ عن أن يقتصر المحصّل على كلام المتقدمين ويرفض كلام من بعدهم؛ فإنه قد يعثر في كلام المتأخر على ما لا يعثر عليه في كلام المتقدم، ولا شك أن للمتقدم فضيلة السبق والاختراع والتدوين، وللمتأخر فضيلة الجمع والإكثار وتقييد ما لعله أُطلِقَ وتفصيل ما لعله أُجْمِلَ، مع الاختصار التامّ وتيسير ما هو على المحصّل صعب المرام، فيتعيّن الجنوح إلى كلامهم والتعريج على مصنفاتهم، فربما فات من لم يشتمل عليها مقصودٌ كبير. (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج ١/ص ١٢٠ دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار السلام، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

قَاعِدَةٌ [٣٨]

الْعُلَمَاءُ مُصَدِّقُونَ فِيمَا يَنْقُلُونَ لِأَنَّهُ مُوَكَّلٌ لِأَمَانَتِهِمْ^(١)، مَبْحُوثٌ مَعَهُمْ فِيمَا يَقُولُونَ لِأَنَّهُ نَتِيجَةُ عُقُولِهِمْ، وَالْعِصْمَةُ^(٢) غَيْرُ ثَابِتَةٍ لَهُمْ، فَلَزِمَ التَّبَصُّرُ طَلَبًا لِلْحَقِّ وَالتَّحْقِيقِ، لَا اعْتِرَاضًا عَلَى الْقَائِلِ وَالنَّاقِلِ.

ثُمَّ إِنَّ آتِيَ الْمُتَأَخَّرِ بِمَا لَمْ يُسْبِقْ إِلَيْهِ فَهُوَ عَلَى رُتْبَتِهِ، وَلَا يَلْزُمُهُ^(٣) الْقَدْحُ فِي الْمُتَقَدِّمِ وَلَا إِسَاءَةُ الْأَدَبِ مَعَهُ^(٤)؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ مِنْ عَدَالَةِ الْمُتَقَدِّمِ قَاضٍ بِرُجُوعِهِ لِلْحَقِّ عِنْدَ بَيَانِهِ لَوْ سَمِعَهُ، فَهُوَ^(٥) مَلْزُومٌ بِهِ^(٦) إِنْ أَدَّى لِنَقْضِ قَوْلِهِ مَعَ حَقِّقَتِهِ^(٧)، لَا أَرْجَحِيَّتِهِ^(٨)؛ إِذِ الْإِحْتِمَالُ مُثَبَّتٌ لَهُ،

(١) في (ح): لأماناتهم.

(٢) قال الشيخ زروق: حقيقة العصمة: الامتناع من الذنب مع استحالة الوقوع فيه. والحفظ:

الامتناع من الذنب مع جواز الوقوع فيه. (شرح الحقائق والرقائق، مخ/ص ٤٢٥)

(٣) أي: لا يلزم من إتيان المتأخر بما لم يسبق إليه القدح في المتقدم. (شرح قواعد التصوف، لابن زكري، ص ٢٨١).

(٤) ابن زكري: ظهر لي أن المراد أن المتأخر إذا أتى بما ذكر لا يلزمه بسبب ذلك أن يكون قد قدح في المتقدم ولا أن يكون أساء الأدب معه، أي: لا يقع بذلك في واحد من الأمرين. (شرح قواعد التصوف، ص ٢٨١).

(٥) أي: المتقدم.

(٦) أي: بما أتى به المتأخر.

(٧) أي: حقيقة ما جاء به المتأخر.

(٨) أي: لا إن أدى إلى لمرجوحية قول المتقدم مع أرجحية قول المتأخر، إذ الاحتمال ثبت لقول المتقدم، فلا يلزمه الانتقال عن قوله الذي اقتضى ما أتى به المتأخر=

وَمِنْ ثَمَّ خَالَفَ أُمَّةٌ مُتَأَخَّرِي الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا وَلَمْ يَكُنْ قَدْحًا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَافْتَهُمَ.

قَاعِدَةٌ [٣٩]

مَبْنَى الْعِلْمِ عَلَى الْبَحْثِ وَالتَّحْقِيقِ، وَمَبْنَى الْحَالِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّصْدِيقِ.

فَإِذَا تَكَلَّمَ الْعَارِفُ مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ نَظَرَ فِي قَوْلِهِ بِأَصْلِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ السَّلَفِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ مُعْتَبَرٌ بِأَصْلِهِ.

وَإِذَا تَكَلَّمَ مِنْ حَيْثُ الْحَالُ سَلَّمَ لَهُ ذَوْقَهُ؛ إِذْ لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمِثْلِهِ، فَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِوُجْدَانِهِ، فَالْعِلْمُ بِهِ مُسْتَنَدٌ لِأَمَانَةِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ لَا يُقْتَدَى بِهِ لِعَدَمِ عُمُومِ حُكْمِهِ إِلَّا فِي حَقِّ مِثْلِهِ.

قَالَ أَسْتَاذُ لِمُرِيدِهِ: يَا بُنَيَّ، بَرِّدِ الْمَاءَ، فَإِنَّكَ إِنْ شَرِبْتَ مَاءً بَارِدًا حَمَدْتَ اللَّهَ بِكُلِّيَّةِ قَلْبِكَ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ سَخَنَّا حَمَدَتَ اللَّهُ عَلَى كَزَاةِ نَفْسٍ.

قَالَ: يَا سَيِّدِي، فَالرَّجُلُ الَّذِي وَجَدَ قُلَّتَهُ قَدْ انْبَسَطَتْ عَلَيْهَا الشَّمْسُ فَقَالَ: أَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أَنْقُلَهَا لِحَظِّي.

قَالَ: يَا بُنَيَّ، ذَلِكَ صَاحِبُ الْحَالِ، لَا يُقْتَدَى بِهِ. انْتَهَى.

= مرجوحيته لمجرد ذلك؛ إذ الاحتمال قائم، ولا تعيين معه. (راجع شرح ابن زكري، ص ٢٨٢).



قَاعِدَةٌ [٤٠]

مَا كَانَ مَعْقُولًا فَبَرَهَانُهُ فِي نَفْسِهِ، فَلِذَلِكَ ^(١) لَا يُحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ قَائِلِهِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ كَوْنُ ذَلِكَ كَمَا لَا فِيهِ.

وَالْمَنْقُولُ مَوْكُولٌ لِأَمَانَةِ نَاقِلِهِ، فَلَزِمَ الْبَحْثُ وَالتَّعْرِيفُ لَوَجْهِهِ.

وَمَا تَرَكَّبَ مِنْهُمَا احْتِيطَ لَهُ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّعْرِيفِ.

وَقَدْ قَالَ «ابْنُ سِيرِينَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ» ^(٢).

وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي حَقِّ الْمُشْرِفِ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي قَدْ اسْتَشْعَرَ مَقَاصِدَهُ، فَأَمَّا الْعَامِّيُّ وَمَنْ كَانَ فِي مَبَادِي الطَّلَبِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوَجْهِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ مَعْقُولُهُ كَمَنْقُولِهِ لِيَكُونَ عَلَى اقْتِدَاءٍ، لَا عَلَى تَقْلِيدٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ح): فَذَلِكَ. قَالَ ابْنُ زَكْرِي: (فَلِذَلِكَ) أَي: الْإِسْتِقْلَالُ، أَي: اسْتِقْلَالُ الْعَقْلِ بِإِدْرَاكِهِ. (شرح قواعد التصوف، ص ٢٨٧).

(٢) أوردته الإمام مسلم في أول صحيحه، باب في أن الإسناد من الدين. وفيه: «إن هذا العلم دين». والمراد بالعلم الحديث بدليل ما أوردته الإمام مسلم بعده مباشرة عن ابن سيرين، قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

قَاعِدَةٌ [٤١]

التَّقْلِيدُ: أَخَذُ الْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ لَعَلَامَةٍ فِي الْقَائِلِ، وَلَا وَجْهٍ فِي الْمَقُولِ، فَهُوَ مَذْمُومٌ مُطْلَقًا؛ لِاسْتِهْزَاءِ صَاحِبِهِ بِدِينِهِ^(١).

وَالِافْتِدَاءُ: الْاسْتِنَادُ فِي أَخْذِ الْقَوْلِ لِدِيَانَةِ صَاحِبِهِ وَعِلْمِهِ، وَهَذِهِ رُتْبَةٌ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ مَعَ أَيْمَتِهَا، فَإِطْلَاقُ التَّقْلِيدِ عَلَيْهَا مَجَازٌ.

وَالْتَبَصُّرُ: أَخْذُ الْقَوْلِ بِدَلِيلِهِ الْخَاصِّ بِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ بِالنَّظَرِ وَلَا إِهْمَالٍ لِلْقَوْلِ، وَهِيَ رُتْبَةٌ مَشَايِخِ الْمَذَاهِبِ وَأَجَاوِدِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ.

وَالِاجْتِهَادُ: اقْتِرَاحُ الْأَحْكَامِ مِنْ أَدِلَّتِهَا دُونَ مُبَالَآةٍ بِقَائِلٍ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يُعْتَبَرْ أَصْلُ إِمَامٍ مُتَقَدِّمٍ فَمُطْلَقٌ، وَإِلَّا فَمُقَيَّدٌ.

وَالْمَذْهَبُ: مَا قَوِيَ فِي النَّفْسِ حَتَّى اعْتَمَدَهُ صَاحِبُهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ بِمَعْنَاهَا فِي «مِفْتَاحِ السَّعَادَةِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبَادِ الرَنْدِي: أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مُطْلُوبٌ فِيهَا إِصَابَةٌ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَهُ مَنْدُوحَةٌ عَنِ التَّقْلِيدِ فِيهَا بِأَنْ يَنْظُرَ فِي وَجْهِ الدَّلِيلِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهَا، إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ كَمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادَاتِ، أَوْ عَلَى غَيْرِ جِهَةِ الْوُجُوبِ كغَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ، فَالتَّقْلِيدُ فِي ذَلِكَ مَذْمُومٌ سِوَاءِ اتَّفَقَتْ إِصَابَتُهُ أَمْ لَمْ تَتَّفَقْ، فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا تَقْلِيدُ الْعَامَّةِ لِلْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهَا إِصَابَةٌ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ، وَلَا سَبِيلٌ لِلْعَامِيِّ إِلَى هَذَا إِلَّا بِالتَّقْلِيدِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا تَقْلِيدُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ لِأَرْبَابِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهِ إِصَابَةٌ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ إِذْ لَا مَنْدُوحَةَ لَهُ عَنِ التَّقْلِيدِ فِيهِ كَعِلْمِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّارِيخِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالطَّبِّ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَالتَّقْلِيدُ فِي نَفْسِهِ مَذْمُومٌ لَا يَنْبَغِي الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْضَرُورَةِ. (الرسائل الصغرى، ص ٢٨).

بَابُ

(٤)

قَاعِدَةٌ^(١) [٤٢]

لَا مُتَّبِعَ إِلَّا الْمَعْصُومُ لِانْتِفَاءِ الْخَطَا عَنْهُ، أَوْ مَنْ شَهِدَ لَهُ الْمَعْصُومُ بِالْفَضْلِ؛ لِأَنَّ مُرَكِّي الْعَدْلِ عَدْلٌ، وَقَدْ شَهِدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ قُرْنُهُ^(٢)، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ^(٣)، فَصَحَّ فَضْلُهُمْ عَلَى التَّرْتِيبِ^(٤)، وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِمْ كَذَلِكَ^(٥).

لَكِنَّ الصَّحَابَةَ تَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ، وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ عِلْمٌ، كَمَا قَالَ «مَالِكٌ» رحمته الله: فَلَعَلَّ مَعَ أَحَدِهِمْ مَا هُوَ نَاسِخٌ وَمَعَ الْآخِرِ مَا هُوَ مَنْسُوخٌ،

(١) تتضمن بيان لزوم الاقتداء بأهل الاجتهاد في القرن الثالث، وأنه ليس لأحد التعلُّق بغيرهم في ذلك. (شرح قواعد التصوف، لابن زكري، ص ٣٠١).

(٢) عياض: اختلف في القرن في اللغة والمراد في مقداره من المدة اختلافا كثيرا، حكى الحربي فيه الاختلاف من عشرة إلى عشرين إلى المئة وعشرين، وقال بعد ذكره المقالات في ذلك: كله ليس منه شيء واضح، وأرى القرن: كل أمة هلكت فلم يبق منها أحد. (مشارك الأنوار، ج ٢/ص ١٧٩).

(٣) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم؛ ومسلم في فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

(٤) أفاده العطف بـ«ثُمَّ»، أي: لا على التساوي. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٠٤)

(٥) (كَذَلِكَ) أي: حال كونه على الترتيب في الفضل، فاقتداء التابعين بالصحابة لا يقاوم اقتداء الصحابة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم؛ لقوة تأثير نورانيته في تابعيه وحمل ذلك لهم على أكمل المتابعة، وكذلك اقتداء تابعي التابعين بالتابعين لا يقاوم اقتداء التابعين بالصحابة لنظير ما تقدّم، وبذلك نقص القرن الثاني عن الأول والثالث عن الثاني. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٠٤).

وَمَعَ وَاحِدٍ مُّطْلَقٌ وَمَعَ الْآخِرِ مُقَيَّدٌ، وَمَعَ بَعْضِهِمْ عَامٌّ وَعِنْدَ الْآخِرِ مُخَصَّصٌ^(١) كَمَا وَجَدَ كَثِيرًا.

فَلَزِمَ الْإِنْتِقَالَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ إِذْ جَمَعَ الْمُتَفَرِّقُ^(٢) مِنْ ذَلِكَ^(٣)، وَضَبَطَ الرِّوَايَةَ فِيمَا هُنَالِكَ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَسْتَوْعِبُوهُ فَقَهَا^(٤) وَإِنْ وَقَعَ لَهُمْ بَعْضُ ذَلِكَ، فَلَزِمَ الْإِنْتِقَالَ لِلثَّالِثِ؛ إِذْ جَمَعَ ذَلِكَ وَضَبَطَهُ وَتَفَقَّهَ فِيهِ^(٥)،

(١) في شرح ابن زكري: «مخصوص». فلذلك قال: (مُقَيَّدٌ) يحتمل أن يكون بصيغة اسم الفاعل، وبصيغة اسم المفعول، وهو المتبادر من الإطلاق في مقابلة المطلق من قوله الآتي: «مخصوص»، ولا شعور لحامل المطلق بذلك. (شرح قواعد التصوف، ص ٣٠٥).

(٢) في طرة (ح) وفي شرح ابن زكري: المفترق. (ص ٣٠٥).

(٣) من ناسخ ومطلق وعامٍّ ومقابلاتها. (شرح ابن زكري، ص ٣٠٥).

(٤) لاشتغالهم بالجمع والضبط وتمهيد الدين بالجهاد. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٠٥).

(٥) في فتاوى البرزلي سأل القاضي أبو بكر بن العربي شيخه الإمام حجة الإسلام الغزالي عن أسئلة منها: «كيف لو خالف الشافعيُّ أحد الخلفاء أو غيرهم من الصحابة هل يجوز لمقلد الشافعي اتباع الصحابي؟ فأجاب: أما اتباع الشافعي في مسألة خالف فيها صحابيا فيجب أن يُظَنَّ بالشافعي أنه لم يخالفه إلا للدليل أقوى من مذهب الصحابي، ولو لم يظنَّ هذا لنسب الشافعي إلى الجهل بمقام الصحابي، وهو محال. وهذا سبب ترجيح مذهب المتأخرين على المتقدمين مع العلم بفضل علمهم عليهم لكون المتقدمين سمعوا الأحاديث ووقفوا عما افتوا به أو حكموا، ولم يفرغوا في العصر الأول لجمع الأحاديث لاشتغالهم بالجهاد وتمهيد الدين، فلما انتهى الناس إلى تابعي التابعين وجدوا الإسلام مستقرًا ممهدًا فصرفوا همهم إلى جمع الأحاديث من أقصى البلاد وأطرافها بالرحل والأسفار. فالتأخرون نظروا بعد الإحاطة بجميع موارد الأحكام ولم يخالفوا ما أفتي بها أولا إلا للدليل بلغهم أقوى منه، ولهذا لم يسمَّ=



فَتَمَّ حِفْظًا وَضَبْطًا وَتَفْقُّهًا^(١)، فَلَمْ يَبْقَ لِأَحَدٍ غَيْرِ الْعَمَلِ بِمَا اسْتَنْبَطُوهُ وَقَبُولِ مَا أَصْلُوهُ وَاعْتَمَدُوهُ.

وَلِكُلِّ فَنٍّ فِي هَذَا الْقَرْنِ أَيْمَّةٌ مَشْهُورٌ فَضْلُهُمْ عِلْمًا وَوَرَعًا، كَ«مَالِكٍ»، وَ«الشَّافِعِيِّ»، وَ«أَحْمَدَ»، وَ«الثُّعْمَانِ» لِلْفِقْهِ، وَكَ«الْجُنَيْدِ»، وَ«مَعْرُوفٍ»، وَ«بَشِيرٍ» لِلتَّصَوُّفِ، وَكَ«الْمُحَاسِبِيِّ» لِذَلِكَ وَلِلْإِعْتِقَادَاتِ، إِذْ هُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ كَمَا ذَكَرَهُ «ابْنُ الْأَثِيرِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= المذهب بَكْرِيًّا وَلَا عُمَرِيًّا. (فتاوى البرزلي، ج ١/ص ٦٧ - ٦٨ طبعة دار الغرب الإسلامي).

(١) فَإِنْ قُلْتُ: التَّمَامُ كَانَ حَاصِلًا قَبْلَ هَذَا، وَإِلَّا فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] الْآيَةُ؟ قُلْتُ: إِذَا حَمَلَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فُسِّرَ بِمَا فِي الْكَشَافِ، أَيِ: «أَكْمَلْتُ لَكُمْ مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي تَكْلِيفِكُمْ مِنْ تَعْلِيمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالتَّوْقِيفِ عَلَى الشَّرَائِعِ وَقَوَانِينِ الْقِيَاسِ وَأَصُولِ الْاجْتِهَادِ»، أَيِ: لِيَجْتَهِدَ مِنْكُمْ الْمُتَأَهِّلُونَ لِذَلِكَ بِتِلْكَ الْأَصُولِ فَيَسْتَنْبِطُونَ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَفِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ وَقَعَ ذَلِكَ. وَالصَّحَابَةُ كَانُوا الدِّينَ تَامًا فِي عَصَرِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ مَا ذُكِرَ مِنْ جَمْعِ الْحَدِيثِ وَالتَّفْقُّهِ فِيهِ لِأَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ الْعَامُّ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِالْإِطْلَاعِ عَلَى تَخْصِيصِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ لَا شُعُورَ لَهُ بِهِ. نَعَمْ، لَوْ اسْتَشْعَرَهُ لَخَوَّطَبَ بِالْبَحْثِ عَنْهُ، وَعَلَيْهِ الْقِيَاسُ، وَلَمْ يَكُونُوا مُكَلَّفِينَ بِمَعْرِفَةِ أَكْثَرِ مِنَ الْفُرُوعِ - الْحَاصِلَةُ بِالْاجْتِهَادِ - مِمَّا لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَغَلُوا بِكَمَالِ الْاجْتِهَادِ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتَغَالِهِمْ بِالْجِهَادِ وَتَمْهِيدِ الدِّينِ، وَكَذَا التَّابِعُونَ كَانُوا الدِّينَ فِي عَصَرِهِمْ أَيْضًا تَامًا بِالْمَعْنَى الَّتِي تَقَدَّمَ، مَعَ زِيَادَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى النَّوَاسِخِ وَالْقِيَودِ وَالْمَخْصَصَاتِ لَمْ يَشْتَغَلُوا بِكَمَالِ الْاجْتِهَادِ لِاشْتَغَالِهِمْ بِجَمْعِ الْمَفْتَرِقِ وَضَبْطِ الرِّوَايَةِ، مَعَ مَا كَانُوا مُشْتَغَلِينَ بِهِ مِنَ الْجِهَادِ. (شرح قواعد التصوف، ص ٣٠٧).

قَاعِدَةٌ [٤٣]

إِعْطَاءُ الْحُكْمِ لِلْخُصُوصِ لَا يَجْرِي وَجْهُهُ فِي الْعُمُومِ كَالْعَكْسِ^(١)، فَتَرْكِيبَةُ الْقَرْنِ قَضَاءٌ عَلَى الْكُلِّ، بِخِلَافِ حَدِيثٍ: «طَائِفَةٌ مِنَ الْأُمَّةِ^(٢)»^(٣)، وَلِذَلِكَ اعْتَبِرْتُ بِأَوْصَافِهَا، دُونَ جُمْلَةٍ أَفْرَادِهَا^(٤)، فَكَانَتِ التَّرْكِيبَةُ فِيهَا أَخْصَصَ^(٥)، فَحُكْمُهَا جَارٍ كَذَلِكَ، فَلَزِمَ التَّوَقُّفُ فِي الثَّانِي عَلَى أَكْمَلٍ وَصْفِهِ^(٦)، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ذلك أن إعطاء الحكم للعموم يجري وجهه للخصوص، فتزكية القرن في الحديث السابق قضاء على الكل. وهل هو المجموعي بمعنى أهل الصلاح والخير في ذلك الزمان أكثر؟ أو الجمعي فيدخل فيه العاصون ويكونون أفضل ممن بعدهم؟ (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣١٢).

(٢) يشير إلى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ». أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ؛ ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ. واللفظ له.

(٣) فإنه ليس قضاء على الكل.

(٤) فلا يعتبر فيها عددٌ مخصوصٌ، بل تارةً تقل وتارةً تكثر.

(٥) أي: فكانت التزكية في الطائفة أخص من التزكية لأهل القرن لابتنائها على أوصاف مخصوصة دون جملة الأفراد، ولهذا أمكن استمرار الطائفة على تعاقب القرون والأزمنة إلى أن يأتي أمر الله، بخلاف تزكية القرون الثلاثة فإنها لأهل تلك الأزمنة المحصورة فينقضون بانقراضها، وهو معنى قوله: «فَحُكْمُهَا جَارٍ كَذَلِكَ» بجريان تلك الأوصاف. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣١٣).

(٦) أي: فلزم التوقف في وجود المَزَكَّى الثاني الذي هو من الطائفة على أكمل وصفه؛ =

قَاعِدَةٌ ^(١) [٤٤]

مَا دُونَ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ فِي كُلِّ فَنٍّ فَهُوَ حُجَّةٌ؛ لِثُبُوتِهِ بِتَدَاوُلِهِ ^(٢)،
وَمَعْرِفَةِ أَصْلِهِ ^(٣)، وَصَحَّةِ مَعْنَاهُ، وَاتِّضَاحِ مَبْنَاهُ، وَتَدَاوُلِهِ بَيْنَ أَهْلِهِ،
وَاشْتِهَارِ مَسَائِلِهِ عِنْدَ أَيْمَتِهِ، مَعَ اتِّصَالِ كُلِّ عَمَمٍ قَبْلَهُ ^(٤)، فَلِذَلِكَ صَحَّ
اتِّبَاعُهَا وَلَزِمَ وَإِنْ انْقَرَضَتِ الرَّوَايَةُ فِي أَفْرَادِهَا ^(٥).

وَعَبَّرَ الْمُدَوَّنَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ الْأَخْذُ بِهَا لِانْقِرَاضِ
حَمَلَتِهَا وَاحْتِمَالِ جُمْلَتِهَا.

= إذ بذلك يتيقن أنه منها، لا بوجود مطلق الوصف، بخلاف الأول فإنه لا يتوقف
تحققه إلا على وصف الصحبة للنبي ﷺ أو للصحابي أو التابعي، سواء كملت
فيه صفات الطائفة أو لا، وإن كان أولى بكمالها فيه لأنه أكمل ديانةً وعلمًا. (شرح
القواعد لابن زكري، ص ٣١٣).

(١) تتضمن بيان أن التقليد يتعين للأئمة الأربعة دون غيرهم، وأنه لا يجوز لمقلد الخروج
عن مذاهبهم، وأنه قد يتعين التقليد لواحد معين منهم في قطر من الأقطار لانقراض
مذهب غيره فيه أو عدم تفرده فيه بالكلية. (شرح قواعد التصوف، لابن زكري،
ص ٣١٤).

(٢) أي: تداول العقلاء له وتسليمها صحته بعد إمعان النظر فيه. (شرح قواعد التصوف،
لابن زكري، ص ٣١٥).

(٣) أي: الذي أخذ هو منه من آية أو حديث أو كلام من يستدل بكلامه على ذلك أو قاعدة
محقة فيه؛ فإن ثبوت الأصل يستلزم ثبوت فرع. (شرح قواعد التصوف، لابن
زكري، ص ٣١٥).

(٤) أي: بحسب الرواية.

(٥) أي في أعيانها؛ لأن الكلام المدون المشتمل عليها متصل الرواية، وذلك كاف.

وَقَدْ يَخْصُ ذَلِكَ وَيَعُمُّ^(١)، كَانْقِرَاضِ مَذْهَبِ «الَلِثِ»،
و«السُّفْيَانِيَيْنِ» عُمُومًا^(٢)، وَسَائِرِ^(٣) الْمَذَاهِبِ سِوَى الْمَالِكِيِّ مِنَ الْمَغْرِبِ،
وَالشَّافِعِيِّ بِالْعَجَمِ، وَالْحَنَفِيِّ بِالرُّومِ، فَأَمَّا الْحَنْبَلِيُّ فَلَمْ يُوْجَدْ إِلَّا مَعَ غَيْرِهِ.
فَلَزِمَ كُلُّ مَا تُمْكِنُ صِحَّةُ نَقْلِهِ، لَا مَا احْتَمَلَ، وَلِهَذَا أَفْتَى «سَحْنُونٌ»
بِأَنَّهُ لَا يُفْتَى بِالْمَغْرِبِ بِغَيْرِ مَذْهَبِ «مَالِكٍ»^(٤)، وَنَحْوُهُ لِـ«ابْنِ الْكَاتِبِ».
وَعِنْدَ أَهْلِ مِصْرَ أَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ؛ لِتَوْفُرِ الْمَذَاهِبِ عِنْدَهُمْ،
حَتَّى رَأَيْتُ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ فُرُوعًا جَمَّةً وَفَتَاوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ^(٥) [٤٥]

تَشَعُّبُ الْأَصْلِ قَاضٍ بِالتَّشَعُّبِ فِي الْفُرْعِ^(٦)، فَلَزِمَ ضَبْطُ النَّفْسِ
بِأَصْلِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فَقْهًا وَأُصُولًا وَتَصَوُّفًا، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ:
«الصُّوفِيُّ لَا مَذْهَبَ لَهُ»^(٧)، إِلَّا مِنْ جِهَةِ اخْتِيَارِهِ فِي الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ

(١) أي: قد يَخْصُ الانقراضُ والاحتمال قطرًا دون غيره، ويعُمُّ سائر الجهات.

(٢) أي: من جميع الأقطار.

(٣) أي: والخاصُّ كانقراضِ سائر المذاهبِ سوى المالكي من المغرب...

(٤) لأنَّ غير مذهب مالك لم ينتشر ولم تعرف قواعده بالمغرب.

(٥) تتضمن بيان أنَّ الصوفيَّ لا بدَّ له من مذهبٍ يلتزمه من المذاهب الأربعة، وأنه لا يَصِحُّ

قول من قال: «إنه لا مذهب له» على إطلاقه. (شرح قواعد التصوف، ص ٣١٩)

(٦) فمن لم يلتزم مذهبًا من المذاهب وعَرَضَ له فرعٌ من الفروع تشعَّب عليه حُكْمُهُ لَأَنَّ

المذاهب مختلفة في الفروع. (شرح ابن زكري، ص ٣١٦)

(٧) لأنه يستلزم بقاء أحكام الفروع متشعبة عليه لا يدري وجه العمل فيها. (شرح ابن

زكري، ص ٣٢٠).



أَحْسَنُهُ دَلِيلًا^(١) أَوْ قَصْدًا^(٢) أَوْ احْتِيَاظًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ^(٣) مِمَّا يُوصِلُهُ لِحَالِهِ^(٤)، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ «الْجُنْدُ» ثَوْرِيًّا، وَكَانَ «الشُّبْلِيُّ» مَالِكِيًّا، وَ«الْجَرِيرِيُّ» حَنْفِيًّا، وَ«الْمُحَاسِبِيُّ» شَافِعِيًّا، وَهُمْ أَيْمَةُ الطَّرِيقَةِ وَعُمْدَتُهَا.

وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «مَذْهَبُ الصُّوفِيِّ فِي الْفُرُوعِ تَابِعٌ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ» بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْ مَذْهَبِهِ إِلَّا بِمَا وَافَقَ نَصَّهُ مَا لَمْ يُخَالَفِ احْتِيَاظًا أَوْ يُفَارِقُ وَرَعًا، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اتِّهَامٍ لِلْعُلَمَاءِ، وَلَا مِثْلٍ لِلرُّخَصِ، كَمَا ذَكَرَ «السُّهْرَوْرْدِيُّ» رحمته الله فِي إِجْمَاعَاتِهِمْ^(٥).

وَبِمَا هُنَا يُفْهَمُ كَلَامُهُ^(٦) مَعَ نَقْلِ غَيْرِهِ^(٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- (١) وهو المشهور؛ إذ هو عندهم: ما قَوِيَ دَلِيلُهُ. (شرح ابن زكري، ص ٣٢٠).
- (٢) كقولهم: ينوي المتطهّر رفع الحدث، أو استباحة الممنوع، أو أداء ما افترضه الله عليه، فيختار الصوفي هذا الأخير لما فيه من استحضر الامتثال مطابقةً، وتذكّر امتثال أمر الله تعالى. (شرح ابن زكري، ص ٣٢٠).
- (٣) كإعانة على خشوع وحضور قلب، كاختيار القول بأنّ الأفضل في النفل كثرة السجود لأن الشيطان لا يوسوسُ إذ ذاك، بل ينعزل ناحية فيبكي، فلا تبقى إلا وسوسة النفس فيخفّ الأمر. (شرح ابن زكري، ص ٣١٦).
- (٤) وهو اجتهاده في جَمْعِ الْقُلُبِ عَلَى اللَّهِ. (شرح ابن زكري، ص ٣١٦).
- (٥) راجع آداب المريدين، للسهروردي (ص ١٣).
- (٦) أي: كلام السهروردي وهو قوله: الصوفية اتفقوا مع الطائفتين (أي: الفقهاء وأهل الحديث) في معانيهم ورسومهم إذا كان ذلك مجانبًا لاتباع الهوى ومنوطًا بالاقتداء، فمن لم يحط من الصوفية علمًا بما أحاطوا به يرجعون فيه إليهم في أحكام الشرع وحدود الدين، فإذا أجمعوا فهم على إجماعهم، وإذا اختلفوا أخذ الصوفية بالأحسن والأولى. (آداب المريدين، ص ١٤).
- (٧) أي: نقل غيره من أن الصوفي في الفروع تابعٌ لأصحاب الحديث. (شرح ابن زكري =

قَاعِدَةٌ [٤٦]

فَتَحْ كُلَّ أَحَدٍ وَنُورُهُ عَلَى حَسَبِ فَتْحِ مَتَّبِعِهِ وَنُورِهِ^(٢)، فَمَنْ أَخَذَ عِلْمَ حَالِهِ عَنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مُجَرَّدَةً كَانَ فَتْحُهُ وَنُورُهُ مِنْهُمْ، وَإِنْ أَخَذَهُ عَنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَفَتَحَهُ وَنُورُهُ تَامٌ^(٣) إِنْ تَاهَلَ لِأَخْذِهِ مِنْهُمَا، وَلَكِنْ فَاتَهُ نُورُ الْاِقْتِدَاءِ وَفَتَحَهُ.

وَلِذَلِكَ تَحَفَّظَ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهِ^(٤)، حَتَّى قَالَ «ابْنُ الْمَدِينِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ «ابْنُ مَهْدِيٍّ» يَذْهَبُ لِقَوْلِ «مَالِكٍ»، وَ«مَالِكٌ» يَذْهَبُ لِقَوْلِ «سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ»، وَ«سُلَيْمَانٌ» يَذْهَبُ لِقَوْلِ «عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ»، فَمَذْهَبُ «مَالِكٍ» إِذَا مَذْهَبُ «عُمَرَ» ﷺ.

وَقَالَ «الْجُنَيْدُ» ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْحَدِيثَ^(٥)، وَيُجَالِسِ

= على قواعد التصوف، ص ٣٢٩.

(١) تتضمن أن الصوفية وإن رزقوا العلوم الوهية وفتح عليهم في الأسرار الوهية فافتدأوهم بغيرهم ممن صحَّ علمه وثبتت ديانته يؤكد ذلك ويقويه ولا ينافيه. (شرح ابن زكري، ص ٣٣٠).

(٢) لأن المتابعة تقتضي سريان حالة المتبوع إلى التابع، ففتح الصحابة المقتدين به ﷺ ونورهم فوق فتح تابع التابعين ونورهم، وهكذا. (شرح ابن زكري، ص ٣٣٠).

(٣) لاستناده إلى أصل أقوال العلماء، فهو مستند إلى أصل الأصل ومغترف من منبع الأنوار. (شرح ابن زكري، ص ٣٣١).

(٤) أي: على الاقتداء.

(٥) ليستفيد منه السنن والموايعظ.

الْفُقَهَاءُ^(١)، وَيَأْخُذُ أَدَبَهُ مِنَ الْمُتَأَدِّبِينَ^(٢)، أَفْسَدَ مَنْ أَتْبَعَهُ».

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] الْآيَةُ، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] الْآيَةُ، فَافْهَمُ^(٣).

قَاعِدَةٌ^(٤) [٤٧]

مَا أَنْكَرَهُ مَذْهَبٌ فَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ^(٥) وَإِنْ أُبِيحَ أَوْ نُدِبَ

(١) لِيَأْخُذَ عَنْهُمْ أَحْكَامَ الْفُرُوعِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَخْذُهَا مِنَ الْحَدِيثِ لِقُصُورِهِ عَنْ كَيْفِيَةِ الْأَخْذِ مِنْهُ.

(٢) هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ لِلْمَقْصُودِ مِنَ الْقَاعِدَةِ؛ إِذْ فِيهِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنْ مَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ وَجَالَسَ الْفُقَهَاءَ لَا يَتِمُّ حَالُهُ إِلَّا بِالِاقْتِدَاءِ.

(٣) لَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْمَحْمُودِيَّةَ هِيَ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وَأَمَرَ بِاتِّبَاعِهِ، حَذَرَ مِنْ سُلُوكِ غَيْرِهِ مِنَ الطَّرِيقِ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْأَدْيَانُ الْمَخَالِفَةُ وَالْبِدْعُ وَالْأَهْوَاءُ، وَمِنْ ذَلِكَ الْإِقْتِدَاءُ بِغَيْرِ ذَوِي الْبَصَائِرِ، فَإِنَّهُ مِنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الضَّلَالَةِ. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٢٤).

(٤) تَتَضَمَّنُ أَنَّ خُرُوجَ الصُّوفِيِّ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ مَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ إِنْ اقْتَضَى احتياطاً أَوْ عِبَادَةً أَوْ رَخَصَةً احتاجَ إِلَيْهَا لَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْوَرَعِ وَلَا يَحْطُّهُ عَنْ مَقْتَضَى الْأَدَبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ إنْكَارٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٤٣).

(٥) لَوْ التَزَمَ الْعَامِيُّ مَذْهَبًا كَمَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخَالَفَ إِمَامَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَجُوزُ مَطْلَقًا، وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَطْلَقًا، وَالثَّالِثُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيمَا لَمْ يَقْلُدْهُ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ بَعْدُ وَلَا يَجُوزُ فِيمَا قَلَّدَهُ فِيهِ. وَاخْتَارَ الشَّيْخُ زُرَّوقُ الثَّانِي وَهُوَ الْمَنْعُ مَطْلَقًا لِمَقْتَضَى اقْتَضَى ذَلِكَ فِي عَصَرِهِ وَمَا بَعْدَهُ =

لِمَنْ كَانَ عَلَيْهِ، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ تُبَيِّحُهُ بِنَصٍّ مِنْ أَيْمَتِهِ^(١).

وَمَا لَمْ يُنْكِرْهُ^(٢) الْمَذْهَبُ يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، سَيِّمًا إِنْ اقْتَضَى احْتِيَاطًا أَوْ تَحْصِيلَ عِبَادَةٍ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْغَيْرِ، كَاتِّقَاءِ الْقَمَرَيْنِ فِي الْأَحْدَاثِ^(٣)، وَمَسْحِ الرَّقَبَةِ فِي الْوُضُوءِ، وَإِطَالَةِ الْغُرَّةِ^(٤)، وَتَرْكِ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ بِالْمَنْدِيلِ، وَكَصَلَةِ التَّسْبِيحِ وَالْحَاجَةِ وَالتَّوْبَةِ وَنَحْوِهَا، وَكَاتِّقَاءِ صَوْمِ النِّصْفِ الْأَخِيرِ مِنْ شَعْبَانَ لِمَنْ لَمْ يَصُمْ أَوَّلَهُ، وَاعْتِكَافِ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ؛ إِذْ غَايَتُهُ نَفْيُ كَوْنِهِ اعْتِكَافًا، وَإِلَّا فَهُوَ عِبَادَةٌ، وَكَذَلِكَ إِحْدَاثُ نِيَّةِ صَوْمٍ نَفْلٍ بَعْدَ الْفَجْرِ؛ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ صَوْمًا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَدْ عَدَّهُ الشَّافِعِيَّةُ صَوْمًا، قَالَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ: «وَعَلَى ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ الْمُتَجَرِّدِ، فَإِنَّهُ ضَيْفُ اللَّهِ لَيْلًا يَضِيعُ جُوعُهُ».

= وهو قلة الورع والتحفُّظُ وغلبة الشهوة وكثرة المدَّعين للعلم وقلة من يحيط بمسائل مذهب إمامه فضلًا عن غيره. (راجع شرح ابن زكري على قواعد التصوف، ص ٣٤٨).

(١) ابن زكري: أي: من أئمة الغير بحيث يتحقق على وجه لا يبقى معه شكٌّ في الإباحة بحيث يطلع على أقوال أئمتيه في المسألة ويفهمها. (شرح قواعد التصوف، ص ٣٤٦).

(٢) أي: لم يحرمه، وإن كُرِهَ فيه. (شرح قواعد التصوف، ص ٣٤٩).

(٣) يشير إلى ما ورد من النهي أن يبول الرجل وفرَّجه بادٍ إلى الشمس والقمر، ولا أصل له كما صرَّح الحفاظ بذلك.

(٤) أي: الزيادة في مغسول الوضوء على محلِّ الفرض، فإنها ليست مطلوبة عندنا، بل مكروهة كما قال ابن مرزوق، قال: لأنها غلُوٌّ في الدين. (شرح قواعد التصوف، ص ٣٥١).

وَلِ«الْقَرَا فِي» فِي «قَوَاعِدِ»^(١)، وَ«ابْنِ الْعَرَبِيِّ» فِي «سِرَاجِ»^{هـ} مَا يُشِيرُ لِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا فِي بَابِ الْوَرَعِ، وَإِلَيْهِ كَانَ يَمِيلُ شَيْخُنَا «الْقَوْرِي» رحمته الله فِي عَمَلِهِ، وَنَحْوُهُ عِنْدَ «ابْنِ عَبَّادٍ» فِي وَصِيَّتِهِ لِلْمُرِيدِينَ مِنْ «رَسَائِلِهِ الصُّغْرَى»، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ^(٢) [٤٨]

تَحْقِيقُ الْأَصْلِ لَا زِمَ لِكُلِّ مَنْ لَزِمَهُ فَرَعُهُ إِنْ كَانَ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ^(٣)، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ أَصُولِ الدِّينِ وَإِجْرَائِهِ عَلَى قَوَاعِدِهَا عِنْدَ الْأَئِمَّةِ

(١) قال الإمام شهاب الدين القرافي: الورع من أفعال الجوارح، وهو ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس، وأصله قوله صلى الله عليه وسلم: «الحلال بينٌ والحرام بينٌ، وبينهما أمور مشبهات، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه» [متفق عليه] أي: سَلِمَ. وهو مندوبٌ إليه، ومنه الخروجُ عن خلاف العلماء بحسب الإمكان، فإن اختلف العلماء في فعلٍ هل هو مباحٌ أو حرامٌ فالورعُ التركُّ، أو هو مباحٌ أو واجبٌ فالورعُ الفعلُ مع اعتقاد الوجوب حتى يجزئ عن الواجب على ذلك المذهب، وإن اختلفوا فيه هل هو مندوبٌ أو حرامٌ فالورعُ التركُّ، أو مكروهٌ أو واجبٌ فالورعُ الفعلُ حذراً من العقاب في ترك الواجب، وفعل المكروه لا يضره، وإن اختلفوا هل هو مشروعٌ أم لا فالورعُ الفعلُ لأن القائل بالمشروعية مثبتٌ لأمر لم يطلع عليه النافي، والمثبتٌ مقدّمٌ على النافي. (راجع أنوار البروق في أنواع الفروق، ج ٤/ص ١٣٤٤).

(٢) تتضمنُ بيان كمال عقيدة الصوفيِّ وتحقيقه لأصل الدين. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٦٥).

(٣) بيان ذلك أن الفروع الدينية عباداتُ الله عزَّ وجلَّ، وكيف تتصور عبادةً من لم يُعرَفْ؟! فلا بُدَّ من معرفة المعبودِ أولاً، ثم معرفة كيفية عبادته. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٦٥).

الْمُهْتَدِينَ ، وَمَذْهَبُ الصُّوفِيِّ مِنْ ذَلِكَ تَابِعٌ لِمَذَاهِبِ السَّلَفِ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ .

وَفُصُولُ الْاِعْتِقَادِ ثَلَاثَةٌ:

* **أَوَّلُهَا:** مَا يُعْتَقَدُ فِي جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ فِيهِ إِلَّا اِعْتِقَادُ التَّنْزِيهِ وَنَفْيُ التَّشْبِيهِ مَعَ تَفْوِيضٍ مَا أَشْكَلَ بَعْدَ نَفْيِ الْوَجْهِ الْمُحَالِ ، إِذْ لَيْسَ ثَمَّ أَلْحَنُ مِنْ صَاحِبِ الْحُجَّةِ بِحُجَّتِهِ .

* **الثَّانِي:** مَا يُعْتَقَدُ فِي جَانِبِ النُّبُوَّةِ ، وَلَيْسَ إِلَّا إِبْثَاتُهَا وَتَنْزِيْهُهَا عَنْ كُلِّ عِلْمٍ وَعَمَلٍ وَحَالٍ لَا يَلِيْقُ بِكَمَالِهَا ، مَعَ تَفْوِيضٍ مَا أَشْكَلَ بَعْدَ نَفْيِ الْوَجْهِ الْمُنْقَصِ ؛ إِذْ لِلْسَيِّدِ أَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ مَا شَاءَ ^(١) ، وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَنْسِبَ لِنَفْسِهِ مَا يُرِيدُ تَوَاضُعًا مَعَ رَبِّهِ ^(٢) ، وَعَلَيْنَا أَنْ نَتَادَّبَ مَعَ الْعَبْدِ وَنَعْرِفَ مِقْدَارَ نِسْبَتِهِ ^(٣) .

* **الثَّالِثُ:** مَا يُعْتَقَدُ فِي جَانِبِ الدَّارِ الْآخِرَةِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ الْخَبَرِيَّاتِ ، وَلَيْسَ إِلَّا اِعْتِقَادُ صِدْقِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ

(١) كقوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] .

(٢) كقول سيدنا يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِيَّ إِنْ أَلْفَسَ لَأْمَارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣] ، وقول سيدنا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [القصص: ١٥] مع أنه ضرب كافرًا من غير تعمُّد قتل ، فنعتقد أن المراد غير ظاهرهما لوجوب العصمة ، ولا نعيِّن المحلَّ . (شرح القواعد لابن زكري ، ص ٣٧٣) .

(٣) أي: مقدار نسبته لله تعالى بكمال العبودية ، فإننا مأمورون بذلك لقوله تعالى: ﴿وَتَعَزَّزُوا وَتَوَقَّروا﴾ [الفتح: ٩] .



الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي تَفَاصِيلِهِ، إِلَّا بِمَا صَحَّ وَاتَّضَحَّ^(١).
وَالْقَوْلُ الْفَضْلُ فِي كُلِّ مُشْكِلٍ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَه «الشَّافِعِيُّ» رحمته الله إِذْ
قَالَ: «آمَنَّا بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ».

وَقَالَ «مَالِكٌ» رحمته الله: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ^(٢)،
وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ». انْتَهَى.

وَهُوَ جَوَابٌ عَنْ كُلِّ مُشْكِلٍ مِنْ نَوْعِهِ فِي جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ كَمَا أَشَارَ
إِلَيْهِ «الشَّهْرُورْدِيُّ» وَقَالَ: «إِنَّهُ مَذْهَبُ الصُّوفِيَّةِ كَافَّةً فِي كُلِّ صِفَةٍ
سَمْعِيَّةٍ^(٣)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ».

(١) كالأحاديث الصحيحة الواضحة الدلالة الواردة في صفة الجنة وأهلها وفي صفة النار
وأهلها وصفة الصراط والحوض وغير ذلك.

(٢) قال الشيخ زروق أيضاً: قوله: «وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» نَفْيٌ لِمَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ مِنْ مُحْتَمَلَاتِهِ
الْحَسِيَّةِ؛ إِذْ لَا تُعْقَلُ فِي حَقِّهِ. وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ: «وَالْكِيفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ»، وَقَدْ عَدَلْنَا
عَنْهَا لِلرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا لِأَنَّ غَيْرَ الْمَعْقُولِ لَا يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِهِ، وَالْمَجْهُولُ يُمْكِنُ عِلْمُهُ،
وَالْمَقْصُودُ نَفْيُ التَّعَقُّلِ فِي ذَلِكَ، فَرَوَايَةُ نَفْيِهِ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا أَكْثَرَ رَوَايَةٍ. (شرح
الرسالة، ج ١/ص ٣١ - ٣٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِيُّ: قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ: «وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» مَعْنَاهُ أَنَّ
ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُوصَفُ بِمَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ لَهُ «كَيْفٌ؟» وَهُوَ الْأَحْوَالُ الْمُنْتَقَلَةُ
وَالْهَيْئَاتُ الْجَسْمِيَّةُ مِنَ التَّرْتُّعِ وَغَيْرِهِ، فَلَا يَعْقَلُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِاسْتِحَالَتِهِ مِنْ
جَهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ. (الذخيرة، ج ١٣/ص ٢٤٣ طبعة دار الغرب الإسلامي).

(٣) رَاجِعْ آدَابَ الْمُرِيدِينَ لِلشَّهْرُورْدِيِّ (ص ٣).

قَاعِدَةٌ (١) [٤٩]

وَقُوعُ الْمُوهِمِ (٢) وَالْمُبْهَمِ (٣) وَالْمُشْكِِلِ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ
مَيْدَانُ (٤) الْعُقُولِ وَالْأَذْهَانِ وَالْعُقُودِ ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾
[الأنفال: ٣٧] (٥)، وَتَظْهَرُ مَرَاتِبُ الْإِيْمَانِ لِأَهْلِهَا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وَلَا يُقْبَلُ وَضْعُهُ مِنْ غَيْرِ الشَّارِعِ الْبَتَّةَ (٦)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ

(١) تتضمن بيان حكمة ورود الموهم والمبهم والمشكل في الكتاب والسنة، وأنه لا يقبل
في غيرهما إلا مع قرينة يعتمد عليها. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٧٧).

(٢) الموهم: هو اللفظ الذي يتبادر من ظاهره غير المقصود به.

(٣) المبهم: هو اللفظ المجمل الذي لم تتضح دلالاته.

(٤) في (ح) وفي شرح ابن زكري: ميزان. (ص ٣٧٨) والمثبت من (ت).

(٥) هذا من التوقيع وتنزيل الآية على ما يقرب مما وردت فيه، فإنها وردت في الكفار

الذين أنفقوا أموالهم في عداوة رسول الله ﷺ، وصحبه والمؤمنين الذين أنفقوا

أموالهم في محبته، جعلنا الله منهم بمنه آمين، والمراد هنا المبتدعة والموفقون.

(شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٧٩).

(٦) أي: لا يقبل وضع الموهم والمبهم والمشكل من غير الشارع لأن الحكم التي ترتب

على وضعه من الشارع مفقودة في وضعه من غيره، فهو من غير الشارع إعتاب

للأذهان وإدخال للشبه على العقول وتسبب في الاختلاف بين الناظرين، والله تعالى

يضل من يشاء بما يشاء، ويهدي من يشاء كما لأمثال والمتشابهات، فإذا وجد

شيء من ذلك في كلام غير الشارع لم يجز لأحد أن يتابعه عليه، وإن اعتقد ولايته

لأن ثبوتها لا يقتضي العصمة، ولأنه قد يكون مغلوباً. (شرح القواعد لابن زكري،

ص ٣٨٧).

الْمَعْنَى وَاضِحَ الْمَبْنَى فِي عُرْفِ التَّخَاطُبِ، لَهُ شَبْهٌ^(١) فِي أَصْلِ
النُّصُوصِ، كَمَسْأَلَةِ الاسْتِثْنَاءِ الَّتِي فِي رِسَالَةِ «ابْنِ أَبِي زَيْدٍ» فَاخْتَلَفَ
فِيهِ الْأُصُولِيُّونَ، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ وَقُوعِهِ بِهَذَا الْوَجْهِ هُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي قَبُولِهِ
وَتَأْوِيلِهِ، أَوْ حَمَلِ مَذْهَبِ صَاحِبِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ إِمَامًا مُعْتَبَرًا فِي فَنِّهِ، صُوفِيًّا كَانَ أَوْ فِقْهِيًّا، لَا
غَيْرُهُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، كَمَا لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا شَبْهَ، فَيَرُدُّ عَلَى الْجَمِيعِ بِلَا
خِلَافٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

قَاعِدَةٌ^(٣) [٥٠]

مَا يَعْرِضُ لِلْكَلامِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَنَحْوِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَخْطُرُ مَعْنَاهُ
الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِأَوَّلِ وَهْلَةٍ دُونَ تَأْمُلٍ، وَلَا يَخْطُرُ إِشْكَالُهُ^(٤) إِلَّا
بِالْإِخْطَارِ، فَهَذَا قَلَّ أَنْ يَخْلُو عَنْهُ كَلَامٌ^(٥)، وَتَتَبَّعُهُ حَرْجٌ وَإِضْرَارٌ لَيْسَ

(١) فِي (ح): شَبْهَةٌ. وَفِي شَرْحِ ابْنِ زَكَرِي: لَشَبْهَةٍ، وَجَعَلَهُ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ: فِي عُرْفِ
التَّخَاطُبِ لَهُ. (رَاجِعِ شَرْحَ الْقَوَاعِدِ، ص ٣٨٨).

(٢) هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب)، وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي (ت) وَفِي شَرْحِ ابْنِ زَكَرِي (ص ٣٧٧)
(٣) تَتَضَمَّنُ بَيَانًا أَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِيهَامِ وَالْإِيهَامِ وَالْإِشْكَالِ الَّذِي يَعُدُّ بِهِ الْكَلَامُ مُوَهَّمًا
وَمُبْهَمًا وَمَشْكَالًا لَيْسَ هُوَ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ الْكَلَامُ بِوَجْهِ مَا، بَلْ مَا يَكُونُ ظَاهِرًا مُتَبَادِرًا بِأَنَّ
يَكُونُ غَيْرُهُ مَرْجُوحًا بَعِيدًا، وَهَذَا هُوَ الْمَوْهَمُ الْمُحْضَرُّ وَأَخْوَاهُ، أَوْ مُسَاوِيًّا، أَوْ قَرِيبًا مِنْ
الْمُسَاوِي، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَنَازَعُهُ الْإِيهَامُ وَأَخْوَاهُ، مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ ذَلِكَ. (شَرْحُ
الْقَوَاعِدِ لِابْنِ زَكَرِي، ص ٣٩٢).

(٤) فِي شَرْحِ ابْنِ زَكَرِي: وَلَا يُخْطَرُ إِشْكَالًا. (ص ٣٩٣).

(٥) لِأَنَّ جُلَّ التَّرَاكِيِبِ تَقْبَلُ مَعَانِيَّ مُتَعَدِّدَةً، بَعْضُهَا قَرِيبٌ وَبَعْضُهَا بَعِيدٌ، وَبَعْضُهَا صَحِيحٌ =

مِنْ مَقَاصِدِ الْأَحْكَامِ.

وَإِنْ كَانَ الْإِشْكَالُ مِمَّا يَخْطُرُ بِأَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَلَا يَخْطُرُ خِلَافُهُ إِلَّا بِالْإِخْطَارِ، جَرَى عَلَى حُكْمِ الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَإِنْ تَجَادَبَهُ فَهْمٌ مِنَ الْجِهَتَيْنِ كَانَ مُتَنَازِعًا فِيهِ بِحَسَبِ التَّجَادُبِ^(١).

وَالْخُرُوجُ لِحَدِّ الْكَثْرَةِ فِي الْإِشْكَالِ إِمَّا لِضِيقِ الْعِبَارَةِ عَنِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ غَالِبٌ حَالِ الصُّوفِيَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي كُتُبِهِمْ^(٢)، حَتَّى كَفَرُوا وَبَدَّعُوا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِمَّا لِفَسَادِ الْأَصْلِ^(٣)، وَعَلَيْهِ حَمَلَهَا الْمُنْكَرُ عَلَيْهِمْ.

وَكُلُّ^(٤) مَعْدُورٍ فِيمَا يَبْدُو، إِلَّا أَنَّ الْمُنْكَرَ أَعْذَرَ، وَالْمُسْلِمَ أَسْلَمَ، وَالْمُعْتَقِدَ عَلَى خَطَرٍ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى حَذَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥).

= وبعضها فاسدٌ، ومن هنا كثرت المناقشات في المتون والاعتراضات بأنواع الإيهام على عبارات المؤلفين، وقد يكون جلُّها من هذا النمط ليس بظاهر ولا متبادر، ولذلك يُوجَدُ من ينتصرُ لهم ويردُّ كلامَ المعترضينَ عليهم. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٩٤).

(١) وحسنُ الظنِّ مقدَّمٌ، فيلتبسُ العذرُ للمؤمن ولا تُتَّبَعُ عَوْرَتُهُ. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٣٩٤).

(٢) فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ لَمْ يَأْلَفُوا.

(٣) أَي: الْمُعْتَقِدَ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

(٤) أَي: كُلُّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُنْكَرِ.

(٥) هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب)، وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي (ت) وَفِي شَرْحِ ابْنِ زَكْرِي (ص ٣٩٢).

قَاعِدَةٌ^(١) [٥١]

الْكَلَامُ فِي الْمُحْتَمَلِ^(٢) بِمَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْوُجُوهِ السَّائِغَةِ فِيهِ لَا يَكُرُّ عَلَى أَصْلِ التَّفْوِيضِ بِالنَّقْضِ؛ إِذْ لَمْ يُعْتَقَدْ أَنَّهُ^(٣) عَيْنُ الْمُرَادِ بِهِ، فَأَمَّا مَعَ إِيْهِامٍ^(٤) احْتِمَالِهِ فَلَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ الَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ بَعْدَ نَفْيِ الْمُحَالِ^(٥)، فَلَيْسَ بِنَاقِضٍ لَهُ وَإِنْ كَانَ مُنَاقِضًا^(٦).

فَمِنْ ثَمَّ^(٧) تَكَلَّمَ الْقَوْمُ فِي التَّأْوِيلِ بَعْدَ عَقْدِ التَّفْوِيضِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَيْهِ.

(١) تقتضي تحرير محلّ التفويض، وبيان أنه لا يطل التأويل، كما أن التأويل لا يطل التفويض، وأنه ليس معنى الخلاف بين السلف والخلف أنّ أحد الفريقين يردُّ رأي الآخر، وإنما معناه أنه يرجّح ما ذهب إليه فقط، وإلا فكلُّ على هدى والحمد لله تعالى. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٤٠١).

(٢) هو الذي لم يتعيّن المراد منه، من موهِمٍ ومبهمٍ ومشكّلٍ، بعدَ إبطال المحال. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٤٠١).

(٣) أي: ما يُدْكَرُ من الوجوه السائغة.

(٤) في (ح): إيهام. وفي طرتها ما أثبت.

(٥) إذ بعد نفي المحال يُعْلَمُ أن للكلام معنى مراداً، لكنه لا يُدْرَى بعينه، فبيِّن حينئذ ما يسوّغه العقل من الاحتمالات ويقبله اللفظ بطريقٍ من طرق الدلالة.

(٦) أي: فليس الكلام بإبداء الوجوه المحتملة وهو ضرب من ضروب التأويل يناقض للتفويض لاشتراكهما في التنزيه عن المحال، ولعدم اعتماد التأويل على القطع والجزم بالمدلول الذي ينافي التفويض.

(٧) أي: من أجل أن ذلك التأويل بالوجوه المحتملة لا ينقض ولا يناقض التفويض؛ لأن القوم لا يدعون أن ما يتألّونه هو عين المراد، بل هم مفوضون في عين المراد.

نَعَمْ، التَّحْقِيقُ أَنَّ لَا تَفْوِيزَ فِي الْأَصْلِ^(١)، وَإِنَّمَا هُوَ فِي تَعْيِينِ
الْمَحْمَلِ؛ لِلزُّوْمِ طَرَحِ الْمُحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ^(٢) [٥٢]

أَحْكَامُ الصِّفَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ لَا تَتَبَدَّلُ، وَآثَارُهَا لَا تَتَقَلُّ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ
«الْحَاتِمِيُّ» رحمته الله: «يُعْتَقَدُ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ جَمِيعِ
سَيِّئَاتِهِمْ، لَا بِعَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا بِصَالِحٍ قَدَّمُوهُ، بَلْ بِسَابِقِ عِنَايَةٍ مِنَ اللَّهِ
لَهُمْ؛ إِذْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ
الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] الْآيَةُ، فَعَلَّقَ الْحُكْمَ بِالْإِرَادَةِ الَّتِي لَا تَتَبَدَّلُ
أَحْكَامُهَا، فَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَنَقَّصَ وَلَا أَنْ يَشْنَأَ عِرْضًا شَهِدَ اللَّهُ
تَعَالَى بِتَطْهِيرِهِ وَذَهَابِ الرِّجْسِ عَنْهُ^(٣).

(١) يعني لا يفوّض في أصل المعنى بأن يقال: لا ندري هل له معنى في نفسه أم لا؟ بل
يُقْطَعُ بأن له معنى صحيح في نفسه.

(٢) تتضمن بيان قدر أهل البيت، وما يلزمنا من مودّتهم واحترامهم رضي الله تعالى عنهم
وأرضاهم. (شرح القواعد لابن زكري، ص ٤٠٦ وهي آخر قاعدة مشروحة في
النص المطبوع).

(٣) نص كلام الشيخ محيي الدين: وينبغي لكل مسلم مؤمن بالله وبما أنزلهُ أن يصدّق الله
تعالى في قوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَهُ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]،
فيعتقد في جميع ما يصدر من أهل البيت أن الله قد عفا عنهم فيه، فلا ينبغي لمسلم
أن يلحق المذمة بهم ولا ما يشنأ أعراض من قد شهد الله بتطهيره وذهاب الرجس
عنه، لا بِعَمَلٍ عَمِلُوهُ، ولا بخيرٍ قَدَّمُوهُ، بل بسابق عناية من الله بهم، ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ
يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١]. (الفتوحات المكية (ج ٣/ص ٢٢٩ =



وَالْعُقُوقُ لَا يُخْرِجُ عَنِ النَّسَبِ مَا لَمْ يَذْهَبَ أَصْلُ النَّسَبِ وَهُوَ
الْإِيمَانُ، وَمَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْحُقُوقِ فَأَيَّدِينَا فِيهِمْ نَائِبَةً عَنِ الشَّرِيعَةِ^(١)،

= تحقيق د. عثمان يحيى، طبعة ٢٠٠٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب).

قال الشيخ عبد القادر الفاسي في نوازل: قال شيخ شيوخنا الإمام النظار أبو عبد الله محمد بن قاسم القصار: «قول بعضهم: نعتقد أن الله تعالى لا يعاقب أهل البيت، إن أراد تغليب الرجاء - في حق من علم الله تعالى أنه منهم - على الخوف فحق، وإن أراد الاعتقاد الجازم المطابق بأنهم لا يعاقبون فقد ابتدع وخالف السنة. فإن قيل: ورد به ظواهر، قيل: ورد به أكثر منها وأوضح في حق فاعل الطاعات، حتى قال المبتدعة المرجئة: لا يعاقب مؤمن. وأبى أهل السنة. وأعدى عدو لأهل البيت من يؤهمهم ذلك، بل يذكر لهم نحو: ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] وإن كان كثير من تلك الظواهر قد لا تشملهم، كما قال كبير منهم: من اعتقد ذلك منهم أو من غيرهم فقد ابتدع، بل مذهب أهل السنة أنهم في المشيئة. انتهى.

وكتب عليه شيخنا العلامة العارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن بن محمد طيّب الله تعالى ثراه ما نصّه: «قف على قوله: (في حق من علم تعالى أنه منهم) فإنه تنبيه على أنه لا يقطع به في معيّن، ولا يقطع به أحد لنفسه لكون شرطه الموافقة على الإيمان وهو غيب، وهكذا ينبغي أن يكون كل واحد في كل فضيلة وعد عليها في العقبي، فإن شرط ذلك الإيمان عند الله تعالى وهو غيب غير مقطوع به لأحد إلا لمن ميزه النص، على أن من تحقق قبضة الحق لا يسكن لوعده. وبه تفهم قول سيدي عبد السلام: (والحقني بنسبه) فإن الطيني مشروط بالديني، وهو غيب. وكذا ما ورد في قبول الطاعات والدعاء وإدخاره فإنما هو فيمن علم الله منه خاتمة الإيمان ونفذت بذلك إرادته ومشيئته، وأما أحد في خاصته فلا يصح الجزم والقطع بذلك لنفسه ولا لغيره، وقد قال سيدي أبو الحسن: (وقد أبهمت الأمر علينا لرجو ونخاف، وذلك سرّ العبودية)، وبذلك تقطع الآمال إلا من الله سبحانه، ويتحقق الرجاء والاعتماد عليه لا على أسبابه، فاعرفه. انتهى. (نوازل الشيخ عبد القادر الفاسي، ق ٢٩/أ - ب).

(١) قال الشيخ محيي الدين: دخل الشرفاء أولاد فاطمة كلهم ومن هو من أهل البيت مثل =

وَمَا نَحْنُ فِي ذَلِكَ إِلَّا كَالْعَبْدِ يُؤَدِّبُ ابْنُ سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ، فَيَقُومُ بِأَمْرِ السَّيِّدِ وَلَا يُهْمِلُ فَضْلَ الْوَلَدِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، قَالَ «ابْنُ عَبَّاسٍ»: أَيُّ: إِلَّا أَنْ تَوَدُّوا قَرَابَتِي^(١).

وَمَا نَزَلَ بِنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الظُّلْمِ نُزْلُهُ مَنْزِلَةُ الْقَضَاءِ الَّذِي لَا سَبَبَ لَهُ^(٢)، إِذْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَاطِمَةُ بِضْعَةٌ مِنِّي، يَرِيبُنِي مَا يَرِيبُهَا»^(٣)، وَلِلْجُزْءِ مِنَ الْحُرْمَةِ مَا لِلْكَلِّ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]، فَأَتْنِي بِصَلَاحِ الْأَبِ، فَمَا ظَنُّكَ بِنُبُوتِهِ، إِذَا كَانَ هَذَا فِي أَوْلَادِ الصَّالِحِينَ فَمَا ظَنُّكَ

= سلمان الفارسي إلى يوم القيامة في حكم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] من الغفران، فهم مطهرون اختصاصاً من الله وعنايةً بهم لشرف محمد ﷺ وعناية الله به. ولا يظهر حكم هذا الشرف لأهل البيت إلا في الدار الآخرة، فإنهم يحشرون مغفوراً لهم، وأما في الدنيا فمن أتى منهم حداً أقيم عليه، كالثائب إذا بلغ الحاكم أمره وقد زنى أو سرق أو شرب، أقيم عليه الحدُّ مع تحقق المغفرة، ك«ماعز» وأمثاله، ولا يجوز دمه. (الفتوحات المكية ج ٣/ص ٣٣٠ - ٣٣١).

(١) نقله الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان (ج ٢٠/ص ٤٩٥).

(٢) قال الشيخ محيي الدين بن عربي: حكمٌ ظلمهم إيانا في نفس الأمر يُشبهُ جَرَى المقادير على العبد في ماله ونفسه، ولا يجوز للعبد أن يذمَّ قدر الله ولا قضاءه، بل ينبغي له أن يقابل ذلك كله بالتسليم والرضا. (راجع الفتوحات المكية، ج ٣/ص ٢٣٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب فاطمة عليها السلام؛ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب فاطمة.

بِأَوْلَادِ الْأَوْلِيَاءِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي أَوْلَادِ الْأَوْلِيَاءِ فَمَا ظَنُّكَ بِأَوْلَادِ
الْأَنْبِيَاءِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي أَوْلَادِ الْأَنْبِيَاءِ فَمَا ظَنُّكَ بِأَوْلَادِ الْمُرْسَلِينَ،
أَمْ مَاذَا يَكُونُ فِي أَوْلَادِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، بَلْ قُلْ لِي: بِمَاذَا تُعَبِّرُ عَنْ
أَوْلَادِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ.

فَبَانَ أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْفَضْلِ مَا لَا^(١) يَقْدُرُ قَدْرُهُ غَيْرُ مَنْ خَصَّهُمْ بِهِ،
فَافْهَمُ.

وَلَمَّا ذَكَرْتُ أَوَّلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ لِشَيْخِنَا «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَوْرِي» رحمته الله
قَالَ: «هَذَا فِي حَقِّنَا، وَأَمَّا فِي حَقِّهِمْ فَلَيْسَ الذَّنْبُ فِي الْقُرْبِ كَالذَّنْبِ
فِي الْبُعْدِ». وَتَلَا: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾
[الأحزاب: ٣٠] الْآيَةَ، وَمَظْهَرُ التَّغْلِيظِ بِتَعْجِيلِ النَّوَائِبِ الْمُكَفَّرَةِ فِي هَذِهِ
الدَّارِ كَمَا ذَكَرَهُ «ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ» فِي شَأْنِ أَهْلِ بَدْرٍ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى
«مِسْطَحٍ» فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ^(٢).

وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا عَبَّاسُ - عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَا أُغْنِي
عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ»^(٣).

(١) فِي (ح): مَا لَمْ. وَفِي طَرْتِهَا مَا أُثْبِتَ.

(٢) رَاجِعْ بِهَجَةِ النُّفُوسِ لِلْإِمَامِ ابْنِ أَبِي جَمْرَةَ (ج ٣/ص ٥٤ ط ١٠. مطبعة الصدق الخيرية).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَاب: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء:

٢١٤]؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾

[الشعراء: ٢١٤].

قُلْتُ: وَهَذَا كَنَهِيَ الْبَارَّ عَنِ الْعُقُوقِ، وَالْبَرِيَّ عَنِ التُّهَمِ، لِيَكُونَ أَثْبَتَ فِي الْحُجَّةِ عَلَى الْغَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٥٣]

إثْبَاتُ الْحُكْمِ لِلذَّاتِ لَيْسَ كإِثْبَاتِهِ بِعَوَارِضِ الصِّفَاتِ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سَلَمَانُ مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ»^(١) لَا تَصَافِهِ بِجَوَامِعِ النَّسَبِ الدِّينِيَّةِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ بِالثَّرِيَّا لَا ذُرَكَهُ.

وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ»^(٢) أَنَّهُ يَعْنِي: إِلَى اللَّهِ^(٣)، إِذْ لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ، فَالْمُعْتَبَرُ أَصْلُ النَّسَبِ الدِّينِيِّ وَفَرْعُهُ مُجَرَّدًا، ثُمَّ إِنْ انْصَافَ إِلَى الطِّينِيِّ كَانَ لَهُ مُؤَكَّدًا، فَلَا تُلْحَقُ رُبَّتُهُ صَاحِبِهِ بِحَالٍ.

وَبِذَا أُجِيبَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ «أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْقَادِرِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدَمِي

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، حَدِيثٌ رَقْمُ ٦٥٣٩.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ: مَا عَلِمْتَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَكِنْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي طَلْحَةَ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. (المقاصد الحسنة، ج ١/ص ١٣٤).

(٣) قَالَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ بَنُ عَرَبِي: الْأَقْرَبُونَ عَلَى نَوْعَيْنِ: قَرَابَةِ طِينِيَّةٍ، وَقَرَابَةِ دِينِيَّةٍ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الشَّرْعِ الْقَرَابَةُ الدِّينِيَّةُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»، فَلَوْلَا الدِّينُ مَا وَرَثَ قَرَابَةُ الطِّينِ شَيْئًا. وَلَقَدْ أَشَارَ شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ إِشَارَةً بَدِيعَةً فِي هَذَا، وَذَلِكَ أَنِّي دَخَلْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا فَقُلْتُ لَهُ: «الْأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ»، فَقَالَ: إِلَى اللَّهِ. (الأمر المحكم المربوط فيما يلزم أهل طريق الله من المشروط، ص ١. المطبعة الأنسية، ١٣١٣هـ).

هَذِهِ عَلَى رَقَبَةٍ كُلِّ وَلِيٍّ»^(١) فِي زَمَانِهِ لِأَنَّهُ جَمَعَ مِنْ عُلُوِّ النَّسَبِ وَشَرَفِ الْعِبَادَةِ وَالْعِلْمِ مَا لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ وَقْتِهِ.

أَلَا تَرَى مَا رُوِيَ مِنْ اخْتِلَامِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ سَبْعِينَ مَرَّةً وَاغْتِسَالِهِ لِكُلِّهَا^(٢)، وَفُتْيَاهُ لِمَنْ حَلَفَ: لَيُعْبَدَنَّ اللَّهَ بِعِبَادَةٍ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ،

(١) ورد هذا الكلام في كتاب «بهجة الأسرار» للشطنوفي (ت ٧١٣هـ)، وقد اختلف في ثبوته عن الشيخ عبد القادر، ومِمَّنْ رَدَّ أَكْثَرَ مَا وَرَدَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ فِي ذِيلِ طَبَقَاتِ الْحَنْبَالَةِ، وَقَدْ سَأَلَ الْحَافِظُ بَنَ حَجَرَ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَهْجَةِ فَقَدْ طَالَعْتُ أَكْثَرَهَا، فَمَا رَأَيْتُ الْأَمْرَ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ هِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى أَقْسَامٍ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا لَا مَنَابِذَ لِقَاعِدَةِ الشَّرِيعَةِ فِيهِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ شَرْعًا وَعَقْلًا، وَهَذَا مُعْظَمُ الْكِتَابِ، فَإِنَّ ظُهُورَ الْخَوَارِقِ عَلَى الْبَشَرِ وَاقِعَةٌ فِي الْوُجُودِ، وَلَا يَنْكُرُهَا إِلَّا مُعَانِدُ الْقِسْمِ الثَّانِي: مَنَابِذُ لِقَوَانِينِ الشَّرِيعَةِ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنْ أُمِكنَ حَمْلُهُ بِالتَّأْوِيلِ عَلَى أَمْرِ ظَاهِرٍ سَائِعٍ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَيَنْبَغِي اجْتِنَابُهُ، وَتَحْسِينُ الظَّنِّ بِقَائِلِهِ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُدْعَى أَنَّ ذَلِكَ صَدَرَ فِي حَالِ غِيَبَةٍ لَهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ: مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَهَذَا يَنْبَغِي الْجُزْمُ بِحَمْلِهِ عَلَى الْمُحْمَلِ الصَّحِيحِ، وَلَوْ بِالتَّأْوِيلِ، بِخِلَافِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ثَابِتٍ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرَ بَعْدَ كَلَامِ أَوْرَدَهُ لِلْإِمَامِ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «وَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ فَالْشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَؤُلَاءِ، بَلْ كَانَ حَاضِرَ الْحَسَنِ، يَتَمَسَّكُ بِقَوَانِينِ الشَّرِيعَةِ، وَيَدْعُو إِلَيْهَا، وَيَنْفِرُ مِنْ مُخَالَفَتِهَا، وَيَشْغُلُ النَّاسَ فِيهَا، مَعَ تَمَسُّكِهِ بِالْعِبَادَةِ وَالْمُجَاهَدَةِ، وَمَزَجَ ذَلِكَ بِمُخَالَطَةِ الشَّاعِلِ غَالِبًا عَنْهَا كَالْأَزْوَاجِ وَالْأَوْلَادِ، وَمَنْ كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ كَانَ أَكْمَلَ مِنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، وَمَنْ هُنَا قَالَ تِلْكَ الْكَلِمَةُ الْمَشْهُورَةُ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ فِي عَصَرِهِ مَنْ كَانَ يَسَاوِيهِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْكَمَالَاتِ. (مَسَائِلُ أَجَابَ عَنْهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيُّ، ص ١٤ - ١٨ تَحْقِيقُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَائِرِيِّ، طَبْعَةٌ ١. دَارُ الْإِمَامِ أَحْمَد).

(٢) رَاجِعْ كِتَابَ الْفَتْحِ الْمُبِينِ لظَهْرٍ الدِّينِ الْقَادِرِيِّ (ص ٨).

بِإِخْلَاءِ الْمَطَافِ بَعْدَ وَقُوفِ الْكُلِّ دُونَهُ فِي ذَلِكَ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٥٤]

إِنَّمَا وُضِعَتِ التَّرَاجُمُ لِتَعْرِيفِ الْمَنَاصِبِ، فَمَنْ عُرِفَتْ رُبَّتُهُ كَانَتْ التَّرْجَمَةُ لَهُ تَكْلُفًا غَيْرَ مُفِيدٍ فِي ذَاتِهِ، وَمَنْ جُهِلَتْ مَرَبَّتُهُ لَزِمَ عِنْدَ ذِكْرِهِ الْإِتْيَانُ بِمَا يُشْعِرُ بِرُبَّتِهِ.

وَمِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جَازَ أَنْ يُقَالَ: «رَوَى أَبُو بَكْرٍ»، وَ«قَالَ عُمَرُ»، وَعَمَلَ «عُثْمَانُ»، وَ«سَمِعَ عَلِيٌّ»، وَ«كَانَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ»، وَ«أَخْبَرَ ابْنُ سِيرِينَ»، وَ«قَالَ الْحَسَنُ»، وَ«ذَهَبَ مَالِكٌ»، وَ«حُكِيَ عَنِ الْجُنَيْدِ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قال الشيخ عبد الرزاق ابن الشيخ عبد القادر الجيلاني: جاءت فتوى من العجم إلى بغداد فلم يتضح لأحد منهم فيها جواب شافٍ وصورتها: ما تقول السادة العلماء في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا بد له أن يعبد الله عبادة ينفرد بها دون جميع الناس في وقت تلبسه بها فيما يفعل من العبادات؟ قال: فأتى بها إلى والدي فكتب عليها على الفور: يأتي مكة ويخلى له المطاف ويطوف أسبوعاً - أي سبعاً - وحده وتنحل يمينه. (ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، ج ١/ص ٢٩٤).

بَاب

(۵)



قَاعِدَةٌ [٥٥]

نَظَرُ الصُّوفِيِّ فِي الْمَعَامَلَاتِ أَخْصَصٌ مِنْ نَظَرِ الْفَقِيهِ ؛ إِذِ الْفَقِيهُ يَعْتَبِرُ مَا يَسْقُطُ بِهِ الْحَرَجُ ، وَالصُّوفِيُّ يَنْظُرُ فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ الْكَمَالُ .

وَأَخْصَصَ أَيْضًا مِنْ نَظَرِ الْأُصُولِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأُصُولِيَّ يَعْتَبِرُ مَا يَصِحُّ بِهِ الْمُعْتَقَدُ^(١) ، وَالصُّوفِيُّ يَنْظُرُ فِيمَا يَتَقَوَّى بِهِ الْيَقِينُ .

وَأَخْصَصَ أَيْضًا مِنْ نَظَرِ الْمُفَسِّرِ وَصَاحِبِ فَقْهِ الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَعْتَبِرُ الْحُكْمَ وَالْمَعْنَى لَيْسَ إِلَّا ، وَهُوَ يَزِيدُ بِطَلَبِ الْإِشَارَةِ بَعْدَ إِثْبَاتِ مَا أُثْبِتَهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ بَاطِنِيٌّ خَارِجٌ عَنِ الشَّرِيعَةِ ، فَضْلًا عَنِ التَّصَوُّفِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٥٦]

تَنَوُّعُ الْفَرْعِ يَتَنَوُّعُ أَصْلُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَصْلَ التَّصَوُّفِ مَقَامُ الْإِحْسَانِ ، وَهُوَ مُتَنَوِّعٌ إِلَى نَوْعَيْنِ ، أَحَدُهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْآخِرِ ، هُمَا : أَنْ

(١) قال الشيخ زروق في شرح المباحث: الأصولي يعتبر ما يثبت به الإيمان والسنة أو ينتفيان من حقائق العقائد من غير زائد ، والفقهاء يعتبر ما يثبت به الحرج أو ينتفي من سائر الحركات الجسمانية أو القلبية ، والصوفي يعتبر ما يثبت به الكمال والنقص في الوجهين المتقدمين ، فهو يأخذ بما عند صاحبيه ، ويزيد الكمال ، مع مطالبة النفس بالإنصاف فيما علمه من المحامد وترك المذامم فيما قلَّ وجلَّ ، فصار أكمل الناس اتباعاً . (شرح المباحث الأصلية ، ص ٩٩) .

تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، فَلِأُولَى رُبَّةُ الْعَارِفِ،
وَالثَّانِيَةُ رُبَّةُ مَنْ دُونَهُ، وَعَلَى الْأُولَى يَحُومُ الشَّاذِلِيَّةُ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ،
وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَحُومُ «الْغَزَالِيُّ» وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ.

وَالْأُولَى أَقْرَبُ لِأَنَّ غَرَسَ شَجَرَتِهَا مُيَسَّرٌ لِعِصْدِ ثَمَرَتِهَا، وَمَبْنَاهَا
عَلَى الْأُصُولِ الَّتِي قَدْ يَحْصُلُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَجُودُهَا، فَالطَّبَّاعُ مُسَاعِدَةٌ
عَلَيْهَا، وَالشَّرِيعَةُ قَائِمَةٌ فِيهَا، إِذْ مَطْلُوبُهَا تَقْوِيَةُ الْيَقِينِ وَتَحْقِيقُهُ بِأَعْمَالِ
الْمُتَّقِينَ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [٥٧]

فِي اخْتِلَافِ الْمَسَالِكِ رَاحَةً لِلْسَّالِكِ، وَإِعَانَةً لَهُ عَلَى مَا أَرَادَ مِنْ
بُلُوغِ الْأَرَبِ وَالتَّوَصُّلِ بِالْمُرَادِ، فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ طُرُقُ الْقَوْمِ وَوُجُوهُ
سُلُوكِهِمْ:

فَمِنْ نَاسِكٍ يُؤْثِرُ الْفَضَائِلَ بِكُلِّ حَالٍ.

وَمِنْ عَابِدٍ يَتَمَسَّكُ بِصَحِيحِ الْأَعْمَالِ.

وَمِنْ زَاهِدٍ يَفِرُّ مِنَ الْخَلَائِقِ.

وَمِنْ عَارِفٍ يَتَعَلَّقُ بِالْحَقَائِقِ.

وَمِنْ وَرِعٍ يُحَقِّقُ الْمَقَامَ بِالْإِحْتِيَاظِ.

وَمِنْ مُتَمَسِّكِ يَتَعَلَّقُ بِالقَوْمِ فِي كُلِّ مَنَاطٍ .

وَمِنْ مُرِيدٍ يَقُومُ بِمُعَامَلَةِ البَسَاطِ .

وَالْكُلُّ فِي دَائِرَةِ الْحَقِّ بِإِقَامَةِ حَقِّ الشَّرِيعَةِ ، وَالْفِرَارِ مِنْ كُلِّ ذَمِيمَةٍ وَشَنِيعَةٍ .

قَاعِدَةٌ [٥٨]

اتَّبَاعُ الْأَحْسَنِ أَبَدًا مَحْبُوبٌ طَبْعًا ، مَطْلُوبٌ شَرْعًا ؛ ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨] ، «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ مَعَالِيَ الْأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا» ^(١) ، «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ» ^(٢) .

وَلِذَا بُنِيَ التَّصَوُّفُ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَحْسَنِ ، حَتَّى قَالَ «ابْنُ الْعَرِيفِ» رَحِمَهُ اللَّهُ : «السِّرُّ الْأَعْظَمُ فِي طَرِيقِ الْإِرَادَةِ : ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾» [الزمر: ١٨] ^(٣) ، وَالْإِسْتِحْسَانُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ نَظَرِ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (ج ٧/ص ٧٨) بِرَقْم ٦٩٠٩ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، بَابِ تَحْرِيمِ الْكِبَرِ وَبَيَانِهِ .

(٣) نَصَ كَلَامِ ابْنِ الْعَرِيفِ : طَرِيقُ التَّحْقِيقِ فِي الْإِرَادَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُرِيدُ نَفْسَهُ بِأَفْضَلِ مَا قَدَرِ عَلَيْهِ وَأَشَدَّهُ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] ، وَيَدْعُ كُلُّ حَقٍّ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] ، فَتَدْبُ إِلَى تَرْكِ الْحَقُوقِ لِلْكَفَّارِ ، فَتَرْكُهَا لِلْمُسْلِمِ أَوَّلَى ، وَيُؤَدِّي إِلَى كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : =

المُسْتَحْسِنِ ، وَاللّٰهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٥٩]

تَعَدَّدُ وُجُوهُ الْحُسْنِ يَقْضِي بَتَعَدُّدِ وُجُوهِ الاسْتِحْسَانِ وَحُصُولِ
 الْحُسْنِ لِكُلِّ مُسْتَحْسِنٍ ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ لِكُلِّ فَرِيقٍ طَرِيقٌ :
 فَلِلْعَامِّيِّ تَصَوُّفٌ حَوْتُهُ كُتُبُ « الْمُحَاسِبِيِّ » وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ .
 وَلِلْفَقِيهِ تَصَوُّفٌ رَامَهُ « ابْنُ الْحَاجِّ » فِي « مَدْخَلٍ » هـ .
 وَلِلْمُحَدِّثِ تَصَوُّفٌ حَامَ حَوْلَهُ « ابْنُ الْعَرَبِيِّ » فِي « سِرَاجٍ » هـ .
 وَلِلْعَابِدِ تَصَوُّفٌ دَارَ عَلَيْهِ « الْغَزَالِيُّ » فِي « مِنْهَاجٍ » هـ .
 وَلِلْمُتَرَيِّضِ تَصَوُّفٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ « الْقُشَيْرِيُّ » فِي « رِسَالَةٍ » هـ .
 وَلِلنَّاسِكِ تَصَوُّفٌ حَوَاهُ « الْقُوثُ » وَ « الْإِحْيَاءُ » .
 وَلِلْحَكِيمِ تَصَوُّفٌ أَدْخَلَهُ « الْحَاتِمِيُّ » فِي كُتُبِهِ .

= ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] ، ولا يظن بخلق من خلق الله
 إلا حسنا من التأويل ؛ لقوله سبحانه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] ، والقول
 يشتمل على قول اللسان وقول الضمير ، وبعض العلماء يقولون في الآية: إنها محكمة
 وعلى عمومها حتى في اليهود والنصارى لقوله سبحانه: ﴿لِلنَّاسِ﴾ . فقوله تعالى:
 ﴿فَيَسْئَلُونَ أَحْسَنَهُ﴾ هو الأسُّ الأعظمُ في طريق الإرادة ، ويصلح عند كلِّ عملٍ ،
 فتأمل فيه وعنده ، ولا عون إلا من الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
 (مفتاح السعادة ، ص ٨٥) .



وَلِلْمَنْطِقِيِّ تَصَوُّفٌ نَحَا إِلَيْهِ «ابْنُ سَبْعِينَ»^(١) فِي تَأْلِيْفِهِ .

وَلِلطَّبَّائِيِّ تَصَوُّفٌ جَاءَ بِهِ «البُونِيُّ» فِي أَسْرَارِهِ .

وَلِلْأَصُولِيِّ تَصَوُّفٌ قَامَ «الشَّاذِلِيُّ»^(٢) بِتَحْقِيقِهِ .

فَلْيُعْتَبَرْ كُلُّ بِأَصْلِهِ مِنْ مَحِلِّهِ ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ .

(١) ترجم له الغبرني فقال: ومنهم الشيخ الفقيه الجليل النبيه العارف الحاذق الفصيح البارع أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن سبعين، من أهل مرسية، له علمٌ وحكمةٌ ومعرفةٌ ونباهةٌ وبراعةٌ وبلاغةٌ وفصاحةٌ، رحل إلى العدوّة وسكن بجاية مدة، ولقيه من أصحابنا أناسٌ وأخذوا عنه وانتفعوا به في فنون خاصة، له مشاركة في معقول العلوم ومنقولها، وله فصاحة لسان وطلاقة قلم وفهم وجنان. (عنوان الدراية، ص ٢٣٧) ولابن سبعين وصية يقول فيها لأصحابه: افعلوا الخير، وأصلحوا ذات بينكم، وعليكم بالاستقامة على الطريقة، وقدموا فرضَ الشريعة على الحقيقة، ولا تفرّقوا بينهما فإنهما من الأسماء المترادفة، واكفروا بالحقيقة التي في زمانكم هذا، وقولوا: عليها وعلى أهلها لعنة الله، فإنها حقيقة كما سُمّي اللديغ سليماً وأهلها يهملون حدّ الحلال والحرام، ويستخفون بأشهر الحجّ والصوم والأشهر الحرام؛ ﴿قَنَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُؤَفَّكَوْا﴾ [التوبة: ٣٠]. (رسائل ابن سبعين، ص ٣١٢ تحقيق عبد الرحمن بدوي).

(٢) قال البرزلي في حقّ الشيخ أبي الحسن الشاذلي: هو من أهل علم الحقائق، ومعرفة الدقائق وأسرار كثيرة من علم التوحيد، ومن نور الله قلبه للغوص في علم التنزيل وحكمة السُنّة وخصائص العلوم الربانية، وذلك محفوظ عنه، ظاهر من كلامه وأحزابه، وهو من العلماء بالله تعالى وبأمره، ومن أصحاب الأحوال، ومن رجال الآخرة وعلماء الإسلام ظاهراً وباطناً. (الفتاوى، ج ٦/ص ٤٤٥) وينبغي أن يعلم أن الشيخ البرزلي أخذ أحزاب وعلوم الشيخ أبي الحسن الشاذلي عن الشيخ أبي الحسن البطرني الذي أخذ عن الشيخ أبي العزائم تلميذ الشيخ أبي الحسن.

قَاعِدَةٌ [٦٠]

لَا حَظَّ لِلْعَامِّيِّ فِيمَا سِوَى الْحَذَرِ وَالْإِشْفَاقِ وَالْأَخْذِ بِأَيْسَرِ الْمَسَالِكِ وَأَبْنَيْهَا لَدَيْهِ، وَذَلِكَ بِالتَّزَامِ التَّقْوَى فِي الْبِدَايَةِ قَبْلَ وُقُوعِ الذَّنْبِ وَالْإِسْتِدْرَاكِ بِالتَّوْبَةِ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ، مَعَ تَدْقِيقِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ دُونَ مَا سِوَاهُ.

وَقَدْ اعْتَنَى بِذَلِكَ «الْمُحَاسِبِيُّ» وَحَرَّرَهُ أَتَمَّ تَحْرِيرٍ، إِلَّا أَنَّهُ شَدَّدَ غَايَةَ التَّشْدِيدِ^(١) وَذَلِكَ مُشَقُّ^(٢) فِي الْبِدَايَةِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَقْصِدُ بِهِ عِنْدَ النِّهَايَةِ، لَا سِيَّمَا «رِعَايَتُهُ» وَ«نَصَائِحُهُ».

وَقَدْ قَالَ أَوْحَدُ زَمَانِهِ عِلْمًا وَعِبَادَةً وَأَفْضَلُهُمْ وَرَعًا وَرَهَادَةً سَيِّدِي «أَحْمَدُ بْنُ عَاشِرٍ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَعْمَلُ بِمَا فِيهِ إِلَّا وَلِيٌّ»، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ، كَذَا نَقَلَهُ سَيِّدِي «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّادٍ» فِي «تَنْبِيهِهِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمِيعَهُمْ بِمَنْهٍ.

قَاعِدَةٌ [٦١]

إِنَّمَا يُؤْخَذُ عِلْمٌ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَرْبَابِهِ، فَلَا يُعْتَمَدُ صُوفِيٌّ فِي الْفِقْهِ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ قِيَامُهُ عَلَيْهِ، وَلَا فَقِيهٌ فِي التَّصَوُّفِ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ تَحْقِيقُهُ

(١) فِي (ت) وَ (ح): غَايَةُ مِنَ التَّشْدِيدِ.

(٢) فِي (أ) وَ (ب): نَافِعٌ.



لَهُ، وَلَا مُحَدَّثٌ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ قِيَامُهُ بِهِمَا^(١).

فَلَزِمَ طَلَبُ الْفِقْهِ مِنْ قِبَلِ الْفُقَهَاءِ لِمُرِيدِ التَّصَوُّفِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ لِأَهْلِ الطَّرِيقِ^(٢) فِيمَا يَخْتَصُّ بِصَلَاحِ بَاطِنِهِ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ غَيْرِهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الشَّيْخُ «أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَرْجَانِيُّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ بِالرَّجُوعِ لِلْفُقَهَاءِ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِهَا^(٣)، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٦٢]

يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ بِمَعْنَاهُ، وَيُؤْخَذُ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ، فَكُلُّ طَالِبٍ اعْتَنَى بِاللَّفْظِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَعْنَى فَاتَهُ تَحْصِيلُ الْمَعَانِي، وَكُلُّ طَالِبٍ أَهْمَلَ اللَّفْظَ كَانَ الْمَعْنَى بَعِيدًا عَنْهُ، وَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَى فَهْمٍ مَا يُؤَدِّيهِ اللَّفْظُ مِنْ غَيْرِ تَعَمَّقَ وَلَا تَتَّبَعَ كَانَ أَقْرَبَ لِإِفَادَتِهِ وَاسْتِفَادَتِهِ.

فَإِنْ أَضَافَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى إِجْرَاءَ النَّظَرِ فِي حَقِيقَتِهِ بِأُصُولِهِ اهْتَدَى لِلتَّحْقِيقِ؛ إِذِ الْعُلُومُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكَ وَمِنْهَا كُنْتَ بَعِيدًا عَنْهَا، فَمِنْكَ بِلَا مِنْهَا فَسَادٌ وَضَلَالٌ، وَمِنْهَا بِلَا مِنْكَ مُجَازَفَةٌ وَتَقْلِيدٌ، وَمِنْكَ وَمِنْهَا تَوْفِيقٌ وَتَحْقِيقٌ، وَلِذَا قِيلَ: «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ»^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) راجع فتاوى البرزلي (ج ٦/ص ٤٢٢).

(٢) في (ح): الطريقة.

(٣) وجدت في بعض النقايد: قلت: وما ذكره عن المرجاني ذكره عنه تلميذ تلميذه ابن الحاج في المدخل، فانظر فيه.

(٤) هو كلام سيوييه، ذكره في الكتاب (ج ١/ص ٢٦٦) تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣ = ١١١

قَاعِدَةٌ [٦٣]

غَايَةُ اتِّبَاعِ التَّقْوَى^(١) التَّمَسُّكُ بِالْوَرَعِ، وَهُوَ تَرْكُ مَا لَا بَأْسَ بِهِ مِمَّا يَحِيكُ فِي الصَّدْرِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَأْسٌ، كَمَا صَحَّ: «لَا يَبْلُغُ الرَّجُلُ دَرَجَةَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ»^(٢).

وَشَكُّ بِلَا عِلَامَةٍ وَسُوسَةٍ، وَوَرَعٌ بِلَا سُنَّةٍ^(٣) بِدَعَةٍ، وَمِنْهُ التَّوَرُّعُ عَنِ الْيَمِينِ فِي الْحَقِّ بِالْحَقِّ مِنْ غَيْرِ إِكْثَارٍ^(٤)، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «مِنَ الدِّيَانَةِ أَنْ لَا تَخْلِفَ بِاللَّهِ صَادِقًا وَلَا كَاذِبًا»؛ لِمَا اسْتَفَاضَ مِنْ آثَارِ السَّلَفِ وَأَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ قَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُخْلَفَ بِهِ، فَاخْلِفُوا بِاللَّهِ وَبَرُّوا وَاصْدُقُوا»^(٥)، وَنَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَنْ يُجْعَلَ عُرْضَةٌ لِلْإِيمَانِ، فَلْيُتَّقِ وَقُوعُهُ غَايَةً، وَلَا يُجْتَنَبَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= مكتبة الخانجي . والمراد بالتفسير: التعليل .

(١) في طرة (ح): غاية التقوى اتباع .

(٢) الأثر بهذا اللفظ لابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بني الإسلام على خمس»، والمرفوع للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى، بلفظ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ».

(٣) في (أ) و (ب): شبهة .

(٤) في (أ) و (ب): استكثار .

(٥) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (ج ٧/ص ٢٦٧).

قَاعِدَةٌ [٦٤]

مِنْ كَمَالِ التَّقْوَى وَجُودِ الاسْتِقَامَةِ، وَهِيَ حَمْلُ النَّفْسِ عَلَى اخْلَاقِ
الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾
[الأعراف: ١٩٩]، ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]
الآيَةِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] الْآيَةِ، إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ.

وَلَا يَتِمُّ أَمْرُهَا إِلَّا بِشَيْخٍ نَاصِحٍ أَوْ أَخٍ صَالِحٍ يَدُلُّ الْعَبْدَ عَلَى
اللَّائِقِ بِهِ فِي إِصْلَاحِ حَالِهِ، إِذْ رُبَّ شَخْصٍ ضَرَّهُ مَا انْتَفَعَ بِهِ غَيْرُهُ.
وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اخْتِلَافُ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي أَعْمَالِهِمْ، وَوَصَايَا
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ وَمُعَامَلَتِهِ مَعَهُمْ:

فَنَهَى عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنْ سَرْدِ الصَّوْمِ^(١)، وَأَقَرَّ عَلَيْهِ حَمَزَةَ
بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ^(٢).

(١) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُودَ
زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]؛ ومسلم في كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن
تضرر به أو فوت به حقا أو لم يفطر العيدين والتشريق.

(٢) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ
فَافْطِرْ». أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب الصوم في السفر والإفطار.

- وَقَالَ فِي ابْنِ عُمَرَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ لَوْ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ»^(١).
 وَأَوْصَى أَبَا هُرَيْرَةَ بِأَنْ لَا يَنَامَ إِلَّا عَلَى وَتْرٍ^(٢).
 وَأَمَرَ أَبَا بَكْرٍ بِرَفْعِ صَوْتِهِ فِي صَلَاتِهِ، وَعُمَرَ بِالْإِخْفَاتِ^(٣).
 وَتَفَقَّدَ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ لِصَلَاتِهِمَا مِنَ اللَّيْلِ^(٤).
 وَعَائِشَةُ تَعْتَرِضُ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجِنَازَةِ فَلَمْ يُوقِفْهَا^(٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب فضل قيام الليل؛ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب صلاة الضحى في الحضر، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر.

(٣) في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رفع الصوت بالقراءة في الصلاة الليل، عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة فإذا هو بأبي بكر رضي الله عنه يصلي يخفض من صوته، قال وممر بعمر بن الخطاب وهو يصلي رافعا صوته، قال فلما اجتمعا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا أبا بكر مررت بك وأنت تصلي تخفض صوتك» قال قد أسمعُ من ناجيُ يا رسول الله. قال: وقال لعمر: «مررت بك وأنت تصلي رافعا صوتك»، قال: فقال: يا رسول الله أوقف الوسنان وأطرد الشيطان. زاد الحسن في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئا»، وقال لعمر: «اخفض من صوتك شيئا».

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب وطرق النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وعليهما السلام ليلة للصلاة.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي.



وَأَعْلَمَ مُعَاذًا بِأَنَّ مَنْ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»^(١)
وَأَمْرُهُ بِإِخْفَاءِ ذَلِكَ عَنْ كُلِّ النَّاسِ .
وَخَصَّ حُذَيْفَةَ بِالسِّرِّ^(٢) .

وَأَسْرَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ أَذْكَارًا، مَعَ تَرْغِيهِ فِي الْخَيْرِ عُمُومًا .
وَهَذِهِ كُلُّهَا تَرْبِيَةٌ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَقَامِ الْإِسْتِقَامَةِ^(٣) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) أورد الهيثمي في مجمع الزوائد وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يوما من الأيام: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» ، فاستأذنه معاذ ليخرج بها إلى الناس فيبشرهم ، فأذن له ، فخرج فرحا مستعجلا فلقبه عمر ، فقال : ما شأنك ؟ فأخبره ، فقال عمر كما أنت ، لا تعجل . ثم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله ، أنت أفضل رأيا ، إن الناس إذا سمعوا بهذا اتكلوا عليها فلم يعملوا ، قال : «فُرْدَهُ ، فُرْدَهُ» . رواه البزار ، وفي إسناده محمد بن أبي ليلى ، وقد ضعف . (مجمع الزوائد للهيتمي ، ج ١/ص ١٧) .

(٢) راجع صحيح البخاري ، كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة . قال الإمام ابن أبي جمرة في بهجة النفوس: «ويؤخذ منه أن كل مَنْ حُبِّبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَفُوقُ فِيهِ غَيْرَهُ ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ حُذَيْفَةُ صَاحِبَ السِّرِّ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ حَتَّى خَصَّ بِمَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ وَبِكَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ» . (بهجة النفوس ، ج ٤/ص ٢٦٢) .

(٣) قال الشيخ زروق: كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْبِّي أَصْحَابَهُ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ لَهُمْ ، فَأَبَاحَ لِقَوْمِ سِرِّ الصُّومِ ، وَمَنَعَ قَوْمًا مِنْهُ ، وَتَفَقَّدَ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا لِقِيَامِ اللَّيْلِ ، وَعَائِشَةَ تَعْتَرِضُ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ ، وَأَسْرَ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ أَذْكَارًا ، وَأَطْلَقَ بَعْضَهَا فِي الْعُمُومِ ، وَكَانَ يَحْدِثُ حُذَيْفَةَ بِالْحَوَادِثِ لِاسْتِعْدَادِهِ لِقَبُولِهَا وَلَا يَسْرِهَا لِغَيْرِهِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ . (عدة المريد الصادق ، ص ١٥٦) .

قَاعِدَةٌ [٦٥]

أَخَذُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ عَنِ الْمَشَايخِ أَتَمُّ مِنْ أَخْذِهِ دُونَهُمْ ، ﴿بَلْ هُوَ
 آيَاتٌ يَبْنِي فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] ، ﴿وَاتَّبَعَ سَبِيلَ
 مَنْ أَنَابَ إِلَى﴾ [لقمان: ١٥] .

فَلَزِمَتِ الْمَشِيخَةُ ، سَيِّمًا وَالصَّحَابَةُ أَخَذُوا عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ^(١) ،
 وَقَدْ أَخَذَ عَنْ جَبْرِيلَ ، وَاتَّبَعَ إِشَارَتَهُ فِي أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا عَبْدًا ، لَا نَبِيًّا
 مَلَكًا . وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ لِكُلِّ أَتْبَاعٍ يَخْتَصُّونَ بِهِ كـ «ابنِ
 سِيرِينَ» و «ابنِ الْمُسَيَّبِ» و «الْأَعْرَجِ» لـ «أَبِي هُرَيْرَةَ» ، و «طَاوُوسَ»
 و «وَهْبٍ» و «مُجَاهِدٍ» لـ «ابنِ عَبَّاسٍ» ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

فَأَمَّا الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ فَأَخَذَهُ جَلِيٌّ فِيمَا ذَكَرَ وَكَمَا ذَكَرَ ، وَأَمَّا الْإِفَادَةُ
 بِالْهِمَّةِ وَالْحَالِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا «أَنَسٌ» بِقَوْلِهِ : «مَا نَفَضْنَا التُّرَابَ عَلَى
 أَيْدِينَا مِنْ دَفْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَتَّى أَنْكَرْنَا قُلُوبَنَا» ^(٢) ، فَأَبَانَ أَنَّ رُؤْيَا

(١) قال الشيخ زروق: إن العلماء ورثوا من النبي ﷺ تسليمًا أقواله ، والعُباد ورثوا
 منه أفعاله ، والصوفية ورثوا الجميع بزيادة الأخلاق الجميلة . فمستندُ العالم: ﴿وَقُلْ
 رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤] . وممدد العابد من قيامه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حتى تورّمت قدماه .
 وموقف الصوفي عند قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَ عَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] . (شرح المباحث
 الأصلية ، ص ١٠٠) .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الجنائز ، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ .



شَخْصِهِ الْكَرِيمِ كَانَ نَافِعًا لَهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ^(١).

وَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ حَالًا وَمَقَالًا^(٢) وَإِنْ لَمْ يُدَانُوا^(٣) الْمَنْزِلَةَ،
وَهُوَ الْأَصْلُ فِي طَلَبِ الْقُرْبِ مِنْ أَهْلِ اللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ؛ إِذْ مَنْ تَحَقَّقَ
بِحَالَةٍ لَمْ يَخُلْ حَاضِرُوهُ مِنْهَا^(٤)، فَلِذَلِكَ أُمِرَ بِصُحْبَةِ الصَّالِحِينَ، وَنَهِيَ
عَنْ صُحْبَةِ الْفَاسِقِينَ، فَافْهَمْ.



(١) قال الشيخ زروق: أما شيخ الترقية، فمستندُه قول أنسٍ رضي الله عنه: «ما نفضنا التراب عن
أيدينا من دفنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى وجدنا النقص في قلوبنا»، فأفاد أن رؤية شخصه
الكريم كان مفيداً لهم، فكذلك من له نسبةٌ منه بطريق الوراثة العلمية. (عدة المريد
الصادق، ص ١٥٧).

(٢) في (ت): ومنالا. وفي هامشها ما أثبت.

(٣) في (ت): يوافوا. وفي (ح): يوازوا.

(٤) قال الشيخ زروق: اعلم أن الأوائل من القوم لم يكن لهم ترتيبٌ في المشيخة معروفٌ
ولا اصطلاحٌ في السلوك مألوفٌ، وإنما كانت عندهم الصحبة واللقاء، فكان الأدنى
منهم إذا لقي الأعلى استفادَ برؤيته أحوالاً؛ لأنَّ من تحقَّق بحالةٍ لم يَخُلْ حاضروه
منها، والأحوالُ مورثةٌ، فلذلك قال ابن العَرِيف: «كَيْفَ يُفْلِحُ مَنْ لَمْ يُخَالِطْ
مُفْلِحًا؟!». (عدة المريد الصادق، ص ٥٤) قلتُ: وكلام ابن العريف مذكور في
مفتاح السعادة.

بَابُ

(٦)

قَاعِدَةٌ [٦٦]

ضَبَطُ النَّفْسِ بِأَصْلِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ لَازِمٌ؛ لِمَنْعِ
التَّشَعُّبِ وَالتَّشَعُّبِ، فَلَزِمَ الْاِقْتِدَاءُ بِشَيْخٍ قَدْ تَحَقَّقَ اتِّبَاعُهُ لِلسُّنَّةِ وَتَمَكَّنَهُ
مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِيُرْجَعَ إِلَيْهِ فِيمَا يَرُدُّ أَوْ يُرَادُّ، مَعَ اتِّقَاطِ الْفَوَائِدِ الرَّاجِعَةِ
لِأَصْلِهِ مِنْ خَارِجٍ؛ إِذِ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، وَهُوَ كَالنَّحْلَةِ تَرَعَى مِنْ
كُلِّ طَيْبٍ ثُمَّ لَا تَبِيتُ فِي غَيْرِ جَنْحِهَا وَإِلَّا لَمْ يُتَنَفَّعْ بِعَسَلِهَا^(١).

وَقَدْ تَشَاجَرَ فُقَرَاءُ^(٢) الْأَنْدَلُسِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالْكَتُبِ
عَنِ الْمَشَايخِ، ثُمَّ كَتَبُوا لِلْبِلَادِ، فَكُلُّ أَجَابَ عَلَى حَسَبِ فَتْحِهِ، وَجُمْلَةُ
الْأَجُوبَةِ دَائِرَةٌ عَلَى ثَلَاثٍ:

* أَوَّلُهَا: النَّظَرُ لِلْمَشَايخِ، فَشَيْخُ التَّعْلِيمِ^(٣) تَكْفِي عَنْهُ الْكَتُبُ

(١) أورد الشيخ زروق هذا الكلام في أول وظيفته ولكن بلفظ: وَالْفَقِيرُ مِثْلُ النَّحْلَةِ تَرَعَى
مِنْ كُلِّ نَوَّارٍ، وَلَا تَبِيتُ إِلَّا فِي حِجْرِهَا وَهُوَ شَيْخُهَا، وَإِلَّا فَلَا يُتَنَفَّعُ بِعَسَلِهَا.

(٢) في (ح) وهامش (ت): فقهاء.

(٣) قال الشيخ زروق: شيخ التعليم يحتاج فيه لثلاثة، أولها: علمٌ صحيح بحيث يكون
مبنياً على الكتاب والسُّنة، مؤيداً بالقضايا العقلية والوجوه المفهومة المسلَّمة بالأدلة
الصحيحة المقدَّمة. الثاني: لسانٌ فصيحٌ بحيث يبين به عن المقاصد من غير احتمال
ولا قصورٍ لأن العبارة هي التي تنفذ المقاصد. الثالث: عقلٌ رجيحٌ يميِّز بين مواضع
العلم وبقي به نفسه عن كل وصفٍ منقَّص في دينه ودنياه، فيكون تقياً نقيّاً، وعلامته
في ذلك وجود الإنصاف حيث يكون الحقُّ مع غيره، والوقوف مع الحقِّ بحيث لا
أحد يقابله، وذلك بلزوم: «لا أدري» فيما لا يدري، والتبرُّي من مواضع التهم قولاً
وفعلاً واعتقاداً. (راجع عدة المريد الصادق، ص ١٥١).

لِلْبَيْبِ حَازِقٍ يَعْرِفُ مَوَارِدَ الْعِلْمِ^(١)، وَشَيْخِ التَّرْبِيَةِ^(٢) تَكْفِي عَنْهُ الصُّحْبَةُ
لِدَيْنٍ عَاقِلٍ نَاصِحٍ، وَشَيْخِ التَّرْقِيَةِ^(٣) يَكْفِي عَنْهُ اللَّقَاءُ وَالتَّبَرُّكُ. وَأَخَذَ
كُلُّ^(٤) مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ أَتَمَّ.

* الثَّانِي: النَّظَرُ لِحَالِ الطَّالِبِ^(٥)، فَالْبَلِيدُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ شَيْخٍ يُرَبِّيهِ،

(١) قال الشيخ زروق: شيخ التعليم مُسْتَنَدُهُ وَاضِحٌ؛ لَأَنَّهُ لَا عِلْمَ إِلَّا بِتَعْلَمٍ، وَلَا تَعْلَمَ إِلَّا
مِنْ مَعْلَمٍ. وَقَدْ تَكْفِي دُونَهُ الْكَتَبُ لِلْحَازِقِ الْفَهْمِ، مَعَ نَقْصٍ فِي إِدْرَاكِهِ وَحِظِهِ. (عدة
المريد الصادق، ص ١٥٦).

(٢) قال الشيخ زروق: شيخ التربية يحتاجُ فيه إلى ثلاثة أمور، أحدها: معرفة النفوس
وأحوالها الظاهرة والباطنة، وما يكتسبُ به كمالها ونقصها، وأسباب دوام ذلك وزواله
على وجه من العلم والتجربة لا ينقص ولا يختل في أصله وغالب فَرْعِهِ. الثاني:
معرفة الواقع وتقلباته، وحكم الشرع فيما يجريان فيه نصاً وتجربةً ومشاهدةً وتحقيقاً
وذوقاً للأجسام الكثيفة والأرواح اللطيفة، حتى يعاملَ كلاهما بما يليق به. الثالث: معرفة
التصرّف في ذلك وتصريفه بأن يضع كل شيء في محله على قدره ووجهه، من غير
هوّى ولا ميل لحظٍّ، ولا يتمّ له ذلك إلا بورعٍ صادق في تصرّفه ينتجه عدمُ رضاه عن
نفسه، وزهدٍ كامل نشأ عن حقيقة إيمانية تهديه لترك ما سوى الحقّ سبحانه، وتأدّب
كامل بمن صحّ أدبه. (عدة المريد الصادق، ص ١٥٢).

(٣) قال الشيخ زروق: شيخ الترقية علامته ثلاث، أولها: أَنْ رُؤْيِيته زيادةٌ في العمل. ومنه
قولهم: كنا إذا فترنا نظرنا إلى محمد بن واسع فَعَمِلْنَا عليه أسبوعاً. الثاني: أَنْ خطابه
تنميةٌ للحال، وإليه إشارة الشيخ أبي محمد عبد السلام بن مشيش رحمته الله حيث يقول:
«لا تصحب من يؤثر نَفْسَهُ عليك فإنه لئيمٌ، ولا من يؤثرُكَ على نفسه فإنه قَلٌّ ما
يدوم، واصحب من إذا ذُكِرَ ذُكِرَ اللهُ، فالله يغني به إذا شُهِدَ، وينوب عنه إذا فُقِدَ،
ذُكِرَ نور القلوب، ومشاهدته مفاتيح الغيوب». انتهى وهو عجيب. الثالث: أَنْ
مخالطته مثيرةٌ للأنوار في بساط الكمال. (عدة المريد الصادق، ص ١٥٤).

(٤) في (ت): وأخذ كل ذلك.

(٥) قال الشيخ زروق: كان جواب الشيخ أبي عبد الله بن عباد رحمه الله أن ذلك باعتبار =

وَاللَّيْبُ تَكْفِي الْكُتُبِ فِي تَرْقِيهِ، لَكِنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ رَعُونَةِ نَفْسِهِ وَإِنْ وَصَلَ؛ لَا بَتْلَاءَ الْعَبْدِ بِرُؤْيَةِ نَفْسِهِ.

* الثَّالِثُ: النَّظَرُ لِلْمُجَاهِدَاتِ^(١)، فَالْتَقَوَى لَا تَحْتَاجُ إِلَى شَيْخٍ؛ لِبَيَانِهَا وَعُمُومِهَا، وَالِاسْتِقَامَةُ تَحْتَاجُ لِلشَّيْخِ فِي تَمْيِيزِ الْأَصْلَحِ مِنْهَا، وَقَدْ يَكْتَفِي دُونَهُ اللَّيْبُ بِالْكِتَابِ وَمُجَاهَدَةِ الْكَشْفِ، وَالتَّرْقِيَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ شَيْخٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي فُتُوحِهَا، كَرُجُوعِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْعَرْضِ عَلَى «وَرَقَّة»؛ لِعِلْمِهِ بِأَخْبَارِ النُّبُوَّةِ وَمَبَادِي ظُهُورِهَا حِينَ فَاجَأَهُ الْحَقُّ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأُولَى، وَالسُّنَّةُ مَعَهَا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= الأشخاص والأحوال، فشيخ التعليم تكفي عنه الكتب لمن له ذكاء وعقل، وشيخ التربية يكون واجباً في حق الغبي، متأكداً في حق غيره لأنه إن وصل بلا شيخ لم يتفارق رعونته وإن بلغ ما بلغ. (عدة المريد الصادق، ص ١٨٧).

(١) وهو جواب العلامة ابن خلدون، واختاره الشيخ زروق قائلا: وأجاب ابن خلدون بأن ذلك يختلف باختلاف المجاهدات، فمجاهدة التقوى لا يحتاج فيها إلى شيخ، ووجوده أحسن. ومجاهدة الاستقامة يكون فيها أكد. ومجاهدة الكشف - أعني تجريد الحقيقة النفسانية لتمكين الحقيقة الإيمانية - هو فيه واجب؛ لعدم العلم بهما، أو لما يطرأ فيهما من شبه ووقائع. وهذا هو الحق الذي لا مزية فيه لأن التقوى معلومة، والسُّنَّة مشهورة، وخبايا النفوس وتُحَف الحق غير معلومة ولا معروفة، ولا بد فيها من عالمٍ يُرْجَعُ إليه في معالمها، وأصله رجوعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عَرْض ما أُتُحَف به من مبادئ الوَحْيِ على ورقة ﷺ حيث كان عالماً بذلك، والله أعلم. (عدة المريد الصادق، ص ١٨٧).

(٢) في (ت): معهما.

قَاعِدَةٌ [٦٧]

الْفَقِيه يُعْتَبَرُ الْحُكْمُ بِأَصْلِهِ وَمَعْنَاهُ وَقَاعِدَةٌ بِأَبِهِ^(١)، إِلَّا لِنَصِّ فِي عَيْنِهِ بِنْيٍ أَوْ ثُبُوتٍ، فَهُوَ يَأْخُذُ بِمَا قَبْلَتْهُ الْقَوَاعِدُ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ مَتْنُهُ، مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُعَارِضٌ.

فَمِنْ ثَمَّ قَبِلَ «ابْنُ حَبِيبٍ» وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَيِّمَةِ مَا لَهُ أَصْلٌ مِنَ الدِّينِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ وَلَا نَاقِضَ، كَسَائِرِ الْفَضَائِلِ الْمُنْدُوبَةِ وَالرَّغَائِبِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا زِيَادَةٌ كَيْفِيَّةٌ وَلَا مُعَارِضَةٌ أَصْلٍ وَلَا إِشْعَارٌ بِالابْتِدَاعِ: كَصَوْمِ الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ، وَالْقِرَاءَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْمَيِّتِ بِسُورَةِ «يس»، وَتَفَاضُلِ الْجَمَاعَاتِ بِالكَثْرَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا رُغِبَ فِي أَصْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَضَعُفِ التَّرْغِيبِ فِي عَيْنِهِ، وَنَحْوُهُ لـ«ابْنِ الْعَرَبِيِّ» فِي الْأَذْكَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٦٨]

الْمُحَدَّثُ يُعْتَبَرُ الْحُكْمُ بِنَصِّهِ وَمَفْهُومِهِ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ، فَهُوَ يَقِفُ

(١) قال الشيخ زروق: أحسن المذاهب في الأحكام مذاهب الفقهاء لرجوعهم للقواعد وعملهم على الأصول وجمعهم بين الأدلة، ولأننا تُعَبِّدُنَا بالمعاني لا بالألفاظ، والشرعية منقولة، والنقول مختلفة، فلا بد من اعتبار المقاصد، وهذا شأن الفقهاء، فهم يتبعون مذاهبهم مع التقيد بمذهب واحد لأنه أجمع للحقيقة وأقرب للتبصّر وداع للتحقيق وأتم في الاعتبار وأسهل للتناول. (شرح المباحث الأصلية، ص ١٢٤).



عِنْدَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ، صَحِيحًا أَوْ حَسَنًا، أَوْ ضَعِيفًا إِنْ تَسَاهَلَ، لَا مَوْضُوعًا وَإِنْ اقْتَضَتْهُ الْقَوَاعِدُ، بَلْ قَالَ الشَّيْخُ «الْبَلَالِيُّ» رحمته الله: «تَحْرُمُ رِوَايَةُ الْمَوْضُوعِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، إِلَّا مُبَيَّنًّا، وَالْعَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا. وَمِنْهُ صَلَاةُ الرَّغَائِبِ، وَالْأُسْبُوعِ، وَمَا يُرَوَى عَنْ «أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ» فِي فَصَائِلِ السُّورِ سُورَةَ سُورَةٍ. وَأَخْطَأَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ»^(١).

وَبِالْمَنْعِ فِي صَلَاةِ الرَّغَائِبِ أَفْتَى «النَّوَوِيُّ»^(٢) وَ«ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ»^(٣) وَغَيْرُهُمَا مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَ«الطَّرُوشِيُّ»^(٤) مِنْ أَهْلِ مَذْهَبِ «مَالِكٍ»، وَصَرَّحَ بِهِ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ»، وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ عَلَى مَا قَالَهُ «ابْنُ الْحَاجِّ»^(٥) وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مختصر إحياء علوم الدين، للشيخ شمس الدين البلالي. (ق ٥/أ).

(٢) قال النووي: الصلاة المبتدعة التي تسمى «الرغائب» قاتل الله واضعها ومخترعها، فإنها بدعة منكورة من البدع التي هي ضلالة وجهالة. (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ٨/ص ٢٠) المطبعة المصرية بالأزهر، ط ١.

(٣) للإمام عز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) رسالة في ذم صلاة الرغائب.

(٤) قال الطروشني: أخبرني أبو محمد المقدسي قال: لم يكن عندنا بيت المقدس قط صلاة الرغائب هذه التي تُصلى في رجب وشعبان، وأول ما حدثت عندنا سنة (٤٤٨هـ) ثمان وأربعين وأربع مئة. (الحوادث والبدع، ص ١٣٢) دار ابن الجوزي.

(٥) قال ابن الحاج: أما على مذهب مالك رحمه الله تعالى فإن صلاة الرغائب مكروه فعلها، وذلك جارٍ على قاعدة مذهبه لأن تكرير قراءة السورة الواحدة في ركعة واحدة يمنعها لأنه لم يكن من فعل من مضى، والخير كله في الاتباع لهم رحمهم الله. (المدخل، ج ١/ص ٢٩٤) مكتبة دار التراث.

قَاعِدَةٌ [٦٩]

الرِّيَاضَةُ: تَمَرِينُ النَّفْسِ لِإِبْثَابِ حَسَنِ الْأَخْلَاقِ وَدَفْعِ سَيِّئِهَا،
وَبِهَذَا الْوَجْهِ اخْتِصَاصُ عِلْمِ^(١) التَّصَوُّفِ، وَأَخْذُهُ مِنْ كُتُبِ «السَّلَامِيِّ»
أَقْرَبُ^(٢) لِتَحْرِيرِهِ وَتَحْقِيقِهِ وَتَخْصِيلِهِ؛ لِرُومِهِ^(٣) تَقْرِيرَ تَأْصِيلِهِ وَالْإِيْمَاءِ
لِتَفْصِيلِهِ، بِخِلَافِ رِسَالَةِ «الْقُشَيْرِيِّ» فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْهَا مُتَعَذِّرٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا
عَلَى الْحِكَايَاتِ وَمَا خَفَّ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنْ غَيْرِ تَأْصِيلٍ.
وَكُلُّ مِنْهُمَا مُتَعَذِّرُ السُّلُوكِ تَحْقِيقًا؛ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

* أَحَدُهَا: عَدَمُ الْانْضِبَاطِ لَهَا لِتَلَفَتِ النَّفْسِ، وَعَدَمُ انْضِبَاطِهَا
لِقَدِّ تَحْقِيقِ الْأَصْلِ.

* الثَّانِي: أَنَّهُ يُحْتَاجُ فِي سُلُوكِهَا لِمُمَيِّزٍ: مِنْ أَخٍ بَصِيرٍ صَالِحٍ، أَوْ
شَيْخٍ مُحَقِّقٍ نَاصِحٍ، يُبْصِرُ بِالْعُيُوبِ، وَيُنَبِّهُ عَلَى مَوَارِدِ الْغَلَطِ وَاللَّبْسِ.

* الثَّالِثُ: إِنَّ وَقَعَتِ السَّلَامَةُ فِيهَا فَالسَّلَامَةُ مِنَ الدَّعْوَى مَعَهَا
مُتَعَذِّرَةٌ؛ لِنَظَرِ صَاحِبِهَا لِنَفْسِهِ فِيمَا دُفِعَ أَوْ جُلِبَ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ

(١) فِي (أ): عَمَلٌ.

(٢) مِنْ كُتُبِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَامِيِّ (ت ٤١٢هـ) كِتَابُ عِيُوبِ
النَّفْسِ وَأَدْوِيَّتِهَا، اشْتَمَلَ عَلَى ذِكْرِ تِسْعَةٍ وَسِتِّينَ عَيْبًا مِنْ عِيُوبِ النَّفْسِ مَعَ ذِكْرِ
أَدْوِيَّتِهَا، وَقَدْ نَظَّمَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ زُرُوقٌ، وَهُمَا مَطْبُوعَانِ.

(٣) فِي (ب): لَزُومِهِ.



دَفَعُهُ إِلَّا بِشَيْخٍ ، فَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ أَهْلُهَا وُجُودَهُ فِيهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٧٠]

النَّاسِكُ^(١) : الْآخِذُ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ مِنَ الْفَضَائِلِ ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ لِغَيْرِ^(٢) ذَلِكَ . فَإِنْ رَامَ التَّحْقِيقَ^(٣) فِي ذَلِكَ فَهُوَ الْعَابِدُ . وَإِنْ مَالَ لِلْآخِذِ بِالْأَحْوَطِ فَهُوَ الْوَرَعُ . وَإِنْ أَثَرَ جَانِبَ التَّرَكِّ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ فَهُوَ الزَّاهِدُ . وَإِنْ أَرْسَلَ نَفْسَهُ مَعَ مُرَادِ الْحَقِّ فَهُوَ الْعَارِفُ . وَإِنْ أَخَذَ بِالتَّخَلُّقِ وَالتَّعَلُّقِ فَهُوَ الْمُرِيدُ .

وَكُلُّ هَذِهِ قَدْ تُوجَّهَ لِلْكَلامِ عَلَيْهَا فِي «الْقُوتِ» ، وَ«الْإِحْيَاءِ» ، فَبِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ اعْتَمَدَا نَقْلَ الْفَضَائِلِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا بِأَيِّ وَجْهِ أُمَكَّنَ وَكَيْفَ أُمَكَّنَ مَا لَمْ تُعَارِضْ سُنَّةً ، أَوْ تَنْقُضَ قَاعِدَةً ، أَوْ تُقِمَّ بِدْعَةً ، أَوْ تَدْفَعُ أَصْلًا ، أَوْ تَرْفَعُ حُكْمًا^(٤) ، حَتَّى قَالَا بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُقُ: النَّاسِكُ: الْمُتَمَسِّكُ بِالْفَضَائِلِ، الْمَوَاطِبِ عَلَى الْأَوْرَادِ بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ. (الشرح السابع عشر، ص ١٣١).

(٢) فِي (أ): بَغِيرَ.

(٣) فِي (ح): التَّحْقِيقُ.

(٤) قَالَ الْبِرْزَلِيُّ مُعْلَقًا عَلَى مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ فِي قُوتِ الْقُلُوبِ وَالْإِحْيَاءِ: الْمَنْقُولُ مَتَى لَمْ يَصَادَمْ قَاعِدَةً مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ فَهُوَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْخَيْرِ وَعَلَى الْمَثَابَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يَصِيرَ لَهُ ذَلِكَ عَادَةً، وَلَا يُعْتَقَدُ كَوْنُهُ فَرْضًا، بَلْ هُوَ حَسَنٌ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى مَحَبَّةِ الْعِبَادَةِ وَالْانْقِطَاعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا أَدَّى مِنَ الْوَسَائِلِ إِلَى الطَّاعَةِ فَهُوَ طَاعَةٌ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. (ج ٦/ص ٤٢٢).

وَالْأَحَادِيثِ الْبَاطِلِ إِسْنَادُهَا، كَصَلَاةِ الرَّغَائِبِ وَالْأُسْبُوعِ وَأَدْعِيَةِ وَأَذْكَارٍ لَا أَصُولَ لَهَا، كَأَذْكَارِ الْأَعْضَاءِ فِي الْوُضُوءِ وَنَحْوِهِ، وَبِاعْتِبَارِ الْكُلِّ رَغَبُوا وَرَهَبُوا بِنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَهُمْ فِيهِ أَدِلَّةٌ مَعْلُومَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قَاعِدَةٌ [٧١]

الْحَكِيمُ يَنْظُرُ فِي الْوُجُودِ مِنْ حَيْثُ دَقَائِقُهُ، وَيَتَطَلَّبُ حَقَائِقَهُ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ، فَهُوَ قَائِمٌ بِالسَّيِّعِ، وَذَلِكَ مُخِلٌّ بِالِاتِّبَاعِ، إِلَّا فِي حَقِّ ذِي فِطْرَةٍ^(١) سَلِيمَةٍ وَأَحْوَالٍ مُسْتَقِيمَةٍ وَفِكْرَةٍ قَوِيمَةٍ، فَيَتَعَذَّرُ السُّلُوكُ عَلَيْهِ لِعَوَامِّ الْخَلْقِ مِنَ الْعُمُومِ، الْمُنْطَقِيُّ يُشِيرُ لِأَصْلِهِ؛ إِذْ يَرُومُ تَحْقِيقَ الْمَعْقُولَاتِ، فَيُحْجَبُ بِالْمَقُولَاتِ تَفْرِيطًا أَوْ إِفْرَاطًا.

فَلْيُجْتَنَّبْ كُلُّ مِنْهُمَا؛ لِبُعْدِ أَصْلِهِ فِي الْعُمُومِ، وَلَا يُنْظَرُ كَلَامُهُ إِلَّا بِتَحْقِيقِ مَا عِنْدَ غَيْرِهِ بِإِرْجَاعِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ لَغَيْرِهِ، لَا الْغَيْرِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا سَلَامَةَ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.



قَاعِدَةٌ [٧٢]

اعْتِبَارُ الطَّبِيعِيِّ مَا فِي النُّفُوسِ أَصْلًا، وَإِدْخَالُ مَا يَقْتَضِي تَقْوِيَّتَهَا مِنَ الْخَوَاصِّ فَرَعًا: يَحْتَاجُ لِعَوَصٍ عَظِيمٍ وَبَصِيرَةٍ نَافِذَةٍ وَعِلْمٍ جَمٍّ؛ إِذْ مِنْهَا مَا يَخْصُ وَيَعُمُّ، وَمَا هُوَ أَخْصَصٌ فِي الْأَخْصَصِ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَيْخٍ كَامِلٍ فِي هَذِهِ.

(١) فِي طَرَةِ (ح): فَطْنَةٌ.

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: «بَابُ «الْبُونِي»»^(١) وَأَشْكَالُهُ، وَوَافِقُ «خَيْرِ النَّسَاجِ»^(٢) وَأَمْثَالُهُ»^(٣)، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا فِيهَا مِنَ الْخَطَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٧٣]

مَدَارُ الْأُصُولِيَّ عَلَى تَحْلِيَةِ الْإِيمَانِ بِالْإِيْقَانِ، وَتَحْقِيقِ الْيَقِينِ حَتَّى يَكُونَ فِي مَعَدِّ الْعِيَانِ، بِأَنْ يَنْشَأَ عَنْ تَحَقُّقِهِ تَمَكُّنُ الْحَقِيقَةِ مِنْ نَفْسِهِ، حَتَّى يُقَدِّمَ وَيُخْجِمَ لِمَا قَامَ بِهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ وَلَا عَنْ

(١) هو أبو العباس أحمد بن علي القرشي البوني (ت ٦٢٢هـ) قال الشيخ زروق: وجملته كتب الشيخ أبي العباس البوني واجبة الاجتناب، إلا ثلاثة لثلاثة: «عَلَمُ الْهُدَى»، للعارف والمريد المتسع في باب العلم بعد إشرافه على الحقيقة، و«مَوَاقِفُ الْغَايَاتِ» لمن يعرف موارد النفوس، ومواضع السلوك، و«قَبَسُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى وَفْقِ السَّعَادَةِ»، لمن أراد الاستعانة في توجُّهه بأسماء الحق سبحانه، وما سوى ذلك فضرُّه أكثر من نفعه، لا سيما ما بأيدي الناس مسمى «شمس المعارف» فإنما هو ظلامها على الضعفاء. وقد رأيت جزءاً من كتاب مسمى بذلك فرأيت من ترتيبه العجب العجائب، فذكر لي بعض الناس أنه الأصل، وأن الذي بأيدي الناس وضعه بعض أصحاب الشيخ بمصر، لأنه لما بلغه الكتاب المذكور، طلبه منه بعض الملوك، فأدرسته الغيرة من بَذْلِهِ لغير أَهْلِهِ، فستَرَهُ وبعث بهذا لهم، والله أعلم بالأمر. (عدة المريد الصادق، ص ٢٤٥ - ٢٤٦).

(٢) هو أبو الحسن البغدادي الزاهد الكبير (ت ٣٢٢هـ)، صاحب الجنيـد، كان أسود اللون، ويقال: إنه حج، فأخذه رجل بالكوفة وقال: أنت عبي، واسمك خَيْرٌ. فما نازعه، بل انقاد معه، فاستعمله مدة في النساجة. (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١١/ص ٤٨٦).

(٣) هو من كلام الإمام ابن البناء المراكشي (ت ٧٢١هـ) كما نص على ذلك الشيخ زروق في عدة المريد الصادق (ص ٢٤٥).

تَكَلَّفَ ، وَيَكُونُ سُلُوكُهُ فِيمَا تَحَقَّقَ بِمَا تَحَقَّقَ لِمَا تَحَقَّقَ .

وَبِذَلِكَ يَنْشَرِّحُ صَدْرُهُ أَوَّلًا وَآخِرًا ، فَيَصِلُ فِي أَقْرَبِ مُدَّةٍ ؛ إِذْ مَنْ سَارَ إِلَى اللَّهِ مِنْ حَيْثُ طَبَعُهُ كَانَ الْوُصُولُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ طَبَعِهِ ، وَمَنْ سَارَ إِلَى اللَّهِ بِالْبُعْدِ عَنْ طَبَعِهِ كَانَ وَصُولُهُ عَلَى قَدَرِ بُعْدِهِ مِنْ طَبَعِهِ ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ قَالَ فِي «التَّاجِ» : «لَا تَأْخُذْ مِنَ الْأَذْكَارِ إِلَّا مَا تُعِينُكَ الْقُوَى»^(١) النَّفْسَانِيَّةُ عَلَيْهِ بِحُبِّهِ .

وَقَالَ «أَبُو الْحَسَنِ» عليه السلام : «الشَّيْخُ مَنْ دَلَّكَ عَلَى رَاحَتِكَ ، لَا عَلَى تَعَبِكَ» .

وَقَالَ الشَّيْخُ «أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مِشْيَشٍ» عليه السلام : «لَمَّا سَأَلَهُ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ» عَنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»^(٢) : يَعْنِي : «دَلُّوهُمْ عَلَى اللَّهِ ، وَلَا تَدُلُّوهُمْ عَلَى غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ مَنْ دَلَّكَ عَلَى الدُّنْيَا فَقَدْ غَشَّكَ ، وَمَنْ دَلَّكَ عَلَى الْعَمَلِ فَقَدْ أَتْعَبَكَ ، وَمَنْ دَلَّكَ عَلَى اللَّهِ فَقَدْ نَصَحَكَ» . انْتَهَى .

وَتَفْصِيلُ هَذَا الطَّرِيقِ فِي كُتُبِ «ابْنِ عَطَاءٍ اللَّهِ» وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ .

* * *

(١) في (ب) : القوة .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير .

قَاعِدَةٌ [٧٤]

تَشَعُّبُ الْأَصْلِ قَاضٍ بِالتَّشَعُّبِ فِي الْفَرْعِ، وَكُلُّ طَرِيقٍ لِلْقَوْمِ لَمْ يَرْجِعُوا بِهَا لِأَصْلٍ وَاحِدٍ، بَلْ لِأَصُولٍ، غَيْرِ طَرِيقِ الشَّاذِلِيَّةِ فَإِنَّهُمْ بَنَوْهَا عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ هُوَ إِسْقَاطُ التَّدْبِيرِ مَعَ الْحَقِّ فِيمَا دَبَّرَهُ مِنَ الْقَهْرِيَّاتِ وَالْأَمْرِيَّاتِ^(١)، فَفُرِّعُوا عَنْهُمْ رَاجِعَةً لِاتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَشُهُودِ الْمِنَّةِ،

(١) الأصل في ذلك من كلام الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله: «كُلُّ مُخْتَارَاتِ الشَّرْعِ وَتَرْتِيبَاتِهِ لَيْسَ لَكَ مِنْهَا شَيْءٌ، إِنَّمَا هُوَ مُخْتَارُ اللَّهِ لَكَ، وَاسْمَعِ وَأَطِعْ، وَهَذَا مَحَلُّ الْفَقْهِ الرَّبَّانِيِّ وَالْعِلْمِ الْإِلَهَامِيِّ، وَهُوَ أَرْضٌ لِنَزَلِ عِلْمِ الْحَقِيقَةِ الْمَأْخُوذِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ اسْتَوَى». ذكره ابن عطاء الله في التنوير ثم قال: فَبَيَّنَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ مُخْتَارَاتِ الشَّرْعِ وَتَرْتِيبَاتِهِ لَيْسَ لَكَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَإِنَّمَا أَنْتَ مُخَاطَبٌ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ تَدْبِيرِكَ لِنَفْسِكَ وَاخْتِيَارِكَ لَهَا، لَا عَنْ تَدْبِيرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَافْهَمْ. (التنوير في إسقاط التدبير، ص ٥).

ومن أنفس كلام ابن عطاء الله تعالى في بيان المقصود من إسقاط التدبير قوله: التدبير على قسمين: تدبيرٌ محمودٌ، وتدبيرٌ مذمومٌ، فالتدبير المذموم هو كلُّ تدبيرٍ ينعطف على نفسك ليس لله فيه شيء، كالتدبير في تحصيل معصية، أو في حظٍّ بوجود غفلة، أو طاعة بوجود رياء وسمعة، فهذا كله مذمومٌ لأنه إما موجبٌ عقاباً وإما موجبٌ حجاباً. والتدبير المحمود: هو ما كان تدبيراً إلى ما يقرُّبك إلى الله تعالى، كالتدبير في براءة الذمَّة من حقوق المخلوقين، إما وفاءً وإما استحقاقاً، وتصحيح التوبة إلى ربِّ العالمين، والفكرة فيما يؤدي إلى قمع الهوى المردى والشیطان المغوي، فهذا كله محمودٌ لاشك فيه. والتدبير للدنيا قسمان: تدبير الدنيا للدنيا، وتدبير الدنيا للآخرة. فالأول هو أن يدبَّرَ في أسباب جمعها افتخاراً بها واستكباراً لها، وكلما زيدَ فيها شيئاً ازداد غفلةً واعتراراً، وأمارة ذلك أن تشغله عن الموافقة وتؤديه إلى المخالفة، والثاني كمن يدبَّرَ المتاجر ليأكل منها حلالاً ولينعم بها=

والتَّسْلِيمِ لِلْحُكْمِ بِمَلَا حَظَةِ الْحِكْمَةِ.

وَهَذِهِ نُكْتَةُ مَذَاهِبِ الْقَوْمِ، وَحَوْلَهَا يَحُومُونَ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَضْبُطُوا
وُجُوهَهَا كَهَذِهِ الطَّائِفَةِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ «ابْنُ عَبَّادٍ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّنْوِيرِ»:
«فِيهِ مَا فِي كُتُبِ الصُّوفِيَّةِ الْمُطَوَّلَةِ وَالْمُخْتَصَرَةِ، مَعَ زِيَادَةِ الْبَيَانِ
وَاخْتِصَارِ الْأَلْفَاظِ». قَالَ: «وَالْمَسْلُوكُ الَّذِي يُسْلَكُ فِيهِ مَسْلُوكُ تَوْحِيدِيٍّ
لَا يَسْعُ أَحَدًا انْكَارُهُ وَلَا الطَّعْنُ فِيهِ، وَلَا يَدْعُ لِلْمُتَّصِفِ بِهِ صِفَةً حَمِيدَةً
إِلَّا أَكْسَبَهُ إِيَّاهَا، وَلَا صِفَةً ذَمِيمَةً إِلَّا أَزَالَهَا عَنْهُ وَطَهَّرَهُ مِنْهَا»^(١). انْتَهَى.
وَإِنَّهُ لَكَمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ.

قَاعِدَةٌ [٧٥]

اتَّسَاعُ الْكَلَامِ وَتَشَعُّبُهُ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ مُفِيدٌ لِمَنْ لَهُ أَصْلٌ يَرْجِعُ
إِلَيْهِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُشَوِّشًا لِغَيْرِهِ، فَنَظَرُ الْمُتَسِعَاتِ كـ «الْقُوتِ»
و«الْإِحْيَاءِ» وَنَحْوَهُمَا نَافِعٌ لِمَنْ لَهُ طَرِيقٌ يَقْتَضِيهَا بَعْلَمٌ أَوْ عَمَلٌ أَوْ حَالٌ
فِيمَا هُوَ بِهِ، سَيِّمًا وَهُمَا مَلِيَّانِ بِتَعْرِيفِ النُّفُوسِ وَمَشَاكِيلِ إِشْكَالِهَا، وَمَا
هِيَ عَلَيْهِ مِنْ تَدْقِيقِ النَّظَرِ فِي نَوَازِلِ الْمُعَامَلَاتِ، وَالْإِشَارَةِ لِوُجُوهِ
الْمُوَاصَلَاتِ، وَتَحْقِيقِ مَا وَقَعَ، وَبَيَانِ النَّافِعِ وَالْأَنْفَعِ، فَهُمَا وَإِنْ لَمْ

= على ذي الفاقة إفضالا، وليصون بها نفسه عن الناس إجمالا، وأمانة ذلك عدم
الاستكثار والادخار، والإسعاف والإيثار. (راجع تاج العروس، ص ٧٨ - ٨٠).

(١) الرسائل الصغرى للإمام ابن عباد (ص ٨٥).

يَكُنْ فِيهِمَا لِلْمُرِيدِ وَلَا لِلْعَالِمِ طَرِيقٌ، مُفِيدَانِ التَّحَقُّقِ وَالتَّحْقِيقِ.

وَالأَوَّلُ فِي «الْقُوتِ» أَكْثَرُ مِنْهُ فِي «الإِحْيَاءِ»، وَالثَّانِي فِي «الإِحْيَاءِ» أَكْثَرُ مِنْهُ فِي «الْقُوتِ»، فَلِذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كِتَابُ «قُوتِ الْقُلُوبِ» يُورِثُكَ النُّورَ، وَكِتَابُ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» يُورِثُكَ الْعِلْمَ». انْتَهَى.

وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا فَهُوَ عَلَى حُكْمِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ

(٧)

قَاعِدَةٌ [٧٦]

الْعِلْمُ إِمَّا أَنْ يُفِيدَ بَحْثًا عَلَى الطَّلَبِ وَحَثًّا عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يُفِيدَ كَيْفِيَّةَ الْعَمَلِ وَوَجْهَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُفِيدَ أَمْرًا وَرَاءَ ذَلِكَ خَيْرِيًّا يَهْدِي إِلَيْهِ.

* فَلَاوُلُ: مِنْ عُلُومِ الْقَوْمِ عِلْمُ الْوَعْظِ وَالتَّذْكِيرِ.

* وَالثَّانِي: عِلْمُ الْمُعَامَلَةِ وَالْعُبُودِيَّةِ.

* وَالثَّالِثُ: عِلْمُ الْمُكَاشَفَةِ.

فَلَاوُلُ دَائِرٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، هَذِهِ لِقَوْمٍ، وَهَذِهِ لِقَوْمٍ، وَهَذِهِ لِقَوْمٍ، كُلٌّ عَلَى حَسَبِ قَبُولِهِ.

وَالثَّانِي دَائِرٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وَالثَّالِثُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَ«مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»^(١)، وَإِنْ كَانَ: «إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ»^(٢) فَفِي الْأَصْلِ لَا فِي الْفَرْعِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ «أَبُو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيُّ» رحمته الله: «إِذَا عَقَدَتِ النَّفْسُ عَلَى تَرْكِ الْإِثَامِ

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

جَالَتْ فِي الْمَلَكُوتِ، وَرَجَعَتْ^(١) إِلَى صَاحِبِهَا بِطَرَائِفِ الْحِكْمَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا عَالِمٌ عِلْمًا. انْتَهَى.

قَاعِدَةٌ [٧٧]

أَصْلُ كُلِّ أَصْلٍ مِنْ عُلُومِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَأْخُودٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(٢)، مَدْحًا لِلْمَمْدُوحِ، وَذَمًّا لِلْمَذْمُومِ، وَوَصْفًا لِلْمَأْمُورِ بِهِ، ثُمَّ لِلنَّاسِ فِي أَخْذِهَا ثَلَاثُ مَسَالِكَ:

* أَوَّلُهَا: قَوْمٌ تَعَلَّقُوا بِالظَّاهِرِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَعْنَى جُمْلَةً، وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْجُمُودِ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ، لَا عِبْرَةَ بِهِمْ.

* الثَّانِي: قَوْمٌ نَظَرُوا لِنَفْسِ الْمَعْنَى جَمْعًا بَيْنَ الْحَقَائِقِ، فَتَأَوَّلُوا مَا يُتَأَوَّلُ، وَعَوَّلُوا عَلَى مَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَعَانِي وَالْفُقَهَاءِ.

* الثَّلَاثُ: قَوْمٌ أَثْبَتُوا الْمَعَانِي، وَحَقَّقُوا الْمَبَانِي^(٣)، وَأَخَذُوا الْإِشَارَةَ

(١) فِي (ب): وَجَاءَتْ.

(٢) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: الْعُلُومُ الَّتِي حَوَاهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي الْجُمْلَةِ ثَمَانِيَّةٌ: عِلْمُ اللِّسَانِ وَهُوَ الْعَرَبِيَّةُ، وَعِلْمُ الْأَدْيَانِ وَهُوَ التَّوْحِيدُ، وَعِلْمُ الْأَرْكَانِ وَهُوَ الْفَقْهُ، وَعِلْمُ الْأَبْدَانِ وَهُوَ الطَّبُّ، وَعِلْمُ الْحِسَابِ وَهُوَ التَّنْجِيمُ، وَعِلْمُ السُّلْطَانِ وَهُوَ السِّيَاسَةُ، وَعِلْمُ الْإِخْوَانِ وَهُوَ عِلْمُ الْمَعَاشِرَةِ، وَعِلْمُ الْجَنَانِ وَهُوَ التَّصَوُّفُ. وَلِكُلِّ عِلْمٍ مِنْهَا مَشْرَبٌ وَحَقِيقَةٌ، وَعَلَى الْمُرِيدِ مِنْهَا حِظٌّ فِي الْعِبُودِيَّةِ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْهُ، وَنَوْعٌ مِنَ الْفَتْحِ عَلَى حَسَبِ مَا أَهْلٌ لَهُ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ، تَجِدْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. (عَدَّةُ الْمُرِيدِ الصَّادِقِ، ص ١٨٦).

(٣) حَكَى الشَّيْخُ الْبِرْزَلِيُّ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ فَقَالَ: سَمِعْتُ شَيْخَنَا الْإِمَامَ رَحِمَهُ اللَّهُ =

مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَوْ مِنْ بَاطِنِ الْمَعْنَى ^(١)، وَهُمْ الصُّوفِيَّةُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَيْمَةُ
الْمُدَقِّقُونَ، لَا الْبَاطِنِيَّةُ الَّذِينَ حَمَلُوا الْكُلَّ عَلَى الْإِشَارَةِ، فَهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا
مَعْنَى وَلَا عِبَارَةً، فَخَرَجُوا عَنِ الْمِلَّةِ وَرَفَضُوا الدِّينَ كُلَّهُ، نَسَأُلُ اللَّهَ
الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَنِّهِ ^(٢).

قَاعِدَةٌ [٧٨]

الضَّرُورِيُّ: مَا لَا يُؤْمَنُ الْهَلَاكُ بِفَقْدِهِ.
وَالْحَاجِيُّ: مَا أَدَّى فَقْدُهُ لِحَلَالٍ غَيْرِ مُسْتَهْلِكٍ.

= يقول: إن ترك القوم اللفظ على ظاهره ويستنبطون أشياء أخرى مع إقرارهم بما يوجبه
التفسير فلا بأس بهذا، وإن حملوا الكلام على غير ظاهره وحقيقته وفسروا بما يظهر
لهم فلا ينبغي مثل هذا. (فتاوى البرزلي، ج ٦/ص ٤٥٢).
(١) قال الشيخ زروق: شَأْنُ الصُّوفِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ الْإِشَارَةِ مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْحُكْمِ وَتَقْرِيرِهِ.
(الشرح الخامس عشر على الحكم العطائية، ص ١١٤).
ومن أمثلة ذلك قول ابن عطاء الله السكندري في حكمه: «إِذَا أَرَدْتَ وُرُودَ الْمَوَاهِبِ
عَلَيْكَ صَحِّحِ الْفَقْرَ وَالْفَاقَةَ لَدَيْكَ؛ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠]». قال الشيخ
زروق في شرحه: وَهَذَا حُكْمٌ عَامٌّ، وَإِنْ كَانَ مَوْقِعُهُ مِنْ حَيْثُ التَّفْسِيرُ فِي حُكْمِ إِعْطَاءِ
الرَّكَاتِ، فَقَدْ عَلِمَ كُلُّ أَتَّاسٍ مَسْرَبَهُمْ، وَالْإِشَارَةُ لَا تُمْنَعُ بَعْدَ إِثْبَاتِ الْحَقِيقَةِ. (الشرح
الحادي عشر، ص ٢٥٣).

وَقَالَ أَيْضًا: فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْفَقِيرَ مُسْتَحَقٌّ لِلصَّدَقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، لَكِنَّ مَوْقِعَهَا فِي الظَّاهِرِ
عَلَى فَقِيرِ الْمَالِ، وَفِي الْبَاطِنِ عَلَى فَقِيرِ الْحَالِ. (الشارح الخامس عشر، ص ٣٢٤).
(٢) سَأَلَ الشَّيْخَ الشَّعْرَانِي شَيْخَهُ الْخَوَاصَ قَائِلًا: مَا شَرْطٌ مِنْ يَفْسِّرُ الْقُرْآنَ بِفَهْمِهِ؟ فَقَالَ:
شَرْطُهُ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فَهُوَ قَائِلٌ بِرَأْيِهِ
فِي الْقُرْآنِ لَا مَفْسَّرَ، وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ ضَلَّ. (الجواهر والدرر، مخ/ص ٥٣).

وَالتَّكْمِيلِيُّ: مَا كَانَ وُجُودُهُ أَوْلَى مِنْ فَقْدِهِ.

وَذَلِكَ يَجْرِي فِي كُلِّ شَيْءٍ يُكْتَسَبُ، فَوَجِبَتْ مُرَاعَاةُ الْمَرَاتِبِ عَلَى تَرْتِيبِهَا بِتَقْدِيمِ كُلِّ عَلَى مَا بَعْدَهُ.

فَضْرُورِيُّ الْعِلْمِ: مَا لَا يُؤْمَنُ الْهَلَاكُ مَعَ جَهْلِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيِّنُ بِالْوُجُوبِ عَلَى صَاحِبِهِ.

وَحَاجِيَّةٌ: مَا كَانَ فَقْدُهُ نَقْصًا بِصَاحِبِهِ، وَهُوَ فَرَضُ الْكِفَايَةِ مِنْهُ.

وَتَكْمِيلِيَّةٌ: مَا كَانَ وُجُودُهُ زِيَادَةً فِي فَضِيلَتِهِ، كَمَنْطِقٍ وَفَصَاحَةٍ وَشِعْرِ وَنَحْوِهَا.

وَوَاجِبُ الْعِبَادَاتِ ضَرُورِيٌّ، وَمَسْنُونُهَا حَاجِيٌّ، وَمَنْدُوبُهَا تَكْمِيلِيٌّ، وَلِكُلِّ رُتَبٍ فِي أَنْفُسِهَا، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٧٩]

لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى أَمْرٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ^(١)، قَالَ «الشَّافِعِيُّ»: إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْعِلْمُ إِمَامُ الْعَمَلِ».

(١) قال الشيخ زروق: أجمع المسلمون على أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه. وفائدة العلم تمييز أحكام الله، فالعالم العاصي خير من العابد الجاهل. وبالجملة فالعلم خير كله لأنه يفيد الكمالات، والعمل الصالح يحفظها، فلا يهمله إلا جاهل، ولا يقدره على قدره إلا عاقل. (راجع عدة المريد الصادق، ص ٨٤ - ٨٥).

وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ»^(١).

فَلَزِمَ كُلَّ أَحَدٍ تَعَلُّمُ عِلْمِ حَالِهِ حَسَبَ وَسْعِهِ بِوَجْهِ إِجْمَالِيٍّ يُبْرِئُهُ مِنَ
الْجَهْلِ بِأَصْلِ حُكْمِهِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ تَتَبُّعُ مَسَائِلِهِ غَيْرِ النَّازِلَةِ وَالْحَالَةِ مَا
يَتَعَلَّقُ^(٢) بِهَا، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الَّذِي يَحْمِلُهُ مَنْ قَامَ
بِهِ، وَلَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، فَلَا عُذْرَ فِي طَلَبِهِ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٨٠]

إِتْيَانُ الشَّيْءِ مِنْ بَابِهِ أَمَكْنُ لِتَحْصِيلِهِ، فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: «الْعَامِّيُّ يَسْأَلُ
لِيَعْمَلَ، فَحَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَ النَّازِلَةَ. وَالطَّالِبُ يَسْأَلُ لِيَعْلَمَ، فَحَقُّهُ أَنْ يَسْأَلَ
عَنْ مَسْأَلَةٍ بِمَسْأَلَةٍ أُخْرَى، وَعَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُبَيِّنَ بَيَانًا يَمْنَعُ السَّائِلَ مِنَ
التَّأْوِيلِ».

قُلْتُ: وَسُؤَالُ الطَّالِبِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ
لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجِعَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَوَلَيْسَ
يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، وَإِجَابَةُ
الْعَالِمِ مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي جَوَابِهَا: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ١/ص ٢٣٨).

(٢) في (ب): متعلق.

نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ»^(١).

وَحَقَّقَ «النَّوَوِيُّ» أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا عَابَ عَلَى الْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ: «وَمَنْ يَعْصِيهِمَا» اخْتِصَارُهُ فِي مَحَلِّ التَّعْلِيمِ، لَا الْجَمْعَ بِالْكِتَابَةِ؛ إِذْ قَدْ وَرَدَ كَثِيرًا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٨١]

لَا يُقْبَلُ فِي بَابِ الْاِعْتِقَادِ مُوْهَمٌ وَلَا مُبْهَمٌ، وَلَا يُسَلَّمُ لِأَحَدٍ فِيمَا مَا وَقَعَ مِنْهُ دُونَ كَلَامٍ فِيهِ، بَلْ يُرَدُّ فِي نَفْسِهِ بِمَا يَصِحُّ رَدُّ ظَاهِرِهِ إِلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ حَضَرَ قَائِلُهُ تَكَلَّمَ مَعَهُ فِي مَعْنَاهُ وَحُكْمِهِ فِي نَفْسِهِ وَذِكْرِهِ، وَإِنْ

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فلم يفهمه فراجع.
(٢) يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، عن عدي بن حاتم أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: «مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى». فقال رسول الله ﷺ: «بِشَسِّ الْخَطِيبِ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

قال النووي بعد ذكر كلام القاضي عياض: الصَّوَابُ أَنَّ سَبَبَ النَّهْيِ أَنَّ الْخُطْبَ شَأْنَهَا الْبَسْطُ وَالْإِيضَاحُ وَاجْتِنَابُ الْإِشَارَاتِ وَالرُّمُوزِ. (المنهاج، ج ٦/ص ١٥٩).
وقال القسطلاني: أمره ﷺ بالأفراد إشعاراً بأن كل واحد من العصيانيين مستقل باستلزامه الغواية، إذ العطف في تقدير التكرير، والأصل استقلال كل واحد من المعطوفين في الحكم، فهو في قوة قولنا: ومن عصى الله فقد غوى، ومن عصى الرسول فقد غوى. ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] لم يعد ﴿أَطِيعُوا﴾ في «أولي الأمر منكم» كما أعاده في ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في الطاعة استقلال الرسول ﷺ. (إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، ج ١/ص ٩٨).



عُدِمَ تُؤَوَّلَ بِمَا يَرُدُّهُ لِأَصْلِ الْحَقِّ إِنْ وَافَقَ أَصْلًا شَرْعِيًّا فِي إِطْلَاقِهِ وَتَبَتَّ إِمَامَتُهُ قَائِلِهِ، كَمَا فِي رِسَالَةِ «ابْنِ أَبِي زَيْدٍ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِوَاءِ^(١) وَغَيْرِهِ.

وَلَيْسَ صُوفِيٌّ أَوَّلَى مِنْ فَقِيهِ، وَلَا فَقِيهٌ بِأَوَّلَى مِنْ صُوفِيٍّ فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ، بَلِ الصُّوفِيُّ رُبَّمَا كَانَ أَعْذَرَ؛ لِضِيقِ الْعِبَارَةِ عَنْ مَقَاصِدِهِ، وَقَصْرِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى نَوْعِهِ، وَرَوْمِهِ التَّحْقِيقَ بِإِشَارَتِهِ.

فَإِنْ سُوِّغَ التَّأْوِيلُ فِي أَحَدِهِمَا لَزِمَ فِي الْآخَرِ، وَإِنْ قِيلَ: «لَا يَتَأَوَّلُ إِلَّا كَلَامُ الْمَعْصُومِ» فَتَأْوِيلُ الْأَئِمَّةِ كَلَامٌ مِثْلُهُمْ نَاقِضٌ لَهُ، أَوْ هِيَ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِمْ، أَوْ لِكُلِّ اجْتِهَادِهِ^(٢)؛ إِذِ الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَوْجُودٌ. كُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ رَدِّ مَا لَا يَحْتَمِلُ الْحَقُّ بَوَاحٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٨٢]

لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَدَّى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ بِالْوَجْهِ

- (١) الأصح أن يقول: في مسألة الفوقية، إشارة إلى ما ورد في الرسالة من قول الإمام ابن أبي زيد: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ» لأن كلام الشيخ في الاستواء موافق للنص القرآني. ومراده بالفوقية ما أشار إليه الشيخ زروق بقوله: وَالْفَوْقِيَّةُ: عِبَارَةٌ عَنِ ارْتِفَاعِ الْجَلَالِ وَالْمَكَانَةِ، لَا الْمَكَانِ؛ كَمَا يُقَالُ: السُّلْطَانُ فَوْقَ الْوَزِيرِ، وَالسَّيِّدُ فَوْقَ عَبْدِهِ، وَالْمَالِكُ فَوْقَ الْمَمْلُوكِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُثْبِتُ الْكِبْرِيَاءَ وَيَنْفِي سِمَاتِ الْحَدَثِ؛ إِذْ يَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٤).
- (٢) في (ب): اجتهاد.

الوَاضِحِ لِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ ؛ ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦] ،
فَالْمُنْكَرُ بِعِلْمٍ كَالْأَخِذِ بِهِ ^(١) ، وَالْمُتَعَصِّبُ بِالْبَاطِلِ كَالْمُنْكَرِ لِمَا هُوَ بِهِ
جَاهِلٌ ، فَقَدْ أَنْكَرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَمْ يَكُنْ
مُنْكَرًا فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ إِذْ كُلُّ عَلَى حُكْمِهِ .

فَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُنَا «أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَضْرَمِيُّ» رحمته الله بَعْدَ كَلَامِ ذِكْرِهِ:
«وَالْجَاهِدُ لِمَنْ يُوحَى إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَمَا يُفْهِمُهُ هُوَ مَعْذُورٌ ،
مُسَلَّمٌ لَهُ حَالُهُ مِنْ بَابِ الضُّعْفِ وَالتَّقْصِيرِ وَالسَّلَامَةِ ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ إِيْمَانِ
الْخَائِفِينَ ، وَمَنْ يَفْهَمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ لِقُوَّةِ إِيْمَانٍ مَعَهُ وَاتِّسَاعِ دَائِرَةِ ،
وَمَشْهُدُهُ مَشْهُدٌ وَاسِعٌ ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ نُورٌ أَوْ ظُلْمَةٌ ، بِحَسَبِ مَا فِي
الْقَوَالِبِ مِنَ الْوَدَائِعِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ ، وَهَذَا شَيْءٌ
مَعْرُوفٌ مَفْهُومٌ» . انْتَهَى ^(٢) .

(١) قال الشيخ زروق: المنكرُ بحقٌّ كالمصدقٍ بحقٍّ ؛ لأنَّ كلاً منهما مستندٌ لحقٍّ هو ما
أداه إليه اجتهاده الذي لا يجوز له تعديُّه ، فلذلك قال الشيخ أبو العباس الحضرمي
رحمته الله بعد كلام ذكره في الحقائق: والجاحد لما يوحى إليه شيء... (عدة المريد
الصادق ، ص ١٦٦) .

(٢) ثم أردف الشيخ زروق كلام شيخه أبي العباس الحضرمي بقوله: «وما مثال الفقيه إلا
كِبْوَابِ الْمَلِكِ ، وَالصَّوْفِيُّ الْمُحَقِّقُ صَاحِبُ سِرِّهِ ، فَإِذَا حَدَّثَ الصَّوْفِيُّ عَنْ خَبَايَا بَيْتِ
الْمَلِكِ نَادَى عَلَيْهِ الْفَقِيه: إِنَّمَا أَنْتَ سَارِقٌ أَوْ كَذَّابٌ أَوْ مُتَجَاسِرٌ ! فَإِنْ أَتَى بِأَمَارَةٍ مِنْ
الْمَلِكِ ، وَإِلَّا فَحِجَّةُ الْبَوَابِ عَلَيْهِ قَائِمَةٌ وَإِنْكَارُهُ صَحِيحٌ ، فَمَنْ ثَمَّ صَحَّ إِنْكَارُ الْفَقِيهِ
عَلَى الصَّوْفِيِّ ، وَلَمْ يَصَحَّ إِنْكَارُ الصَّوْفِيِّ عَلَيْهِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ» . (عدة المريد الصادق ،
ص ١٦٦) .

قَاعِدَةٌ [٨٣]

ثُبُوتُ الْمَزِيَّةِ لَا يَقْضِي بَرَفْعِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يَرْفَعُ خُصُوصِيَّةَ الْمَزِيَّةِ، فَمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ حَقٌّ أَوْ لَزِمَهُ حَدٌّ أُقِيمَ عَلَيْهِ، مَعَ حِفْظِ حُرْمَتِهِ الْإِيمَانِيَّةِ أَصْلًا، فَلَا يُمْتَنَنُ عَرْضُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، عَلَى قَدْرِ الْحَقِّ الْمُسَوِّغِ لَهُ.

وَأِنْ ثَبَّتَتْ مَزِيَّةٌ دِينِيَّةٌ لَمْ تَرْتَفِعْ إِلَّا بِمُوجِبِ رَفْعِهَا، فَالْوَلِيُّ وَلِيٌّ وَإِنْ أَتَى حَدًّا أَوْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدٌّ، مَا لَمْ يَخْرُجْ لِحَدِّ الْفِسْقِ بِإِصْرَارٍ وَإِدْمَانٍ يَنْفِي ظَاهِرَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْوِلَايَةِ لِخَبَرِ: «لَا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١)، «لَوْ سَرَقَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ...»^(٢)، وَقَدْ أَعَاذَهَا اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢].

فَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى «الشُّبْلِيُّ» بِقَتْلِ «الْحَلَّاجِ»^(٣)،

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وإنه ليس بخارج من الملة.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد، إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ

(٣) وكان قتل الحسين بن منصور الحلاج سنة (٤٣٠هـ) قال الخطيب البغدادي في ترجمته: خالط الصوفية، وصحب من مشيختهم الجنيد بن مُحَمَّد، وأبا الحُسَيْن النوري، وعمرو المكي. والصوفية مختلفون فيه، فأكثرهم نفى الحلاج أن يكون منهم، وأبى أن يعده فيهم، وقبله من متقدميهم أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عَطَاءِ الْبَغْدَادِيِّ، ومحمد بن خفيف الشيرازي، وإبراهيم بن مُحَمَّد النصاريازي النَّسَابُورِيِّ، وصححو له حاله، ودونوا كلامه، حتى قَالَ ابن خفيف: الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ عَالِمٌ رَبَّانِيٌّ. ومن نفاه =

و«الجريري»^(١) بِضْرِيهِ وَإِطَالَةِ سَجْنِهِ، وَقَالَ هُوَ فِي نَفْسِهِ: «مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَهْمٌ مِنْ قَتْلِي»^(٢) نُصْحًا لِلدِّينِ مِنْ دَعَاوَى الزَّنَادِقَةِ، لَا إِقْرَارًا عَلَى

= عَنِ الصُّوفِيَةِ نَسَبِهِ إِلَى الشَّعْبَةِ فِي فَعْلِهِ وَإِلَى الزَّنَدَقَةِ فِي عَقْدِهِ. (تاريخ بغداد، ج ٨/ص ٦٨٨ طبعة دار الغرب الإسلامي).

(١) هو: أبو محمد أحمد بن محمد بن الحسين الجريري، من أكابر أصحاب الجنييد. توفي سنة ٣١١هـ. من كلامه: «رُؤْيَةُ الْأُصُولِ بِاسْتِعْمَالِ الْفُرُوعِ، وَتَصْحِيحُ الْفُرُوعِ بِمُعَارَضَةِ الْأُصُولِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَقَامِ مُشَاهَدَةِ الْأُصُولِ إِلَّا بِتَعْظِيمِ مَا عَظَّمَ اللَّهُ مِنَ الْوَسَائِطِ وَالْفُرُوعِ». (الرسالة القشيرية، ج ١/ص ١٠٢)

قال الشيخ عبد المعطي اللخمي (ت ٦٣٨هـ) في شرحه: الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع، فكلما أراد الإنسان أن يعمل عملاً من صلاته وصومه وسكوته وكلامه فلا بد أن يلتفت لأصوله ويعرف حكمه منها في حله وتحريمه، فهذا الاعتبار تكون الفروع مذكّرة للأصول من جهة احتياجها إليها، فلا بد من ذكرها، فيكون الفرع مذكّراً للأصل. وكذلك لا يصحّ له فرع حتى يعرّضه على الأصل فيشهد بصحّته، فنبّه بهذا الكلام على افتقار كلّ واحدٍ منهما لصاحبه، إلا أن الفرع مذكّر للأصل لضرورة الردّ إليه، والأصل شاهد للفرع بالصحة لضرورة شهادته له. ولا سبيل إلى مشاهدة الأصول إلا بتعظيم ما عظم الله من الوسائط والفروع وذلك أن الأصول وهي كتاب الله تعالى المتواتر ونصّ سنته ﷺ المتواترة والإجماع الذي يُشْهَدُ له بالصحة، والوسائط بين العبد وربّه وهو رسول الله ﷺ وصحابته الناقِلُونَ عنه ما جاء عن ربّه، والعلماء به الوارثون منه دينه والوسائط بينه وبين عبادته، فإن الله سبحانه شرف الوسائط وأجلّهم وعظّمهم، فلا سبيل إلى أن يعظّم العبد الأصول - وهي أحكام الله تعالى - حتى يعظّم الناقِلين لها والمبلّغين إلى عبادته، فإن من لم يعظّم ما عظم الله لم يكمل تعظيمه لله، وبهذا الاعتبار كانت طاعة الله طاعةً رسولاً، قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. (الدلالة على فوائد الرسالة القشيرية، ق ٥٢/أ - ب).

(٢) أخبار الحلاج، لعلّي بن أنجب الساعي البغدادي المتوفى سنة ٦٧٤هـ (ص ٨٣ تحقيق موفق فوزي الجبر، ط ٢. دار الطليعة ١٩٩٧م).

نَفْسِهِ وَإِعَانَةً عَلَى قَتْلِهِ بِمَا عَلِمَ مِنْ بَرَاءَتِهِ مِنْ حَقِيقَةِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٨٤]

تَحَقُّقُ الْعِلْمِ بِالْمَزِيَّةِ لَا يُبِيحُ السُّكُوتَ عِنْدَ تَعَيُّنِ الْحَقِّ ، إِلَّا عِنْدَ الْعِلْمِ بِحَقِيقَةِ مَا عَلَيْهِ الْفَاعِلُ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ . ثُمَّ إِنْ وَقَعَ انْكَارٌ فَلَيْسَ بِقَادِحٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ إِذْ كُلُّ عَلَى عِلْمٍ عِلْمُهُ اللَّهُ إِيَّاهُ ، كَمَا قَالَ الْخَضِرُ لِمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمَا .

وَسُكُوتُ الثَّالِثِ لِأَنَّ الْحُكْمَ لغيرِهِ ، مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُوجِبِ لِدُخُولِهِ مِنْ إِقَامَةِ حَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، مَعَ احْتِمَالِ التَّأْوِيلِ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُبِيحَ لِعِلَّتِهِ الَّتِي أَبْدَاهَا فِي آخِرِ أَمْرِهِ .

وَلَوْ أَتَى بِأَمْرِ لَا يُبَاحُ بِوَجْهِ فَلَا تَأْوِيلَ إِلَّا عِصْيَانُهُ أَوْ فِسْقُهُ ، وَمَا لَا يُبَاحُ بِوَجْهِ هُوَ اللَّوْاطُ وَالزَّنا بِمُعَيَّنَةٍ ، أَوْ إِذْمَانُ شُرْبِ خَمْرٍ وَنَحْوُهُ ، لَا قَتْلٌ وَأَخْذُ مَالٍ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَهُ وَجْهٌ فِي الْإِبَاحَةِ عِنْدَ حُصُولِ شَرْطِهِ ، وَإِنَّمَا التَّوَقُّفُ عِنْدَ الْاحْتِمَالِ بَاطِنًا ، وَلَا تَوَقُّفٌ فِي الْحُكْمِ الظَّاهِرِ عِنْدَ تَعَيُّنِهِ بِوَجْهِ صَحِيحٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٨٥]

التَّوَقُّفُ فِي مَحَلِّ الْاِشْتِبَاهِ مَمْدُوحٌ ، كَذِمَّةٌ ^(١) فِيمَا تَبَيَّنَ وَجْهُهُ مِنْ

(١) فِي (أ) وَ(ب) : كَعَدَمِهِ .

خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ.

وَمَبْنَى الطَّرِيقِ عَلَى تَرْجِيحِ الظَّنِّ الْحَسَنِ عِنْدَ مُوجِبِهِ وَإِنْ ظَهَرَ
مُعَارِضٌ، حَتَّى قَالَ «ابْنُ فُورَكٍ» رحمته الله: «الْغَلَطُ فِي إِدْخَالِ أَلْفٍ كَافِرٍ
بِشُبْهَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا الْغَلَطُ فِي إِخْرَاجِ مُؤْمِنٍ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْلَامِ
بِشُبْهَةٍ ظَهَرَتْ مِنْهُ».

وَسُئِلَ «مَالِكٌ» عَنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: أَكْفَارُهُمْ؟ قَالَ: «مِنَ الْكُفْرِ هَرَبُوا».
وَأَشَارَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلتَّوَقُّفِ فِي الْخَوَارِجِ بِقَوْلِهِ: «وَتَتِمَّارَى فِي
الْفُوقِ»^(١).

(١) الحديث في موطأ الإمام مالك عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِيكُمْ قَوْمٌ تَخْفِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَكُمْ مَعَ
صِيَامِهِمْ وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَلَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ
الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، تَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا
تَرَى شَيْئًا، وَتَنْظُرُ فِي الرَّيشِ فَلَا تَرَى شَيْئًا وَتَتِمَّارَى فِي الْفُوقِ»». و«الْفُوقُ» هو موضع
الوتر من السهم. وقد يعبر به عن السهم نفسه.

قال الزرقاني: والمعنى أَنَّ هَؤُلَاءِ يَخْرُجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْتَهُ كَخُرُوجِ السَّهْمِ إِذَا رَمَاهُ
رَامٌ قَوِيٌّ السَّاعِدُ فَأَصَابَ مَا رَمَاهُ فَتَقَدَّ بِسُرْعَةٍ بِحَيْثُ لَا يَلْقَى بِالسَّهْمِ وَلَا يَشِيءُ مِنْهُ مِنَ
الْمُرْمِي شَيْءٌ، فَإِذَا التَّمَسَّ الرَّامِي سَهْمَهُ لَمْ يَجِدْهُ عَلَقَ بِشَيْءٍ مِنَ الدَّمِ وَلَا غَيْرِهِ.
(شرح الموطأ، ج ٢/ص ٢٠).

قال ابن عبد البر: «تَتِمَّارَى فِي الْفُوقِ» أَي تَشْكُ وَالْتِمَارَى، الشُّكُّ وَذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّ
لَا يُقْطَعُ عَلَى الْخَوَارِجِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ
يُشَكَّ فِي أَمْرِهِمْ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُشَكُّ فِيهِ فَسِيلُهُ التَّوَقُّفُ عَنْهُ دُونَ الْقُطْعِ عَلَيْهِ. (التمهيد،
ج ٢٣/ص ٣٢٦).



وَقَالَ قَوْمٌ: مَا أَدَى إِلَيْهِ الاجْتِهَادُ جُزْمَ بِهِ، ثُمَّ أَمُرُ الْبَاطِنِ إِلَى اللَّهِ.

فَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ كـ«ابن الفَارِضِ»،
و«ابن أَحْلَى»^(١)، و«العَفِيفِ التَّلَمْسَانِيَّ»، و«ابن سُودَكِينَ»^(٢)،
و«أَبِي إِسْحَاقَ التَّجِيبِيِّ»^(٣)، و«الشُّشْتَرِيَّ»^(٤)، و«ابن سَبْعِينَ»^(٥)،

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن أَحْلَى اللُّورَقِي، توفي سنة (٦٤٥هـ) لزم بمرسية
أبا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بن يوسف المعروف بابن دهاق الأوسي شارح الإرشاد للإمام
الجويني. تأمَّرَ بلورقة متنقلاً إِلَى الرُّئَاسَةِ من الدراسة، وَكَانَ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ
الْكَلَامِ وَيُؤْخَذُ عَنْهُ وَلَهُ فِيهِ تَوَالِيفٌ. (راجع الحلة السيرة لابن الأبار، ج ٢/ص ٣١٤
طبعة دائرة المعارف؛ والعقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي،
ج ٥/ص ٣٣٠ طبعة مؤسسة الرسالة).

(٢) هو: إِسْمَاعِيلُ بن سُودَكِينَ بن عبد الله النوري، توفي سنة ٦٤٦هـ. (راجع تكملة
إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب، لابن الصابوني وهو من تلاميذ ابن
سودكين، ج ١/ص ٣١، طبعة دار الكتب العلمية) وقال الذهبي: وَلِدَ بالقاهرة في سنة
(٥٧٩هـ) وصحب الشيخ المحبي ابن العربي مَدَّةً، وكتب عَنْهُ كَثِيرًا من تصانيفه،
وكان عَلَى مذهبهِ فيما أَحْسَبَ، وله نَظْمٌ جَيِّدٌ وفضيلة. (تاريخ الإسلام،
ج ١٤/ص ٥٤٣ طبعة دار الغرب الإسلامي).

(٣) هو: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بن مسعود بن سعد التَّجِيبِيِّ المعروف باسم أَبُو إِسْحَاقَ
الألبيري، توفي بعد سنة (٤٥٩ هـ) هو شاعر أندلسي عاش في غرناطة نظم أشعاراً
في الزهد والحكمة.

(٤) هو: أَبُو الْحَسَنِ الشُّشْتَرِي شاعر صوفي أندلسي، وصفه لسان الدين ابن الخطيب في
الإحاطة بقوله: «عروس الفقراء، وأمير المتجردين، وبركة الأندلس، لابس الخرقه،
أبو الحسن. من أهل ششتر، قرية من عمل وادي آش معروفة. وكان مجوداً للقرآن،
قائماً عليه، عارفاً بمعانيه، من أهل العلم والعمل». توفي سنة ٦٦٨ هـ. (راجع
الإحاطة بأخبار غرناطة، ج ٤/ص ١٧٢ طبعة دار الكتب العلمية).

(٥) هو: عبد الحق بن سبعين الصوفي الاندلسي، صاحب رسالته المسائل الصقلية، =

وَالْحَاتِمِيَّ وَغَيْرِهِمْ .

وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَوْرِيَّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا أَسْمَعُ فَقِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي «ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَاتِمِيِّ»؟ فَقَالَ: أَعَرَفُ بِكُلِّ فَنٍّ مِنْ أَهْلِ كُلِّ فَنٍّ. فَقِيلَ لَهُ: مَا سَأَلْتَاكَ عَنْ هَذَا. قَالَ: اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْقُطْبَانِيَّةِ. قِيلَ لَهُ: فَمَا تُرَجِّحُ؟ قَالَ: التَّسْلِيمُ ^(١).

= وهي عبارة عن أجوبة لأسئلة أرسلها الإمبراطور فريدريك الثاني إلى الدولة الموحدية. توفي سنة ٦٦٩ هـ. ومما ورد في خاتمة تلك الرسالة قوله: رأسُ الأمور والذي عليه في التنزيه المعولُ وفي غيره: العلمُ الذي به يتحقَّق وجود الله تعالى ووحدانيته والكمال، ووجوده ينبنى على نفي التشبيه، والتشبيه يجتمع من التحيز والتغير والتأليف، فافهم ذلك. والوحدانية تنبنى على نفي الشريك، والشريك تجتمع ماهيته ضرورةً من الاتصال والانفصال والحلول. والكمال ينبنى على نفي النقائص، والنقائص تنقسم على ثلاثة أقسام، منها ما يمنع الأفعال، ومنها ما يمنع العلم والإدراك، ومنها ما يمنع الكلام، فالمانع من الأفعال العجزُ، والمانع من الإدراك والعلم كالعَمى والصمم والجهل، والمانع من الكلام الخرس. (المسائل الصقلية، ص ٩٢).

(١) قال الشيخ زروق: التحقيق في ذلك أن ظاهر الشريعة مراعى، ومعنى الحقيقة ملحوظ، وحرمة العالم لا يرفعها غلطه ولا سهوه ولا خطؤه، ورُبُّبته من العلم والدين لا ترفع عنه الأحكام، فتُعَبَّرُ عباراتهم من حيث حقائقها بأن يؤخذ منها ما دلت عليه من المعاني الصحيحة السالمة من الاعتراض، وينظر في الألفاظ من حيث ما يقتضيه موجب الحكم في محله، ولا يهمل حقُّ الله فيضيّع، وحمايةُ الشريعة بالعمل به، ولا يتحامل على صاحبه بأن هذا مذهبه؛ لأن دلائل انتفائه عنه أكثر من دلائل ثبوته، وحسنُ الظنِّ في محله مقدَّم على سوء الظنِّ، والمؤمن يلتبس المعاذير، والمنافق يتبع العيوب، وهذا الوجه الذي قلنا أسلم الوجوه وأحسنها شرعاً وحقيقةً، وبالله التوفيق. (شرح المباحث الأصلية، ص ٢٧٢).



قُلْتُ^(١): لِأَنَّ فِي التَّكْفِيرِ خَطَرٌ، وَتَعْظِيمُهُ رَبَّيَا عَادَ عَلَى صَاحِبِهِ
بِالضَّرَرِ مِنْ جِهَةِ اتِّبَاعِ السَّامِعِ لِمُبْهَمَاتِهِ وَمُوهَمَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

*** ** *

(١) وعلّق الشيخ زروق في شرح المباحث على كلام شيخه قائلاً: لأن التعرّض للتكفير
مخطر، وإظهار المزيّة ربما دعا الجاهل للاقتداء في الواقع أو لاعتقاد ظاهره، والله
أعلم. (شرح المباحث الأصلية، ص ٢٧١).
وقال في شرح الحقائق: لأن القول بالتكفير خطر، والقول بالولاية فيه للجاهل غرر.
(شرح الحقائق والرقائق، مخ/ص ٤٦٠).
وقال في شرح المقطعات: لأن التكفير مخطر، وترك التكفير في محله غشٌّ للشريعة.
(تعليق على مقطعات الششتري، ص ١٥).
وقال في العدة: وذلك لأن ظهوره بترجيحه ربما أغرى الضعفاء على اتباعه والاعتناء
به فهلكوا فيه، والتعرّض للتكفير خطرٌ من حيث إخراج مسلم بشبهة، وقد قال أبو
بكر بن فورك رحمته الله: «الغلطُ في إدخال ألف كافرٍ بشبهة الإسلامِ أولى من إخراج مسلمٍ
بذلك». ذكره في «الشفاء» فانظره. (عدة المريد الصادق، ص ٢٣٩ - ٢٤٠).

بَابُ

(٨)

قَاعِدَةٌ [٨٦]

كَمَالُ الْعِبَادَةِ بِحِفْظِهَا وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ بِإِقَامَةِ حُدُودِهَا الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ مِنْ غَيْرِ غُلُوٍّ وَلَا تَفْرِيطٍ، فَالْمُفَرِّطُ مُضَيِّعٌ، وَالْمُعَالِي مُبْتَدِعٌ، سَيِّمًا إِنْ اعْتَقَدَ الْقُرْبَةَ فِي زِيَادَتِهِ.

فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: الْوَسْوَسةُ بِدَعَةٍ، وَأَصْلُهَا جَهْلٌ بِالسُّنَّةِ، أَوْ خَبَالٌ فِي الْعَقْلِ، يَدْفَعُهَا دَوَامُ ذِكْرِ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْخَلَّاقِ»، ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٢٠﴾ [إبراهيم: ١٩ - ٢٠] ^(١) مَعَ كُلِّ وَرْدٍ، وَالتَّزَامُ التَّلَهِّيُّ، وَالْأَخْذُ بِالرُّخْصِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ النَّافِيَةِ لَهَا، لَا تَتَّبِعُ الرُّخْصَ فَإِنَّهُ ضَلَالٌ بِإِجْمَاعٍ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٨٧]

أَصْلُ كُلِّ خَيْرٍ وَشَرٍّ اللَّقْمَةُ وَالْخُلْطَةُ، فَكُلْ مَا شِئْتَ فَمِثْلُهُ تَفْعَلْ، وَاصْحَبْ مَنْ شِئْتَ فَأَنْتَ عَلَى دِينِهِ.

قِيلَ: «وَمَا أَكَلَ بِالْغَفْلَةِ اسْتُعْمِلَ فِيهَا»، فَاسْتَحَبُّوا لِذَلِكَ أَنْ يُسَمَّى عَلَى كُلِّ لُقْمَةٍ وَيَحْمَدَ عَلَى بَلْعِهَا.

قَالَ «ابْنُ الْحَاجِّ»: وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ التَّسْمِيَةَ أَوَّلًا،

(١) وهذه وصية الشيخ أبي الحسن الشاذلي لمن كثر عليه الوساويس والخواطر الرديئة، كما نص على ذلك البرزلي في الفتاوى ج ٦/ص ٤٦٩.

وَالْحَمْدُ لِأَخْرَاءَ، مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ، وَالسُّنَّةُ أَحْسَنُ.

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِبَعْضِ أَهْلِ الْخَيْرِ فَقَبِلَهُ، وَبَقِيَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِنْهُ،
فَرَدَدْتُ الْكَلَامَ مَعَهُ فِيهِ، وَقُلْتُ: هُوَ مُعَارِضٌ لِسُنَّةِ الْحَدِيثِ عَلَى
الطَّعَامِ، فَقَالَ: «هَذَا إِنْ كَانَ مَعَهُ أَحَدٌ»، فَقَبِلْتُ بَحْثَهُ، ثُمَّ بَدَأَ لِي
فَرَجَعْتُ عَنْ قَبُولِهِ تَوْفُّقًا مَعَ السُّنَّةِ وَإِجْرَائِهَا الْحُكْمَ عَلَى الْإِعْتِيَادِ فِي
حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قَاعِدَةٌ [٨٨]

تَكْلِيفُ مَا لَيْسَ فِي الْوُسْعِ جَائِزٌ عَقْلًا، غَيْرُ وَارِدٍ شَرْعًا؛ إِذَا لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴿[الطلاق: ٧]﴾، وَقَدْ أُمِرَ كُلُّ مُؤْمِنٍ بِطَلَبِ
الْحَلَالِ، فَوْجُودُهُ مُمَكِّنٌ لِلْكُلِّ فِي كُلِّ عَصْرِ وَقُطْرِ لَوْجُودِ أَصُولِهِ
عُمُومًا^(٢)، وَلَإِنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ وَلِيِّ وَصَالِحٍ، وَهُوَ قُوَّتُهُمْ.

وَلَا يُكَلِّفُنَا اللَّهُ بِمَا فِي عِلْمِهِ، إِنَّمَا يُكَلِّفُنَا بِمَا نَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ
نَعْلَمُ، فَمَنْ لَا يَعْلَمُ بِيَدِهِ حَرَامًا، وَلَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ فِي مَالِهِ

(١) أشار الشيخ زروق في شرح المباحث الأصلية إلى هذا البحث وأحال على القواعد.
(ص ١٦٦).

(٢) قال الشيخ زروق: كثيرا ما يجري على ألسنة المتدينين: «إن الحلال ضالة مفقودة»،
وهو أمرٌ يجعلونه عكازًا للاسترسال وأخذ كل ما والاهم، بل الحلال موجودٌ، ولو لم
يكن موجودًا في كلِّ زمان لما كُلفنا بطلبه، ولانقطع أولياء الله سبحانه لأنه قُوَّتُهُمْ،
وذلك باطل. (شرح المباحث الأصلية، ص ١٦٠).

بِعَلَامَةٍ صَحِيحَةٍ، فَلَا وَجْهَ لِاعْتِقَادِ الْحَرَامِ وَلَا الشُّبْهَةِ فِيهِ، بَلْ قَدْ قِيلَ: «الْمَالُ كَالْمَاءِ، خَلَقَ اللَّهُ هَذَا حَلَالًا كَمَا خَلَقَ اللَّهُ هَذَا طَهُورًا، هَذَا لَا يُنَجِّسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ، وَهَذَا لَا يُحَرِّمُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ».

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مِنَ «الْإِحْيَاءِ» وَغَيْرِهِ، وَلِذَا أَجْمَعُوا عَلَى وُجُودِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ «السَّهْرُورِيُّ»^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٨٩]

حِفْظُ النَّظَامِ وَاجِبٌ، وَمُرَاعَاةُ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ وَاجِبٌ لَا زِمٌ، فَلِذَا أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، حَتَّى انْجَرَّ فِي إِجْمَاعِهِمُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنَ الْوَلَاةِ وَغَيْرِهِمْ مَا لَمْ يَكُنْ فِسْقُهُ فِي عَيْنِ الصَّلَاةِ، وَكَذَا يَرَوْنَ الْجِهَادَ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا، لَا غَيْرُهُ.

وَزَعَمَ «ابْنُ مُجَاهِدٍ» إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ^(٢)، وَأَنْكَرَهُ

(١) قال السهروردي: وأجمعوا على أن طلب الحلال فريضة، وأن الأرض لا تخلو من الحلال. (آدب المريدين، ص ٥).

(٢) في رسالة أهل الثغر وهي للإمام ابن مجاهد البصري تلميذ الشيخ أبي الحسن الأشعري، وقد نسبت الرسالة خطأ للأشعري. وقد ورد فيها في الإجماع الخامس والأربعين: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضئ أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف، جار أو عدل، وعلى أن يُعزى معهم العدو، ويُحجَّ معهم البيت، وتُدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويُصَلَّى خلفهم الجُمُوع والأعياد. (رسالة إلى أهل =

«ابْنُ حَزْمٍ»^(١)، وَفِيهِ كَلَامٌ لَهُمَا. وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمَنْعُ بِكُلِّ حَالٍ، فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا سَبَّ قَوْمٌ أَمِيرَهُمْ إِلَّا حُرِّمُوا خَيْرُهُ»^(٢)، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْمُؤْمِنُ لَا يُذِلُّ نَفْسَهُ»^(٣).

قَالَ «ابْنُ عَبَّاسٍ»: يَتَعَرَّضُ لِلسُّلْطَانِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ النِّصْفُ^(٤).
وَفِي التِّرْمِذِيِّ: «مَا مَشَى قَوْمٌ إِلَى السُّلْطَانِ شَبْرًا لِيُذِلُّوهُ إِلَّا أَذْلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى»^(٥)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَيَجْمَعُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»^(٦)، وَالْقَوْمُ أَهْرَبُ النَّاسِ مِمَّا لَا يَغْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= الثغر، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ طبعة مكتبة العلوم والحكم.

(١) وذلك في كتابه «مراتب الإجماع» حيث قال: «وَرَأَيْتُ لِبَعْضٍ مَنْ يُنْسَبُ نَفْسُهُ لِلْإِمَامَةِ وَالْكَلَامُ فِي الدِّينِ وَنَصَبٌ لَذَلِكَ طَوَائِفُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَصُولًا ذَكَرَ فِيهَا الْإِجْمَاعُ فَاتَى بِكَلَامٍ لَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَكَانَ أَسْلَمَ لَهُ فِي أَخْرَاهُ، بَلِ الْخَرَسُ كَانَ أَسْلَمَ لَهُ وَهُوَ ابْنُ مُجَاهِدٍ الْبَصْرِيُّ الطَّائِي لَا الْمُقَرِّي، فَإِنَّهُ أَتَى فِيمَا ادَّعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ عَلَى أُمَّةٍ الْجَوْرُ. (مراتب الإجماع، ص ١٧٦ طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) رواه ابن عبد البر في التمهيد (ج ٢١/ص ٢٨٧) من قول أبي إسحاق السبيعي.

(٣) في سنن الترمذي وحسنه (٢٢٥٤) وابن ماجه (٤٠١٦) وغيرهما، عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه» قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: «يتعرض من البلاء لما لا يطيق».

(٤) أورده أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ج ٢/ص ٤٠٧).

(٥) أخرج البزار في مسنده (حديث ٢٤٧٠) عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من قوم مشوا إلى سلطان الله ليزلوه إلا أذلهم الله قبل يوم القيامة».

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قَاعِدَةٌ [٩٠]

الْعِبَادَةُ: إِقَامَةُ مَا طُلِبَ شَرْعًا مِنَ الْأَعْمَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ
وَالدَّاخِلَةِ فِيهَا، سَوَاءٌ كَانَ رُخْصَةً أَوْ عَزِيمَةً، إِذْ أَمَرَ اللَّهُ فِيهِمَا وَاحِدٌ،
فَلَيْسَ الْوُضُوءُ بِأَوْلى مِنَ التَّيَمُّمِ فِي مَحَلِّهِ، وَلَا الصَّوْمُ بِأَوْلى مِنَ
الْإِفْطَارِ فِي مَحَلِّهِ، وَلَا الْإِكْمَالُ بِأَوْلى مِنَ الْقَصْرِ فِي مَوْضِعِهِ^(١).

وَعَلَيْهِ يَنْتَزِلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا
يَكْرَهُ أَنْ تُتْرَكَ عَزَائِمُهُ»^(٢)، لَا عَلَى الرُّخْصَةِ الْمُخْتَلَفِ فِي حُكْمِهَا، إِذِ
الْوَرَعُ مَطْلُوبٌ فِي كُلِّ مَشْكُوكِ الْحُكْمِ، بِخِلَافِ الْمُحَقَّقِ فَإِنَّ تَرْكَهُ
تَنْطَعُ، وَعَلَى هَذَا الْأَخِيرِ يَنْتَزِلُ كَلَامُ الْقَوْمِ فِي ذِمِّ الرُّخْصِ
وَالْتَّأْوِيلَاتِ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال الشيخ زروق: كلُّ رخصة أجمع المسلمون أو جمهورهم على استحباب العمل بها،
أو قال بذلك فيها إمام المريد في ديانته فهي نورٌ. (عدة المريد الصادق، ص ٢١٦).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي في مسند الإمام أحمد (٥٧٠٦) عن ابن عمر: «إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»، وفي صحيح ابن خزيمة
(١٩٠٤): «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُتْرَكَ مَعْصِيَتُهُ».

(٣) قال الشيخ زروق: إنما الرخصة المذمومة عند القوم الرخصة المكروهة: كترك معتاد
الفضائل، والاسترسال في العاديات، أو التوسع في المباحات، أو الرجوع في
المندوبات، أو الدخول في جلِّي الخلافات لا لضرورة فادحة، فإن توقي الشبهات
لازم لكل مؤمن فضلا عن المريدين، لكن شبهة الخلاف قل أن ترتفع عن مسألة في
الفروع لقلّة مسائل الإجماع، لكن ما قويت شبهته أو كان الاحتياط يساعده لزم
مراعاته، وإلا فلا حرج في الدين، والخروج من الخلاف مستحب اتفاقا حسب
الإمكان، واختلاف العلماء رحمة. (عدة المريد الصادق، ص ٢١٨).

قَاعِدَةٌ [٩١]

الْمَقْصُودُ مُوَافَقَةُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْهَوَى، حَتَّى قَالَ «عُمَرُ
ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا وَافَقَ الْحَقُّ الْهَوَى فَذَلِكَ الشَّهْدُ بِالرَّبِّدِ».

وَقَدْ أَعْرَقَ قَوْمٌ فِي مُخَالَفَةِ النَّفْسِ، حَتَّى خَالَفُوا الْحَقَّ فِي طَيِّ
ذَلِكَ، وَمِنْهُ اسْتِثْنَانُهُمْ فِي الْوَاجِبِ وَالضَّرُورِيِّ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ انْفِكَائَهُ،
وَتَرْكُهُمْ جُمْلَةً مِنَ السَّنَنِ لِإِلْفِهَا مَعَ تَرْكِ مَا أَلْفَ مِنْهَا. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ
مُؤَثِّرًا فِي النَّفْسِ فَهُوَ مُثِيرٌ لِلْبَاطِلِ، وَصَائِرٌ بِصَاحِبِهِ لِعَكْسِ الْقَصْدِ،
نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ.

قَاعِدَةٌ [٩٢]

الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْإِتْبَاعِ، لَا عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ؛ لِفَضْلِ الْإِيمَانِ
وَالْمَعْرِفَةِ وَالذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ عَلَى مَا هُوَ أَشَقُّ مِنْهَا بِكَثِيرٍ مِنَ الْحَرَكَاتِ
الْجِسْمَانِيَّةِ^(١).

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ»^(٢) إِخْبَارٌ خَاصٌّ فِي

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْإِتْبَاعِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ لَكَانَ الْإِيمَانُ
وَالْمَعْرِفَةُ وَالذِّكْرُ أَحْفَظَ رَتَبَةً مِنْ غَيْرِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِجْمَاعًا. وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ تَعَبِكَ» خَاصٌّ فِي خَاصٍّ لَخَاصٍّ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا وَلَا حُجَّةً، فَافْهَمْ.
(عِدَّةُ الْمُرِيدِ الصَّادِقِ، ص ٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِمْرَةِ، بَابُ أَجْرِ الْعِمْرَةِ عَلَى قَدْرِ النَّصَبِ؛ وَمُسْلِمٌ =

خَاصٌّ^(١)، لَا يَلْزَمُ عُمُومُهُ، سِيَّمَا وَمَا خَيْرٌ فِي أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا^(٢)،
مَعَ قَوْلِهِ: «إِنَّ أَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لِلَّهِ أَنَا»^(٣)، وَكَذَا جَاءَ: «خَيْرٌ
دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ»^(٤)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٩٣]

التَّشْدِيدُ فِي الْعِبَادَةِ مِنْهُيَّ عَنْهُ، كَالْتَرَاخِي عَنْهَا.

وَالْتَّوَسُّطُ: أَخَذَ بِالطَّرَفَيْنِ، فَهُوَ أَحْسَنُ الْأُمُورِ، كَمَا جَاءَ: «خَيْرُ
الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا»^(٥)، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان:
٦٧] الْآيَةُ، ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] الْآيَةُ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ»^(٦)

= فِي الْحَجِّ، بَابُ بَيَانِ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِإِفْرَادِ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ.

(١) أَيُّ أَنَّهُ إِخْبَارٌ خَاصٌّ لِأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي أَمْرِ خَاصٍّ وَهُوَ الْعِمْرَةُ.

(٢) فِي الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْإِنْتِقَامِ لِحُرْمَاتِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «مَا خَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْتُمْ، فَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ، كَانَ أَبْعَدَهُمَا مِنْهُ، وَاللَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ قَطُّ حَتَّى تُنْتَهَكَ حُرْمَاتُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ (١٥٩٣٦).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٣/ص ٢٧٣).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي النِّكَاحِ؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ.

الْحَدِيثُ ، وَكَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ نِصْفَهُ ، وَثُلُثُهُ إِلَى ثُلُثَيْهِ ، وَهُوَ الْوَسْطُ بِاعْتِبَارِ مَنْ يَأْتِي عَلَى كُلِّهِ أَوْ لَا يَقُومُ مِنْهُ إِلَّا الْيَسِيرَ .

وَكَذَلِكَ رَدَّ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو» لِلْوَسْطِ بِصِيَامِ نِصْفِ الدَّهْرِ وَقِيَامِ نِصْفِ اللَّيْلِ وَخَتَمَ الْقُرْآنَ فِي سَبْعٍ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .
فَلَزِمَ التَّوَسُّطُ فِي كُلِّ مُكْتَسَبٍ لِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِالنُّفُوسِ وَأَبْقَى لِلْعِبَادَةِ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٩٤]

تَحْدِيدُ مَا لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ تَحْدِيدُهُ وَلَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِأَمْرِ لَا يُمَكِّنُ تَرْكُ مَا حُدِّدَ مِنْهُ ، ابْتِدَاعُ فِي الدِّينِ ، سِيَّمَا إِنْ عَارَضَ أَصْلًا شَرْعِيًّا ، كَصِيَامِ يَوْمِهِ لِفَوَاتِ وَرْدِ لَيْلَتِهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ لَهُ الشَّارِعُ كَفَّارَةً إِلَّا الْإِثْنَانِ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَوْ زَوَالِ الْيَوْمِ .

وَكَذَا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَتَوْقِيتُ وَرْدِ صَلَاةٍ ، وَنَحْوُهَا مِمَّا لَمْ يَرِدْ مِنَ الشَّارِعِ نَصٌّ فِيهِ ، لَا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، كَصَلَاةِ الرُّوَائِبِ ، وَأَذْكَارِ مَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَصِيَامِ النَّفْلِ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُكْرَهُ تَرْكُ مُعْتَادِهِ وَيُمْنَعُ الْإِعْتِدَاءُ فِيهِ ، فَافْهَمُ .

قَاعِدَةٌ [٩٥]

اسْتِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ مَحَلِّهِ بِإِدْخَالِ الضِّدِّ عَلَيْهِ أَبَدًا ، فَإِنْ تَعَدَّدَ



تَعَدَّدَ، وَإِنْ اتَّحَدَ اتَّحَدَ، حَسَبَ سُنَّةِ اللَّهِ، لَا لُزُومًا فِي النَّظَرِ، وَإِنْ اقْتَضَاهُ الْعَقْلُ.

فَلِهَذَا أَمَرُوا الْمُرِيدَ فِي ابْتِدَائِهِ بِتَعْدِيدِ الْأُورَادِ وَإِكْثَارِهَا، نَفِيًّا لِمَا فِي نَفْسِهِ مِنْ إِثَارِهَا^(١)، وَعِنْدَ تَوَسُّطِهِ بِأَفْرَادِ الْوَرْدِ لِانْفِرَادِ الْهَمِّ وَإِفْرَادِ الْحَقِيقَةِ، وَكُلُّ هَذَا بَعْدَ حِفْظِ الْوَرْدِ الشَّرْعِيِّ مِنْ ذِكْرِ أَوْ غَيْرِهِ حَسَبَمَا وَرَدَ عُمُومًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (أ) وَ(ب): آثَارَهَا.

بَابُ

(٩)

قَاعِدَةٌ [٩٦]

مَا رُكِّبَ فِي الطَّبَاعِ مُعِينٌ لِلنُّفُوسِ عَلَى مَا تُرِيدُهُ حَسَبَ قُوَاهَا ،
فَلَذَا قِيلَ: إِذَا عَلِمَ الصَّغِيرُ مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ خَرَجَ إِمَامًا
فِيهَا ، وَإِذَا انْتَحَلَ الْمُرِيدُ مَا تُرَجِّحُهُ حَقِيقَتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ وَالْأَوْرَادِ كَانَ
مُعِينًا لَهُ عَلَى مَقْصِدِهِ بِدَوَامِهِ فِيهِ ^(١) ، فَإِنَّهُ مَا قَصَرَ جَسَدٌ عَنْ هِمَّتِهِ ،
وَيُعِينُ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى قَدْرِ نِيَّتِهِ ، وَمَا دُخِلَ بِإِنْسَاطٍ كَانَ أَدْعَى لِلدَّوَامِ .

وَقَدْ أَشَارَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ
«ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ» فِي حَدِيثٍ حُذِفَتْ إِذْ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ...» ^(٢) الْحَدِيثُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [٩٧]

طَلَبُ الشَّيْءِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ مَعَ الْإِلْحَاحِ أَقْرَبُ لِنَوَالِهِ ، وَأَدْعَى لِدَوَامِ
سَبَبِهِ الْمَطْلُوبِ فِي نَفْسِهِ لِإِفْرَادِ الْحَقِيقَةِ لَهُ ، فَلَزِمَ التِّزَامُ وَرَدٍ لَا يُنْتَقَلُ
عَنْهُ حَتَّى تَحْصَلَ نَتَائِجُهُ ، وَإِلَّا فَالْمُنْتَقَلُ قَبْلَ الْفَتْحِ كَحَافِرٍ بِئْرٍ لَا يَدُومُ

(١) فيه: ليست في (أ) .

(٢) راجع صحيح البخاري ، كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة . قال الإمام
ابن أبي جمرة في بهجة النفوس: «ويؤخذ منه أن كل من حُبب إليه شيء فإنه يفوق
فيه غيره ، ومن ثم كان حذيفة صاحب السر الذي لا يعلمه غيره حتى خص بمعرفة
أسماء المنافقين وبكثير من الأمور الآتية» . (بهجة النفوس ، ج ٤ / ص ٢٦٢) .

عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَكَالْمُقَطَّرِ قَطْرَةً عَلَى كُلِّ مَحَلٍّ يُرِيدُ تَأْثِيرَ الْمَحَلِّ
بِالْقَطْرِ، أَتَرَى ^(١) أَنَّهُ يَظْهَرُ لِعَمَلِهِ مَعَ ذَلِكَ أَثَرٌ؟!

قِيلَ: وَالِدَوَامُ فِي الشَّيْءِ زِيَادَةُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ الْعُمُرِ، لَا بِاعْتِبَارِ
الْعَدَدِ. وَمَنْ اسْتَوَى يَوْمَاهُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ فِيهِمَا بِشَيْءٍ. وَمَنْ احْتَوَى
أَمْسُهُ عَلَى خِلَافِ يَوْمِهِ فَهُوَ الْمَحْرُومُ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا عَمَلُ أَمْسِهِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٩٨]

دَوَامُ الشَّيْءِ بِدَوَامِ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ، وَثَوَابُهُ عَلَى قَدْرِ نِيَّتِهِ، وَرُتْبَتُهُ
عَلَى قَدْرِ التَّقَرُّبِ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى دَائِمُ الرُّبُوبِيَّةِ، فَأَحْكَامُ عُبُودِيَّتِهِ دَائِمَةٌ
عَلَى خَلْقِهِ لَا تَرْتَفِعُ عَنْهُمْ.

وَأَجَلَ الْعِبَادِ عِنْدَهُ مَنْ عَبَدَهُ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلْعِبَادَةِ، مَعَ رَجَائِهِ وَالْخَوْفِ
مِنْهُ، أَوِ الْهَيْبَةِ، أَوِ الْحَيَاءِ وَنَحْوِهِ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٩٩]

الْفَائِدَةُ عَلَى قَدْرِ الْعَائِدَةِ، وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِمَا فِي نَفْسِهَا وَمَقَاصِدِهَا،
لَا أَعْدَادَهَا، إِذْ رُبَّ فَضْلٍ أَدَّى لِمَفْضُولٍ كَثِيرُهُ فَصَارَ الْمَحْمُودُ فِي
الْجُمْلَةِ مَذْمُومًا بِالسَّبَبَةِ، كَتَبْتُعِ الْفَضَائِلِ.

(١) فِي (ب): أَثَرًا.



وَالْعَمَلُ فِي مَنَافِعِ الْعَامَّةِ مُؤَدِّ لِأَعْظَمِ الضَّرَرِ بِحَسَبِ الزَّمَانِ
وَالْعُقُولِ، فَلَوْلَا الْأَوَّلُ مَا طَلَبَ الْفَقِيرُ شَيْئًا مِنْ تُرَهَاتِ الْبَطَّالِينَ
كَالْكُنُوزِ^(١) وَالْكِيمِيَاءِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَطْلُبُهُ إِلَّا مَنْ قَلَّ دِينُهُ وَعَقْلُهُ
وَمُرُوءَتُهُ وَفَلَاحُهُ.

أَمَّا قَلَّةُ دِينِهِ فَلِأَنَّهُ لَا يَخْلُو فِي الطَّلَبِ وَالْعَمَلِ وَالتَّصَرُّفِ عَنْ
مُحَرَّمَ، أَقَلُّهُ عَدَمُ الْبَيَانِ أَوِ الدَّلْسَةِ^(٢).

وَأَمَّا قَلَّةُ عَقْلِهِ فَلِأَنَّهُ لَا يَدْرِكُ غَالِبًا - عَنْ مُحَقِّقٍ أَوْ
مَظْنُونٍ لَا يَفُوتُ، هِيَ الْأَسْبَابُ الْعَادِيَّةُ^(٣).

وَأَمَّا قَلَّةُ مُرُوءَتِهِ فَلِأَنَّهُ يُنْسَبُ لِلدَّلْسَةِ وَالْخِيَانَةِ وَالسَّخْرِ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ^(٤).

(١) قال الشيخ زروق: فأما الكنوز فليس في طلبها إلا الطمع وقلة العقل والتعرض للتلغ
في غير حاصل، وهب أن واحداً حصل فآلاف الآلاف ماتوا بغصته، بل تلفوا في
طلبه، والدنيا عند أهل الله أقل من أن ينظروا إليها فكيف يبذلون فيها نفوسهم؟! وعلة
الإطعام علة فارغة لأن النفقة من القليل الخالص أفضل من الكثير المشوب، بل ولو
من الخالص، وبالله التوفيق. (عدة المريد الصادق، ص ٢٢٦).

(٢) الدَّلْسَةُ: الخيانة والخديعة، وقد قال الشيخ زروق: أما قلة دينه فلأنه يؤدي إلى
محرمات، منها تأذيه ببعض السموم الثائرة منه كما اتفق لكثير منهم فمات، أو تأذي
غيره بها بعده بواسطة قلبه للعَيْنِ حتى تستعمل في بعض الأدوية ونحوها فيكون سببا
في ذلك، وكذا حرق ما لا يحل حرقه من شعر أو عظم أو تقطير حيوان وإتلاف
المال في غير محقق ولا مضمون السلامة. (عدة المريد الصادق، ص ٢٢٤).

(٣) قال الشيخ زروق: أما قلة عقله فتعريض نفسه للتلغ، ودينه للنقص، وماله للهلاك،
ومروءته للطعن بأمر متوهم الغالب عدم وجوده، بل فقده جملة وتفصيلا. (عدة
المريد الصادق، ص ٢٢٥).

(٤) قال الشيخ زروق: أما قلة مروءته فلأنه يعرض نفسه للمقال عند الاطلاع عليه؛ =

وَفِي طَلَبِ مَنَافِعِ الْعَامَّةِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْأَذَى وَالرَّمْيِ^(١)
بِالْقِيَامِ وَنَحْوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٠٠]

إِقَامَةُ الْأَسْبَابِ مَلْحُوظٌ فِي الْأَصْلِ بِحِكْمَةِ إِقَامَةِ الْعَالَمِ لِاسْتِقَامَةِ
وُجُودِهِ، فَلِذَلِكَ ذُمَّ مَا خَالَفَ وُجُودَ حِفْظِ النَّظَامِ، وَوَقَعَ مُسْتَعْرَبًا فِي
الْوُجُودِ مِنَ الْأَسْبَابِ وَغَيْرِهَا، وَأَكَّدَتْهُ الْغَيْرَةُ الْإِلَهِيَّةُ بِلِزُومِ نَقِيضِ
الْمَقْصِدِ، كَالْفَقْرِ فِي الْكِيمِيَاءِ، وَالذَّلَّ فِي طَلَبِ السِّمِيَاءِ، وَمَيِّتَةِ السُّوءِ
فِي عِلْمِ النُّجُومِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْكُلَّ خُرُوجٌ عَنْ حِكْمَةِ الْأَسْبَابِ، وَمُعَانَدَةٌ
لِحُكْمِ الْحَقِّ، وَمُقَاوَمَةٌ لَهُ فِي طَلَبِ الْأَكْمَلِ بِالْمَوْهُومِ.

= إذ لا يُنسَبُ إلا للتدليس والغش ولو كان يأتي بأصل الحكمة وينبوع المعادن، وأيضا
فلا يصحُّ له ما يفعل إلا بالاحتياج لقوم لا خلاق لهم واطلاعهم على سرّه من
اليهود وأشباههم من أهل المعرفة بأنواع المواد والوجوه والتحقيقات وإلا كان ماشيا
في عمياء، ومن لم يأنف من مثل هذا فهو خسيس الهمة، وما يدعيه من الفوائد في
جنب ما يحصل له من الشرّ كنقطة في بحر. (عدة المريد الصادق، ص ٢٢٥).
ثم قال الشيخ زروق عن الكيمياء: أما علّمها مجرداً فلا بأس به؛ لما فيه من الاطلاع
على أسرار العالم وحكمة التركيب والتحليل وأسرار وجوده. (عدة المريد الصادق،
ص ٢٢٥).

(١) في (ح): والذمّ.

(٢) قال الشيخ زروق في علم النجوم: هذا الفنّ هو مفتاح كل فتنة في الدنيا والدين، وقلّ
من تعلّق به فأفلح لأن مرجعه إلى الكهانة، وهي ضدّ الحقّ، وقال قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«من أتى عِرَافًا لِسْأَلِهِ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ». يعني إن اعتقد اطلاعه على
الغيب، وإلا فكفرّ دون كفر. (عدة المريد الصادق، ص ٢٢٩).



وَيَزِيدُ الْأَخِيرُ بِالتَّجَسُّسِ^(١) عَلَى مَمْلَكَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي «التَّنْوِيرِ»، وَلِكُلِّ نَصِيبٍ مِمَّا لِصَاحِبِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْبِسَاطُ.

قَاعِدَةٌ [١٠١]

إِقَامَةُ رَسْمِ الْحِكْمَةِ لَازِمٌ، كَالِاسْتِسْلَامِ لِلْقُدْرَةِ، فَلَزِمَ إِقَامَةُ الْعَبْدِ حَيْثُ أُقِيمَ مِنْ غَيْرِ النِّفَاتِ لِعَيْرِهِ - وَإِنْ كَانَ الْغَيْرُ أَتَمَّ فِي نَظَرِهِ - مَا لَمْ يَخْتَلَّ شَرْطُ الْإِقَامَةِ بِتَخَلُّفِ الْفَائِدَةِ الْعَائِدَةِ، أَوْ عَدَمِ إِمْكَانِ إِقَامَةِ الْحُقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ^(٢)، فَيَتَعَيَّنُ الْإِنْتِقَالُ لِلْمِثْلِ الْمُوَافِقِ لِمُرُوءَةٍ^(٣) أَشْكَالِهِ، حَتَّى إِذَا تَعَذَّرَ الْكُلُّ جَازَ الْإِنْتِقَالُ لِلتَّجَرِيدِ، بَلْ لَزِمَ؛ فَقَدْ أَقَرَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى التَّجَرِيدِ أَهْلَ الصُّفَّةِ، وَأَمَرَ بِالتَّسَبُّبِ «حَكِيمَ بَنَ حِرَامٍ» لَمَّا تَعَلَّقَتْ نَفْسُهُ بِالْعَطَاءِ^(٤).

فَمِنْ ثَمَّ قَالَ «الْخَوَاصِ»^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا دَامَتِ الْأَسْبَابُ فِي النَّفْسِ

(١) قال الشيخ زروق في التنجيم: ولو لم يكن في ذلك إلا التجسس على رب العالمين لكان كافياً، ومن تجسس على الخلق ماذا ترى يلقي منه من سوء؟ فكيف بمن تجسس على ملك السماوات والأرض؟! فلذلك ابتلاهم الله سبحانه بالفقر والذل والمقت وميتة السوء، وكذلك الكيميائيون والكتّازون وأهل علوم التصريف، ابتلوا بذلك في الغالب لإرادتهم إبطال حكمة الله في الوجود. (عدة المريد الصادق، ص ٢٣٠).

(٢) قال الشيخ زروق: وتخلّف الشرط إذن في الانتقال. (الشرح الحادي عشر على الحكم، ص ٢٨).

(٣) في (أ): طروءة.

(٤) والحديث في صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الاستغفار عن المسألة.

(٥) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الخواص، من أقران الجنيد والنوري، وله في التوكل =

قَائِمَةً فَالْتَسَبُّبُ أَوَّلَى ، وَالْأَكْلُ بِكَسْبٍ ^(١) أَحَلُّ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ لَا يَصْلَحُ
لِمَنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ التَّكْلِيفِ . انْتَهَى ، وَهُوَ فَضْلُ الْخِطَابِ فِي بَابِهِ .

قَاعِدَةٌ [١٠٢]

اسْتِوَاءُ التَّرْكِ وَالْفِعْلِ فِي الْمَنْفَعَةِ يَقْضِي بِتَرْجِيحِ التَّرْكِ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ ، وَلَا اسْتِصْحَابِهِ بِالسَّلَامَةِ ، فَمِنْ ثَمَّ فَضَّلَ الصَّمْتُ الْكَلَامَ حَيْثُ
لَا مُرَجَّحَ لَهُ ، وَتَرَكَ الدُّنْيَا أَخَذَهَا ، وَالْعُزْلَةَ الصُّحْبَةَ ، سَيِّمًا فِي زَمَنِ لَا
يَأْمَنُ فِيهِ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ ، وَالْجُوعُ الشَّبَعِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فَقْدٌ فِي
الْحَالِ فَائِدَةٌ فِي الْمَالِ .

وَمِنْهُ تَرَكَ الشَّهَوَاتِ عِنْدَ قَوْمٍ مَا لَمْ تُعْتَقَدِ الْقُرْبَةُ بِذَلِكَ ، فَلَا يَصِحُّ
إِلَّا بِنِيَّةٍ صَالِحَةٍ تُحَوِّلُهُ لِلنَّدْبِ ، إِذْ قَدْ أَذِنَ اللَّهُ فِيهِ ، فَلَيْسَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ
بِأَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ فِي أَخْذِهِ وَتَرْكِهِ إِلَّا بِمُرَجَّحٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [١٠٣]

مَا مُدِّحٍ أَوْ ذُمٍّ لَا لِذَاتِهِ قَدْ يَنْعَكِسُ حُكْمُهُ لِمُوجِبٍ يَقْتَضِي نَقِيضَهُ ؛
فَقَدْ صَحَّ : «الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا ، إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ وَمَا وَالَاهُ» ^(٢) ،
وَصَحَّ : «لَا تَسُبُّوا الدُّنْيَا ؛ فَنِعَمْتَ مَطِيَّةُ الْمُؤْمِنِ» ^(٣) .

= والرياضات حظٌ كبير . توفي سنة ٢٩١ هـ . (الرسالة القشيرية ، ج ١ / ص ١٠٤) .

(١) في (ح) : بسعي .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الزهد ، باب مثل الدنيا .

(٣) أخرجه الطبراني في الدعاء (٢٠٥٢) .

وَمَدَحَتِ الرَّئَاسَةَ لِمَا تُؤَدِّي لَهُ مِنْ حِفْظِ النَّظَامِ، حَتَّى أَتْنَى اللَّهُ عَلَى مَنْ طَلَبَ الرَّئَاسَةَ الدِّينِيَّةَ إِذْ قَالَ: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]، وَذُمَّتْ لِمَا تُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الْحَقِّ، وَمَدَحَ الصَّمْتُ لِلسَّلَامَةِ، وَذُمَّ عَنِ الْوَاجِبِ^(١) الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَمَدَحَ الْجُوعَ لِتَضْفِيفِ الْبَاطِنِ، وَذُمَّ لِإِخْلَالِهِ بِالْفِكْرِ، فَلَزِمَ التَّوَسُّطَ وَهُوَ فِي الْجُوعِ مَا يُشْتَهَى مَعَهُ الْخُبْرُ وَحَدُّهُ، ثُمَّ عِنْدَ أَكْلِهِ بِاسْتِثْقَالِهِ، وَالْمُفْرِطُ مَا يُشْتَهَى مَعَهُ كُلُّ خُبْرٍ، وَالْكَاذِبُ مَا تَنْصَافُ إِلَيْهِ كُلُّ شَهْوَةٍ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ لَهُ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٠٤]

قَدْ يُبَاحُ الْمَمْنُوعُ لِتَوَقُّعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، كَالْكَذِبِ فِي الْجِهَادِ لِتَفْرِيقِ كَلِمَةِ الْكُفَّارِ، وَفِي الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ لِلْخَيْرِ، وَفِي سَرِّ مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ عِرْضِهِ، وَلَوْ نَفْسِهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَعْصِيَةٍ عَمِلَهَا أَوْ مَالٍ أُريدَ غَضَبُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الصَّدَقِ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَلِلزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ خَوْفُ نُفُورِهِمَا. وَبِالْجُمْلَةِ فَيَسُوعُ لِدَفْعِ مَفْسَدَةِ أَعْظَمَ، لَا لِجَلْبِ مَصْلَحَةٍ.

وَكَذَا الْغِيْبَةُ تُبَاحُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْاِسْتِغْنَاءِ وَنَحْوِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَيْمَةُ.

وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قِيَاسُ الْخُمُولِ بِالْمُحَرَّمَاتِ لِدَفْعِ الْجَاهِ بِشَرْبَةِ خَمْرٍ

(١) فِي (طَرَةِ) بَ اشِيرَ إِلَى وَجُودِ نَسْخَةٍ فِيهَا: الْجَوَابُ.

لِمَنْ غَصَّ بِهَا؛ إِذِ الْجَاهُ مُبَاحٌ، وَلَا يُبَاحُ الْمَمْنُوعُ لِدَفْعِ مُبَاحٍ وَإِنْ كَانَ مُضِرًّا، فَاعْلَمْ ذَلِكَ.

قَاعِدَةٌ [١٠٥]

تَمْرِينُ النَّفْسِ فِي أَخْذِ الشَّيْءِ وَتَرْكِهِ، وَسَوْفُهَا بِالتَّدْرِيجِ، أَسْهَلُ لِتَحْصِيلِ الْمُرَادِ مِنْهَا، فَلِذَا قِيلَ: «تَرَكُ الذُّنُوبِ أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ». وَمَنْ تَرَكَ شَهْوَتَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، كُلَّمَا عَرَضَتْ لَهُ تَرَكَهَا، لَمْ يُيْتَلَ بِهَا. وَاللَّهُ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يُعَذِّبَ قَلْبًا بِشَهْوَةٍ تَرَكْتَ لِأَجْلِهِ.

وَقَالَ «الْمُحَاسِبِيُّ» ﷺ فِي صِفَةِ التَّوْبَةِ: «إِنَّهُ يُتُوبُ جُمْلَةً، ثُمَّ يَتَّبِعُ التَّفَاصِيلَ بِالتَّرْكِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْكَنُ لَهُ». وَهُوَ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٠٦]

بَسَاطَةُ الْكَرَمِ قَاضٍ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَعَاطَمُهُ ذَنْبٌ يَغْفِرُهُ، وَبَسَاطَةُ الْجَلَالِ قَاضٍ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْخُذُ الْعَاصِي وَلَا يُمَهِّلُهُ، فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ نَازِلًا لِهَمَّا فِي عُمُومِ أَوْقَاتِهِ، حَتَّى لَوْ أَطَاعَ بِأَعْظَمِ الطَّاعَاتِ لَمْ يَأْمَنْ مَكْرَ اللَّهِ، وَلَوْ عَصَى بِأَعْظَمِ الْمَعَاصِي لَمْ يَنَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ.

وَبِحَسَبِ ذَلِكَ فَهُوَ يَتَّقِي اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَ، وَيَتُوبُ إِلَيْهِ، وَلَوْ عَادَ فِي الْيَوْمِ أَلْفَ أَلْفِ مَرَّةٍ، فَافْهَمْ.

بِکَاتِبِ

(۱۰)

قَاعِدَةٌ [١٠٧]

الْخَوَاصُّ ثَابِتَةٌ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَعْيَانِ ، وَأَعْظَمُهَا خَوَاصُّ
الْأَذْكَارِ ؛ إِذْ مَا عَمِلَ آدَمِيٌّ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ .

وَقَدْ جَعَلَهَا اللَّهُ لِلْأَشْيَاءِ كَالْأَشْرِبَةِ وَالْمَعَاجِينِ فِي مَنَافِعِهَا ، لِكُلِّ مَا
يُخْصُّهُ ، فَلَزِمَ مُرَاعَاةَ الْعَامِّ فِي الْعُمُومِ ، وَفِي الْخَاصِّ بِمَا يُوَافِقُ حَالَ
الشَّخْصِ وَعِلْمَهُ ، مَعَ اعْتِبَارِ الْجَانِبِ الشَّرْعِيِّ فِي الْقَصْدِ وَالْعَمَلِ ، سَيِّمًا
وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ «مَالِكٌ» فِي الْمَجْهُولَاتِ : «مَا يُدْرِيكَ ؟! لَعَلَّهَا كُفْرٌ» .

قُلْتُ : وَقَدْ رَأَيْتَ مَنْ يُرْقِي بِالْفَاطِ كُفْرِيَّةٍ ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [١٠٨]

بِسَاطِ الشَّرِيعَةِ قَاضٍ بِجَوَازِ الْأَخْذِ بِمَا اتَّضَحَ مَعْنَاهُ مِنَ الْأَذْكَارِ

(١) قال الشيخ زروق: فصلٌ في الاشتغال بعلوم التصريف من الحروف ونحوها. وقد
أولع به كثيرٌ من الفقهاء، ولا سيما أهل المشرق ومن قاربهم، فوقعوا في السحريات،
وعملوا بالمجهولات التي بعضها إساءةٌ أدبٍ وبعضها كفرٌ أو صورةٌ كفرٍ، كما أشار
إليه مالكٌ رحمه الله: «وما يدريك لعلها كفرٌ؟!». وقد وقع ذلك لبعض الأسرى أنه
كان يعزم على جانٍ بحضرة نصراني، والنصرانيُّ يضحكُ منه، فقال له في ذلك فقال:
«عجبتُ منك تسبُّ ربَّكَ ونبيَّكَ وأنت لا تشعر». وقد وقعتُ لبعض الناس على
شيء من ذلك ولم يُمكنني الإنكارُ عليه، فقلتُ في نفسي: صدقَ مالكٌ رحمه الله.
(عدة المريد الصادق، ص ٢٢٧).

وَالْأُدْعِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ رِوَايَةٌ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ» فِي «السَّرَاجِ» وَغَيْرِهِ.

وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي تَأْثِيرِ الدُّعَاءِ الْجَارِي عَلَى لِسَانِ الْعَبْدِ، الْمُنْبَعِثِ مِنْ هِمَّتِهِ، حَتَّى أَدْخَلَ «مَالِكٌ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَوْطِئِهِ» فِي بَابِ دُعَائِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلَ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «نَامَتِ الْعُيُونُ، وَهَدَّاتِ الْجُنُونُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْتَ يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ»^(١).

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب القرآن، باب العمل في الدعاء، أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل، فيقول: «نَامَتِ الْعُيُونُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ، وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّوْمُ». قال الحافظ ابن عبد البر: وليس في قول أبي الدرداء حين قيامه في جوف الليل الليل: «نَامَتِ الْعُيُونُ وَغَارَتِ النُّجُومُ وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّوْمُ» أكثر من اعتباره في خلق الله عز وجل وتعظيم الله بما هو أهله وأنه الذي لا تدركه سنة ولا نوم ولا تغير ولا تحول كما تصنع النجوم التي تسير مسيرها وتعود عودها فتكون مرة بادية ظاهرة ومرة غائبة غائرة مسخرة لما خلقت له وخالقها الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم الدائم والقائم على كل نفس بما كسبت لا إله إلا هو رب السموات السبع ورب العرش العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل. (الاستذكار، ج ٢/ص ٥٤٢).

وقال الإمام أبو الوليد الباجي: كان يُشْعِرُ نفسه بهذا النظر في صفات الله تعالى التي يختص بها، وأنه منفرد بها دون غيره ممن توجد فيه صفات الحدوث، وذلك أن عيون الخلائق في ذلك الوقت نائمة، والنجوم التي شأنها أن تكون طالعة غائرة، والنوم في العيون والغور في النجوم دليل على الحدوث، وبذلك استدلل إبراهيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حدوث الكواكب: ﴿لَا أَحِبُّ الْأَفْلَاقَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. وقوله: «وَأَنْتَ الْحَيُّ الْقَيُّوْمُ» يريد أنه مع كونه سبحانه حيا لا يجوز عليه النوم وهو مع ذلك حيّ قيوم لا يجوز عليه الأفول ولا التغير ولا العدم، تبارك ربنا وتعالى. (المنتقى، ج ١/ص ٣٦١).



وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلَّذِي دَعَا بِهِ: «إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ...» إِلَى آخِرِهِ: «لَقَدْ دَعَوْتَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ»^(١).
وَكَذَا قَالَ لِلَّذِي دَعَا بِهِ: «يَا وَدُودُ يَا وَدُودُ يَا ذَا الْعَرْشِ الْمَجِيدِ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاضِحٍ فِي مَعْنَاهُ مُسْتَحْسِنٌ فِي ذَاتِهِ يَحْسُنُ الْأَخْذُ بِهِ، سَيِّمًا إِنْ اسْتَنَدَ لِأَصْلٍ شَرْعِيٍّ كَرُؤْيَا صَالِحٍ أَوْ إِلْهَامٍ^(٢) ثَابِتِ الْمَزِيَّةِ، كَأَحْزَابِ «الشَّاذِلِيِّ»^(٣) وَ«التَّوَوِيِّ» وَنَحْوِهِمَا.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، باب جامع الدعوات عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
(٢) قال الشيخ زروق: الإلهام معمولٌ به فيما لا ينافي الحكمة ولا يغيِّرُ الحكم، ولا يُثْبِتُ الأحكام. ومن ذلك قول الشيخ أبي الحسن الشاذلي: «أوصاني حبيبي»، و«قيل لي»، فهو إشارة إلى ما يقع له عن طريق الإلهام بأن يقع في نفسه معنى لا يمكن تكذيبه ولا يصحُّ رده، ولا يصحبه هوى، يثلج به الصدر، ويسري في عوالمه سريانًا يفهم به حقيقته، ولا يفترق إلى دليل خارج عنه، مع موافقته لأصل الشرع في الإباحة أو الطلب، وهو معنى المكاملة في اصطلاح القوم. وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ كَانَ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ» متفق عليه. ودليل جواز استعمال ما يجري بالإلهام من الأذكار والأدعية: صريح السنة والأحاديث النبوية بتقريره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأذكار وأدعية سمعها من كثيرين في أوقات مختلفة بألفاظ متباينة ومعان واضحة. (يراجع شرح حزب البحر للشيخ زروق، ص ٣٦ - ٣٧).

(٣) قال الشيخ زروق: اعلم أن أحزاب الشيخ أبي الحسن الشاذلي رَحِمَهُ اللَّهُ جامعةٌ بين إفادة العلم وآداب التوجُّه وتعريف الطريقة وتلويح الحقيقة، وذكر جلال الله تعالى وعظمته وكبريائه، وذكر حقارة النفس وخسئتها والتنبيه على خدعها وغوائها، والإشارة لوصف الدنيا والخلق وطريق الفرار من ذلك ووجه حصوله، والتذكير =

وَفِي أَحْزَابِ «ابْنِ سَبْعِينَ» كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْهَمَاتِ وَالْمُوهَمَاتِ^(١)،
فَوَجَبَ التَّجَنُّبُ جُمْلَةً لِمَحَلِّ الْخَطَرِ، إِلَّا لِعَالِمٍ^(٢) يَعْتَبِرُ الْمَعْنَى وَلَا
يَتَّقِيْدُ بِاللَّفْظِ فِيهِ.

وَالْوِظَائِفُ الْمَجْمُوعَةُ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَكْمَلُ أَمْرًا؛ إِذْ لَا زِيَادَةَ فِيهَا
سِوَى الْجَمْعِ سَيِّمًا إِنْ أُخِذَتْ مِنَ الْمَشَايِخِ^(٣).

وَجُلٌّ أَحْزَابِ «الشَّاذِلِيِّ» عِنْدَ التَّفْصِيلِ وَالنَّظَرِ التَّامِّ لِلْعَالِمِ
بِالْأَحَادِيثِ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ مَا تَصَمَّنَتْهُ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْثِيرِ بِالْأُمُورِ
الْمَطْلُوبَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= بالذنوب والعيوب ووجه التنصّل منها، مع الدلالة على خاصّ التوحيد وخالصه،
واتباع الشرع ومطالبه، فهي تعليمٌ في قالب التوجّه، وتوجّهٌ في قالب التعليم، من
نظرها من حيث العلم وجده كامنا فيها، ومن نظرها من حيث العمل فهي عَيْتُهُ.
(شرح حزب البحر، ص ٣٤).

(١) قال الشيخ زروق: فصلٌ في أمور أولع بها بعض الناس وفيها مغمزٌ ما، منها أحزاب
الشيخ محمد عبد الحقّ بن سبعين، وهي محتوية على حقائق ودقائق وأمور عالية
بعبارات فائقة، وشقاشق عظيمة، بعضها في الإضمار، وبعضها خارج عال، فلذلك
وجب على الضعفاء اتقاؤها، وكان التسليم فيها أولى من العمل بها، إلا «حزب
السلام» له، وفيه ما فيه؛ للعدول عن الألفاظ الشرعية إلى عبارة أخرى لا ندري ما
قَصْدُهُ بها إن لم يكن الإيقاع في النفس. وبالجمله فذلك وقع له بحسب حاله ومقامه،
ونحنُ لا نأخذُ إلا مع جمع العبودية والأدب والتأثير لا غير ذلك فافهم. (عدة المريد
الصادق، ص ٢٤٥) وراجع أيضا شرح حزب البحر للشيخ زروق (ص ٣٢).

(٢) في (ح): العالم.

(٣) وهذا ينطبق على وظيفة الشيخ زروق التي تسمى «سفينة النجا لمن إلى الله التجا».



قَاعِدَةٌ [١٠٩]

مَا خَرَجَ مَخْرَجَ التَّعْلِيمِ وَفَفَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، فَلَقَدْ رُويَ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَذْكُرُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، مِثَّةً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَرَأَى كَأَنَّ قَائِلًا يَقُولُ: أَيْنَ الذَّاكِرُونَ أَذْبَارَ الصَّلَوَاتِ؟ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: ارْجِعْ فَلَسْتَ مِنْهُمْ، إِنَّمَا هَذِهِ الْمَزِيَّةُ لِمَنْ افْتَصَرَ عَلَى الثَّلَاثَةِ^(١) وَالثَّلَاثِينَ.

فَكُلُّ مَا وَرَدَ فِيهِ عَدَدٌ قُصِرَ عَلَيْهِ، وَكَذَا اللَّفْظُ.

نَعَمْ، اخْتَلَفَ فِي زِيَادَةِ «سَيِّدِنَا» فِي الْوَارِدِ مِنْ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْوَجْهُ أَنَّ يُقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِهِ حَيْثُ تُعْبَدُ بِهِ، وَيُرَادُ حَيْثُمَا يُرَادُ الْفَضْلُ فِي الْجُمْلَةِ.

وَقَالَ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ» فِي زِيَادَةِ: «وَارْحَمَ مُحَمَّدًا»: إِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ بَدْعَةٍ، وَذَكَرَهُ فِي «الْعَارِضَةِ»^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ح): الثَّلَاثَ.

(٢) وَلَفْظُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ: حَذَارُ ثُمَّ حَذَارُ مِنْ أَنْ يَلْتَفِتَ أَحَدٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فَيَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَارْحَمَ مُحَمَّدًا»؛ فَإِنَّهَا قَرِيبٌ مِنْ بَدْعَةٍ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّمَ الصَّلَاةَ بِالْوَحْيِ، فَالزِّيَادَةُ فِيهَا اسْتِقْصَارٌ لَهُ وَاسْتِدْرَاكٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزَادَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرْفٌ. (عَارِضَةُ الْأَحْوذِيِّ شَرْحُ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢/ص ٢٧١ طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ) وَفِي فَتْحِ الْبَارِيِّ لِابْنِ حَجَرَ بَيَانٌ لِمُسْتَدَدِ الْإِمَامِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَبْرَوَانِيِّ وَعَرَضٌ لِلْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ. (ج ١١/ص ١٥٩ طَبْعَةُ دَارِ الْمَعْرِفَةِ).

قَاعِدَةٌ [١١٠]

حَقُّ الْعَبْدِ أَنْ لَا يُفْرَطَ فِي مَأْمُورٍ، وَلَا يَعْزِمَ عَلَى مَحْظُورٍ، وَلَا يُقْصَرَ فِي مَنْدُوبٍ، فَإِنْ قَصَرَ بِهِ الْحَالُ حَتَّى وَقَعَ فِي الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ لِمَوْلَاهُ بِالتَّوْبَةِ وَاللَّجَا وَالِاسْتِغْفَارِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ مِنْهُ عَاتَبَ نَفْسَهُ وَلَا مَهَا، وَإِنْ كَانَ لَا سَبَبَ مِنْهُ فَلَا عَتَبَ عَلَى قَدَرٍ لَا سَبَبَ لِلْعَبْدِ فِيهِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ سُؤَالِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ إِذْ سَأَلَهُمَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ عَدَمِ صَلَاتِهِمَا بِاللَّيْلِ، فَأَجَابَهُ عَلِيٌّ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا»^(١)، فَمَرَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وَلَمَّا نَامُوا لَيْلَةَ الْوَادِي حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا»^(٢).

(١) لفظ الحديث في صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُمْ: «أَلَا تَصَلُّونَ؟»، فَقَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا. فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فِخْذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤].

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب وقوت الصلاة، باب النوم عن الصلاة.

وَذَلِكَ بِأَنَّ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ تَسَبَّيَا بِوُجُودِ الْجَنَابَةِ كَمَا ذَكَرَهُ «ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ» رحمهما الله، فَكَانَ الْجَوَابُ بِالْقَدَرِ - وَإِنْ كَانَ نَفْسَ الْحَقِّ - جَدَلًا، إِذْ سُئِلَا عَنِ السَّبَبِ ^(١)، وَالصَّحَابَةُ فِي الْوَادِي لَمْ يَتَسَبَّبُوا، بَلْ وَكَلُّوا مَنْ يَقُومُ لَهُمْ بِالْأَمْرِ مِمَّنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْقِيَامِ بِهِ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [١١١]

فَرَاغُ الْقَلْبِ لِلْعِبَادَةِ وَالْمَعْرِفَةِ مَطْلُوبٌ، فَلَزِمَ الزُّهْدُ، وَإِسْقَاطُ الْكُلْفِ ^(٢)، وَاخْتِيَارُ الْأَدْنَى؛ لِأَنَّ مَا قَلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَالْهَي.

وَمِنْ الْمُشْغَلَاتِ الْأَحْدَاثُ ^(٣) سِنًا أَوْ عَقْلًا أَوْ دِينًا، فَلِذَا نُهِِيَ عَنِ صُحْبَتِهِمْ، إِذِ التَّلَوُّنُ مَانِعٌ مِنَ الرَّاحَةِ، وَلِذَا أُمِرَ بِمُجَانَبَةِ الصُّحْبَةِ وَإِيثَارِ الْعُزْلَةِ، سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ، لَكِنْ بِشَرْطِهَا وَهُوَ كِفَايَتُهُ عَنِ الْخَلْقِ

(١) قال ابن أبي جمرة: لَمَّا عَلِمَ سَيِّدُنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلِيًّا رحمهما الله لَا يَجْهَلُ أَنَّ الْجَوَابَ بِالْقُدْرَةِ عَنِ الْحِكْمَةِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ، فَاحْتَمَلَ أَنَّ كَانَ لَهُمَا عَذْرٌ يَمْنَعُهُمَا مِنَ الصَّلَاةِ، وَاسْتَحَى أَنْ يَذْكُرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يُمْكِنُهُ عَدَمُ الْجَوَابِ لَهُ، فَدَفَعَ الْخَجَلَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَهْلِهِ بِذِكْرِ الْقُدْرَةِ، وَلِذَلِكَ الْإِمْكَانَ وَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ مُسْرِعًا مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَشْغَلَهُمْ عَنْ أَخْذِ الْأَهْبَةِ لِلصَّلَاةِ. (بهجة النفوس، ج ٤/ص ٢٧٩).

(٢) في (ح): الكلفة.

(٣) قال الشيخ زروق: الْأَحْدَاثُ جَمْعُ حَدَثٍ، وَهُوَ مَنْ لَا ثَبَاتَ لَهُ. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: الْحَدَثُ سِنًا: وَهُوَ الصَّغِيرُ الَّذِي لَمْ يَمِزَّ حَقَائِقَ الْأُمُورِ، وَلَهُ وَلُوعٌ بِكُلِّ مَا يَرَاهُ أَوْ يَسْمَعُهُ مِنْ مُسْتَحْسَنٍ، فَلَا تُؤْمَنُ غَائِلَتُهُ فِي الْإِنْقِلَابِ. الْحَدَثُ عَقْلًا: وَهُوَ الَّذِي لَا يَثْبِتُ عَلَى حَقِيقَةٍ، وَلَا يَنْتَهِجُ طَرِيقَةً. الْحَدَثُ دِينًا: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مَعَ كُلِّ قَوْمٍ بِمَا هُمْ فِيهِ. (راجع شرح المباحث الأصلية ص ١٨٤ ففيه كيفية نصح كل حدث).

وَكِفَايَتُهُمْ عَنْهُ فِي الضَّرُورِيِّ دِينًا وَدُنْيَا، مَعَ سَلَامَتِهِمْ مِنْ سُوءِ ظَنِّهِ،
وَإِقَامَةِ الشَّعَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالسُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١١٢]

الْخُلُوةُ^(١) أَخْصُ مِنَ الْعُزْلَةِ، وَهِيَ بِوُجُوهِهَا^(٢) وَصُورَتِهَا نَوْعٌ مِنَ
الْاعْتِكَافِ، لَكِنْ لَا فِي الْمَسْجِدِ، وَرُبَّمَا كَانَتْ فِيهِ. وَأَكْثَرُهَا عِنْدَ الْقَوْمِ
لَا حَدَّ لَهُ، لَكِنَّ السُّنَّةَ تُشِيرُ لِلْأَرْبَعِينَ لِمُوَاعِدَةِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَالْقَصْدُ فِي الْحَقِيقَةِ الثَّلَاثُونَ، إِذْ هِيَ أَصْلُ الْمُوَاعِدَةِ، وَجَاوَرَ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِاعْتِكَافِهِ^(٣) بِحِرَاءِ شَهْرًا كَمَا فِي «مُسْلِمٍ»^(٤)، وَكَذَا اعْتَزَلَ

(١) قال الشيخ زروق: الخلوة: عبارة عن التزام محل يضبط عالم الجسم عن التورّع في
التصرّف، فينضبط عالم القلب عن التشّيت؛ لأن الجسم باب القلب. ولا تصحّ
الخلوة إلا بالعزلة وهو إفراؤ القلب لما يريده من المطالب دون تعريض على غيره، فإذا
صحّ ذلك عيّنت الحقيقة بذكر المتوجّه إليه وهو عند القوم ذات المعبود الحقّ
سبحانه، فيحتاج صاحب هذه الخلوة لذكره تعالى على الوجه اللائق بجلاله. (شرح
المباحث الأصلية ص ٢٣٦).

وقال النووي: الْخُلُوةُ شَأْنُ الصَّالِحِينَ وَعِبَادِ اللَّهِ الْعَارِفِينَ. قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ: حُبِّبَتِ الْعُزْلَةُ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ مَعَهَا فَرَاغَ الْقَلْبِ، وَهِيَ مُعِينَةٌ عَلَى التَّفَكُّرِ،
وَبِهَا يَنْقَطِعُ عَنْ مَأْلُوفَاتِ الْبَشَرِ وَيَتَخَشَّعُ قَلْبُهُ. (المنهاج، ج ٢/ص ١٩٨ طبعة دار إحياء
التراث العربي).

(٢) في (ب): بوجوها.

(٣) ليست في (ب) و (ح).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي؛ ومسلم في كتاب الإيمان، =

مِنْ نِسَائِهِ، وَشَهْرُ الصَّوْمِ وَاحِدٌ، وَزِيَادَةُ الْقَمَرِ وَنَقْصَانُهُ كَالْمُرِيدِ فِي سُلُوكِهِ.

وَأَقْلَهَا عَشْرٌ لَا عِتْكَافِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْعَشْرَ، وَهِيَ لِلْكَامِلِ زِيَادَةٌ فِي حَالِهِ، وَلِغَيْرِهِ تَرْقِيَّةٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَالْقَصْدُ بِهَا ^(١) تَطَهُّرُ الْقَلْبِ مِنْ أَدْنَسِ الْمَلَابَسَةِ، وَإِفْرَادُ الْقَلْبِ لِذِكْرِ وَاحِدٍ وَحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنَّهَا بِلَا شَيْخٍ مُخْطَرَةٍ، وَلَهَا فُتُوحٌ عَظِيمَةٌ، وَقَدْ لَا تَصْلُحُ لِأَقْوَامٍ، فَلْيَعْتَبِرْ كُلُّ أَحَدٍ بِهَا حَالَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قَاعِدَةٌ [١١٣]

لَا بُدَّ مِنْ عِبَادَةٍ وَمَعْرِفَةٍ وَزَهَادَةٍ لِكُلِّ عَابِدٍ وَعَارِفٍ وَزَاهِدٍ.

لَكِنْ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ طَلَبُ الْعَمَلِ كَانَ عَابِدًا، وَمَعْرِفَتُهُ وَزُهْدُهُ تَبَعٌ لِعِبَادَتِهِ.

وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْفُضُولِ كَانَ زَاهِدًا، وَعِبَادَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ تَبَعٌ لَزُهْدِهِ.

وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ النَّظَرُ لِلْحَقِّ بِإِسْقَاطِ الْخَلْقِ كَانَ عَارِفًا، وَعِبَادَتُهُ

= باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

(١) قال الشيخ زروق: مقصود الخلوة ثلاثة: إفراد الوجه، ونفي العوارض، وتمكين الحقيقة من كليته. وذلك لا يصح إلا بعد ثبوت المذكور ونفي ما سواه عند عروضة، فيحتاج صاحبها لقلب مفرد فيه توحيد مجرّد. (شرح المباحث الأصلية ص ٢٣٧).

وَزُهْدُهُ تَبِعَ لِأَصْلِهِ.

فَالنَّسَبُ تَابِعُهُ لِلْأُصُولِ، وَإِلَّا فَالطَّرْقُ مُتَدَاخِلَةٌ، وَمَنْ فِيهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ.

نَعَمْ، يَخْفُفُ الْأَمْرُ وَيَقْوَى، وَهَذَا ^(١) بِحَسَبِ الْبَسَاطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١١٤]

النِّزَامُ اللَّازِمُ لِلْمَلْزُومِ مُوَصِّلٌ إِلَيْهِ، فَمِنْ ثَمَّ فَضَّلَ الذِّكْرُ غَيْرَهُ. إِذَا مَا أَرَدْتَ أَنْ يَلْزَمَكَ فَالْزَمْ مَلْزُومِيَّتَهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وَلَا أَعْظَمَ مِنْ هَذِهِ الْكَرَامَةِ.

وَجَعَلَ لِكُلِّ حَدٍّ وَوَقْتًا، إِلَّا ذِكْرُهُ تَعَالَى؛ إِذْ قَالَ: ﴿ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، وَ﴿فِيكُمَا وَقْعُودًا﴾ [آل عمران: ١٩١]، وَ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَثُرْتُ عَلَيَّ شَعَائِرُ الْإِسْلَامِ، فَدَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ أُدْرِكُ بِهِ مَا فَاتَنِي. قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا بِذِكْرِ اللَّهِ» ^(٢)، وَلِ«أَبِي سَعِيدٍ» عِنْدَ «ابْنِ حِبَّانٍ»: «اذْكُرِ اللَّهَ حَتَّى يَقُولُوا مَجْنُونٌ» ^(٣).

(١) وهذا: ليس في (أ).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الذكر؛ وابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب فضل الذكر.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه، ذكر استحباب الاستهتار للمرء بذكر ربه جلّ وعلا. (٨١٧).

و«الذِّكْرُ مَنْشُورُ الْوِلَايَةِ، فَمَنْ أُعْطِيَ الذِّكْرَ أُعْطِيَ الْمَنْشُورَ»^(١).

قَالَ شَيْخُنَا «أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَضْرَمِيُّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَيْكَ بِدَوَامِ الذِّكْرِ، وَكَثْرَةِ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهِيَ سُلْمٌ وَمِعْرَاجٌ وَسُلُوكٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَلْقَ الطَّالِبُ شَيْخًا مُرْشِدًا، فَقَدْ سَمِعْتُ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِمِئَةً بِالْحَرَمِ الشَّرِيفِ رَجُلًا مِنَ الصَّالِحِينَ رَوَى لِي ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الصِّدْقِ مَعَ اللَّهِ، وَكِلَاهُمَا مَعْرُوفَانِ رَأَيْتُهُمَا»^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١١٥]

نُورَانِيَّةُ الْأَذْكَارِ مُحْرِقَةٌ لِأَوْصَافِ الْعَبْدِ، وَمُثِيرَةٌ لِحَرَارَةِ نَفْسِهِ بِانْحِرَافِ النَّفْسِ عَنْ طَبْعِهَا، فَمِنْ ثَمَّ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهَا لِأَنَّهَا كَالْمَاءِ تُقَوِّي النُّفُوسَ وَتُذْهِبُ وَهَجَ الطَّبَاعِ، وَسِرُّ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ لِأَدَمَ عِنْدَ قَوْلِهِمْ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]^(٣).

(١) هذا من كلام الأستاذ أبي علي الدقاق (ت ٤٠٦ هـ)، كما في الرسالة القشيرية (ج ٢/ص ٣٧٥ طبعة دار المعارف).

(٢) نقل الشيخ زروق كلام شيخه الحضرمي في عدة المريد الصادق (ص ٨٨).

(٣) قال الشيخ زروق: الصلاة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طريقٌ جليلٌ، واضحُ الأنوار والبراهين والفائدة الحالية والعلمية، ونَبَّه عليه ابن عطاء الله في كتابه «مفتاح الفلاح»، وكان بعض مشايخ المغرب ممن أدركناه يتصرف بها تصرفًا عجيبًا، =

وَلِهَذَا أَمَرَ الْمَشَايخُ بِالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ غَلَبَةِ
الْوَجْدِ وَالذَّوْقِ، وَلِذَلِكَ شَاهِدٌ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ قَالَ:
«الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْحَقُ لِلذُّنُوبِ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ لِلنَّارِ»^(١)
الْأَثَرُ إِلَى آخِرِهِ، فَلْيُعْتَمَدْ.

وَقَدْ نَصَّ فِي «مِفْتَاحِ الْفَلَاحِ» أَنَّ عَلَامَةَ الْفَتْحِ ثَوْرَانِ الْحَرَارَةِ فِي
الْبَاطِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= وكذلك أدركنا بيننا من الفقهاء لم يكن لهم تصرف غيرها، وكان لهم من سني الحالة
وعظيم المنزلة ومواقع الهداية ونفع العباد ما لا مزيد عليه، فاعرف ذلك. وسرُّ ذلك
أنها تنزلت في حقنا منزلة السجود لآدم لأنها عبودية تعلقت صورتها بواسطة، فمن
أثرها كان محققا في العبودية مُمَكِّنًا فِي الْقُرْبِ، ومن أبأها كان شبيها بآبليس في
إبائه، ومن منع منها كذلك وإن كان لا يبلغ رتبة الشيطان لاختلاف قصده، فليس فيه
نسبة فافهم. وإذا لم تكن الصلاة على الحبيب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هداية وفتحاً ونوراً فأَيُّ
شيء يكون؟! (عدة المريد الصادق، ص ٨٩).

(١) أورده القاضي عياض في الشفا (ج ٢/ص ٧٦) وابن الجوزي في بستان الواعظين
ورياض السامعين (ج ١/ص ٢٩٦).

بَابُ

(۱۱)

قَاعِدَةٌ [١١٦]

النَّظَرُ لِسَابِقِ الْقِسْمَةِ وَوَاجِبِ الْحِكْمَةِ هُوَ الْقَاضِي بِأَنَّ الدَّعَاءَ عِبُودِيَّةً اقْتَرَنْتْ بِسَبَبٍ^(١)، كَاقْتِرَانِ الصَّلَاةِ بِوَقْتِهَا، وَكَذَا الذِّكْرُ الْمُرْتَبُ لِفَائِدَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: تَذَكُّيرٌ فَإِنَّمَا يُذَكِّرُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِغْفَالُ، وَإِنْ قُلْتَ: تَنْبِيْهُ فَإِنَّمَا يُنَبِّهُ مَنْ يُمَكِّنُ مِنْهُ الْإِهْمَالُ، وَإِنْ قُلْتَ: تَسَبُّبٌ فَجَلَّ حُكْمُ الْأَزْلِ أَنْ يَنْضَافَ إِلَى الْعِلَلِ.

وَقَدْ جَاءَ الْأَمْرُ بِهِ وَتَرْتِيبُ الْإِجَابَةِ عَلَيْهِ، فَلَزِمَ أَنْ يُرَاعَى مِنْ حَيْثُ الْحِكْمَةُ، وَلِذَا صَحَّ بِمَفْرُوعٍ مِنْهُ، كَ: ﴿رَبَّنَا وَءَانِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وَ﴿وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَ﴿وَلَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ، وَهُوَ دُعَاءُ الْأَبْدَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١١٧]

اسْتَوَاءُ الْعِبَادَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ مَعَ جَوَازِ تَرْكِ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى^(٢)

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُقٌ: اَعْلَمْ أَنَّ الذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ وَغَيْرَهُمَا لَا يَدُلُّ قَدْرًا وَلَا يَغَيِّرُ قَضَاءً، وَإِنَّمَا هُوَ عِبُودِيَّةٌ اقْتَرَنْتْ بِسَبَبٍ، كَاقْتِرَانِ الصَّلَاةِ بِوَقْتِهَا، وَرُتَّبَ عَلَيْهِ الْإِجَابَةُ كَمَا رَتَبَ ثَوَابَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا. وَبِالْجَمْلَةِ فَهُوَ يَفِيدُ عَيْنَ الْمَقْصُودِ، أَوِ اللَّطْفَ فِي الْقَضَاءِ، أَوْ سَهُولَةَ الْأَمْرِ عَلَى النَّفْسِ حَتَّى تَبْرُدَ حَرَقَةُ الْاِحْتِيَاجِ الَّتِي هِيَ مَقْصُودُ الطَّالِبِ. (شرح حزب البحر، ص ٤٨).

(٢) فِي (ب): أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ.

شَرْعًا يَقْضِي بِالْبَدَلِيَّةِ فِيهِمَا، فَالذِّكْرُ بَدَلٌ مِنَ الدُّعَاءِ عِنْدَ اغْتِرَاضِ
الاشْتِعَالِ بِهِ عَنْهُ، وَبِالْعَكْسِ.

وَقَدْ صَحَّ: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ
السَّائِلِينَ»^(١)، فَظَهَرَتْ أَفْضَلِيَّةُ الذِّكْرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّهُ خَلِيٌّ عَنِ
الْحِظِّ مَعَ اغْتِرَاضِهِ، وَالتَّعْرِيزُ عِنْدَ الْحُلُوِّ مِنْ دَوَاعِيهِمَا أَتَمُّ؛ لِجَمْعِهِ
بَيْنَ صَمْتِ الصَّامِتِ وَنُطْقِ النَّاطِقِ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَا وَقَعَ فِيهِ؛ إِذِ الْكُلُّ وَقَعَ
لِأَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَحْوَالٍ، وَهُمْ فِيهَا عَلَى
أَفْضَلِ الْأَحْوَالِ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١١٨]

إِعْطَاءُ الْحُكْمِ فِي الْعُمُومِ لَا يَقْضِي بِجَرَيَانِهِ لِلْخُصُوصِ، فَاحْتِجَ
فِي الْخَاصِّ لِذَلِيلٍ يَخُصُّهُ حَتَّى يَتَخَصَّصَ بِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ
وَالدُّعَاءِ، وَالْجَمْعُ فِيهِمَا وَلَهُمَا.

فَأَمَّا الذِّكْرُ فَذَلِيلُهُ: «إِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ»^(٢).

(١) بهذا اللفظ أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (ج ٢/ص ١١٥) و الطبراني في الدعاء
برقم (١٨٥٠) بإسناد لين كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج ١١/ص ١٤٣)
وهو في سنن الترمذي، أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب فاتحة
الكتاب، بلفظ: «مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ وَذِكْرِي»، وَحَسَنُهُ.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ =



قِيلَ: وَمِنْ أَدْلَتِهِ: ﴿كَذِكْرُكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وَقَالَ «ابْنُ عَبَّاسٍ»: «مَا كُنْتُ أَعْرِفُ انْصِرَافَ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِالذِّكْرِ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالْجَهْرُ فِي ذِكْرِ الْعِيدِ، وَفِي أَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَبِالثُّغُورِ، وَفِي الْأَسْفَارِ، حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا»^(٢).

وَقَدْ جَهَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَذْكَارٍ وَأُذْعِيَةٍ فِي مَوَاطِنَ جَمَّةٍ، وَكَذَا السَّلَفُ، وَصَحَّ قَوْلُهُ جَوَابًا لِأَهْلِ الْخَنْدَقِ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»^(٣).

وَكُلُّ هَذِهِ دَالَّةٌ عَلَى الْجَهْرِ وَالْجَمْعِ، لَكِنْ فِي قَضَايَا خَاصَّةٍ يَكُونُ وَجُودُهَا مُسْتَنْدًا، لَا دَلِيلًا؛ لِاحْتِمَالِ قَصْرِهَا عَلَى مَا وَقَعَتْ فِيهِ،

= [آل عمران: ٢٨]؛ ومسلم في الذكر، باب الحث على ذكر الله تعالى.

(١) بهذا اللفظ أخرجه البخاري في أبواب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة؛ وفي مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة عن ابن عباس، قَالَ: «كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ». قال النووي: هَذَا دَلِيلٌ لِمَا قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ وَالذِّكْرِ عَقِبَ الْمَكْتُوبَةِ. (المنهاج، ج ٥/ ص ٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير؛ ومسلم في الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، أبواب استقبال القبلة.

وَكَوْنُهَا مَقْصُودَةٌ لِعِغْرِهَا لَا لِذَاتِهَا، فَلَزِمَ تَمْهِيدُ أَصْلٍ آخَرَ.

قَاعِدَةٌ [١١٩]

إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لِقَضِيَّةٍ خَاصَّةٍ لَا يَجْرِي فِي عُمُومِ نَوْعِهَا؛ لِاحْتِمَالِ قَصْرِهِ عَلَى مَا وَقَعَ فِيهِ، سَيِّمًا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: «الْأَصْلُ الْمَنْعُ، حَتَّى يَأْتِيَ الْمُبِيحُ».

وَالْجَمْعُ لِلذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَالتَّلَاوَةِ أَخْصُ مِنَ الْجَمْعِ فِيهِمَا ^(١) لِكَوْنِهِ مَقْصُودًا، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، فَلَزِمَ طَلَبُ دَلِيلٍ يَخُصُّهُ.

فَأَمَّا الْجَمْعُ لِلذِّكْرِ فَفِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ حِلَقَ الذِّكْرِ» ^(٢) الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ: «فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ: مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: يُسَبِّحُونَكَ، وَيَحْمَدُونَكَ، وَيُكَبِّرُونَكَ، وَيُهَلِّلُونَكَ، وَيُمَجِّدُونَكَ» ^(٣) الْحَدِيثُ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَدْبِ الْجَمْعِ لِعَيْنِ الذِّكْرِ بِاللِّتْرَغِيبِ فِي سِيَاقِهِ، وَمَا وَقَعَ فِي آخِرِهِ مِنْ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَيَقُولُ تَعَالَى: «هُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى

(١) فِي (ب): فِيهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ، بَابِ فَضْلِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابِ فَضْلِ مَجَالِسِ الذِّكْرِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ، بَابِ فَضْلِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابِ فَضْلِ مَجَالِسِ الذِّكْرِ.



بِهِمْ جَلِيسُهُمْ»^(١).

فَأُخِذَ مِنْهُ جَوَازُ قَصْدِ الْاجْتِمَاعِ لِعَيْنِ الذِّكْرِ بِوَجْهِ لَا يَسُوعُ تَأْوِيلُهُ، كَحَدِيثٍ: «مَا جَلَسَ مُسْلِمُونَ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»^(٢) الَّذِي تُؤَوَّلُ بِالْعِلْمِ مَرَّةً، وَبِذِكْرِ الْآلَاءِ أُخْرَى، وَحُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَيْضًا، فَسَقَطَ التَّمَسُّكُ بِهِ فِي أَعْيَانِ الْأَذْكَارِ كَدَلَالَتِهِ عَلَى مَا تُؤَوَّلُ بِهِ لِإِحْتِمَالِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجْتَمِعُونَ، وَكُلٌّ عَلَى ذِكْرِهِ.

فَالْجَوَابُ: إِنْ كَانَ سِرًّا فَجَدَّوَاهُ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ، وَإِنْ كَانَ جَهْرًا وَكُلٌّ عَلَى ذِكْرِهِ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ بِالتَّخْلِيطِ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يَسُوعُ فِي حَدِيثِ النَّاسِ فَضْلًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، فَلَزِمَ جَوَازُهُ، بَلْ نَدْبُهُ بِشَرْطِهِ.

نَعَمْ، وَتَأْوِيلُ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّمَجِيدِ بِالتَّذَاكُرِ^(٣) فِي التَّوْحِيدِ مِنْ أْبَعَدِ الْبَعِيدِ، فَتَأْوِيلُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ لِبُعْدِهِ عَنِ الْأَفْكَارِ، حَتَّى لَا يَخْطُرُ إِلَّا بِالْإِخْطَارِ، وَذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ بَعِيدٌ جِدًّا، فَافْهَمْ^(٤).

(١) التخریج السابق.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن.

(٣) في (ب): التذكار

(٤) نقل الشيخ العلامة الفقيه أحمد بن يوسف الفاسي كلام الشيخ زروق المتقدم ثم قال: =

وَحَكَى «أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِئِي» عَمَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، وَإِنْكَارُهُ لَهُ وَعَدَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الْإِضَافِيَّةِ، أَيِ الَّتِي تُذَمُّ لِمَا يَقْتَرِنُ بِهَا، لَا لِذَاتِهَا^(١)، فَافْهَمُ.

فَأَمَّا الدُّعَاءُ فَالْجَمْعُ لَهُ قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ «حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْفَهْرِيِّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَجْتَمِعُ مَلَأٌ فَيَدْعُو بَعْضُهُمْ وَيُؤْمِنُ بَعْضُهُمْ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُمْ دُعَاءُهُمْ»^(٢)، رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا «أَبُو زَيْدٍ الثَّعَالِبِيُّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «دَلَالِلِ الْخَيْرَاتِ»، وَأَظَنَّهُ نَقْلَهُ مِنْ «تَرْغِيبٍ»^(٣) «الْمُنْذِرِيِّ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= فإذا تقرر هذا وصحَّ، نُدِبَ الْجَمْعُ لِلذِّكْرِ بِالْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَلَا التَّفَاتَ لِمَا يَقَالُ: «إِنَّهُ لَوْ كَانَ صَوَابًا لَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ»؛ لِأَنَّهُمْ شَعَلُهُمْ حَكْمُ الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ أَهَمُّ مِنَ الْاجْتِمَاعِ لِلذِّكْرِ وَالتَّفَرُّغِ لَهُ، مِنْ نَشْرِ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَعَ كَوْنِهِمْ أَقْوِيَاءَ يَصْلُحُ بِهِمُ الْإِنْفِرَادُ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى أَنْ يَعْمَلَ الْبَعْضُ عَلَى رُؤْيَةِ الْبَعْضِ كَحَاجَتِنَا نَحْنُ إِلَى ذَلِكَ، وَكَانَ الدِّينُ عِنْدَهُمْ غَضًا طَرِيًّا، وَشَعَائِرُهُ ظَاهِرَةً مُثَابِرَةً عَلَيْهَا، لَا ضَرُورَةَ تَلَجُّنِهِمْ إِلَى أَثْمَالِ هَذَا، حَتَّى قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ زُرَّوقٌ لِذَلِكَ: لَعَلَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا قَصَدَ بِتَرْغِيهِهِ مِنْ بَعْدِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ لاحتِاجِهِمْ لَهُمْ، عَلَى أَنْ الصَّحَابَةُ اسْتَعْمَلُوهُ عِنْدَ إِمْكَانِهِ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ، كَالْأَسْفَارِ وَالْأَعْيَادِ وَأَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. (رِسَالَةٌ فِي الْجَهْرِ بِالذِّكْرِ، مَخْطُوطٌ بِمَكْتَبَةِ جَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ، بِرَقْمِ ٥٣٣٣).

(١) رَاجِعَ كِتَابَ الْإِعْتَصَامِ لِلْإِمَامِ الشَّاطِئِي (ج ٢/ص ٣١٤ - ٣١٥ طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ التَّوْحِيدِ)

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ بِرَقْمِ (٥٤٤٦) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ بِرَقْمِ

(٣٥٣٦) وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرُ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ.

(المجمع، ج ١٠/ص ١٧٠).

(٣) أَوْرَدَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي كِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ (ج ١/ص ١٩٦) حَدِيثَ رَقْمِ (٧٤٠)

وَقَالَ: رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

وَأَمَّا التَّلَاوَةُ فَصَحَّ «النَّوَوِيُّ»^(١) وَغَيْرُهُ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَذَكَّرُونَهُ إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ»^(٢) الْحَدِيثُ كَمَا فِي الذِّكْرِ. وَأَخَذُوا مِنْهُ جَوَازَ قِرَاءَةِ الْحِزْبِ الَّذِي يُقْرَأُ فِي الْمَسَاجِدِ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ «الشَّافِعِيِّ» وَمَذْهَبِهِ^(٣).

وَأَمَّا مَذْهَبُ «مَالِكٍ» فِي كُلِّ ذَلِكَ الْكَرَاهَةُ لِعَدَمِ عَمَلِ السَّلَفِ، وَلِسَدِّ ذَرْبَةِ الْإِبْتِدَاعِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْخُرُوجِ فِيهِ لِغَيْرِ الْحَقِّ، وَقَدْ وَقَعَ مَا اتَّقَاهُ «مَالِكٌ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَاعِدَةٌ [١٢٠]

فَضِيلَةُ الشَّيْءِ غَيْرُ أَفْضَلِيَّتِهِ، وَحُكْمُ الْوَقْتِ فِيهِ غَيْرُ حُكْمِ الْأَصْلِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّرْغِيبِ الْأَفْضَلِيَّةُ وَإِنْ ثَبَتَ الْفَضْلُ، وَلَا مِنَ التَّرَكِّ أَوْ الْفِعْلِ لِعَارِضِ الْوَقْتِ رَفْضُ حُكْمِ الْأَصْلِ.

وَالْجَمْعُ لِلذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَالتَّلَاوَةِ قَدْ صَحَّ نَذْبُ كُلِّ ذَلِكَ بِالْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَلَا يَصِحُّ دَفْعُ أَصْلِ حُكْمِهِ، وَإِنْ أُوتِرَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ

(١) التبيين في آداب حملة القرآن (ص ١٠١) الطبعة الثالثة دار ابن حزم.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

(٣) لذا قال الإمام النووي في شرح الحديث المذكور: وفي هذا دليلٌ لفضل الاجتماع على تلاوة القرآن في المسجد، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال مالك: يُكْرَهُ. وتأوله بعض أصحابه. (المنهاج، ج ١٧/ص ٢١).

فَلَا فَضْلِيَّةَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ، كَالذِّكْرِ الْخَفِيِّ وَمَا يَتَعَدَّى مِنَ الْعِبَادَاتِ نَفْعُهُ
كَالْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَالتَّكْسُّبِ عَلَى الْعِيَالِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ اعْتِنَاءُ
الصَّحَابَةِ بِهِ وَشُغْلُهُمْ فِيهِ، حَتَّى شَغَلَهُمْ عَنِ الْإِجْتِمَاعِ لِلذِّكْرِ وَالتَّفَرُّغِ لَهُ مِنْ
غَيْرِ ضَمِيمَةٍ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَاهُمْ عِنْدَ إِمْكَانِهِ مِنْهُمْ مَعَ مَا هُمْ فِيهِ
اسْتَعْمَلُوهُ، كَالْأَسْفَارِ، وَالْأَعْيَادِ، وَأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟!

وَلَمَّا جَاءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَقَةَ الذَّاكِرِينَ تَجَاوَزَهُمْ وَجَلَسَ مَعَ
الْمُتَذَكِّرِينَ فِي الْعِلْمِ، فَآثَرَ الْمُتَذَكِّرِينَ لِتَعَدِّي نَفْعِهِمْ وَلَا حَتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ
فِيمَا هُمْ بِهِ، إِذْ لَا عِلْمَ لَهُمْ إِلَّا مِنْ قَبْلِهِ، فَقَصَدَهُمْ لِتَبْلِيغِ مَا جَاءَ بِهِ ^(١)،
بِخِلَافِ الذَّاكِرِينَ فَإِنَّ مَا هُمْ فِيهِ بَيْنَ بَيْنٍ بِنَفْسِهِ، وَنَفْعُهُ قَاصِرٌ عَلَيْهِمْ، لَكِنَّهُ
لَمْ يُنْكِرْ عَلَى أَوْلَيْكَ وَإِنْ آثَرَ هَؤُلَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٢١]

لِلزَّمَانِ حُكْمٌ يَخْصُهُ بِحَيْثُ يُخَصَّصُ مُبَاحُهُ بِنَدْبٍ أَوْ مَنَعٍ أَوْ كَرَاهَةٍ
أَوْ وَجُوبٍ، وَيُرَدُّ مَنَدُوبُهُ أَوْ مُبَاحُهُ لِمَنَعٍ أَوْ كَرَاهَةٍ، كُلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ

(١) فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ بِرَقَمِ (١٤٧٠٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى مَجْلِسَيْنِ؛ أَحَدُ الْمَجْلِسَيْنِ يَدْعُونَ اللَّهَ وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهِ،
وَالْآخَرُ يَتَعَلَّمُونَ الْفَقْهَ وَيُعَلِّمُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كِلَا الْمَجْلِسَيْنِ عَلَى
خَيْرٍ، أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ؛ أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهِ؛ إِنْ شَاءَ
أَعْطَاهُمْ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُمْ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ الْجَاهِلَ، وَإِنَّمَا بُعِثْتُ
مُعَلِّمًا، وَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ»، وَأَتَاهُمْ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْهِمْ. (ج ١٤/ص ٩٤).

كُلُّ مِنْهُمَا مُؤَدِّيًّا لِمَا يُعْطَاهُ حُكْمُهُ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ يَقْتَضِيهِ .

وَالْقَوْلُ بِمَنْعِ الْجَمْعِ لِلذَّكْرِ وَكَرَاهَتِهِ فِي هَذِهِ الْأُزْمِنَةِ مِنْ ذَلِكَ ، كَمَنْعِ النِّسَاءِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ مَمْنُوعٌ لِمَا عَرَضَ فِيهِ وَبِهِ ، لَا لِذَاتِهِ ، إِذْ أَصْلُ الشَّرِيعَةِ إِبَاحَتُهُ أَوْ نَذْبُهُ .

وَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَانِ ، فَمَنْ يَقُولُ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ يَمْنَعُ جَمِيعَ الصُّوَرِ لِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ «مَالِكٍ» رحمته الله ، وَمَنْ لَا يَقُولُ بِهَا إِنَّمَا يَمْنَعُ مَا يَقَعُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَمْنُوعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ «الشَّافِعِيِّ» رحمته الله وَغَيْرِهِ .

وَلَمَّا تَكَلَّمَ سَيِّدِي «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادٍ» رحمته الله عَلَى مَسْأَلَةِ الْحِزْبِ قَالَ : «إِنَّهُ مِنْ رَوَائِحِ الدِّينِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ التَّمَسُّكُ بِهَا ؛ لِذَهَابِ حَقَائِقِ الدِّيَانَةِ فِي هَذِهِ الْأُزْمِنَةِ ، وَإِنْ كَانَ بِدْعَةً ، فَهُوَ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ ، وَغَايَةُ الْقَوْلِ فِيهِ الْكَرَاهَةُ ، فَصَحَّ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِهِ» .

قُلْتُ : وَقَدْ يُلْحَقُ الذَّكْرُ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِينِ وَالْأَوْقَاتِ بِشَرْطِهِ ، وَلَعَلَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا قَصَدَ بِتَرْغِيهِ مَنْ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ لِاحْتِيَاجِهِمْ لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ «ابْنِ مَسْعُودٍ» رحمته الله لِقَوْمٍ وَجَدَهُمْ يَذْكُرُونَ جَمَاعَةً : «لَقَدْ جِئْتُمْ بِبِدْعَةٍ ظَلَمًا ، أَوْ : لَقَدْ فُقُتُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ عِلْمًا» ^(١) ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ حَدِيثُ التَّرْغِيبِ فِيهَا ، أَوْ أَنَّهُ أَنْكَرَ الْهَيْئَةَ وَنَحْوَهَا ؛ وَإِلَّا

(١) أوردته أبو نعيم في حلية الأولياء (ج ٤/ص ٣٨٠) .

فَلَا يَصِحُّ انْكَارُهُ بِهَذَا الْوَجْهِ بَعْدَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [١٢٢]

مُرَاعَاةُ الشُّرُوطِ فِي مَشْرُوطِهَا لَا زِمَ لِمُرِيدِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ وُجُودُهُ لَهُ وَإِنْ قَامَتْ صُورَتُهُ .

وَشُرُوطُ الذَّكْرِ الَّتِي تَتَعَيَّنُ عِنْدَ الْجَمْعِ لَهُ ثَلَاثُ :

* أَوَّلُهَا : خُلُوُ الْوَقْتِ عَنْ وَاجِبٍ أَوْ مَنُذُوبٍ مُتَّكِّدٍ ، يَلْزَمُ مِنْ عَمَلِهِ الْإِخْلَالُ بِهِ ، كَأَنْ يَسْهَرَ فَيَنَامَ عَنِ الصَّلَاةِ ، أَوْ يَتَشَاقَلَ فِيهَا ، أَوْ يُفَرِّطَ فِي وَرْدِهِ ، أَوْ يَضُرَّ بِأَهْلِهِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

* ثَانِيهِمَا : خُلُوهُ عَنْ مُحَرَّمَ أَوْ مَكْرُوهٍ يَفْتَرِنُ بِهِ ، كِاسْمَاعِ النِّسَاءِ وَحُضُورِهِنَّ ، أَوْ مَنْ يُتَّقَى مِنَ الْأَخْدَاثِ ، أَوْ قَصْدِ طَعَامٍ لَا قُرْبَةَ فِيهِ ، أَوْ دَاخِلَتُهُ شُبْهَةً وَلَوْ قَلَّتْ ، أَوْ فِرَاشٍ مُحَرَّمٍ كَحَرِيرٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ ذِكْرِ مَسَاوِي النَّاسِ ، أَوْ الْأَشْتِعَالِ بِالْأَرَاجِيفِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

* الثَّالِثُ : التِّزَامُ آدَابِ الذَّكْرِ مِنْ كَوْنِهِ شَرْعِيًّا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ ، بِحَيْثُ يَكُونُ بِمَا صَحَّ وَاتَّضَحَ ، وَذِكْرُهُ عَلَى وَجْهِ السَّكِينَةِ ، وَإِنْ مَعَ قِيَامٍ مَرَّةً وَقُعُودٍ أُخْرَى ، لَا مَعَ رَفْصٍ وَصُرَاخٍ ^(١) وَنَحْوِهِ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْمَجَانِينِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ «مَالِكٌ» رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَنْهُمْ فَقَالَ : «أَمَجَانِينُ

(١) فِي (أ) وَ (ح) : وَصِيَا ح



هُمْ؟»^(١). وَغَايَةُ كَلَامِهِ الاسْتِغْبَاحُ بِوَجْهِ يَكُونُ الْمَنْعُ فِيهِ أُخْرَى ، فَافْهَمْ ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [١٢٣]

اسْتِرَاقُ النَّفْسِ بِمَلَائِمِهَا طَبْعًا لِمَا فِيهِ نَفْعٌ دِينِيٌّ: مَشْرُوعٌ. فَمِنْ
ثُمَّ رُغْبٍ فِي أَذْكَارٍ وَعِبَادَاتٍ لِأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ ، كَقِرَاءَةِ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ لِدَفْعِ
الْفَاقَةِ^(٢) ، وَ«بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي
السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»^(٣) لِصَرْفِ الْبَلَايَا الْمُفَاجِئَةِ ، وَ«أَعُوذُ
بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»^(٤) لِصَرْفِ شَرِّ ذَوَاتِ السُّمُومِ

(١) في ترتيب المدارك للقاضي عياض: قال المسيبي: بينما كنا عند مالك وأصحابه حوله فقال رجل من أهل نصيبين يا أبا عبد الله عندنا قوم يقال لهم الصوفية يأكلون كثيراً ثم يأخذون في القصائد ثم يقومون فيرقصون. فقال مالك: أصبيان هم؟ قال لا. قال أمجانين؟ قال لا، قوم مشائخ وغير ذلك عقلاء قال مالك ما سمعت أن أحداً من أهل الإسلام يفعل هذا. قال الرجل بل يأكلون ثم يقومون فيرقصون نواشب ويلطم بعضهم رأسه وبعضهم وجهه فضحك مالك ثم قام فدخل منزله. فقال أصحاب مالك للرجل لقد كنت يا هذا مشووماً على صاحبنا، لقد جالسناه نيفاً وثلاثين سنة فما رأيناه ضحك إلا في هذا اليوم. (ترتيب المدارك، ج ٢/ص ٥٤).

(٢) أخرجه ابن السني عن ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ أَبَدًا» قَالَ: وَقَدْ أَمَرْتُ بَنَاتِي أَنْ يَقْرَأْنَهَا كُلَّ لَيْلَةٍ. (عمل اليوم والليلة، ص ٦٢٩ طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية) وكذلك أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (ج ٤/ص ١١٩).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، أبواب النوم.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من سوء =

وَالْحِفْظُ فِي الْمَنْزِلِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَذْكَارِ صَرْفِ الْهُمُومِ وَالذُّيُونِ
وَالِإِعَانَةِ عَلَى الْأَسْبَابِ كَالْغِنَى وَالْعِزِّ وَنَحْوِهِ.

بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهَا إِنْ أَفَادَتْ عَيْنَ مَا قُصِدَتْ لَهُ كَانَ دَاعِيًا لِحُبِّهَا، ثُمَّ
حُبُّهَا دَاعٍ لِحُبِّ مَنْ جَاءَ بِهَا وَمَنْ نُسِبَتْ لَهُ أَصْلًا وَفَرْعًا، فَهِيَ مُؤَدِّيَّةُ
لِحُبِّ اللَّهِ. وَإِنْ لَمْ تُؤَدِّ مَا قُصِدَتْ لَهُ فَاللُّطْفُ مَوْجُودٌ بِهَا، وَلَا أَقَلَّ مِنْ
أَنْسِ النَّفْسِ بِذِكْرِ الْحَقِّ، وَدُخُولُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الطَّبَاعُ أَمَكْنُ وَأَيْسَرُ.

وَلِهَذَا الْأَصْلِ اسْتَنَّدَ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ الْبُونِي» وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ
فِي ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ وَخَوَاصِّهَا، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ أَنْ لَا تُجْعَلَ الْأَذْكَارُ
وَالْعِبَادَاتُ سَبَبًا فِي الْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِجْلَالًا لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٢٤]

كُلُّ اسْمٍ أَوْ ذِكْرٍ فَخَاصِّيَّتُهُ مِنْ مَعْنَاهُ، وَتَصْرِيْفُهُ فِي مُقْتَضَاهُ، وَسِرُّهُ
فِي عَدَدِهِ، وَإِجَابَتُهُ عَلَى قَدْرِ هِمَّةِ صَاحِبِهِ، فَمِنْ ثَمَّ لَا يَنْتَفِعُ عَالِمٌ إِلَّا
بِجَلِيٍّ وَاضِحِ الْمَعْنَى، وَلَا جَاهِلٌ إِلَّا بِخَفِيِّ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ^(١)، وَيَبْقَى
مَنْ بَيْنَهُمَا بَيْنَهُمَا.

= القضاء ودرك الشقاء وغيره.

(١) قال الشيخ زروق في علم الحروف: لا ينتفع به إلا عالمٌ يعرف حقائق ما يتحرك فيه،
أو جاهلٌ يعظم في نفسه ما يتوهمه من قوّته، فلذلك لا ينتفع عالمٌ بمجهول، ولا
جاهلٌ بواضح، بل بمبهمات. (عدة المريد الصادق، ص ٢٢٨).



وَلَزِمَ اغْتِبَارُ الْعَدَدِ الْمَوْضُوعِ شَرْعًا، وَالْمُسْتَخْرَجِ اسْتِنْبَاطًا لِتَوْقُفِ
التَّحْقِيقِ عَلَيْهِ حَسَبِ سُنَّةِ اللَّهِ.

فَأَمَّا الْكُتُبُ وَالتَّفْرِيطُ فِي الشَّكْلِ وَنَحْوُهُ فَأَمْرٌ مُسْتَفَادٌ مِنْ عِلْمِ
الطَّبَاعِ وَالطَّبَائِعِ، وَلَا يَخْفَى بُعْدُهُ عَنِ الْحَقِّ وَالتَّحْقِيقِ، فَلِذَا قَالَ «ابْنُ
الْبَنَّا» رحمته الله: «بَابِنِ «الْبُونِيِّ» وَأَشْكَالَهُ، وَوَافِقِ «خَيْرِ النَّسَاجِ» وَأَمْثَالَهُ».

وَقَالَ «الْحَاتِمِيُّ» رحمته الله: «عِلْمُ الْحُرُوفِ عِلْمٌ شَرِيفٌ، لَكِنَّهُ مَذْمُومٌ
دِينًا وَدُنْيَا، فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ».

قُلْتُ: أَمَّا دِينًا فَلِتَوَغَّلِ صَاحِبِهِ فِي الْأَسْبَابِ الْمُتَوَهِّمَةِ دُونَ
الْمُحَقَّقَةِ، وَذَلِكَ قَادِحٌ فِي مَقَامِ التَّوَكُّلِ بِاعْتِبَارِ الاجْتِهَادِ فِي الْمُسَبِّبِ،
كَالْمُبَادَرَةِ بِالْكَيِّ فِي التَّطَبُّبِ لِأَنَّهُ مِنْ نَزَقِ ^(١) النَّفْسِ وَاسْتِعْجَالِ الْبُرْءِ،
فَافْهَمُ. وَأَمَّا دُنْيَا فَلِأَنَّهُ شُغْلٌ فِي وَجْهِ يُخِلُّ بِعِمَارَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢).



(١) النَّزَقُ: خِفَّةٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَعَجَلَةٌ فِي جَهْلٍ وَحُمَقٍ. (لسان العرب، مادة: نزق).
(٢) قال الشيخ زروق في تعليق آخر على كلام الحاتمي: قُلْتُ: أَمَّا دِينًا فَلِأَنَّهُ مُبْطَلٌ لِلْهَمَّةِ،
وَتَعَمُّقٌ فِي الْأَسْبَابِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ صَحِيحٍ. وَأَمَّا دُنْيَا فَلِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِأَوْهَامٍ، مَعَ تَوْقُفِهِ
عَلَى شُرُوطِ مَعْدُومَةٍ، فَالْعَمَلُ فِيهِ عَمَلٌ فِي غَيْرِ مَعْمَلٍ، فَمِنْ شُرُوطِهِ إِدْرَاكُ مَبَادِئِهِ
ذَوْقًا، وَمَعْرِفَةُ مَبَانِيهِ تَحْقِيقًا، وَمَعْرِفَةُ مَوَاقِعِهِ حَقِيقَةً بِنَظَرٍ دَقِيقٍ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ مِنْ
النَّفُوسِ، فَلِذَلِكَ قُلَّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ، إِلَّا عَلَى يَدِ شَيْخٍ كَامِلٍ، وَنَحْوِهِ مِنْ طَرِيقِ الْإِعَانَةِ
فِي بَابِ الذِّكْرِ، فَاضْرِبْ عَنْهُ صَفْحًا إِنْ كُنْتَ عَاقِلًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. (عدة المريد
الصادق، ص ٢٢٨).

قَاعِدَةٌ [١٢٥]

اعْتِبَارُ النَّسَبِ الْحُكْمِيَّةِ جَارٍ فِي الْأُمُورِ الْحُكْمِيَّةِ عَلَى وَجْهِ نِسْبَتِهَا مِنْهُ، فَمِنْ ثَمَّ اعْتَبِرَ الْعَدَدُ فِي الذَّكْرِ؛ إِذْ مَرَجُعُ الْوُجُودِ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ جَوَاهِرِهِ وَأَعْرَاضِهِ، فَإِذَا وَافَقَتِ النَّسَبَةُ مَحَلَّهَا وَقَعَ التَّأْثِيرُ حَسَبَ الْقِسْمَةِ الْأَزَلِيَّةِ.

وَلِعَقْدِ الْأَعْدَادِ وَجْهٌ فِي الشَّرْعِ؛ إِذْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِنِسَاءٍ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ: «وَأَعْقِدْنَ بِالْأَصَابِعِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ»^(١)، وَأَقَرَّ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ عَلَى تَسْيِيحِهَا فِي نَوَى كَانَ بَيْنَ يَدَيْهَا^(٢)، وَكَانَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْطٌ قَدْ رَبَطَ فِيهِ خَمْسَمِئَةٍ عُقْدَةٍ يُسَبِّحُ فِيهَا^(٣).

قِيلَ: وَالسُّبْحَةُ أَعَوْنُ عَلَى الذَّكْرِ، وَأَدْعَى لِلدَّوَامِ، وَأَجْمَعُ لِلْفِكْرِ، وَأَقْرُبُ لِلْحُضُورِ، وَأَعْظَمُ لِلثَّوَابِ؛ إِذْ لَهُ ثَوَابُ أَعْدَادِهَا، وَمَا تَعَطَّلَتْ

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب في فضل التسييح والتهليل والتقدیس؛ وأبو داود في كتاب الصلاة، باب التسييح بالحصى؛ وفيهما: «بالأنامل» بدل «الأصابع»

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عن كنانة مولى صفية قال: سمعت صفية تقول: «دخل عليَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بها، فقال: «لَقَدْ سَبَّحْتَ بِهِ، أَلَا أَعْلَمُكَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَبَّحْتَ بِهِ». فقلت: بلى علمني، فقال: «قولي سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ».

(٣) راجع حلية الأولياء (ج ١/ص ٣٨٣)



فِيهِ لِضْرُورَةٍ أَوْ تَعَطُّلٍ مِنْهَا لِغَلَطٍ وَنَحْوِهِ لِتَعْيِينِهَا.

وَفِي تَخْصِيلِ ثَوَابِ ذِكْرِ جَامِعٍ لِعَدَدٍ، كَقَوْلِهِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ» مَعَ تَضْعِيفِهِ أَوْ دُونَهُ أَوْ لَعُوهِ أَقْوَالٌ، وَصَحَّحَ بِلَا تَضْعِيفٍ.

قِيلَ: وَذَوَاتُ الْأَسْبَابِ كَتَسْبِيحِ التَّعَجُّبِ أَفْضَلُ مِنْ مُطْلَقِهَا، فَيُتْرَكُ الْمُطْلَقُ لِلْمُقَيَّدِ فِي وَقْتِهِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

*** ** *

(١) فِي وَقْتِهِ: لَيْسَ فِي (ب).

بَابُ
(۱۲)

قَاعِدَةٌ [١٢٦]

مَا أُبِيحَ لِسَبَبٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ فَلَا يَكُونُ شَائِعًا^(١) فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ حَتَّى يَتَنَاولَ صُورَةً خَاصَّةً^(٢) بِخُصُوصِهَا لَيْسَتْ عَيْنَ الْوَجْهِ الْخَاصِّ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِإِبَاحَةِ الْغِنَاءِ فِي الْوَلَائِمِ وَنَحْوِهَا عَلَى إِبَاحَةِ مُطْلَقِ السَّمَاعِ، وَلَا بِإِبَاحَةِ إِنْشَاءِ الشَّعْرِ عَلَى صُورَةِ السَّمَاعِ الْمَعْلُومَةِ؛ لِاخْتِمَالِ اخْتِصَاصِ حُكْمِهَا.

فَلِذَلِكَ قَالَ «ابْنُ الْفَاكِهَانِي» رحمته الله فِي «شَرْحِ الرِّسَالَةِ»: «لَيْسَ فِي السَّمَاعِ نَصٌّ بِمَنْعٍ وَلَا إِبَاحَةٍ». يَعْنِي عَلَى الْوَجْهِ الْخَاصِّ، وَإِلَّا فَقَدْ صَحَّ فِي الْوَلَائِمِ وَالْأَعْيَادِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَفْرَاحِ الْمَشْرُوعَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ عَلَى الْأَشْغَالِ.

فَإِذَا الْمَسْأَلَةُ جَارِيَةٌ عَلَى حُكْمِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٢٧]

الْأَشْيَاءُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ فِيهَا قِيلَ: عَلَى الْوَقْفِ، فَالسَّمَاعُ لَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: عَلَى الْإِبَاحَةِ، فَالسَّمَاعُ مُبَاحٌ. وَقِيلَ: عَلَى الْمَنْعِ،

(١) فِي (ب): تَابَعًا.

(٢) خَاصَّةٌ: لَيْسَتْ فِي (ب).

فَالسَّمَاعُ مَمْنُوعٌ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الصُّوفِيَّةُ بِالْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، كَاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ «أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ» رحمته الله : «السَّمَاعُ لَيْسَ مِنَ التَّصَوُّفِ بِالْأَصْلِ وَلَا بِالْعَرَضِ ، إِنَّمَا أُخِذَ مِنْ أَعْمَالِ الْفَلَاسِفَةِ» ^(١) .
انْتَهَى بِمَعْنَاهُ .

وَالْتَحَقِيقُ أَنَّهُ شُبْهَةٌ تَتَقَى لِشِبْهَيْهَا بِالْبَاطِلِ وَهُوَ اللَّهُ ، إِلَّا لِضَرُورَةِ تَقْتَضِي الرُّجُوعِ إِلَيْهِ ، فَقَدْ تَبَاحُ لِدَلِكِ .

وَقَدْ ذَكَرَ «الْمَقْدِسِيُّ» ^(٢) أَنَّ «أَبَا مُضْعَبٍ» سَأَلَ «مَالِكًا» رحمته الله فَقَالَ :
لَا أَذْرِي ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا لَا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ وَلَا يَقْعُدُونَ عِنْدَهُ ،
وَلَا يُنْكِرُهُ إِلَّا نَاسٌ غَيْبٌ أَوْ جَاهِلٌ غَلِيظُ الطَّبَعِ ^(٣) .

وَقَالَ «صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» رَحِمَهُمَا اللَّهُ : رَأَيْتُ وَالِدِي

(١) ولفظ الشاطبي: والسماع في طريقة التصوف ليس منها، لا بالأصل ولا بالتبع، ولا استعمله أحد من السلف ممن يشار إليه حاديًا في طريق الخير، وإنما رأيته مأخوذًا به في ذلك وفي غيره من عند الفلاسفة الآخذة بالتكليف الشرعي بالتبع . (الاعتصام، ج ١/ص ٣٦١) .

(٢) هو الشيخ محمد بن طاهر المقدسي القيسراني (٤٤٨ - ٥٠٧) صاحب كتاب «صفوة التصوف» .

(٣) راجع كتاب صفوة التصوف للمقدسي (ص ٣٢٨ - ٣٢٩) تحقيق غادة المقدم عدرة، طبعة دار المنتخب العربي، ط ١ . ١٩٩٥ م .



يَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ الْحَائِطِ لِسَمَاعٍ كَانَ عِنْدَ جِيرَانِنَا^(١).

وَقَالَ «ابْنُ الْمُسَيَّبِ» لِقَوْمٍ يَعْيِيُونَ الشَّعْرَ: «نَسْكُوا نُسْكَاً أَعْجَمِيًّا». وَقَدْ صَحَّ عَنْ «مَالِكٍ» إِنْكَارُهُ وَكَرَاهَتُهُ^(٢).

وَأُخِذَ مِنْ «الْمُدَوَّنَةِ» جَوَازُ كُلِّ ذَلِكَ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ آلَةٍ، وَإِلَّا فَمُتَّفَقٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، غَيْرَ مَا لِـ«الْعَبْرِيِّ» وَ«إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ»^(٣)، وَمَا فِيهِمَا مَعْلُومٌ^(٤).

(١) قال المقدسي: قال أبو العباس الفرغاني: سمعتُ صالح بن أحمد ابن حنبل يقول: كنتُ أحب السماع، وكان أبي يكره ذلك، فوعدت ليلة ابن الجنادة فمكث عندي إلى أن علمتُ أن أبي نام، فأخذ يغني، فسمعتُ كشفه فوق السطح فصعدتُ فرأيتُ أبي فوق السطح يسمع ما يغني به وذيله تحت إبطه وهو يتبختر على السطح كأنه يرقص. (صفوة التصوف، ص ٣٣٤).

(٢) في المدونة: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يُعَلِّمَ وَلَدَهُ الشَّعْرَ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: لَا يُعْجِبُنِي هَذَا. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْجَرْتَ كَاتِبًا يَكْتُبُ لِي شِعْرًا أَوْ نَوْحًا أَوْ مُصْحَفًا؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: أَمَّا كِتَابُ الْمُصْحَفِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَأَمَّا الشَّعْرُ وَالنَّوْحُ فَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ مَالِكٍ وَلَا يُعْجِبُنِي؛ لِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ تُبَاعَ كُتُبُ الْفَقْهِ، فَكُتِبَ الشَّعْرُ أُخْرَى أَنْ يَكْرَهَهَا. (المدونة، ج ٣/ص ٣٤١ طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) قال الذهبي: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبد الرحمن بن عوف: الإمام الحافظ الكبير أبو إسحاق القرشي الزهري المدني. قال فيه يحيى بن معين: «ثقةٌ حجةٌ». كان ممن يترخص في الغناء على عادة أهل المدينة، وكأنه ليم في ذلك فانزعج على المحدثين وحلف أنه لا يحدث حتى يُعَنَّى قبله. (راجع سير أعلام النبلاء، ج ٧/ص ٣١٤ طبعة دار الحديث ٢٠٠٦م).

(٤) نقل الإمام القرطبي في تفسيره عن الإمام أبي الطيب الطبري قوله: أجمع علماء=

وَقَدْ بَالَعَ «الطَّرُوشِي»^(١) فِي الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا، وَتَحْقِيقُهَا آيِلٌ إِلَى الْمَنَعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٢٨]

اعْتَقَادُ الْمَرءِ فِيمَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ قُرْبَةً بِدَعَا، وَكَذَا إِحْدَاثُ حُكْمٍ لَمْ يَتَقَدَّمَ، وَكُلُّ ذَلِكَ ضَلَالٌ، إِلَّا أَنْ يُرْجَعَ لِأَضْلٍ اسْتَنْبَطَ مِنْهُ، فَيَرْجِعُ حُكْمُهُ إِلَيْهِ.

وَالسَّمَاعُ لَا دَلَالَهَ عَلَى نَدْبِهِ عِنْدَ مُبِيحِهِ جُمْلَةً وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ تَفْصِيلٌ عِنْدَ قَوْمٍ، فَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ عِنْدَ مُبِيحِهِ رُخْصَةٌ تُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ فِي الْجُمْلَةِ فَيَعْتَبَرُ شَرْطُهَا، وَإِلَّا فَالْمَنَعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٢٩]

التَّهَيُّؤُ لِلْقَبُولِ عَلَى قَدْرِ الإِضْغَاءِ لِلْمَقُولِ، فَمَنْ كَانَ اسْتِمَاعُهُ بِالْحَقِيقَةِ اسْتِفَادَ التَّحْقُوقِ، وَمَنْ كَانَ اسْتِمَاعُهُ بِالنَّفْسِ اسْتِفَادَ سُوءِ الْحَالِ، وَمَنْ كَانَ سَمَاعُهُ بِالطَّبَعِ اقْتَصَرَ نَفْعُهُ عَلَى وَقْتِهِ، فَمِنْ ثَمَّ لَا يَزْدَادُ طَالِبُ الْعِلْمِ لِلدُّنْيَا مَسْأَلَةً إِلَّا أَزْدَادَ إِذْبَارًا عَنِ الْحَقِّ، وَلَا يَسْتَفِيدُ

= الأَمْصَارُ عَلَى كَرَاهَةِ الْغِنَاءِ وَالْمَنَعِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا فَارَقَ الْجَمَاعَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ وَعَبِيدَ اللَّهِ الْعَنْبَرِيَّ. (الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ١٦/ص ٧٦٣ طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ).

(١) رَاجِعُ كِتَابِ الْحَوَادِثِ وَالْبَدْعِ لِلطَّرُوشِيِّ، فَصْلُ الْقِرَاءَةِ بِالْأَلْحَانِ (ص ٨٣) طَبْعَةُ دَارِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ.

غَالِبُ النَّاسِ مِنَ الْمَحَافِلِ الْعَامَّةِ كَالْكِتَابِ وَالْمِيعَادِ وَنَحْوِهِ إِلَّا اسْتِحْلَاؤُهُ فِي الْوَقْتِ، وَيَنْفَعُ ذَا الْحَقِيقَةِ مَا يُفِيدُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ خَرَجَ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣٠]

مَا خَرَجَ مِنَ الْقَلْبِ دَخَلَ الْقَلْبَ، وَمَا قُصِرَ عَلَى اللِّسَانِ لَمْ يُجَاوِزِ الْأَذَانَ، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ دُخُولِهِ لِلْقَلْبِ إِمَّا أَنْ يَلْقَى مُعَارِضًا فَيَدْفَعُهُ بِجُحُودٍ كَحَالِ الْكُفَّارِ، أَوْ بِإِعْرَاضٍ كَأَحْوَالِ الْمُنَافِقِينَ، أَوْ يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُبَاشَرَةِ الْقَلْبِ حَائِلٌ رَقِيقٌ كَأَحْوَالِ الْعَصَاةِ، أَوْ يَمَسَّ سُوءِدَاءَهُ^(١) وَيُبَاشِرَ حَقِيقَتَهُ فَيُوجِبُ الْإِقْدَامَ وَالْإِحْجَامَ عَلَى حُكْمِهِ^(٢)، كَحَالِ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْمُرِيدِينَ، فَأَمَّا الْعَارِفُ فَمُسْتَفِيدٌ^(٣) مِنْ كُلِّ ذِي فَائِدَةٍ، كَانَ مِنْ قَلْبٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣١]

قَالَ «الشَّافِعِيُّ» رحمته الله: «الشَّعْرُ كَلَامٌ حَسَنُهُ حَسَنٌ وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ». فَالْمُتَمَثِّلُ تَابِعٌ فِي ذِمَّةٍ وَمَدْحِهِ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ^(٤)، ثُمَّ هُوَ عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ مَضْرُوفٌ لِنِيَّةِ قَائِلِهِ أَصْلًا أَوْ تَمَثُّلًا كَسَامِعِهِ^(٥)، فَتَعَيَّنَتْ مُرَاعَاةُ أَحْوَالِ

(١) فِي (ب) وَ (ح): سُوءِدَاءُ الْقَلْبِ.

(٢) فِي (ب): عَلَى فَعْلِهِ.

(٣) فِي (ب): فَيُسْتَفِيدُ.

(٤) لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ: لَيْسَ فِي (ب).

(٥) فِي (ب): كَسَمَاعِهِ.

أَهْلِهِ وَالْمَسْمُوعِ عَلَيْهِ، فَلَا يُوضَعُ وَصْفٌ دَنِيٍّ عَلَى عَلِيٍّ لِأَنَّهُ إِسَاءَةٌ
أَدَبٍ، وَلَا بِالْعَكْسِ لِأَنَّهُ إِخْلَالٌ بِالْحَالِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ «أَبَا سَعِيدِ الْخَرَّازَ» قَالَ لِمَنْ رَأَاهُ فِي النَّوْمِ:
«إِنَّ الْحَقَّ أَوْقَفَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَالَ: أَتَحْمِلُ وَصْفِي عَلَى لَيْلَى وَسَعْدَى؟!
لَوْلَا أَنِّي نَظَرْتُ إِلَيْكَ فِي مَقَامٍ أَرَدْتَنِي بِهِ خَالِصًا لَعَذَّبْتُكَ»^(١). انْتَهَى،
فَأَفْهَمَ.

قَاعِدَةٌ [١٣٢]

اعْتِرَافُ الْمُحَقِّقِ بِنَقْصِ رُبِّيَّةٍ^(٢) هُوَ فِيهَا عَلَى الْجُمْلَةِ يَقْضِي بِذَمِّهَا
عَلَى نَحْوِ مَا حَكَى فِي اعْتِرَافِهِ لِأَنَّ إِخْبَارَهُ رَاجِعٌ لِأَمَانَتِهِ، فَلَا^(٣) يَذْكُرُ
غَيْرَ مَا تَحَقَّقَ ذَمُّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ كَذَّابٌ. ثُمَّ هُوَ فِيهَا إِمَّا مَعْذُورٌ أَوْ مُسِيءٌ،

(١) ورد في التفسير المنسوب لسهل بن عبد الله التستري: قال أبو بكر: كان أبو سعيد
الخرّاز مقيماً بمكة، وكان من أشد الناس محبة للسمع من قصائد الجدل وأشعار
الغزل، فأخبرني غلامه أبو الأذنين أنه رآه بعد موته في المنام، وقال له: ما فعل الله
بك يا أبا سعيد؟ فقال: غفر لي بعد توبيخ وددت أنه أمر بي إلى النار ولم يوبخني.
فقلت له: ولم ذلك؟ قال: أوقفني الحق بين يديه من وراء حجاب الخوف، وقال لي:
حملت أمري على ليلى وسعدى، ولولا أنك وقفت لي وقفة أردتني بها لأمرت بك
إلى النار، فلما أن زال حجاب الخوف إلى حجاب الرضا قلت: يا إلهي لم أجد من
يحمل عني ما حملتني غيرك فأشرت إليك، قال: صدقت، وأمر بي إلى الجنة، والله
أعلم. (تفسير التستري، ج ١/ص ٢١ طبعة دار الكتب العلمية، سنة ١٤٢٣هـ).

(٢) في (ب): رؤية.

(٣) فلا: ليست في (أ).

وَالْأَوَّلَى بِهِ الْعُذْرُ، فَيُعْذَرُ^(١) وَلَا يُقْتَدَى بِهِ، لَا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى التَّنَكُّيْتِ^(٢) وَنَحْوِهِ مِمَّا يَبْعُدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣٣]

مَنْعُ الشَّيْءِ لِمَا يَعْضُرُ فِيهِ أَوْ بِسَبَبِهِ لَا يَقْضِي بِنَقْضِ أَصْلِ حُكْمِهِ. وَقَدْ جَزَمَ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ بِمَنْعِ السَّمَاعِ لِعَارِضِ الْوَقْتِ مِنَ الْإِبْتِدَاعِ وَالضَّلَالِ بِسَبَبِهِ^(٣)، حَتَّى قَالَ «الْحَاتِمِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «السَّمَاعُ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ، وَلَا يُقْتَدَى بِشَيْخٍ يَعْمَلُ السَّمَاعَ أَوْ يَقُولُ بِهِ»^(٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «سَأَلْتُ أَسْتَاذِي عَنِ

(١) فِي (أ): فَنَعُذَرُهُ.

(٢) فِي (ح): التَّبَكُّيْتِ.

(٣) وَهُوَ مَوْقِفُ الشَّيْخِ زُرُوقٍ حَيْثُ قَالَ: السَّمَاعُ وَالْإِجْتِمَاعُ هُوَ مِمَّا تَسْرِعُ إِلَيْهِ نَفُوسُ الْجَاهِلِينَ، وَتَوَلَّعَ بِهِ قُلُوبُ الْغَافِلِينَ، وَتَوَثَّرَتْهُ تَوَجُّهَاتُ الْبَطَالِينَ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ ضَعْفَاءُ الْمَشْرِفِينَ، وَتَقِفُ مَعَهُ حَقَائِقُ الْمَجَانِينَ، وَتَرْتَاحُ إِلَيْهِ أَكْبَادُ الْمَفْتُونِينَ، وَتَمِيلُ إِلَيْهِ كَلِيَّاتُ الْمَمْتَحَنِينَ، وَتَنْطَبِعُ مَعَهُ أَسْرَارُ الْمَخْدُوعِينَ، وَتَرْبُو بِهِ زَوَائِدُ الْمُسْتَدْرَجِينَ، وَتَجْنَحُ لَهُ كَلِيَّاتُ الْمَدَّعِينَ، وَيَنْقَطِعُ بِهِ جِهْلَةُ الْمُتَوَجِّهِينَ، وَتَتَضَرَّرُ بِهِ بَصَائِرُ الْمُرِيدِينَ، وَتَنْقُصُ بِهِ مَوَادِّ الْعَارِفِينَ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِ بَعْضُ الْوَاصِلِينَ لِإِفَادَةِ غَيْرِهِمْ أَوْ رَفَقًا بِأَبْدَانِهِمْ أَوْ مُوَافَقَةً لِلْحَالِ فِي وَقْتِهِمْ، فَهُوَ مَوْقِفُ الْإِبْطَالِ وَمَزَلَّةُ أَقْدَامِ الرِّجَالِ، وَأَكْثَرُ مَا يَعْتَنِي بِهِ أَهْلُ الْبَاطِلِ وَالضَّلَالِ. (عِدَّةُ الْمُرِيدِ الصَّادِقِ، ص ٢٦٣).

(٤) أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ زُرُوقُ فِي الْعِدَّةِ (ص ٢٦٤) مَنْسُوبًا لَصَحَابِ «الْأَمْرِ الْمَحْكَمِ الْمَرْبُوطِ» وَهُوَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ، وَرَاجَعْتَ تِلْكَ الرِّسَالَةَ فَلَمْ أَجِدْهُ فِيهَا.

السَّمَاعُ فَقَالَ لِي: ﴿إِنَّهُمْ أَفْوَاءُ أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ ﴿١﴾ فَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ
[الصفات: ٦٩ - ٧٠] (١).

وَقَالَ «ابْنُ نُجَيْدٍ» ﷺ: «زَلَّةٌ فِي السَّمَاعِ شَرٌّ مِنْ كَذَا كَذَا سَنَةِ
تَغْتَابُ النَّاسَ».

وَقِيلَ لِـ«الْجُنَيْدِ»: كُنْتَ تَسْمَعُ فَلِمَ تَرَكْتَ (٢)؟ قَالَ: «مِمَّنْ؟» قِيلَ
لَهُ: مِنْ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَعَ مَنْ أَنَا (٣)؟!» انتهى.

وَمَجْرَى (٤) الْحُكْمِ فِي الْمَنْعِ كَالذِّكْرِ بِالْجَمْعِ، يَتَأَكَّدُ لِفَقْدِ حُكْمِ
الْأَصْلِ، فَالْقَائِلُ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ يَمْنَعُ بِالْجُمْلَةِ (٥)، وَغَيْرُهُ يَمْنَعُ مَا تَصَوَّرَ
فِيهِ الْبَاطِلُ لَيْسَ إِلَّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ذكر الشيخ زروق بعد إيراد كلام الشيخ أبي الحسن قول الشيخ أبي العباس المرسى:
«ممن كان من فقراء هذا الزمان مؤثراً لهواه، أكلاً لما حرّم مولاته، ففيه نزغة يهودية؛
لأن القوال يذكرُ العشق وما هو بعاشق، والمحبة وما هو بمحب، والوجد وما هو
بواجد، فالقوال يقول الكذب، والمستمع سماعٌ له، ومن أكل من الفقراء طعام الظلمة
حين يدعى إلى السماع فهو يصدق عليه قوله تعالى: ﴿سَتُحْتَوَىٰ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ
لِلْحُوتِ﴾ [المائدة: ٤٢]. (عدة المريد الصادق، ص ٢٦٣).

(٢) في (ب): تركته.

(٣) أنا: ليست في (أ).

(٤) في (ب): وكذا.

(٥) قال الشيخ زروق: وبالجمله فالسماع من شبه الدين التي يتعين على من استبرأ لدينه
وعرضه التبرؤ منها، وهو من حيث صورته يشبه الباطل فيترجح تركه. (عدة المريد
الصادق، ص ٢٦٤).

قَاعِدَةٌ [١٣٤]

مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ قُبْدَ بِقَدْرِهَا، وَوُقِفَ بِهِ عَلَى وَجْهِهَا، وَرُوعِيَ فِيهِ شَرْطُهُ صِحَّةً وَكَمَالًا، وَمِنْ ذَلِكَ السَّمَاعُ، الضَّرُورَةُ^(١) الدَّاعِيَةُ لَهُ ثَلَاثُ^(٢):

* أَوَّلُهَا: تَحْرِيكُ الْقَلْبِ لِئَعْلَمَ مَا فِيهِ بِمُثِيرِهِ. وَقَدْ يُكْتَفَى عَنْ هَذَا بِمُطَالَعَةِ وُجُوهِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَمُفَاوَضَةِ أَخٍ أَوْ شَيْخٍ.

* الثَّانِي: الرَّفْقُ بِالْبَدَنِ بِإِرْجَاعِهِ لِلْإِحْسَاسِ وَمُثِيرَاتِ الطَّبَاعِ حَتَّى لَا يَهْلِكَ بِمَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ قَوِيِّ الْوَارِدَاتِ. وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ ذَلِكَ بِمُلَابَسَةِ الْعَادِيَّاتِ الْبَشَرِيَّةِ فِي الْجُمْلَةِ كَالنِّكَاحِ وَالْمُزَاجِ وَنَحْوِهِ.

* الثَّلَاثُ: التَّنَزُّلُ^(٣) لِلْمُرِيدِينَ حَتَّى تَتَفَرَّغَ قُلُوبُهُمْ لِقَبُولِ الْحَقِّ فِي قَالِبِ الْبَاطِلِ، إِذْ لَيْسَ لَهُمْ قُوَّةُ قَبُولِ الْحَقِّ مِنْ وَجْهِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ مِنَ الطَّبَعِ^(٤). وَلِهَذَا الْوَجْهِ نَحَا «الشُّشْتَرِي» ﷺ بِأَرْجَالِهِ فِيمَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ب): لِلضَّرُورَةِ.

(٢) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: قَدْ تَدْعُو الضَّرُورَةُ لِلسَّمَاعِ بِغَلْبَةِ حَالٍ أَوْ وَارِدٍ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى قَدْرِهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ، وَالذِّكْرُ فِي ذَلِكَ أَوْلَى مِنَ الْقِصَاصِ وَالْأَرْجَالِ، لَا سِيَّمَا الْمَحْتَمَلَةَ، فَأَمَّا الصَّرِيحَةُ فِي الشَّرِّ كَذِكْرِ الْقُدُودِ وَالْخُدُودِ وَالْخُمُورِ وَالشُّعُورِ فَتَجَنَّبَهَا وَاجِبٌ لَا حَدِيثَ مَعَهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. (عِدَّةُ الْمُرِيدِ الصَّادِقِ، ص ٢٦٤).

(٣) فِي (أ) وَ (ح): التَّنَازُلُ.

(٤) فِي (ب): الطَّبَاعِ.

قَاعِدَةٌ [١٣٥]

اسْتِجْلَابُ النَّفُوسِ بِمُسَاعَدَةِ طَبْعِهَا أُخْرَى لِتَقْرِيبِ نَفْعِهَا، فَمِنْ ثَمَّ وَقَعَتِ الْمَنْفَعَةُ بِالْأَزْجَالِ وَالْقَصَصِ فِي تَعْرِيفِ الطَّرِيقِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى حَقَائِقِهَا، لَكِنَّ رَائِحَةَ الْبَسَاطِ مُصَاحِبَةٌ لِمَا خَرَجَ مِنْهُ، فَلَا تُسْتَفَادُ فَائِدَتُهُ إِلَّا مَعَهُ، فَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ مُوَلَعًا بِالشَّعْرِ صِرْفًا لَهُ حَقِيقَةٌ فِي دِيَانَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فَمَعَ حَيْرَةٍ وَدَعْوَى لِأَنَّهُ مَضْحُوبٌ بِهِمَا فِي أَصْلِ وُجُودِهِ غَالِبًا.

وَقَدْ قَالَ «أَبُو عُثْمَانَ» رضي الله عنه: «مَنْ أَمَرَ السُّنَّةَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ، وَمَنْ أَمَرَ الْهَوَى عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا نَطَقَ بِالْبِدْعَةِ»^(١).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣٦]

إِذَا وَقَفَ أَمْرٌ عَلَى شَرْطِهِ فِي صِحَّتِهِ أَوْ كَمَالِهِ رُوعِي ذَلِكَ الشَّرْطُ فِيهِ، وَإِلَّا كَانَ الْعَمَلُ فِيهِ خَارِجًا عَنْ حَقِيقَتِهِ، وَشُرُوطُ السَّمَاعِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِهِ ثَلَاثٌ:

* أَوَّلُهَا: مُرَاعَاةُ آلَاتِهِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا وَمَعَهَا وَبِهَا، وَهِيَ: الزَّمَانُ، وَالْمَكَانُ، وَالْإِخْوَانُ.

(١) الرسالة القشيرية، في ترجمة أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٩٨هـ. (ج ١/ص ٨٢).

* الثَّانِي: خُلُوُ الْوَقْتِ عَنْ مُعَارِضٍ ضَرْوَرِيٍّ أَوْ حَاجِيٍّ، شَرْعًا أَوْ عَادَةً؛ إِذْ تَرَكَ الْأَوَّلَى لِلرُّخْصِ تَفْرِيطٌ فِي الْحَقِّ وَإِخْلَالٌ بِالْحَقِيقَةِ.

* الثَّالِثُ: وُجُودُ الصَّدَقِ مِنَ الْجَمِيعِ، وَسَلَامَةُ الصَّدْرِ فِي الْحَالِ، فَلَا يَتَحَرَّكُ مُتَحَرِّكٌ إِلَّا بِغَلَبَةٍ، وَإِنْ فَهِمَ مِنْهُ غَيْرُهَا سَلَّمَ لَهُ الْأَذْنَى، وَأَدَبُهُ الْأَعْلَى، وَذَكَرَهُ الْقَرِينُ.

وَلَا يَزَالُ الصُّوفِيَّةُ بِخَيْرٍ مَا تَنَافَرُوا، فَإِذَا اضْطَلَحُوا قَلَّ دِينُهُمْ؛ إِذْ لَا يَكُونُ صَلَاحُهُمْ إِلَّا مَعَ إِغْضَاءٍ عَنِ الْعُيُوبِ، وَإِنَّهُ لَا يَخْلُو الْمَرْءُ مِنْ عَيْبٍ بِحَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣٧]

التَّغَرُّلُ وَالنَّدْبُ وَالْإِشَارَةُ وَالتَّعْرِيجُ دَلِيلُ الْبُعْدِ عَنْ وُجُودِ الْمُشَاهَدَةِ؛ إِذِ الْجَلَالُ وَالْجَمَالُ مَانِعٌ مِنْ قِيَامِ النَّفْسِ بِقُوَّتِهِ الْمَانِعَةِ مِنَ التَّوَسُّعِ وَالِاتِّسَاعِ إِلَّا بِمَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ، وَالشُّعْرُ مِنْ مَحَامِدِهَا، وَمَنْ ظَهَرَ نُورُ الْحَقِّ عَلَى قَلْبِهِ لَمْ يَبْقَ فِيهِ نَصِيبٌ لِغَيْرِهِ، فَيَكُونُ مَا جَاءَ بِهِ عَنْهُ أَشْهَى إِلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ، بَلْ لَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ بَقِيَّةً تَقْبَلُ مَا سِوَاهُ وَلَا تَتَّسِعُ لِرُؤْيَا غَيْرِهِ، وَرُؤْيَا الْمَحْبُوبِ تُوجِبُ الْعَمَى عَنْ غَيْرِهِ وَذُهُولًا فَلَا يَذْكُرُهُ إِلَّا بِذِكْرِهِ.

وَلِهَذَا قَلَّ شِعْرُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَكَابِرِ كَ«الْجُنَيْدِ» وَالشَّيْخِ «أَبِي مُحَمَّدٍ

عَبْدِ الْقَادِرِ» وَ«الشَّاذِلِي» وَنَحْوِهِمْ، وَلَهُمْ أُسُوءَةٌ فِي الْأَكَابِرِ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِذْ كَانُوا أَعْلَمَ النَّاسِ بِهِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ لَا يُشِيرُ لَشَيْءٍ مِنَ الْحَقَائِقِ، وَإِنْ كَانَتْ مُضْمَنَةً فِيهِ فَعَلَى قَدَرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣٨]

عُقُوبَةُ الشَّيْءِ وَمَثُوبَتُهُ مِنْ نَوْعِهِ؛ ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، ﴿جَزَاءً وَفَاقًا﴾ [النبا: ٢٦]، «مَنْ زَنَا زُنِيَ بِأَهْلِهِ».

وَمِنْ ثَمَّ عُوقِبَ مُؤَثِّرُ السَّمَاعِ وَالْقَوْلِ بِإِطْلَاقِ أَقْوَالِ النَّاسِ فِيهِ، وَأُثِيبَ بِإِطْلَاقِ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِ، فَلَا يَرَالُ بَيْنَ مَادِحٍ وَذَامٍّ بِوَجْهِ لَا يُمَكِّنُ انْفِكَاكُهُ حَتَّى يَنْفَكَّ عَمَّا هُوَ بِهِ، كَمَا جُرِّبَ مِنْ سُنَّةِ اللَّهِ، وَمِنْهُ حِكَايَةُ «يُوسُفَ بْنِ الْحَسَنِ»^(١) فِي قَوْلِهِ: «أَلُومُ أَهْلِ الرَّيِّ»^(٢)، وَمِنْهُ

(١) هو: يوسف بن الحسين الرازي الإمام العارف شيخ الصوفية أبو يعقوب. أكثر الترحال وأخذ عن ذي النون المصري، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن أبي الحواري. توفي سنة ٣٠٤هـ. (راجع سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١١/ص ١٥٣).
(٢) القصة أوردها أبو نعيم في الحلية ملخصها أن بعضهم رحل لمقابلته فطلب منه يوسف بن الحسين أن يغني له فقال:

رَأَيْتُكَ تَنْبِي دَائِبًا فِي قَطِيعَتِي وَلَوْ كُنْتَ ذَا حَرَمٍ لَهَدَمْتَ مَا تَنْبِي
كَأَنِّي بِكُمْ وَاللَّبُّ أَفْضَلُ قَوْلِكُمْ أَلَا لَيْتَنَا تَنْبِي إِذَا اللَّبُّ لَا يُغْنِي

فَبَكَى يُوسُفُ بْنُ الْحَسَنِ حَتَّى ابْتَلَّ الْمُصْحَفُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ، أَلُومُ أَهْلِ الرَّيِّ أَنْ يَقُولُوا: يُوسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ زَنْدِيقٌ، أَنَا مِنَ الْغَدَاةِ، أَقْرَأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا أَبْكِي، وَقُلْتَ أَنْتَ ذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَبْصِرْ أَيَّ شَيْءٍ وَقَعَ؟ (حلية الأولياء، =



عُقُوبَةُ «ابْنِ الْجَلَاءِ» فِي ذِكْرِهِ اسْتِحْسَانَ وَجْهِ شَابٍّ بِإِنْسَاءِ الْقُرْآنِ ^(١)؛ إِذِ
الْبَصِيرَةُ كَالْبَصَرِ ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٣٩]

حِفْظُ الْعُقُولِ وَاجِبٌ كَحِفْظِ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ:
«يُمْنَعُ السَّمَاعُ بِاتِّفَاقٍ فِي حَقِّ مَنْ عَلِمَ غَلَبَةَ عَقْلِهِ بِهِ». وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ

= ج ١٠/ص ٢٤٠) والقصة في الرسالة القشيرية وفيها: «با بني لا تلم أهل الري».
(ج ٢/ص ٥١٥).

(١) القصة في كتاب «ذم الهوى» لابن الجوزي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجُنْدِيِّ
الْمُقَرِّي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَلَاءِ يَقُولُ: كُنْتُ وَاقِفًا أَنْظُرُ إِلَى غُلَامٍ نَصْرَانِيٍّ
حَسَنِ الْوَجْهِ، فَمَرَّ بِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيُّ فَقَالَ: إِيْشِ وَقُوفُكَ؟ فَقُلْتُ: يَا عَمَّ مَا تَرَى
هَذِهِ الصُّورَةَ تُعَذِّبُ بِالنَّارِ؟ فَضَرَبَ بِيَدِهِ بَيْنَ كَتِفَيَّ وَقَالَ: لَتَجِدَنَّ غَيْبَهَا وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ.
قَالَ ابْنُ الْجَلَاءِ فَوَجَدْتُ غَيْبَهَا بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَنْسَيْتُ الْقُرْآنَ. (ذم الهوى، لأبي
الفرج بن الجوزي، ١٢٧).

(٢) يشير إلى قول الشيخ أبي الحسن الشاذلي: الْبَصِيرَةُ كَالْبَصَرِ، أَدْنَى شَيْءٍ يَفْعُ فِيهَا
يُعْطَلُ النَّظَرُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَه الْأَمْرُ بِهِ إِلَى الْعَمَى، فَالْحَظَرَةُ مِنَ الشَّرِّ تُشَوِّشُ نَظَرَ الْبَصِيرَةِ
وَتُكَدِّرُ الْفِكَرَ، وَالْإِرَادَةُ لَهُ تَذْهَبُ بِالْخَيْرِ رَأْسًا، وَالْعَمَلُ بِهِ يَذْهَبُ بِصَاحِبِهِ بِسَهْمٍ مِنَ
الْإِسْلَامِ، فَإِنْ اسْتَمَرَّ عَلَى الشَّرِّ تَقَلَّتْ مِنْهُ الْإِسْلَامَ سَهْمًا سَهْمًا، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى
الْوَقِيعَةِ فِي الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَمَوَالَاةِ الظُّلْمَةِ حُبًّا فِي الْجَاهِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَهُمْ فَقَدْ
تَقَلَّتْ مِنْهُ الْإِسْلَامُ كُلُّهُ، وَلَا يَغُرَّنَكَ مَا تَوْسَمَ بِهِ ظَاهِرًا؛ فَإِنَّهُ لَا رُوحَ لَهُ، وَرُوحُ
الْإِسْلَامِ: حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَحُبُّ الْآخِرَةِ، وَحُبُّ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِهِ. (طبقات
الشاذلية للكوهن، ص ٣٠ طبعة دار الكتب العلمية).

الْخِرْقِ وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ عَلَى الْمُكَارَهَةِ لِإِصَاعَةِ الْمَالِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ مَعَ الْقَوْمِ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَإِنْ كَانَ عَابِدًا أَوْ زَاهِدًا لَا يَقُولُ بِالسَّمَاعِ وَلَا يَرَاهُ، وَكَذَا الْعَارِفُ لِأَنَّ حَالَهُ أَتَمُّ، فَيُؤَدِّي لِإِغْتِيَابِهِ الْجَمَاعَةَ بِالنَّقْصِ وَصُورَةِ الْهَوَى، وَاعْتِيَابِهِمْ لَهُ .

قَالَ لَنَا الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَضْرَمِيُّ» رحمته الله: «كَانَ يَصْحَبُ بَعْضَ الْمَشَايِخِ فَقِيهًا، فَإِذَا حَضَرَ السَّمَاعُ صَرَفَهُ وَلَا يَسْمَحُ بِحُضُورِهِ مَعَ كَوْنِهِ فِي عِدَادِ أَصْحَابِهِ». وَقَالَ: «إِنَّ السَّمَاعَ فِيهِ طَرِيقٌ، لَكِنْ لِمَنْ لَهُ بِهِ مَعْرِفَةٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [١٤٠]

يُعَذِّرُ الْوَاحِدُ بِحَالَةٍ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ فِيهَا، وَلَهُ حُكْمُ الْمَجْنُونِ فِي حَالِهِ بِسُقُوطِ اعْتِبَارِ أَفْعَالِهِ وَعَدَمِ جَزْيِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ إِنْ تَحَقَّقَ وُجُودُ الْحَالَةِ مِنْهُ، وَيَلْزَمُهُ اسْتِدْرَاكُ الْفَائِتِ كَالسَّكَرَانِ لِتَسْبِيهِ فِي الْأَصْلِ، وَيَنْتَفِي جَوَازُ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ، كَتَوَاجُدِ «النُّورِيِّ» فِي قِيَامِهِ لِلسَّيَافِ إِثَارًا^(١)، وَإِلَّا فَهُوَ إِعَانَةٌ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ، وَكَحَالَةِ «أَبِي حَمْرَةَ» فِي

(١) قَالَ الْحَافِظُ أَبُو نَعِيمٍ فِي تَرْجَمَةِ أَحْمَدَ النُّورِيِّ: سَمِعْتُ عُمَرَ الْبَنَاءَ الْبَغْدَادِيَّ بِمَكَّةَ يَحْكِي: لَمَّا كَانَتْ مِخْنَةُ غُلَامِ الْحَلِيلِ وَنَسَبَ الصُّوفِيَّةَ إِلَى الزُّنْدَقَةِ أَمَرَ الْخَلِيفَةَ بِالْقَبْضِ عَلَيْهِمْ، فَأَخَذَ فِي جُمْلَةٍ مَنْ أَخَذَ النُّورِيُّ فِي جَمَاعَةٍ، فَأُدْخِلُوا عَلَى الْخَلِيفَةِ فَأَمَرَ بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ، فَتَقَدَّمَ النُّورِيُّ مُبْتَدِرًا إِلَى السَّيَافِ لِيُضْرَبَ عَنْقُهُ، فَقَالَ لَهُ السَّيَافُ: =

بَقَائِهِ فِي الْبِرِّ حَتَّى أُخْرِجَ بِمَهْلَكَةٍ^(١)، وَكَحَالَةِ «السَّبِيلِي» فِي حَلْقِ لِحْيَتِهِ^(٢)، وَإِلْقَائِهِ الْمَالَ فِي الْبَحْرِ عِنْدَ شُعُورِهِ بِبُخْلِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ مِنْ ظَوَاهِرِ أَعْمَالِهِمُ الَّتِي حَمَلَ عَلَيْهَا غَالِبُ الْوَجْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ حِكَايَاتِهِمْ، فَلَهُمْ فِيهَا حُكْمُ الْمَجَانِينِ، وَمِنْ ذَلِكَ الرَّفْصُ وَنَحْوُهُ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا عَتَبَ عَلَى مَعْذُورٍ لَمْ يَقْصِدِ الْمُخَالَفَةَ بِوَجْهِ لَا يُمَكِّنُهُ غَيْرُ مَا فَعَلَ لِعَدَمِ ضَبْطِ حَرَكَاتِهِ. وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْمَجْنُونَةِ: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، أَوْ دَعَوْتُ اللَّهَ فَشَفَاكَ»^(٣)، فَرَضِيَتْ

= مَا دَعَاكَ إِلَى الْإِنْتِدَارِ إِلَى الْقَتْلِ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِكَ؟ فَقَالَ: «أَثَرْتُ حَيَاتَهُمْ عَلَى حَيَاتِي هَذِهِ اللَّحْظَةَ»، فَتَوَقَّفَ السَّيَافُ وَالْحَاضِرُونَ عَنْ قَتْلِهِ، وَرُفِعَ أَمْرُهُ إِلَى الْخَلِيفَةِ، فَرَدَّ أَمْرَهُمْ إِلَى قَاضِي الْقَضَاءِ وَكَانَ يَلِي الْقَضَاءَ يُؤَمِّدُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، فَقُدِّمَ إِلَيْهِ التَّوْرِيُّ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ فِي الْعِبَادَاتِ وَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، فَأَجَابَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: «وَبَعْدَ هَذَا اللَّهُ عِبَادٌ يَسْمَعُونَ بِاللَّهِ، وَيَنْظُرُونَ بِاللَّهِ، وَيَصْدُرُونَ بِاللَّهِ، وَيَرِدُونَ بِاللَّهِ، وَيَأْكُلُونَ بِاللَّهِ، وَيَلْبَسُونَ بِاللَّهِ»، فَلَمَّا سَمِعَ إِسْمَاعِيلُ كَلَامَهُ بَكَى طَوِيلًا ثُمَّ دَخَلَ عَلَى الْخَلِيفَةِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ زَنَادِقَةً فَلَيْسَ فِي الْأَرْضِ مُوَحِّدٌ، فَأَمَرَ بِتَخْلِيَتِهِمْ. (حلية الأولياء، ج ١٠/ص ٢٥٠).

(١) راجع حلية الأولياء (ج ١٠/ص ١٧٧).

(٢) راجع حلية الأولياء (ج ١٠/ص ٣٧٠).

(٣) عن عطاء بن أبي رباح، قال: قال لي ابن عباس: ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟

قلت: بلى، قال: هذه المرأة السوداء، أتت النبي ﷺ فقالت: إني أصرع، وإني أتكشف، فادع الله لي، قال: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ»، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِكَ». فقالت: أصبر، فقالت: إني أتكشف، فادع الله لي أن لا أتكشف، =

عَلَى أَنْ لَهَا الْجَنَّةَ.

فَهَذَا خَيْرٌ مِنَ التَّعَصُّبِ بِالنَّكِيرِ وَعَكْسِهِ، وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْحَقِّ؛ إِذْ لَا عِصْمَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٤١]

الْوَاجِدُ إِنْ لَاحَظَ مَعْنَى فِي وَجْدِهِ أَفَادَهُ عِلْمًا أَوْ عَمَلًا أَوْ حَالًا مَعَ مِثْلِهِ لِلسُّكُونِ وَالِاسْتِلْقَاءِ ظَاهِرًا فَوْجُدُهُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَعْنَى، وَإِنْ لَاحَظَ الْوِزْنَ وَالْأَلْحَانَ فَطَبِيعِيٌّ، سَيِّمًا إِنْ وَقَعَ لَهُ اضْطِرَابٌ وَاخْتِرَاقٌ فِي النَّفْسِ، وَإِنْ لَاحَظَ نَفْسَ الْحَرَكَةِ لَيْسَ إِلَّا فَشَيْطَانِيٌّ سَيِّمًا إِنْ أَغْقَبَهُ اضْطِرَابٌ وَهَوَاشَةٌ فِي الْبَدَنِ وَاشْتِعَالٌ نَارِيٌّ، فَلَزِمَ اعْتِبَارُ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ مِنَ التَّحْقِيقِ تَامًا، وَإِلَّا فَتَرَكْ سَبَبَهُ أَوْلَى وَأَفْضَلُ لِكُلِّ ذِي دِينٍ يُرِيدُ السَّلَامَةَ.

قَاعِدَةٌ [١٤٢]

التَّشْبَهُ بِالْقَوْمِ مُلْحَقٌ بِالْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١) لِأَنَّهُ مُؤَذَّنٌ بِالْمَحَبَّةِ، وَقَدْ صَحَّ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ

= فدعا لها. (متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، باب فضل من يصرع من الريح؛ ومسلم في البر والصلة والآداب باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، باب في لبس الشهرة (رقم ٤٠٣١).



بِهِمْ، قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»^(١).

فَجَازَ التَّشَبُّهُ بِأَهْلِ الْخَيْرِ فِي زِيَّهِمْ، إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّلْيِيسَ وَالتَّغْرِيرَ،
كَلِبَاسِ الْمُرَقَّةِ وَأَخَذِ السُّبْحَةِ وَالْعَصَا وَالسَّجَّادَةَ وَالْأَصْبَاغَ وَنَحْوَهُ لِمَا
فِي ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ، وَمِنْ حِمَايَةِ النَّفْسِ عَنْ كِبَائِرَ لَا تُمَكِّنُ مَعَهُ، وَإِنْ
أُمَكَّنَتْ فَلَا تُمَكِّنُ الْمُجَاهِرَةَ بِهَا.

ثُمَّ لِبَاسُ الْمُرَقَّةِ أَعْوَنُ عَلَى دَفْعِ الْكُلْفِ وَأَذْهَبُ لِلْكِبَرِ وَأَقْرَبُ
لِلْحَقِّ، مَعَ الْإِقْتِدَاءِ بِعَمَرِ ﷺ إِذْ لَبَسَهَا مَعَ وُجُودِ غَيْرِهَا لِصَلَاحِ قَلْبِهِ،
أَلَّا تَرَاهُ يَقُولُ حِينَ أُلْبَسَ غَيْرَهَا: «أَنْكَرْتُ نَفْسِي»^(٢). وَهِيَ أَيْضًا أَقْرَبُ
لِوُجُودِ الْحَلَالِ فِي اللَّبَاسِ.

نَعَمْ، وَلِمَنْعِ أَكْثَرِ الْإِذَايَاتِ فِي الْأَسْفَارِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ نِسَاءَ

(١) أخرج البخاري في صحيحه، باب قول الرجل للرجل اخسأ؛ مسلم في البر والصلة والآداب باب المرء مع من أحب.

(٢) قال الياضي: توجه عمر ﷺ إلى بيت المقدس، وكان معه غلام له يعاقبه في الركوب نوبة بنوبة، وقد تزود شعيراً وتمرّاً وزيتاً، وعليه مرقعة، لم يزل يطوي القفار الليل والنهار إلى أن قرب من بيت المقدس، فتلقاه المسلمون، وقالوا له: ما ينبغي أن يرى المشركون أمير المؤمنين في هذه الهيئة، ولم يزالوا به حتى ألبسوه لباساً غيرها، وأركبوه فرساً، فلما ركب وصهل به الفرس، داخله شيء من العُجب، فنزل عن الفرس، ونزع اللباس ولبس المرقعة، وقال أقيلوني، ثم سار في هذه الهيئة إلى أن وصل، فلما رآه المشركون من أهل الكتاب كبروا، وقالوا: هذا هو، وفتحوا له الباب. (مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ج ١/ص ٦٢ طبعة دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.)

الْمُؤْمِنَاتِ مَعَ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَنَاتِهِ بِالتَّدْنِي حَتَّى يُعْرِفَنَّ فَلَا يُؤْذِنَنَّ، وَكَانَ عُمَرُ رضي الله عنه يَضْرِبُ الْإِمَاءَ عَلَى التَّنَقُّبِ لِلتَّشَبُّهِ بِالْحَرَائِرِ. وَقَالَ الشَّيْخُ «أَبُو يُوسُفَ الدَّهْمَانِيُّ» ^(١) رضي الله عنه لِفَقِيرٍ لَهُ أَخَذَهُ الْعَرَبُ فِي الْبَادِيَةِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ زِيُّ الْفُقَرَاءِ: «الْمُفَرِّطُ أَوْلَى بِالْخَسَارَةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ سِلَاحٌ، مَنْ دَخَلَهَا احْتَرَمَ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ، وَمَنْ لَمْ يَحْتَرِمْهُ فَقَدْ هَتَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ، وَمَنْ هَتَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ لَا يُفْلَحُ».

وَقَالَ شَيْخُ لِبَعْضِ الشَّبَابِ: إِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْمُرَقَّعَاتِ، فَإِنَّكُمْ تُكْرَمُونَ لِأَجْلِهَا. فَقَالَ: يَا أَسْتَاذُ، إِنَّمَا نُكْرَمُ بِهَا مِنْ أَجْلِ النَّسَبَةِ إِلَى اللَّهِ. فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: حَبِّدَا مَنْ نُكْرَمُ مِنْ أَجْلِهِ. فَقَالَ الشَّيْخُ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، أَوْ كَمَا قَالَ.

قَاعِدَةٌ [١٤٣]

كَرَامَةُ التَّابِعِ شَاهِدَةٌ بِصِدْقِ الْمُتَّبِعِ، فَلَهُ نِسْبَةٌ مِنْ حُرْمَتِهِ لِثُبُوتِ الْإِرْثِ لَهُ مِنْهُ، فَمِنْ ثَمَّ جَازَ التَّبَرُّكُ بِأَثَارِ أَهْلِ الْخَيْرِ مِمَّنْ ظَهَرَتْ كَرَامَتُهُ بِدِيَانَةٍ، أَوْ عِلْمٍ، أَوْ عَمَلٍ، أَوْ أَثَرٍ ظَاهِرٍ كَتَكْثِيرِ الْقَلِيلِ، أَوْ

(١) هو: أبو يوسف يعقوب بن ثابت الدهماني القيرواني، من أكابر أعلام الطريقة، سمع الفقه على الشيخ أبي زكرياء بن عوانة، ولازم مجلسه وانتفع به، وسمع الحديث على أبي محمد عبد الله بن حوط الله وغيره، ورحل إلى بجاية للقاء الشيخ أبي مدين شعيب. توفي بالقيروان سنة ٦٢١ هـ ودفن بجوار قبر الشيخ أبي الحسن القاسبي. (راجع معالم الإيمان، ج ٣/ص ٢١٣ - ٢٢٩).

الإِخْبَارِ عَنِ الْمُغَيَّبِ حَسَبَ فِرَاسَتِهِ، وَإِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، وَتَسْخِيرِ الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّ آيَةً لِلْأَنْبِيَاءِ فَيَكُونُ كَرَامَةً لِلْأَوَّلِيَاءِ، إِذِ الْأَصْلُ التَّأْسِي حَتَّى يَأْتِيَ الْمُخَصَّصُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ^(١).

وَلَمْ يَزَلْ أَكَابِرُ الْمِلَّةِ يَتَبَرَّكُونَ بِأَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ كُلِّ عَصْرِ وَقُطْرٍ، فَلَزِمَ الْاِقْتِدَاءُ^(٢) بِهِمْ حَسَبَمَا يَهْدِي إِلَيْهِ الظَّنُّ فِي الْأَشْخَاصِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

*** ** *

(١) قال الشيخ زروق: اختلف الناس في التبرك بآثار أهل الخير، بعد إجماعهم على التبرك بآثار رسول الله ﷺ، فمن قائل بمنع ذلك لأنه لم يعمل به السلف، ومن قائل بجوازه لأنه مما ثبت العمل به في حقّه ﷺ ولم يأت عنه نهْيٌ فيه، والأصل التأسي حتى يأتي المخصّص، وقد صحّ أن عمر استسقى بالعباس. (عدة المريد الصادق، ص ٢٥٧).

ثم قال: وقد يجاب عن عدم عمل السلف بذلك باكتفائهم برؤيته ﷺ، وحسماً للذريعة في دعوى النبوة لتزلزل إيمان المنافقين، ولئلا يفتح لهم باب الدعوى في ذلك، والآن ارتفعت العلة باتساع بلاد الإسلام وتقرّره، فلا يضر. (السابق، ص ٢٥٧).

وقال أيضاً: اعلم أن الناس لم يزلوا يتبرّكون بآثار أهل الخير كابراً عن كابرٍ من العلماء والصلحاء وغيرهم من قديم الزمان إلى هلمّ جرّاً من غير تكبر ولا داعية لل سكوت، وهو مما تتوفّر الدواعي على العمل به طبعاً، فلو كان حراماً لنصّ عليه الشارح وحذر منه الأئمة قديماً، ولو كان التنزّه أولى لمحلّ الاشتباه، وبالله التوفيق. (السابق، ص ٢٦٢).

(٢) في (ب): الاهتداء.

بَابُ

(۱۳)

قَاعِدَةٌ [١٤٤]

يُعْرِفُ بَاطِنُ الْعَبْدِ مِنْ ظَاهِرِ حَالِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَى السَّرِيرَةِ ، وَمَا خَامَرَ الْقُلُوبَ فَعَلَى الْوُجُوهِ أَثَرُهُ يَلُوحُ ، ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] ، وَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «فَلَمَّا رَأَيْتُهُ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ»^(١) .

وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ فِي الْمُنَافِقِينَ : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] ، وَقِيلَ : «النَّاسُ حَوَانِيْتُ مُغْلَقَةٌ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ الرَّجُلَانِ تَبَيَّنَ الْعَطَارُ مِنَ الْبَيْطَارِ» ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمَا فِيكَ ظَهَرَ عَلَى فِيكَ .

فَمَعْرِفَةُ الرَّجُلِ مِنْ ثَلَاثٍ : كَلَامِهِ ، وَتَصَرُّفِهِ ، وَطَبِيعِهِ ، وَتُعْرِفُ كُلَّهَا مِنْ مُعَاضِيَتِهِ ، فَكَلَامُهُ يُعْرِفُ مِنْ مُحَاوَرَتِهِ ، وَتَصَرُّفُهُ مِنْ مُعَامَلَتِهِ ، وَطَبِيعُهُ مِنْ مُعَاضِيَتِهِ ، فَإِنْ لَزِمَ الصَّدَقَ وَآثَرَ الْحَقَّ وَسَامَحَ الْخَلْقَ فَهُوَ ذَاكَ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُنَاكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

(١) في دلائل النبوة للحافظ البيهقي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : «لَمَّا أَنْ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَانْجَفَلَ النَّاسُ قَبْلَهُ ، فَقَالُوا : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَجِئْتُ فِي النَّاسِ لِأَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهِ ، فَلَمَّا رَأَيْتُ وَجْهَهُ عَرَفْتُ أَنَّهُ وَجْهُهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ» . (ج ٢/ص ٥٣١ دار الكتب العلمية ، ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ) .

قَاعِدَةٌ [١٤٤]

يُعْرِفُ بَاطِنُ الْعَبْدِ مِنْ ظَاهِرِ حَالِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَى السَّرِيرَةِ ، وَمَا خَامَرَ الْقُلُوبَ فَعَلَى الْوُجُوهِ أَثَرُهُ يَلُوحُ ، ﴿سِيمَاهُمْ فِي وَجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] ، وَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «فَلَمَّا رَأَيْتُهُ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ»^(١) .

وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ فِي الْمُنَافِقِينَ : ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] ، وَقِيلَ : «النَّاسُ حَوَانِيْتُ مُغْلَقَةٌ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ الرَّجُلَانِ تَبَيَّنَ الْعَطَارُ مِنَ الْبَيْطَارِ» ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمَا فِيكَ ظَهَرَ عَلَى فِيكَ .

فَمَعْرِفَةُ الرَّجُلِ مِنْ ثَلَاثٍ : كَلَامِهِ ، وَتَصَرُّفِهِ ، وَطَبِيعِهِ ، وَتُعْرِفُ كُلَّهَا مِنْ مُغَاضَبَتِهِ ، فَكَلَامُهُ يُعْرِفُ مِنْ مُحَاوَرَتِهِ ، وَتَصَرُّفُهُ مِنْ مُعَامَلَتِهِ ، وَطَبِيعُهُ مِنْ مُغَاضَبَتِهِ ، فَإِنْ لَزِمَ الصَّدَقَ وَآثَرَ الْحَقَّ وَسَامَحَ الْخَلْقَ فَهُوَ ذَاكُ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُنَاكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

(١) فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ لِلْحَافِظِ الْبِيهَقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : «لَمَّا أَنَّ قَدِيمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَانْجَلَّ النَّاسُ قَبْلَهُ ، فَقَالُوا : قَدِيمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فَجِئْتُ فِي النَّاسِ لِأَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهِ ، فَلَمَّا رَأَيْتُ وَجْهَهُ عَرَفْتُ أَنَّهُ وَجْهُهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ» .
(ج ٢/ص ٥٣١ دار الكتب العلمية ، ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ) .

قَاعِدَةٌ^(١) [١٤٥]

لِكُلِّ بِلَادٍ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا مِنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ صَالِحَ بَلَدٍ فَانْظُرْ لِبَاطِلِ أَهْلِهَا هَلْ هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ أَمْ لَا، فَإِنْ كَانَ بَرِيئًا فَهُوَ ذَاكَ، وَإِلَّا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ.

وَبِحَسَبِ هَذَا فَاعْتَبِرْ فِي أَهْلِ الْمَغْرِبِ الْأَفْصَى السَّخَاءَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ، فَإِنْ وَجَدْتَ وَإِلَّا فَدَعْ، وَفِي أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ كَذَلِكَ، وَفِي أَهْلِ الْمَشْرِقِ الْغِيْرَةَ لِلَّهِ وَسَلَامَةَ الصَّدْرِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِهَذَا الْأَصْلِ، فَذَكَرَ أَوْصَافَ الْبِلَادِ وَعَوَارِضَهَا، كَقَوْلِهِ فِي الْمَشْرِقِ: «الْفِتْنَةُ هَاهُنَا»^(٢)، وَكَذَا لِنَجْدٍ، وَفِي الْفُرْسِ: «لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ بِالثَّرِيَّا لَأَذْرَكُهُ رِجَالٌ مِنْهُمْ»^(٣)، وَفِي

(١) ذكر الشيخ زروق بعض تفاصيل هذه القاعدة في العدة مستفتحا بقوله: فصل في اعتبار النسب بالجهات والأقطار، وما يُعرف به رجال كل بلد من الدلائل الخاصة والعامة، حسب ما هدى إليه الاستقراء ووصلت إليه الفراسة الحكمية. وهو أمر يحتاج إليه في تعريف الأصول ليعمل عليها في الحذر طلباً للسلامة من الاغترار في المعاملة خشية التضرر بالمخالفة، ولِيَتَقَيَّ كُلُّ مَا يَغْلِبُ عَلَى بِلَادِهِ وَجَنَسِهِ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْمَذْمُومَةِ فَيَنْجُو مِنْ شَرِّهَا وَلَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهَا عَرَفَ أَنَّهُ مَخْطِئٌ فَلَا يَتَوَهَّمُ صَوَابَهُ بِمَجْرَدِ هَوَاهُ الَّذِي عَيَّنَّهُ عَلَيْهِ وَجُودُ الْإِلْفِ وَالطَّبِيعَةِ، فَافْهَمْ. (عدة المريد الصادق، ص ٢٠٧).

(٢) في صحيح البخاري أن الصحابة قالوا للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وبارك لنا في نجدنا، قال: «هنالك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، سورة الجمعة، باب قوله: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لَمَّا﴾



أَهْلُ الْيَمَنِ: «إِنَّهُمْ أَرْقُ أَفْتَدَةً»^(١)، وَفِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ: «إِنَّهُمْ خَيْرُ النَّاسِ»^(٢)، مَعَ مَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، وَمَا وَصَفَ بِهِ أَهْلَ مِصْرَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَذْمُومَةِ وَغَيْرِهَا الَّتِي يَبْلُغُ عَدْدُهَا سَبْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالْحِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ، وَالْغِلَظَةُ وَالْجَفَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ تَبَاعِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ»^(٣).

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فِي إِفْرِيقِيَّةَ: «بِلَادُ مَكْرٍ وَخَدِيعَةٍ» حَسَبَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «فَتْوحِ الشَّامِ»^(٤) عَنْهُ، وَقَالَ مَوْلَانَا جَلَّتْ قُدْرَتُهُ لِذِي الْقَرْنَيْنِ فِي أَهْلِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى: ﴿إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تَنْخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، فَدَلَّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ لِكُلِّ مَا يُعَامَلُونَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَإِنَّهُمْ لَكَذَلِكَ^(٥)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

= يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴿[الجمعة: ٣].

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه.

(٢) راجع صحيح البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب لا يدخل الدجال المدينة، وفيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ بَعْضَ السَّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمِئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ، أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ».

(٣) البخاري في المناقب، باب مناقب قريش.

(٤) لم أجده في كتاب «فتوح الشام» للواقدي (الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية).

(٥) قال الشيخ زروق: وذلك كله غير ضارٍّ لأن مقصده التحذير، فلا يكون اشتغالا =

قَاعِدَةٌ [١٤٦]

مَا يَجْرِي فِي الْعُمُومِ قَدْ يَنْتَقِضُ فِي الْخُصُوصِ ، بَلِ الْمَوْجُودُ كَذَلِكَ .

وَالنَّاسُ مَعَادِنُ ، فَفِي كُلِّ بِلَادٍ سَادَةٌ ، وَفِي كُلِّ قُطْرٍ قَادَةٌ ، وَالشَّخْصُ مُعْتَبَرٌ بِوَصْفِهِ ، فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : «النَّاسُ أَبْنَاءُ أَخْلَاقِهِمْ» ، وَالذَّمُّ عُمُومًا لَا يَتَنَاوَلُ مَنْ خَلَا عَنْ سَبِّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ [١٤٧]

النَّظَرُ بَعَيْنِ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ يَقْتَضِي التَّنْقِصَ بِمَا لَيْسَ بِنَقْصٍ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ ، وَالْعِصْمَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ لِسِوَى الْأَنْبِيَاءِ ، فَلَزِمَ أَنْ يُنْظَرَ لِلْغَالِبِ عَلَى أَحْوَالِ الشَّخْصِ لَا لِكُلِّهِ ، فَإِنْ غَلَبَ صِلَاخُهُ رُجِّحَ ، وَإِنْ غَلَبَ غَيْرُهُ ذَلِكَ رُجِّحَ ، وَإِنْ تَسَاوَيَا نُظِرَ فِيهِ بِوَجْهِ التَّحْقِيقِ فَأُعْطِيَ حُكْمُ الْمُسَالَمَةِ ، فَإِنْ أُمِكنَ التَّأْوِيلُ فِي الْجَمِيعِ تُؤَوَّلُ مَا لَمْ يَخْرُجْ لِحَدِّ الْفِسْقِ الْبَيِّنِ أَوْ يَتَعَلَّقَ بِمَا يَنْقُضُ طَرِيقَهُ .

قِيلَ لـ «الْجُنَيْدِ» رحمته الله : أَيْزَنِي الْعَارِفُ ؟ فَسَكَتَ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ : ﴿وَكَانَ

= بالعيوب ، وليس بغيبةٍ لعدم انحصار العين ؛ إذ لا غيبة في غير محصور بفهمٍ ولا نصٍّ لاحتمال خروجها العموم كما نصَّ عليه الأئمة ، والله أعلم . (عدة المريد الصادق ، ص ٢٠٨) .

أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿[الأحزاب: ٣٨]﴾^(١).

قَالَ «ابْنُ عَطَاءٍ اللَّهِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْتَ شِعْرِي لَوْ قِيلَ لَهُ: أَتَتَعَلَّقُ هِمَّةُ الْعَارِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ؟ لَقَالَ: لَا».

قُلْتُ: لِأَنَّ عُنْوَانَ مَعْرِفَتِهِ تَعَلَّقَهُ بِرَبِّهِ، فَإِذَا انْتَقَضَ انْتَفَى عَنِ الْمَعْرِفَةِ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٤٨]

مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ خَارِقَةٌ تَقْتَضِي مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ كَرَامَتِهِ نُظِرَ فِيهَا بِفِعْلِهِ، فَإِنْ صَحَّتْ دِيَانَتُهُ مَعَهَا فَكَرَامَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ فَاسْتِدْرَاجٌ أَوْ سِحْرٌ، وَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ ثُبُوتِ الرُّبُوبَةِ مُنَافٍ مِمَّا يُبَاحُ بِوَجْهِ تَوَوُّلٍ، مَعَ إِقَامَةِ الْحَقِّ الشَّرْعِيِّ إِنْ تَعَيَّنَ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُبَاحُ بِوَجْهِ فَالْحُكْمُ لَا زِمٌ، وَالتَّأْوِيلُ غَيْرُ مُصَادِفٍ مَحَلًّا؛ إِذِ الْحَقَائِقُ لَا تَنْقَلِبُ، وَالْأَحْكَامُ ثَابِتَةٌ عَلَى الذَّوَاتِ، فَلَزِمَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِحُكْمِهِ.

وَأَصْلُ تَأْوِيلٍ مَا يُبَاحُ بِوَجْهِ مَذْكَورٌ فِي قَضِيَّةِ الْخَضِرِ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، إِذْ بَيَّنَّ الْوَجْهَ عِنْدَ فِرَاقِهِ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٤٩]

وَقَائِعُ الْخُصُوصِ لَا تَتَنَاولُ الْحُكْمَ فِي الْعُمُومِ، فَلَا يَصِحُّ^(١)

(١) الرسالة القشيرية (ج ٢/ص ٥٢٤).

إِجْرَاءُ الْحُكْمِ الْمُخْتَصُّ بِقَوْمٍ فِي عُمُومِ الْخَلْقِ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِتَرْكِ مَا لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ.

فَالْقَائِلُ بِأَنَّ الْخَضِرَ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ فِيهِ الْوِلَايَةَ فَقَدْ تَنَقَّصَهُ^(٢)، مَحْجُوجٌ بِنَفْيِ الْقَاطِعِ عَنْ دَعْوَاهُ، ثُمَّ هُوَ مُسَلَّمٌ لَهُ فِيمَا ادَّعَاهُ لِاحْتِمَالِهِ، مَعَ مَنْعِهِ مِنْ إِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى أَصْلِ الْإِقَائِهِ^(٣) وَأَمْرِهِ؛ إِذْ شَرِيعَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسِخَةٌ لِمَا قَبْلَهَا، وَمَا قَرَّرْتُهُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ ظَهَرَ وَقُوعُهُ، وَإِلَّا فَلَا يُجْرَى حُكْمُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٠]

الْمَزِيَّةُ لَا تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ، وَالْاِفْتِدَاءُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِذِي عِلْمٍ كَامِلٍ وَدِينٍ.

وَلَوْ قِيلَ بِالتَّفْضِيلِ بِالْمَزَايَا لِلزِّمِّ تَفْضِيلُ إِبْلِيسَ عَلَى عَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِذْ لَهُ مَزِيَّةُ خَرْقِ الْهَوَاءِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ، وَنُقُوضِ الْأَرْضِ

(١) في (ب): فلا يجوز.

(٢) قال الشيخ زروق: سمعت أن بعضهم ادعى أن الخضر نبيٌّ مُرْسَلٌ، وقال: أرسله الله لقوم في البحر يقال بهم: «بنو كنانة»، قال: «ومن قال بولايته فقد تنقصه، وتنقيص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كفر». كذا حكى لي من أثق به أنه سمع ذلك من لفظه، فقلت: نعم، نسلّم له صحة ما يدعيه، ولا نسلّم له تكفير القائل بما ذُكِرَ؛ لَعَدَمِ الْقَاطِعِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ لَأَنَّا لَوْ أُلْزِمْنَا بِذَلِكَ لَكَانَتْ زِيَادَةُ عَقِيدَةٍ فِي الدِّينِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَمُسْتَنَدٍ صَحِيحٍ. (عدة المريد الصادق، ص ٦٠ - ٦١).

(٣) في (ب): القائل.



فِي لَحْظَةٍ، وَمَا أَثَبَّتَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ أَنَّهُ يَرَانَا هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا نَرَاهُ، وَلَلَزِمَ تَفْضِيلُ الْخَضِرِ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ.

فَلَزِمَ أَنَّ التَّفْضِيلَ بِحُكْمٍ مِنَ اللَّهِ فِي الْجُمْلَةِ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ ثَابِتٍ فِي بَابِهِ، وَلَكِنْ لِلدَّلَائِلِ تَرْجِيحٌ، فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ عَنِ الْجَزْمِ، وَجَازَ الْخَوْضُ فِي التَّرْجِيحِ إِذَا أَحْوجَ إِلَيْهِ الْوَقْتُ، وَإِلَّا فَتَرُكُ الْكَلَامِ فِيهِ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قَاعِدَةٌ [١٥١]

النَّظَرُ لِلْأَزْمِنَةِ وَالْأَشْخَاصِ لَا مِنْ حَيْثُ أَصْلٍ شَرْعِيٍّ أَمْرٌ جَاهِلِيٌّ،
حَيْثُ قَالَ الْكُفَّارُ: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾
[الزخرف: ٣١]، فَرَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾
[الزخرف: ٣٢] الْآيَةَ، وَقَالُوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ
مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، فَرَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتَكُمْ
بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] الْآيَةَ.

(١) قال الشيخ زروق: حقائق ما يقع به التفضيل معيّنة عنا إلا من حيث الدلالة، وهي غير قطعية، فلا وجه للقطع، وإنما هو الظن. وجملة الطرق غير منحصرة حتى يتميز الأفضل والفاضل، ومن ادعى ذلك فهو مشغولٌ بباطل، هذا مع أننا لا نمنع الأرجحية في النفس لأنها التي توجب الإيثار، وعليه مبنى الاقتداء والاتباع، إذ لا سبيل في ذلك سواء فافهم. (عدة المريد الصادق، ص ١٠٣).

فَلَزِمَ النَّظَرَ لِعُمُومِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ بِوَقْتٍ وَلَا شَخْصٍ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ مَا خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَالْأَوْلِيَاءُ تَبَعَ فِي ذَلِكَ لِلْأَنْبِيَاءِ لِأَنَّ الْكَرَامَةَ شَاهِدَةٌ لِلْمُعْجَزَةِ، وَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الرَّحْمَةِ وَالْحُرْمَةِ وَإِنْ تَبَايَنَّا فِي أَصْلِ الْفَضْلِ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٢]

الانْتِسَابُ مُشْعَرٌ بِعَظَمَةِ الْمُنتَسِبِ إِلَيْهِ وَالْمُنْتَسِبِ فِيهِ فِي نَظَرِ الْمُنتَسِبِ، فَلِذَلِكَ لَزِمَ احْتِرَامُ الْمُنتَسِبِ لِجَانِبِ اللَّهِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ، وَعَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ، مَا لَمْ يَأْتِ بِمَا يَكُرُّ عَلَى التَّعْظِيمِ بِالنَّقْضِ كَمُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ صَرِيحًا، فَتَتَعَيَّنُ مُرَاعَاةُ نَسَبِهِ وَإِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ لِأَنَّ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ هُوَ الَّذِي أَمَرَهُ.

نَعَمْ، يَلْزِمُ تَحْقِيقُ أَمْرِهِ فِيهِ، وَإِلَّا عَادَ الضَّرَرُ عَلَى مُعَارِضِهِ لِقَصْدِهِ هَتَكَ مُنْتَسِبِ لِجَانِبِ عَظِيمٍ لِمَجَرَّدِ هَوَاهُ، فَمِنْ ثَمَّ تَضَرَّرَ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَتَعَرَّضُ لِلِإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُنتَسِبِينَ لِجَانِبِ اللَّهِ وَإِنْ كَانُوا مُحَقِّقِينَ، إِذِ الْحَقُّ تَعَالَى يَغَارُ لِهَتَكَ جَانِبِهِ، فَلَزِمَ تَحْقِيقُ الْمَقَامِ فِي النِّكِيرِ، وَتَصْحِيحُ النِّيَّةِ بِالْغَايَةِ، وَإِلَّا فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٣]

مُقْتَضَى الْكَرَمِ أَنْ تُحْفَظَ النَّسَبَةُ لِلْمُنْتَسِبِ عَلَى وَجْهِ طَلَبِهِ، وَيَشْهَدُ

لَذَلِكَ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(١)، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: «إِنَّ عَافِيَةَ مَنِ ابْتُلِيَ مِنَ الْأَكَابِرِ فِي بَلَائِهِ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي سِوَى رِضَا رَبِّهِ، وَرِضَا عَنْهُ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ، بَلْ يَطْلُبُ لِقَاءَهُ عَلَى وَجْهِ يَرْضَاهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَتْفُهُ».

أَلَا تَرَى لِـ«عُمَرَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ يَطْلُبُ الشَّهَادَةَ فَأَعْطِيَهَا، وَ«عُثْمَانَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اخْتَارَ الْقَتْلَ ظُلْمًا لِحَقْنِ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ وَتَعْجِيلِهِ لِلِقَاءِ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، حَتَّى إِنْ «بِلَالًا» لَمَّا كَانَ فِي الْمَوْتِ قَالَتْ زَوْجَتُهُ: «وَإِكْرَبَاهُ!» فَقَالَ: «وَإِطْرَبَاهُ! عَدَا أَلْقَى الْأَحِبَّةَ مُحَمَّدًا وَحِزْبَهُ»، وَ«مُعَاذًا» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا ذَكَرَ الْوَبَاءَ قَالَ: «إِنَّهُ رَحْمَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، اللَّهُمَّ لَا تَنْسَ مُعَاذًا وَأَهْلَهُ مِنْ هَذِهِ الرَّحْمَةِ»، فَأَخَذَتْهُ وَبَايَتْهُ فِي كَفِّهِ، فَكَانَ يُغْمَى عَلَيْهِ ثُمَّ يَفِيْقُ فَيَقُولُ: «أُخْنِقُ خَنْقَكَ، فَوَعَزَّتْكَ لَتَعْلَمُ أَنِّي أَحِبُّكَ»^(٢)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَلَمَّا قَتَلَ «الْحَجَّاجُ» «سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَهُ «سَعِيدٌ»: «أَنَا آخِرُ النَّاسِ عَيْنًا بِكَ»، قَالَ: قَتَلْتُ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْكَ. قَالَ «سَعِيدٌ»: «أُولَئِكَ كَانَتْ قُلُوبُهُمْ مُعَلَّقَةً بِالْأَرْوَاحِ الْآخِرَةِ فَلَمْ يُبَالُوا، بَلْ كَانُوا أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى قُرْبِهِمْ مِنْهَا، وَأَنَا قَلْبِي مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِي»، فَقَتَلَهُ فَكَانَ آخِرَ قَتِيلٍ لَهُ بِدَعْوَتِهِ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ ومسلم في الذكر، باب الحث على ذكر الله تعالى.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (ج ٣/ص ٤٤٢) طبعة دار الكتب العلمية.

فَظَهَرَ الْفَرْقُ، وَأَنَّ عَافِيَةَ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَمُعَامَلَةُ الْحَقِّ لَهُ عَلَى حَسَبِ انْتِسَابِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٤]

الْعَافِيَةُ سُكُونُ الْقَلْبِ عَنِ الاَضْطِرَابِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِسَبَبٍ عَادِيٍّ أَوْ وَجْهِ شَرْعِيٍّ، أَوْ حَقِيقَةٍ تَامَةٍ هِيَ سُكُونُ الْقَلْبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذِهِ هِيَ عَافِيَةُ أَهْلِ الْكَمَالِ، وَهِيَ الشَّامِلَةُ بِكُلِّ حَالٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلَ صَاحِبُهَا النَّارَ لَرَضِيَ عَنْ رَبِّهِ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٥]

لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَقَدْ أَمَرَ بِاتِّبَاعِ الْوَسِيلَةِ إِلَيْهِ. قِيلَ: هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَقِيلَ: اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقِيلَ: فِي الْعُمُومِ، فَيَتَوَسَّلُ بِالْأَعْمَالِ كَأَصْحَابِ الْغَارِ الَّذِينَ دَعَا كُلُّ وَاحِدٍ بِأَفْضَلِ عَمَلِهِ، وَبِالْأَشْخَاصِ كَتَوَسَّلِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي اسْتِسْقَائِهِ. خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

وَجَاءَ التَّرْغِيبُ فِي دُعَاءِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُطْلَقًا، وَفِي دُعَاءِ الْمَرْءِ لِأَخِيهِ مُطْلَقًا.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ ذَهَبَ لِعُمْرَةٍ لَهُ: «أَشْرِكْنَا فِي

(١) في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا.



دُعَايَكَ يَا أَخِي»^(١)، وَذَلِكَ لِتَعْلِيمِ الْأُمَّةِ، وَإِلَّا فَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسِيلَةُ الْوَسَائِلِ وَأَسَاسُ الْخَيْرَاتِ وَالْفَضَائِلِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ «مَالِكٍ»: «لَا يُتَوَسَّلُ بِمَخْلُوقٍ أَصْلًا»، وَقِيلَ: إِلَّا بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَهَذَا كَمَا قَالَ الْقَاضِي «أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ» فِي زِيَارَةِ الْمَقَابِرِ إِذْ قَالَ: «لَا يُرَارُ لِيُنْتَفَعَ بِهِ إِلَّا قَبْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ». وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٦]

إِلْبَاسُ الْخِرْقَةِ، وَمُنَاوَلَةُ السُّبْحَةِ، وَأَخْذُ الْعَهْدِ^(٢)، وَالْمُصَافَحَةُ^(٣)،

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) قال الشيخ زروق: أصل أخذ العهد حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان في عصابة من أصحابه، فقال: «بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب شيئا من ذلك ثم ستره الله فهو إلى الله، إن شاء عاقبه وإن شاء عفى عنه»، فبايعناه على ذلك. أخرجه البخاري وغيره. وقد جعل أئمة الطريق هذا الحديث أصلا في أخذ العهد؛ إذ كان بعد تقرير الإيمان، ومقصده التوثق بمقتضيات الإيمان حتى لا يخل بها. (عدة المريد الصادق، ص ١٣٣).

(٣) قال الشيخ زروق: المصافحة مطلوبة للتوثق والمعاوضة على الدين؛ إذ لا أصل لها إلا بيعة الصحابة ثانيا بعد تحقيق الإيمان أولا، والسنة فيها تمكين اليد من اليد على وجه يُفهِمُ المعاوضة والنصرة وهو توفية التمكين حقّه وشدُّ كلِّ يد صاحبه. وليس من=

وَالْمُشَابَكَةُ مِنْ عِلْمِ الرَّوَايَةِ، إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ بِهَا حَالٌ فَتَكُونُ لِأَجْلِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ «ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ» أَخَذَ الْعَهْدَ فِي بَابِ الْبَيْعَةِ وَالْحَقَّةَ بِأَقْسَامِهَا^(١)، وَأَخَذُوا إِبَّاسَ الْخِرْقَةِ مِنْ أَحَادِيثَ وَرَدَتْ فِي خَلْعِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَمُبَايَعَةُ «سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ» تَشْهَدُ لِإِيْدَاعِ السَّرِّ فِيهَا، وَكَذَا مُبَايَعَتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَصْحَابِهِ بَعْدَ تَحَقُّقِ الْإِيمَانِ وَتَقَرُّرِهِ فِي قُلُوبِهِمْ إِنَّمَا هُوَ لِذَلِكَ^(٢)، وَيَجْرِي حُكْمُ الْإِرْثِ

= سنة المصافحة عند أحد من العلماء التقبيل، وأعظم من ذلك إلحاق التقبيل بوضع الجبهة على اليد، وهو يشبه السجود، بل هو عَيْنُهُ، فيتَعَيَّنُ تحريمُهُ بظاهر شبهة السجود فيه؛ إذ قد نصَّ العلماء على تحريم ما هو دُونُهُ وهو إحناء الرأس لشبهه بذلك. (راجع عدة المريد الصادق، ص ١٢٦ - ١٢٧).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الجهاد بإذن الأبوين، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال: «أحيي والذاك؟» قال: نعم. قال: «ففيهما فجاهد». قال الإمام ابن أبي جمرة: «فيه دليل على أن الدخول في السلوك والمجاهدات السُّنَّةُ فيه أن يكون على يدٍ عارفٍ به، فيرشد إلى ما هو الأصلح فيه، والأسدُّ بالنسبة إلى حال السالك؛ لأن هذا الصحابي رضي الله عنه لما أن أراد الخروج إلى الجهاد لم يَسْتَبِدَّ بِرَأْيِ نفسه في ذلك حتى استشار مَنْ هو أعلمُ منه وأَعَرَفُ، هذا ما هو في الجهاد الأصغر، فكيف به في الجهاد الأكبر؟! وهذا أدلُّ دليل على أصل الصوفية المتحققين الذين لا يدخلون في المجاهدات والسلوك إلا تحت يد شيخ عارف بالسلوك، ويقولون بأن من دخل في ذلك دون شيخ قلَّ أن يجيء منه شيء، وإن جاء فلا يصل إلى مقام المربِّي ومعرفته وفطنته، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بخرق العادة، وما كان بخرق العادة فليس الكلام عليه، وإنما الكلام على ما جرت به عادة الحكمة. (بهجة النفوس، ج ٣/ص ١٤٦).

(٢) قال الشيخ زروق: لَمَّا غَلَبَ الْخَبْطُ عَلَى النَفُوسِ وَالتَّخْلِيطُ عَلَى الْقُلُوبِ، ظَهَرَ =

وَالْتَّاسِّي فِيهَا كَغَيْرِهَا، فَلَا نَكِيرَ؛ لِحَرْيِ الْخِلَافِ، وَلَا لُزُومَ لَوْجُودِ
الِاشْتِبَاهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَوَجْهُهَا وَطَرِيقُهَا لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهُ. نَعَمْ، هِيَ لِمُحِبٍّ أَوْ مُنْتَسِبٍ أَوْ
مُحَقِّقٍ، وَفِيهَا أَسْرَارٌ خَفِيَّةٌ يَعْلَمُهَا أَهْلُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [١٥٧]

مَا صَحَّ وَاتَّضَحَّ وَصَحِبَهُ الْعَمَلُ لَازِمُ الْإِبَاحَةِ كَزِيَارَةِ الْمَقَابِرِ،

= متأخرو الصوفية في الاصطلاح في التربية وترتيب المشيخة على ما هو معلوم من
شأنهم، مستندين لما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥]
الآية، ولأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُرَبِّي أصحابه فَيُعْطِي كُلَّ مَا يَلِيْقُ بِهِ، إِذْ قَدْ أَوْصَى وَاحِدًا
بقوله: «لَا تَغْضَبْ»، وقال لغيره: «قُلْ رَبِّيَ اللَّهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ»، وقال لآخر: «لَا يَزَالُ
لِسَانَكَ رَطْبًا بِذِكْرِ اللَّهِ»، وخص قوما بأذكار وعلوم، كعمادٍ ؓ بحديث: «من قال لا
إله إلا الله دخل الجنة وإن زنا وإن سرق»، وحذيفة ؓ بالسَّوِّ، وتفقد عليا وفاطمة
ؓ لصلاتهما من الليل، وعائشة ؓ تعترض بين يديه اعتراض الجنابة، وقال لعبد
الله بن عمرو: «صُمْ وَأَقِمْ»، وأقر على سرد الصوم حمزة بن عمرو الأسدي، إلى
غير ذلك من وجوه التربية فافهم. ثم جروا في ذلك على مقتضى العلم والحقيقة فلم
يدخلوا على المريد في مقام التقوى الذي هو فعل الواجبات وترك المحرمات سوى
أخذ العهد قصدا للتوثق في التزام خصال التقوى، مستندين لحديث عبادة بن
الصامت ؓ الذي قال فيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا»
الحديث، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يكرر البيعة في مواضع لذلك، كما وقع له مع سلمة بن
الأكوع وغيره، كما هو معلوم في أحاديث المغازي، وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما دعاهم لذلك
مع تقرر إيمانهم وتبريهم مما ذكر، فكان قصدا للتأكيد، والله أعلم. (عدة المريد
الصادق، ٥٥ - ٥٦).

فَقِيلَ: لَيْسَ إِلَّا لِمُجَرَّدِ الْإِعْتِبَارِ بِهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ بِالْآخِرَةِ»^(١)، قِيلَ: وَلِنَفْعِهَا بِالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَى وُصُولِهِ كَالصَّدَقَةِ.

قِيلَ: وَلِلْإِتِّفَاعِ بِهَا لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يُتَبَرَّكُ بِهِ فِي حَيَاتِهِ يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، كَذَا قَالَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ «آدَابِ السَّفَرِ»، قَالَ: وَيَجُوزُ شُدُّ الرَّحَالِ لِهَذَا الْغَرَضِ، وَلَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِلْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ»^(٢) لِتَسَاوِي الْمَسَاجِدِ فِي الْفَضْلِ دُونَ الثَّلَاثَةِ، وَتَفَاوُتِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ فِي الْفَضْلِ^(٣).

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في الرخصة في زيادة القبول، وقال: «حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بزيارة القبور بأساً».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.

(٣) قال الإمام الغزالي: ذهب بعض العلماء إلى الاستدلال بهذا الحديث في المنع من الرحلة لزيارة المشاهد وقبور العلماء والصلحاء، وما تبين لي أن الأمر كذلك، بل الزيارة مأمور بها، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجرًا». والحديث إنما ورد في المساجد، وليس في معناها المشاهد لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ بَعْدَ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ مُتَمَاثِلَةٌ، وَلَا بَلَدٌ إِلَّا وَفِيهِ مَسْجِدٌ، فَلَا مَعْنَى لِلرَّحَلَةِ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، وَأَمَّا الْمَشَاهِدُ فَلَا تَسَاوَى، بَلْ بَرَكَةُ زيارَتِهَا عَلَى قَدَرِ درجَاتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. (إحياء علوم الدين، ج ١/ص ٢٤٤ طبعة دار المعرفة).

ومقصود الغزالي ببعض العلماء والد شيخه وهو أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين، وقد قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضِيلَةُ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَفَضِيلَةُ شَدِّ

فَتَجُوزُ الرَّحْلَةَ عَنِ الْفَاضِلِ لِلْأَفْضَلِ ، وَيُعْرِفُ ذَلِكَ مِنْ كَرَامَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ ، سَيِّمَا مَنْ ظَهَرَتْ كَرَامَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِثْلَهَا فِي حَيَاتِهِ ، كـ «السَّبْتِيِّ» ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي حَيَاتِهِ كـ «أَبِي يَعْرَى» ، وَمَنْ جُرِّبَتْ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ عِنْدَ قَبْرِهِ ، وَهُوَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ «الشَّافِعِيُّ» رحمته الله حَيْثُ قَالَ : «قَبْرُ مُوسَى الْكَاطِمِ التَّرِيَاقِ الْمُجَرَّبِ» ^(١) .

وَكَانَ شَيْخُنَا «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَوْرِيُّ» رحمته الله يَقُولُ : «إِذَا كَانَتْ الرَّحْمَةُ تَنْزِلُ عِنْدَ ذِكْرِهِمْ فَمَا ظَنُّكَ بِمَوَاطِنِ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى رَبِّهِمْ ، وَيَوْمَ قُدُومِهِمْ عَلَيْهِ بِالْخُرُوجِ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ وَهُوَ يَوْمٌ وَفَاتِهِمْ ؟! فَرِيَارَتُهُمْ فِيهِ تَهْنِئَةٌ لَهُمْ وَتَعَرُّضٌ لِمَا يَتَجَدَّدُ مِنْ نَفَحَاتِ الرَّحْمَةِ عَلَيْهِمْ ، فَهِيَ إِذَا مُسْتَحَبَّةٌ إِنْ سَلِمَتْ مِنْ مُحَرَّمٍ وَمَكْرُوهٍ بَيْنَ فِي أَصْلِ الشَّرْعِ ، كاجْتِمَاعِ النِّسَاءِ وَتِلْكَ الْأُمُورِ الَّتِي تَحْدُثُ هُنَاكَ ، وَبِمُرَاعَاةِ آدَابِهَا مِنْ تَرْكِ التَّمَسُّحِ بِالْقَبْرِ ^(٢) وَعَدَمِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُ لِلتَّبَرُّكِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَسْجِدٌ ؛ لِتَنْهِيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ وَتَشْدِيدِهِ فِيهِ ، وَمُرَاعَاةِ حُرْمَتِهِ مِيتًا كَحُرْمَتِهِ حَيًّا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= الرحال إليها لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جُمُهورِ الْعُلَمَاءِ لَا فَضِيلَةَ فِي شِدِّ الرَّحَالِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِهَا ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا : «يَحْرُمُ شِدُّ الرَّحَالِ إِلَى غَيْرِهَا» . وَهُوَ غَلَطٌ . (المنهاج ، ج ٩ / ص ١٦٨) .

(١) أَخَذَهُ الشَّيْخُ زُرُقُ مِنْ كِتَابِ «الْحَيَوَانِ» لِلشَّيْخِ كَمَالِ الدِّينِ الدِّمِيرِيِّ . (عدة المريد الصادق ، ص ٢٥٨) .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ زُرُقُ : لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ النَّصَارَى . (عدة المريد الصادق ، ص ٢٦٠) .

قَاعِدَةٌ [١٥٨]

قَدْ تُفِيدُ الدَّلَالُ مِنَ الظَّنِّ مَا يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الْقَطْعِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُجْرَى عَلَى حُكْمِهِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، كَالْقَطْعِ بِإِيمَانِ مُسْلِمٍ ظَهَرَتْ مِنْهُ أَعْمَالُ الْإِسْلَامِ ، وَكَوَلَايَةِ صَالِحٍ دَلَّتْ عَلَى مَقَامِهِ أَفْعَالُهُ وَأَقْوَالُهُ وَشَوَاهِدُ أَحْوَالِهِ ، كُلُّ ذَلِكَ فِي عِلْمِنَا مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ يَعْلَمُ اللَّهُ فِيهِ ، إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ جَاءَنَا عَنِ اللَّهِ مُخَصَّصٌ لَهُ كَالْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ .

وَقَدْ صَحَّ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ»^(١) ، وَصَحَّ: «خَصَلَتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ ، وَسُوءُ الْخُلُقِ»^(٢) ، وَصَحَّ حَلِيفُ «سَعْدٍ» عَلَى إِيْمَانِ رَجُلٍ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينُهُ وَإِنْ رَدَّهُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ مُسْلِمٌ»^(٣) . وَصَحَّ: «ثَلَاثَةٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ» الْحَدِيثُ^(٤) .

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم ١١٧٢٥ (ج ١٨/ص ٢٥١) والترمذي في سننه برقم ٣٠٩٣ (ج ٥/ص ١٢٨) وحسنه .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ، باب ما جاء في البخيل . (ج ٣/ص ٤٠٨) تحقيق د . بشار .
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ؛ ومسلم في الإيمان ، باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعف .

(٤) الحديث بهذا اللفظ في صحيح ابن حبان بسند صحيح على شرط مسلم: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا اتَّيَمَّنَ خَانَ» . (ج ١/ص ٤٩٠) .

قَاعِدَةٌ [١٩٦]

لِكُلِّ شَيْءٍ وَفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَمَنْ أَثَبَّتَ مَرْيَتَهُ نَفْسِهِ وَجَحَدَ مَرْيَتَهُ غَيْرَهُ كَانَ مُطَفِّفًا، وَسَوَاءُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ وَالْحَالُ. فَأَمَّا إِنْ أَضَافَ فَضِيلَةَ الْغَيْرِ لِنَفْسِهِ بِتَضْرِيحٍ أَوْ تَلْوِيحٍ فَهُوَ سَارِقٌ، وَ«الْمُتَشَبِّعُ»^(١) بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسٍ ثَوْبِي زُورٍ^(٢)»^(٣).

فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: «مَنْ حَكَى حِكَايَاتِ السَّلَفِ وَاتَّخَذَهَا حَالًا لِنَفْسِهِ زَلَّتْ بِهِ قَدَمُهُ فِي مَهَوَاتِ الضَّلَالِ، وَعَنْ قَرِيبٍ تَفَضُّحُهُ شَوَاهِدُ الْاِمْتِحَانِ»، لِأَنَّ مَنْ ادَّعَى فَوْقَ مَرْتَبَتِهِ حُطًّا لِدُونِ مَرْتَبَتِهِ، وَمَنْ وَقَفَ دُونَ مَرْتَبَتِهِ رُفِعَ فَوْقَهَا، وَمَنْ ادَّعَى مَرْتَبَتَهُ نُوزِعَ فِي اسْتِحْقَاقِهَا، فَافْهَمُ.

* * *

(١) ابن قرقول: أي: المتكثر بأكثر مما عنده، أو بما ليس عنده. (مطالع الأنوار، ج ٦/ص ٩).

(٢) ابن قرقول: قيل: هو لابس ثياب الزهاد مراءاةً، وأقل لباسهم ثوبان. وقيل: هو القميص يجعل لكل كم منه كُما بغير بدن ليرى أن عليه ثوبين. وقيل: كانوا إذا أرادوا إقامة شاهد زور عمدوا إلى رجلٍ ظاهر السمت حسن المنظر فكسوه ثوبين ظريفين نبيلين، وأتوا به إلى الحاكم فشهد لهم فتقبل شهادته وقوله لبُّل ثَوْبِي، ولما كان المتشَبِّعُ بما لم يُعْطَ يكذب على نفسه بأنه أُعْطِيَ ما لم يُعْطَ، ويكذب على غيره بأنه أُعْطِيَ ما لم يُعْطَ، تُبَيِّنُ الثوبان في تمثيله. (راجع مطالع الأنوار، ج ٢/ص ٧٥).

(٣) أخرجه البخاري في النكاح، باب المتشبع بما لم ينل؛ ومسلم في اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات.

قَاعِدَةٌ [١٩٧]

الْمَسْبُوقُ يَقُولُ إِنَّ نَقْلَ بِالْفَظِ تَعَيَّنَ الْعَزُؤُ لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا كَانَ مُدْلَسًا، وَكَذَا بِالْمَعْنَى الْمُحَاذِي لِلْفَظِ الْقَائِلُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ لَوَجْهِ نَقْلِهِ.

فَإِنْ وَقَعَ لَهُ تَصَرُّفٌ يُمَكِّنُ تَمْيِيزُ الْوَجْهِ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِالْكَلَامِ لَزِمَ بَيَانُ كُلِّ بَوَاجِهِهِ، وَإِلَّا فَاطْلَاقُهُ أَوْ نِسْبَتُهُ لَهُ إِنْ تَحَقَّقَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ أَوْلَى لِيُنْظَرَ فِيهِ مَعَ مَا زِيدَ عَلَيْهِ وَمَا نُقِلَ إِلَيْهِ، إِذْ قَدْ قِيلَ: «مَنْ نَقَلَ بِالْمَعْنَى فَإِنَّمَا يَنْقُلُ فَهْمُهُ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا كَانَ فِي الْفَظِ مِنْ زِيَادَةٍ^(١) الْمَعَانِي مَا لَا يُشْعِرُ بِهِ الرَّاوي بِالْمَعْنَى، وَلَوْ فِي الْقَمَحِ بِالْبُرِّ».

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّكْمِيلِ وَالتَّرْجِيحِ وَالتَّقْوِيَةِ هَضِيمَةٌ^(٢) الْأَوَّلِ وَلَا دَعْوَى الثَّانِي، فَإِنَّ الْإِزَامَ^(٣) ذَلِكَ مُخِلٌّ بِإِظْهَارِ الْحَقِّ، ثُمَّ إِنْ أُلْزِمَهُ فَلِسَانُ الْعِلْمِ فَصِيحٌ^(٤)، فَمَا لَمْ يَصِحَّ رُدُّ عَلَى قَائِلِهِ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ بَاءَ^(٥) مُتَّهَمُهُ بِالْجُحُودِ، فَافْهَمْ.

(١) في (ب): زيادات.

(٢) في (ب): تخطئة.

(٣) في (ح): التزام.

(٤) في (ب): ألزمه بلسان العلم.

(٥) في (ح): عاد.

قَاعِدَةٌ [١٩٨]

مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ لِتَوْصِيلِ الْمَعْنَى لَا زِمٌ، كَمُرَاعَاةِ الْمَعْنَى فِي حَقِيقَةِ
الْلَفْظِ، فَلَزِمَ ضَبْطُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ، ثُمَّ ضَبْطُ اللِّسَانِ فِي الْإِبَانَةِ
عَنْهَا، وَإِلَّا ضَلَّ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْأَوَّلِ، وَأَضَلَّ فِي الثَّانِي، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ
وَضَعَ الْأَئِمَّةُ لَحْنَ الْعَامَّةِ^(١)، وَبَبَّهُوا عَلَى وَجْهِ الْغَلَطِ فِي الْعِبَارَاتِ.

وَرُبَّمَا كُفِّرَ وَبُدِّعَ وَفُسِّقَ مُحَقِّقٌ لِقُصُورِ عِبَارَتِهِ عَنْ تَوْصِيلِ مَقْصَدِهِ
بِوَجْهِ سَلِيمٍ عَنِ الشُّبْهِ، وَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ هَذَا الْفَنُ لِلصُّوفِيَّةِ، حَتَّى كَثُرَ
الْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا.

وَقَدْ يَكُونُ الضَّرَرُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ عَدَمُ الْإِذْنِ الشَّائِعِ بَيْنَ
الْقَوْمِ، حَتَّى إِنَّ الْحَقِيقَةَ الْوَاحِدَةَ تُقْبَلُ مِنْ رَجُلٍ وَلَا تُقْبَلُ مِنْ آخَرَ^(٢)،
بَلْ رُبَّمَا قُبِلَتْ مِنْ شَخْصٍ فِي وَقْتٍ وَرُدَّتْ عَلَيْهِ فِي آخَرَ مَعَ اتِّحَادِ

(١) كالإمام أبي إسحاق بن دهاق، والإمام السكوني. وقد أشار إليهما الشيخ زروق في
النصيحة الكافية قائلا: «وقد شفا فيه العليل ابنُ خليل السكوني وأبو إسحاق بن
دهاق في جزئيهما في لحن العامة، فمن أراد ذلك ليطالع كلامهما، لكن بشروط
ثلاثة: أحدهما: أن ينظر ذلك لنفسه، لا لينتقص به غيره. والثاني: أن يكون ذلك بعد
إحكامه الاعتقاد، في جميع أموره. الثالث: ألا يكثر القلقلة بذلك فيشوش على عوام
المؤمنين وخاصتهم. (ص ٦٧ تحقيق الشيخ قيس آل الشيخ مبارك، الطبعة الأولى
مكتبة الإمام الشافعي).

(٢) في (ح): تقبل من رجل وتردّ على آخر.



لَفْظُهَا وَمَعْنَاهَا، وَقَدْ شَاهَدْنَا مِنْ ذَلِكَ كَثِيرًا، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرْسِيُّ»^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ .

قَاعِدَةٌ [١٩٩]

دَاعِيَةُ الرَّمْزِ قِلَّةُ الصَّبْرِ عَنِ التَّعْبِيرِ لِقُوَّةِ نَفْسَانِيَّةٍ لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا السُّكُوتُ، أَوْ قَصْدُ هِدَايَةِ ذِي فَتْحٍ لِمَعْنَى مَا رُمِزَ حَتَّى يَكُونَ شَاهِدًا لَهُ، أَوْ مُرَاعَاةُ حَقِّ الْحِكْمَةِ فِي الْوَضْعِ لِأَهْلِ الْفَنِّ دُونَ غَيْرِهِمْ، أَوْ دَمَجُ كَثِيرِ الْمَعْنَى فِي قَلِيلِ اللَّفْظِ لِتَحْصِيلِهِ وَمُلَاحَظَتِهِ وَإِلْقَائِهِ فِي النُّفُوسِ، أَوْ الْغَيْرَةُ عَلَيْهِ، أَوْ اتِّقَاءُ حَاسِدٍ أَوْ جَا حِدٍ لِمَعَانِيهِ وَمَبَانِيهِ .

وَمِنْهُ قَوْلُ «الشَّاذِلِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ . «ق ج: سِرَّانٍ مِنْ سِرِّكَ، وَهُمَا ذَا لَانَ عَلَى غَيْرِكَ»^(٢)، فَإِنَّكَ اِعْتَبَرْتَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْكَلَامُ فَ«الْقَافُ» آخِرُ

(١) قال ابن عطاء الله السكندري في لطائف المنن: «وسمعت شيخنا أبا العباس يقول: الولي يكون مشحونا بالمعارف والعلوم، والحقائق لديه مشهودة، حتى إذا أعطى العبارة كان ذلك كالإذن من الله له في الكلام». وقال أيضا: «وسمعت شيخنا أبا العباس يقول: كلام المأذون له يخرج وعليه كسوة وطلاوة، وكلام الذي لم يؤذن له يخرج مكسوف الأنوار، حتى إن الرجلين ليتكلمان بالحقيقة الواحدة، فتقبل من أحدهما وتردُّ على الآخر».

قال الشيخ زروق: وقد يقع ذلك لرجل واحد فيتكلم بها في محل فتقبل منه، وتردُّ عليه في آخر، وقد يقبلها شخص فينتفع بها، ويأبأها شخص فلا ينتفع بها، وربما أنكرها فتضرر أو انتفى عن قبولها بالكلية. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٢٦٢).

(٢) يشير إلى قول الشيخ أبي الحسن الشاذلي رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض أدعيته: «إلهي! معصيتك =

الْفَرْقِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْجَمْعِ الَّذِي أَوَّلُهُ «الْجِيمُ»، وَمِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ الَّذِي بِهِ تَمَّ الوجودُ، وَتَصَرَّفُ «الْجِيمِ» جَامِعُ الشَّفْعِ وَالْوَثْرِ، وَهُوَ مُنْتَهَى الْعَدَدِ، كـ«الْقَافِ» الَّذِي هُوَ غَايَتُهُ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ فِي تَعْرِيفِ الْأَشْفَاعِ

= ناديتي بالطاعة، وطاعتك ناديتي بالمعصية، ففي أيهما أخاف؟ وفي أيهما أرجو؟ إن قلت: بالمعصية، قَابَلْتَنِي بِفَضْلِكَ فلم تدع لي خوفاً، وإن قلتُ بالطاعة قَابَلْتَنِي بِعَدْلِكَ فلم تدع لي رجاءً، فليت شعري كيف أرى إحساني مع إحسانك؟ أم كيف أجهل فَضْلَكَ مع عصيانك؟ ق ج سران من سرك، وكلاهما دالان على غيرك، فبالسرّ الجامع الدال عليك لا تدعني لغيرك». وقد أورده ابن عطاء الله السكندري في لطائف المنن ضمن حزب شيخه أبي العباس المرسي قائلاً بأن أكثر ألفاظه من كلام الشيخ أبي الحسن (ص ١٩٥ تحقيق د. عبد الحليم محمود).

وقد تعرّض الحافظ السيوطي لشرحه في الحاوي فقال: قوله: «ق ج سران من سرك الظاهر» والله أعلم أنه أخذ هذين الحرفين من وصفين من صفاته تعالى كما هو رواية عن ابن عباس في أوائل السور ألم. و﴿طس﴾ [النمل: ١]، و﴿ق﴾ [ق: ١]، و﴿ت﴾ [القلم: ١]، و﴿ص﴾ [ص: ١] أنها حروف مقطعة من أسماء الله تعالى، وفي رواية أنها من الاسم الأعظم، وعن الشعبي أنها من أسرار الله تعالى، فـ«القاف» مأخوذة من قدير أو مقتدر، و«الجيم» من جواد، وكلاهما مناسبان لما تقدم من الخوف والرجاء، فالخوف يناسبه القدرة أو الاقتدار، والرجاء يناسبه الجود. قوله: «وَكِلَاهُمَا دَالَانِ عَلَى غَيْرِكَ»، يحتمل أمرين، أحدهما: أن المراد لهما تعلق بالغير، فإنَّ القدرة تتعلّق بمقدور، والاقتدارُ بمقدورٍ عليه، والجود بمتفضّلٍ عليه. الثاني: أن المراد أنه يجوز شرعاً أن يوصف بهما غيره تعالى وأن يُطلقا عليه، ولذا قال عقبه: «فبالسرّ الجامع الدالّ عليك» أي: بالاسم الخاصّ بك وهو «الله» فإنه لا تعلق له بالغير ولا يجوز أن يُسمّى به غيره تعالى، وهو الاسم الأعظم فيما روى عن غير واحد من السلف، وهو الدال على الذات، وهو الجامع لجميع الصفات، بخلاف سائر السماء فإنها خاصة بالوصف بمدلولها. (الحاوي في الفتاوي، ج ٢/ص ٢٣٥ دار الكتب العلمية).



وَالْأَوْتَارِ، ثُمَّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ بِهِمَا، فَمَوْقِفُ «الْقَافِ» «الْجِيمِ»، وَمُنْتَهَى «الْجِيمِ» «الْقَافُ».

وَمِنْ حَيْثُ الطَّبَائِعُ فَيَجْتَمِعَانِ فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي عَلَى عَدَدِهِ فِي ذَاتِهِ مِنْ دَرَجَتِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي رُتْبَتِهِ بِعَبْرَةٍ^(١) تَحَارُّ فِيهَا الْعُقُولُ وَالْأَفْهَامُ.

وَمِنْ حَيْثُ الشَّكْلُ فَلِ«الْقَافِ» إِحَاطَةٌ وَاسْتِعْلَاءٌ، لَا بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ، وَلَا بِاعْتِبَارِ خَطِّهِ، وَلَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ، وَلِ«الْجِيمِ» ذَلِكَ فِي السُّفْلِيَّاتِ لِأَنَّ أَعْلَاهُ يُشِيرُ لِلْمَلَكُوتِ، وَأَسْفَلُهُ لِلْمُلْكِ، وَقَاعِدَتُهُ لِلْجَبَرُوتِ، وَيُنْبَهُ عَلَى أَنَّ شَكْلَ الْوُجُودِ مُثَلَّثٌ، وَحُكْمُهُ^(٢) كَذَلِكَ، وَتَشْهَدُ لَهُ الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةُ وَالْأَحْكَامُ الْعَادِيَّةُ، وَشَرَحُ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي طَوْلًا، فَلْيُعْتَبَرْ بِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَرَبُّكَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ.



قَاعِدَةٌ [٢٠٠]

الْعِلْمُ بُرْهَانُهُ فِي نَفْسِهِ، فَمُدَّعِيهِ مُصَدِّقٌ بِاخْتِبَارِهِ، مُكَذِّبٌ بِاخْتِلَالِهِ. وَالذَّوْقُ عِلْمُهُ مَقْصُورٌ عَلَى ذَائِقِهِ، فَدَعَاؤُهُ ثَابِتَةٌ بِشَوَاهِدِ حَالِهِ، كَاذِبَةٌ بِهَا. لَكِنْ قَدْ يَتَطَرَّقُ^(٣) الْغَلْطُ لِلنَّازِرِ مِنْ عَدَمِ تَحْقِيقِهِ؛

(١) في (ح): وعبرة. وبهامشها: عبرة.

(٢) في (ح): وفي حكمه.

(٣) في (ب): يظهر

لَهْوَى يُخَالِطُهُ، فَلَزِمَ اقْتِصَارُهُ عَلَى مَا صَحَّ وَاشْتَهَرَ فِي النَّفْيِ، لَا فِي
الِاثْبَاتِ؛ إِذْ غَلَطَهُ فِي النَّفْيِ إِذَايَةً، وَفِي الْإِثْبَاتِ إِحْسَانٌ.

وَلَيْسَ لِدِي الذَّوْقِ الْاِنتِصَارُ لِنَفْسِهِ بِوَجْهِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ أَمْرٌ
شَرْعِيٌّ مِنْ هِدَايَةِ مُرِيدٍ أَوْ إِرْشَادِ ضَالٍّ لَا يُمَكِّنُ بَغْيَرٍ دَعْوَاهُ. وَفِيمَا ظَهَرَ
مِنَ الْحُجَّةِ كِفَايَةً لِنَعْرِفِ الْمَحَجَّةَ، فَلَا حَاجَةَ بِإِظْهَارِ الْخَصَائِصِ لِغَيْرِ
الْخَوَاصِّ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢٠١]

لَا حَاكِمَ إِلَّا الشَّارِعُ^(١)، فَلَا تَحَاكُمَ إِلَّا لَهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ
نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء:
٥٩]، وَقَدْ أَوْجَبَ وَحَرَّمَ وَنَدَبَ وَكَرِهَ وَأَبَاحَ، وَبَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ مَا جَاءَ عَنْهُ،
كُلُّ بِوَجْهِهِ وَدَلِيلِهِ، فَلَزِمَ الرُّجُوعُ لِأُصُولِهِمْ فِي ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ
لِلْحَقِّ وَلَا خُرُوجٍ عَنِ الصَّدَقِ.

فَمَنْ أَحَلَّ بِالْأَوَّلَيْنِ اطَّرَحَ حَيْثُ يُتَّفَقُ إِجْمَاعًا، وَحَيْثُ يُخْتَلَفُ
اعْتَبِرَ إِمَامُهُ فِي حُكْمِهِ فَلَا يُتَكْرَرُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ بِمَذْهَبِهِ إِنْ تَكَرَّرَ
لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِلَّا فَالضَّرُورَةُ لَهَا أَحْكَامٌ.

وَمَا بَعْدَ الْوَاجِبِ وَالْمُحَرَّمَ لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ فِيهِ سَبِيلٌ إِنْ

(١) فِي هَاشِمِ (ح): الشَّرْعُ.



أُثِّبَتْ حُكْمُهُ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِغَيْرِ تَرْكِهِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ الْأَمْرُ لِحَدِّ التَّهَاؤُنِ، أَوْ تَشْهَدُ أَحْوَالُهُ بِالْإِزْرَاءِ عَلَى ذَلِكَ وَرِقَّةِ الدِّيَانَةِ بِهِ، فَ«رُبَّ طَاعِمٍ شَاكِرٍ خَيْرٌ مِنْ صَائِمٍ صَابِرٍ»^(١)، الْحَدِيثُ.

وَمِنْ ثَمَّ أَجْمَعَ الْقَوْمُ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُوقِظُونَ نَائِمًا، وَلَا يُصَوِّمُونَ^(٢) مُفْطِرًا مِنْ وَجْهِ دُخُولِ الرِّيَاءِ وَالتَّكَلُّفِ، وَلِأَنَّ الْعِنَايَةَ بِإِقَامَةِ الْفَرَائِضِ هِيَ الْأَصْلُ لَا غَيْرُهَا، وَكُلُّ السُّنَّةِ تَشْهَدُ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه القضاعي في مسنده (١٤٢٧).

(٢) في (أ) و (ح): يصيمون.

بَابُ

(۱۸)

قَاعِدَةٌ [٢٠٢]

طَلَبُ التَّحَقُّقِ بِالصَّدَقِ يَقْضِي بِالاسْتِرْسَالِ مَعَ الْحَرَكَاتِ فِي عُمُومِ
الْأَوْقَاتِ دُونَ مُبَالَاةٍ بغيرِ الْوَاجِبِ وَالْمُحَرَّمِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ الْعَلَطُ لِكَثِيرٍ
مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ فِي الْأَعْمَالِ، وَلِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ خِلَافَ
الْأَوَّلَى بِهِمْ.

فَوَجَبَ التَّحَفُّظُ مِنَ الصُّوفِيِّ عَلَى إِقَامَةِ رَسْمِ الطَّرِيقَةِ بِتَرْكِ مَا
يَرِيبُ وَيَعِيبُ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ فِيهِ إِدْخَالٌ لِلطَّغْنِ عَلَى
طَرِيقَةٍ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢٠٣]

النَّظَرُ لِصِرْفِ الْحَقِيقَةِ مُخِلٌّ بِوَجْهِ الطَّرِيقَةِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ الْقَوْمُ فِي
الطَّامَّاتِ، وَتَكَلَّمُوا فِي الشُّطْحَاتِ، حَتَّى كَفَرَ مَنْ كَفَّرَ، وَبُدِّعَ مَنْ بُدِّعَ،
وَفُسِّقَ مَنْ فُسِّقَ بِوَضِيحِ الشَّرِيعَةِ وَلِسَانِ الْعِلْمِ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.
فَلَزِمَ التَّحَفُّظُ فِي الْقَبُولِ بِأَنْ لَا يُؤْخَذَ إِلَّا عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(١)،

(١) قال الشيخ محيي الدين بن عربي: يا نفس! وعِزَّة مَنْ جَبَلَكَ عَلَى الْمَخَالَفَةِ وَجَعَلَكَ
مَحَلًّا لِكُلِّ وَصْفٍ مَذْمُومٍ لَا أَتُرْكُكَ عَلَى دَعْوَاكَ حَتَّى أَعْرِضَ أَحْوَالَكَ كُلَّهَا عَلَى
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس،
ص ٢٦).

وَفِي الْإِلْقَاءِ بَأْنٌ لَا يُلْقَى إِلَّا بِالْوَجْهِ السَّائِعِ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ مُنَازَعٍ، وَإِلَّا فَلَا عَتَبَ عَلَى مُنْكَرٍ اسْتَدَّ لِأَصْلٍ صَحِيحٍ.

وَقَدْ قَالَ «أَبُو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيُّ» رحمته الله: «إِنَّهَا لَتَقْعُ الثُّكْتُ مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ فِي قَلْبِي أَيَّامًا فَأَقُولُ: لَا أَقْبُلُكَ إِلَّا بِشَاهِدِي عَدْلٍ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ». انْتَهَى.

قَاعِدَةٌ [٢٠٤]

مُطَالَبَةُ الشَّخْصِ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ، وَمُخَاطَبَتُهُ بِمَا تَقْتَضِيهِ وَجُوهُ أَصْلِهِ، فَلَا يُطَالَبُ عَامِّيٌّ بِزَائِدٍ عَلَى التَّقْوَى، وَلَا فَاقِئٌ بِزَائِدٍ عَلَى الاسْتِقَامَةِ، وَيُطَالَبُ الْمُرِيدُ بِالصَّدْقِ بَعْدَ تَحْصِيلِ الْأَوَّلَيْنِ، وَالْعَارِفُ بِالْوَرَعِ.

فَعَامِّيٌّ لَا تَقْوَى لَهُ فَاجِرٌ، وَفَقِيئٌ لَا اسْتِقَامَةَ لَهُ مُقَصِّرٌ، وَمُرِيدٌ لَا صَدْقَ لَهُ مُتْلَاعِبٌ، وَعَارِفٌ لَا وَرَعَ لَهُ نَاقِصٌ^(١).

= وحكى الشيخ الشعراني عن شيخه الخواص قوله: من أراد السلامة من مكر الله فلا يرمي ميزان الشرع من يده، ولذلك قال أبو القاسم الجنيد رحمه الله: «عَلِمْنَا هَذَا مَشِيدًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ». فقلتُ له: فهل يحتاج عِلْمُ الْكَشْفِ الصَّحِيحِ إِلَى الْمِيزَانِ الشَّرْعِيِّ؟ فقال: نعم! لا ثقة إلا بما جاء عن رسول الله ﷺ بالوسائط، ومن هنا قالوا: لا يدخل الأوامر الشرعية استدراج، فإن الله تعالى ما بعث رُسُلَهُ إِلَيْنَا لِيَمْكُرُوا بِنَا، وَإِنَّمَا بَعَثَهُمْ لِسَعَادَتِنَا، بخلاف الهوافِيف التي تأتي على لسان الحق تعالى بلا واسطة، فإنها غير معصومة، والله أعلم. (الجواهر والدرر للشيخ الشعراني، عن شيخه الخواص، مخ/ص ١٠٩).

(١) ذكر الشيخ زروق مبادئ هذه القاعدة في العدة ثم قال: ومطالبة الشخص بخلاف=



وَأَصْلُ التَّصَوُّفِ دَائِرٌ عَلَى الْأَحْسَنِ أَبَدًا إِنْ تَحَرَّرَتْ طَرِيقَتُهُ،
فَوَاجِبُهُ فِي الْأَحْكَامِ الْوَرَعُ، وَلَا زِمُهُ فِي السُّنَنِ التَّحْفُظُ، وَحَالُهُ فِي
الْأَدَبِ دَائِرٌ مَعَ قَلْبِهِ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَحْوَالُهُ فِيهِ، فَلْيُعْتَبَرْ بِكُلِّ فِي
مَحَلِّهِ، وَلَا يُطَالَبَ بِشَيْءٍ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ^(١).

قَاعِدَةٌ [٢٠٥]

مَطْمَحُ نَظَرِ الْقَوْمِ مَا يَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى مَوْلَاهُمْ، فَمِنْ ثَمَّ قَالُوا
بِأَشْيَاءٍ فِي بَابِ الْآدَابِ أَنْكَرَهَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَصْدَهُمْ، وَأَخَذَهَا بِغَيْرِ
حَقٍّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ حَالَهُمْ فَضَلَّ بِهَا وَزَلَّ، كَالسَّمَاعِ وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ «الْجُنَيْدُ» رحمته الله حِينَ سُئِلَ عَنِ السَّمَاعِ فَقَالَ:
«كُلُّ مَا يَجْمَعُ الْعَبْدَ عَلَى مَوْلَاهُ فَهُوَ مُبَاحٌ». انْتَهَى، فَجَعَلَهُ مَشْرُوطًا
بِالْجَمْعِ فِي إِبَاحَتِهِ حَتَّى لَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُ، فَيَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى عِلَّتِهِ
حَتَّى لَا يُنْكَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

قَاعِدَةٌ [٢٠٦]

الْعِبَادَاتُ كُلُّهَا جَمْعٌ وَنُورٌ، وَالْمَعَاصِي كُلُّهَا وَالْمَكْرُوهَاتُ الْمُتَقَقُّ

= ما تقتضيه قواه جورٌ عليه . (عدة المريد الصادق، ص ١٨٩).

(١) هذه القاعدة ليست في (أ) و (ب) و (ت).

(٢) هذه القاعدة ليست في (أ) و (ب) و (ت).

عَلَيْهَا تَفْرِيقٌ وَظُلْمَةٌ، وَالشُّبْهَةُ بَيْنَهُمَا تَجَادِبُهَا أَصْلًا النَّدْبُ^(١) وَالكَرَاهَةُ، لَا أَصْلًا الْإِبَاحَةُ وَالْتَحْرِيمُ؛ لِكَوْنِ الْإِبَاحَةِ لِلتَّوَسُّعَةِ، وَالتَّحْرِيمِ نَفْيٌ لِلْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ لَهُ.

وَمِنْ ثَمَّ حُرْمَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مُبِيحٌ وَمُحَرَّمٌ، كَالْجَمْعِ فِي الْوَطْءِ بَيْنَ أُخْتَيْنِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ^(٢)، وَلَمْ يَحُرْمَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مَنْدُوبٌ وَمُحْظُورٌ كَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِخَوْفِ الْعِيدِ، وَرَابِعَةَ الْوُضُوءِ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ فَمِنْ حَيْثُ السَّبَبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

*** ** *

(١) في (ح): النهي.

(٢) يشير بالمبيح في هذه القضية قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿[المؤمنون: ٥ - ٦]، وبالمحظر لقوله تعالى في سياق التحريم: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]. قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ موضع أن رفع على العطف على ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والأختان لفظ يعم الجميع بنكاح وبملك يمين. وأجمعت الأمة على منع جمعهما في عقد واحد من النكاح لهذه الآية، واختلفوا في الأختين بملك اليمين؛ فذهب كافة العلماء إلى أنه لا يجوز الجمع بينهما بالملك في الوطء، وإن كان يجوز الجمع بينهما في الملك بإجماع. (راجع الجامع لأحكام القرآن، ج ٦/ص ١٩٢ - ١٩٣).

(٣) هذه القاعدة ليست في (أ) و (ب) و (ت).

بَابُ

(١٩)

قَاعِدَةٌ [٢٠٧]

كُلُّ صُوفِيٍّ أَهْمَلِ أَحْوَالَهُ مِنَ النَّظَرِ لِمُعَامَلَةِ الْخَلْقِ ^(١) كَمَا أُمِرَ فِيهَا، وَصَرَفَ وَجْهَهُ نَحْوَ الْحَقِّ دُونَ نَظَرٍ لِسُنَّتِهِ فِي عِبَادِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ غَلَطٍ فِي أَعْمَالِهِ، أَوْ شَطْحٍ فِي أَحْوَالِهِ، أَوْ وُقُوعِ طَامَّةٍ فِي أَقْوَالِهِ، فَإِمَّا هَلَكَ أَوْ أَهْلَكَ، أَوْ كَانَا مَعًا جَارِيَيْنِ عَلَيْهِ.

وَلَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَصْحَبْ مُتَمَكِّنًا، أَوْ فَتَقِيهَا صَالِحًا، أَوْ مُرِيدًا عَالِمًا صَدِيقًا صَادِقًا، يَجْعَلُهُ مِرَآةً لَهُ، إِنْ غَلَطَ رَدَّهُ، وَإِنْ ادَّعَى دَفَعَهُ، وَإِنْ تَحَقَّقَ أَرْشَدُهُ، فَهُوَ يُنْصِفُهُ فِي حَالِهِ، وَيُنْصَحُهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، إِذْ لَا يَتَّهَمُهُ وَلَا يُهْمِلُهُ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٢٠٨]

كَثُرَ الْمُدَّعُونَ فِي هَذَا الطَّرِيقِ لِعُزْبَتِهِ، وَبَعُدَتِ الْأَفْهَامُ عَنْهُ لِدِقَّتِهِ، وَكَثُرَ الْإِنْكَارُ عَلَى أَهْلِهِ لِنُظَافَتِهِ، وَحَذَرَ النَّاصِحُونَ مِنْ سُلُوكِهِ لِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهِ.

وَصَنَّفَ الْأَيُّمَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِهِ لِمَا أَحْدَثَ أَهْلُ الضَّلَالِ فِيهِ، وَمَا انْتَسَبُوا مِنْهُ إِلَيْهِ، حَتَّى قَالَ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْحَاتِمِيُّ» رحمته الله: «أَحْذَرْ هَذَا

(١) فِي (ب): الْحَقِّ.

الطَّرِيقَ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْخَوَارِجِ إِنَّمَا خَرَجُوا مِنْهُ، وَمَا هُوَ إِلَّا طَرِيقُ الْهَلْكِ
أَوْ الْمُلْكِ، مَنْ حَقَّقَ عِلْمَهُ وَعَمَلَهُ وَحَالَهُ نَالَ عِزَّ الْأَبَدِ، وَمَنْ فَارَقَ
التَّحْقِيقَ فِيهِ هَلَكَ وَمَا نَفَذَ، وَلِذَلِكَ أَشَارَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: «بَلَّغْنَا إِلَى
حَدِّ إِذَا مَالَ هَكَذَا مَالَ فِي النَّارِ»، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ بِمَنْهُ وَكَرَمِهِ.

قَاعِدَةٌ [٢٠٩]

لَمَّا كَانَ الْفِقْهُ فِي عَمَلِهِ لَا يَصِحُّ التَّصَوُّفُ بِدُونِهِ، كَانَ التَّزَامُ مَعَ
صِدْقِ الْقَصْدِ بِهِ مُحَصَّلًا لَهُ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْفَقِيهُ الصُّوفِيُّ تَامَ الْحَالِ،
بِخِلَافِ الصُّوفِيِّ الَّذِي لَا فِقْهَ لَهُ، وَكَفَى الْفِقْهُ عَنِ التَّصَوُّفِ، وَلَمْ يَكْفِ
التَّصَوُّفُ عَنْهُ.

وَمِنْ ثَمَّ حَضَرَ الْأَئِمَّةُ عَلَى الْقِيَامِ بِالظَّاهِرِ لَمَّا سُئِلُوا عَنْ عِلْمِ
الْبَاطِنِ^(١)، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلَّذِي سَأَلَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ:
«مَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ الْأَمْرِ»، ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبَ فَأَحْكِمَ مَا هُنَالِكَ»^(٢)،

(١) قال القاضي عياض: سأل رجلٌ مالِكًا عن شيء من علم الباطن، فغضب وقال: علم
الباطن لا يُعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَ عِلْمَ الظَّاهِرِ، فمَتَى عَرَفَ عِلْمَ الظَّاهِرِ وَعَمَلَ بِهِ فَتَحَ اللَّهُ
عَلَيْهِ عِلْمَ الْبَاطِنِ. وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ فَتْحِ قَلْبِهِ وَتَنْوِيرِهِ. ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: عَلَيْكَ
بِالْدِينِ الْمَحْضِ، وَإِيَّاكَ وَتُبَيَّاتِ الطَّرِيقِ، وَعَلَيْكَ بِمَا تَعْرِفُ، وَاتْرَكَ مَا لَا تَعْرِفُ.
(ترتيب المدارك، ج ٢/ص ٤١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (ج ١/ص ٢٤) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله
(ج ٢/ص ٧)، وقال الحافظ العراقي في تخریج أحاديث الإحياء: وهو ضعيف جدا. =



وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»^(١)
الْحَدِيثُ، فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢١٠]

وُجُودُ الْجَحْدِ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِ الْمَجْحُودِ أَوْ نَوْعِهِ^(٢)؛ لِتُقَوِّرَ الْقَلْبَ عَنْهُ، وَالتَّصْدِيقُ مِفْتَاحُ الْفَتْحِ لِمَا صُدِّقَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَجَّهْ لَهُ، إِذْ لَا دَافِعَ لَهُ.

فَالْمُتَوَقِّفُ مَعَ الْفِقْهِ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ تَجْوِيزُ الْوَهْبِ وَالْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ وَلَا عَيْنٍ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَوَقَّفُ أَسْبَابُهَا عَلَى شَيْءٍ، وَإِلَّا كَانَ مَخْرُومًا مِمَّا قَامَ بِهِ جُحُودُهُ.

ثُمَّ هُوَ إِنْ اسْتَدَدَ إِلَى أَصْلٍ مَعْدُورٍ، وَإِلَّا فَلَا عُذْرَ لَهُ بِإِنْكَارِ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَسَلَّمَ تَسَلَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= (ج ١/ص ٦٤). ولفظه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي مِنْ غَرَائِبِ الْعِلْمِ قَالَ: «وَمَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ الْعِلْمِ، حَتَّى تَسْأَلَ عَنْ غَرَائِبِهِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا رَأْسُ الْعِلْمِ؟ قَالَ: «هَلْ عَرَفْتَ الرَّبَّ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَاذَا صَنَعْتَ فِي حَقِّهِ؟» قَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ. قَالَ: «هَلْ عَرَفْتَ الْمَوْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «فَمَا أَعَدَدْتَ لَهُ؟» فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ. قَالَ: «فَانْطَلِقْ؛ فَأَحْكِمِ رَأْسَ الْعِلْمِ، ثُمَّ تَعَالَ فَتَعَلَّمَ غَرَائِبَهُ».

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح): وأنواعه.

قَاعِدَةٌ [٢١١]

إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ إِمَّا أَنْ يَسْتَنْدَ لِاجْتِهَادٍ، أَوْ لِحَسْمِ ذَرِيعَةٍ، أَوْ لِعَدَمِ التَّحْقِيقِ، أَوْ لِضَعْفِ الْفَهْمِ، أَوْ لِقُصُورِ الْعِلْمِ، أَوْ لِجَهْلِ الْمَنَاطِ، أَوْ لِإِنْبِهَامِ الْبَسَاطِ، أَوْ لَوُجُودِ الْعِنَادِ.

فَعَلَامَةُ الْكُلِّ الرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ عِنْدَ تَعَيُّنِهِ^(١)، إِلَّا الْأَخِيرُ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مَا ظَهَرَ، وَلَا تَنْضَبِطُ دَعْوَاهُ، وَلَا يَصْحَبُهُ اعْتِدَالٌ فِي أَمْرِهِ.

وَدَارِيٌّ^(٢) الذَّرِيعَةُ وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْحَقِّ لَا يَصِحُّ لَهُ إِلَّا الْوُقُوفُ مَعَ إِنْكَارِهِ مَا دَامَ وَجْهُ الْفَسَادِ قَائِمًا بِمَا أَنْكَرَهُ، وَمِنْهُ تَحْذِيرَاتُ «أَبِي حَيَّانَ» فِي «نَهْرِ» هـ وَ«بَحْرِ» هـ، وَ«ابْنُ الْجَوَازِيِّ» فِي «تَلْبِيسِ» هـ، وَغَيْرُهُمَا كَمَا أَدْعِيَاهُ وَحَلْفَا عَلَيْهِ، وَفِي كَلَامِهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَعَ اجْتِهَادٍ مِنْهُمَا.

وَاخْتَصَّ «ابْنُ الْجَوَازِيِّ» بِتَطْرِيزِ كُتُبِهِ بِكَلَامِ الْقَوْمِ مَعَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ حَسْمَ الذَّرِيعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢١٢]

تَعْرِيفُ الْعُيُوبِ مَعَ السَّتْرِ نَصِيحَةٌ، وَمَعَ الْإِشَاعَةِ وَالْهَتِكِ فَضِيحَةٌ،

(١) فِي (ب) وَ (ح): تَعَيَّنَهُ.

(٢) فِي (أ) وَ (ح): وَذُو.

فَمَنْ عَرَّفَكَ بِعَيْنِكَ ^(١) مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ الْغَيْرُ فَهُوَ النَّاصِحُ، وَمَنْ أَعْلَمَكَ بِعَيْنِكَ مَعَ شُعُورِ الْغَيْرِ فَهُوَ الْفَاضِحُ.

وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَفْضَحَ مُسْلِمًا إِلَّا فِي مُوجِبِ حُكْمٍ بِقَدَرِهِ مِنْ غَيْرِ تَتَبُعَ لِمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْحُكْمِ، وَلَا ذِكْرٍ عَيْبٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ، وَإِلَّا انْقَلَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِقَهْرِ الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ حَسَبَ الْحِكْمَةِ الرَّبَّانِيَّةِ وَالْوَعْدِ الصَّادِقِ الَّذِي جَاءَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ بِأَخِيكَ، فَيَعَافِيَهُ اللَّهُ وَيَبْتَلِيكَ» ^(٢).

وَنَهَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ التَّشْرِيبِ ^(٣) لِلْأَمَةِ عِنْدَ جَلْدِهَا فِي الزِّنَا، فَكَيْفَ بِالْحُرِّ الْمُؤْمِنِ الْقَائِمِ الْحُرْمَةِ بِإِقَامَةِ رَسْمِ الشَّرِيعَةِ؟!.

وَقَدْ صَحَّ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ^(٤)، وَ«مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا عَثْرَتُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٥) الْحَدِيثُ.

* * *

(١) فِي (أ) وَ (ب) وَ (ح): عَرَفَكَ بِكَ.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظٍ: «لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ وَيَبْتَلِيكَ» وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَبِالْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ زُرُقٌ أَوْرَدَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ.

(٣) التَّشْرِيبُ: التَّنْيِيبُ وَالتَّعْيِيرُ وَالْإِسْتِقْصَاءُ فِي اللَّوْمِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ، بَابُ لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ.

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ الرِّبَا. (٥١٣٨).

قَاعِدَةٌ [٢١٣]

حِفْظُ الْأَدْيَانِ مُقَدَّمٌ عَلَى حِفْظِ الْأَعْرَاضِ فِي الْجُمْلَةِ، فَلِذَلِكَ جَازَ ذِكْرُهَا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ، أَوْ شَهَادَةٍ، أَوْ إِنْفَازِ حُكْمٍ، أَوْ إِيقَاعِ مَا يُسْتَدَامُ كِنِكَاحٍ وَتَظْلُمٍ وَتَحْذِيرٍ مِنْ مَحَلِّ اقْتِدَاءٍ مَخَافَةً أَنْ يُغْتَرَّ بِرُبُوبِيَّتِهِ.

وَلَعَلَّ مِنْهُ تَعْيِينُ «ابْنِ الْجَوَازِيِّ» مَنْ قَصَدَ الرَّدَّ عَلَيْهِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ، لَكِنَّ تَجَاوُزَهُ^(١) الْحَدَّ فِي التَّشْنِيعِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافٍ ذَلِكَ، وَبِهِ اطَّرَحَهُ الْمُحَقِّقُونَ، وَإِلَّا فَهُوَ أَنْفَعُ كِتَابٍ عَرَفَ وَجُوهَ الضَّلَالِ لِتُحْذَرَ، وَنَبَّهَ عَلَى السُّنَّةِ بِأَنَّهُمْ وَجِهَ أَمْكَنُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢١٤]

حَذَرَ النَّاصِحُونَ مِنْ تَلْبِيسِ «ابْنِ الْجَوَازِيِّ»، وَفَتْوحَاتِ «الْحَاتِمِيِّ»، بَلْ كُلُّ كُتُبِهِ أَوْ جُلِّهَا، كـ «ابْنِ سَبْعِينَ»، وَ«ابْنِ الْفَارِضِ»، وَ«ابْنِ أَحْلَى»، وَ«ابْنِ سُودَكِينَ»، وَ«الْعَفِيفِ التَّلْمَسَانِيِّ»، وَ«الْأَيْكِيِّ الْعَجْمِيِّ»، وَ«الْأَسْوَدِ الْأَقْطَعِ»^(٢)، وَ«أَبِي إِسْحَاقَ التَّجِيْبِيِّ»، وَ«الشُّشْتَرِيِّ»،

(١) فِي (أ) وَ (ب): مَجَاوِزَةً.

(٢) هُوَ: أَبُو الْخَيْرِ التِّينَاتِي الْأَقْطَعُ، الْعَابِدُ صَاحِبُ الْأَحْوَالِ وَالْكَرَامَاتِ، وَهُوَ مَغْرِبِيٌّ أَسْوَدٌ، صَحَبَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَلَاءِ. (رَاجِعَ طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ لِلْسَّلْمِيِّ، ص ٣٧٠ =

وَمَوَاضِعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ لِـ«الْغَزَالِيِّ» جُلُّهَا فِي الْمُهْلَكَاتِ مِنْهُ، وَ«النَّفَخِ وَالتَّسْوِيَةِ» لَهُ، وَ«الْمَضْنُونِ بِهِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ»^(١)، وَ«مِعْرَاجُ السَّالِكِينَ» لَهُ، وَ«الْمُنْقِذِ»، وَمَوَاضِعَ مِنْ قُوَّةِ الْقُلُوبِ لِـ«أَبِي طَالِبِ الْمَكِّيِّ»، وَكُتِبَ «السُّهْرَوَرْدِيُّ» وَنَحْوُهُمْ.

فَلَزِمَ الْحَذَرُ مِنْ مَوَاطِنِ الْعَلَطِ، لَا تَجَنَّبَ الْجُمْلَةَ^(٢) وَمُعَادَاةَ الْعِلْمِ.

وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِثَلَاثٍ: قَرِيحَةٍ صَادِقَةٍ، وَفِطْرَةٍ سَلِيمَةٍ، وَأَخْذِ مَا بَانَ وَجْهُهُ وَتَسْلِيمِ مَا عَدَاهُ، وَإِلَّا هَلَكَ النَّاطِرُ فِيهِ بِاعْتِرَاضٍ عَلَى أَهْلِهِ، أَوْ أَخْذِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، فَافْهَمْ^(٣).

= ٣٧٢؛ وحلية الأولياء لأبي نعيم، ج ١٠/ص ٣٧٧ - ٣٧٨).

(١) النفخ والتسوية، والمضمون به على غير أهله، من الكتب التي صرح العلماء بأنها ليست للغزالي (راجع إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ١/ص ٤٤).

(٢) قال الشيخ زروق بعد إيراد أسماء المذكورين: اختلف الناس فيهم اختلافاً متبايناً، فمن معتقدٍ فيهم الولاية، ومن معتقدٍ الغواية، ومن أخذ بالتسليم، ومن قائم بالحق وهو أخذُ البين في نفسه وترك ما عداه لأربابه، مع حسن الظن بالجميع. (عدة المريد الصادق، ص ٢٤٧).

(٣) قال الشيخ زروق: علمُ التصوف والأحوال فائدته تحقيقُ العبودية، والنظر في وجوه تعظيم الربوبية بإقامة الحقوق والإعراض بالحق عن كل مخلوق، وأقل ما يجزئ فيه «بداية الهداية» للغزالي، وأوسطه «منهاج»ه أو بعض كتب المحاسبي، وأعلاه كتب ابن عطاء الله ومن نحا نحوه. وأما كتب الحاتمي وابن سبعين وابن الفارض وأبي العباس البوني ومن جرى مجراهم فلها رجال لهم في الحقائق مجال، وعندهم =



= في التمييز مقال، فلا يشتغل بها في البداية إلا غوي، ولا في النهاية إلا خلي، ولا في التوسط إلا ذكي يأخذ بما بانَ رُشده، ويُسلِّم ما وراء ذلك ليسلِّم من آفاته، وما هو إلا كما قال بعضهم في ترجمة من كتاب له: «بحر طامس، يحتاج لبحري غاطس». وقد أولع به قوم فضلوا وأضلوا، وفارقوا العمل بما توهموه فزلوا، وربما ادعوا ما فهموه أو تنسّموه حالاً لأنفسهم فافتضحوا بشواهد الأحوال. (عدة المرید الصادق، ص ١٨٥).

بَابُ

(۲۰)

قَاعِدَةٌ [٢١٥]

دَوَاعِي الْإِنْكَارِ عَلَى الْقَوْمِ خَمْسَةٌ:

* الأول: النَّظَرُ لِكَمَالِ طَرِيقِهِمْ، فَإِذَا تَعَلَّقُوا بِرُخْصَةٍ أَوْ أَتَوْا بِإِسَاءَةٍ أَدَبٍ أَوْ تَسَاهَلُوا فِي أَمْرٍ أَوْ بَدَأَ مِنْهُمْ نَقْصٌ أَسْرَعَ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّظِيفَ يَظْهَرُ فِيهِ أَقْلٌ عَيْبٌ، وَلَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْ نَقْصٍ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ عِصْمَةٌ أَوْ حِفْظٌ.

* الثَّانِي: دِقَّةُ الْمَدْرَكِ، وَمِنْهُ وَقَعَ الطَّعْنُ عَلَى عُلُومِهِمْ فِي أَحْوَالِهِمْ، إِذِ النَّفْسُ مُسْرِعَةٌ لِإِنْكَارِ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ^(١) لَهَا عِلْمُهُ.

* الثَّالِثُ: كَثْرَةُ الْمُبْطِلِينَ فِي الدَّعَاوَى وَالطَّالِبِينَ لِلْأَغْرَاضِ بِالدِّيَانَةِ، وَذَلِكَ سَبَبٌ إِنْكَارِ حَالِ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُمْ بِدَعْوَى وَإِنْ قَامَ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ لِإِسْتِبَاهِهَا بِهَا.

* الرَّابِعُ: خَوْفُ الضَّلَالِ عَلَى الْعَامَّةِ بِاتِّبَاعِ الْبَاطِنِ دُونَ اعْتِنَاءِ بِظَوَاهِرِ الشَّرِيعَةِ، كَمَا اتَّفَقَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْجَاهِلِينَ.

* الْخَامِسُ: شِحَّةُ النَّفُوسِ بِمَرَاتِبِهَا، إِذْ ظَهَرُوا الْحَقِيقَةَ مُبْطِلٌ لِكُلِّ حَقِيقَةٍ، وَمِنْ ثَمَّ أَوْلَعَ النَّاسُ بِالصُّوفِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَتَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الْمَرَاتِبِ أَكْثَرَ مِنْ سِوَاهُمْ.

(١) فِي (ح): لَمْ يَسْبِقْ.

وَكُلُّ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ صَاحِبُهَا مُأْجُورٌ وَمَعْدُورٌ، إِلَّا الْآخِرُ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢١٦]

النِّسْبَةُ عِنْدَ تَحَقُّقِهَا تَقْتَضِي ظُهُورَ أَثَرِ الْإِنْتِسَابِ، فَلِذَلِكَ بَقِيَ ذِكْرُ
الصَّالِحِ أَكْثَرَ مِنَ الْفَقِيهِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ مَنْسُوبٌ إِلَى صِفَةٍ مِنْ أَوْصَافِ نَفْسِهِ
هِيَ فَهْمُهُ وَفَقْهُهُ الْمُتَقَضِّي بِإِنْقِضَاءِ حِسِّهِ. وَالصَّالِحُ مَنْسُوبٌ إِلَى رَبِّهِ،
وَكَيْفَ يَمُوتُ مَنْ صَحَّتْ نِسْبَتُهُ لِلْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ بِلَا عِلَّةٍ مِنْ
نَفْسِهِ؟!

وَلَمَّا عَمِلَ الْمُجَاهِدُ حَتَّى مَاتَ شَهِيدًا فِي تَحْقِيقِ كَلِمَةِ اللَّهِ
وِإِعْلَانِهَا حِسًّا وَمَعْنَى، كَانَتْ حَيَاتُهُ حِسِّيَّةً مَعْنَوِيَّةً بِدَوَامِ كَرَامَتِهِ وَذِكْرِ
بَرَكَتِهِ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ.

فَدَمَاتِ قَوْمٌ وَهُمْ فِي النَّاسِ أَحْيَاءُ

فَافْهَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢١٧]

مَا أَلَفَ مِنَ الْكُتُبِ لِلرَّدِّ عَلَى الْقَوْمِ فَهُوَ نَافِعٌ لِلتَّحْذِيرِ مِنَ الْغَلَطِ،
وَلَكِنْ لَا يَسْتَفِيدُهُ مُسْتَفِيدٌ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

* أَحَدُهَا: حُسْنُ النِّيَّةِ فِي الْقَائِلِ بِاعْتِقَادِ اجْتِهَادِهِ، وَأَنَّهُ قَصَدَ

حَسَمَ الذَّرِيعَةَ. وَإِنْ خَشِنَ لَفْظُهُ كـ «ابْنِ الْجَوْزِيِّ» فَلِلْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ.

* الثَّانِي: إِقَامَةُ عُذْرِ الْمَقُولِ فِيهِ بِتَأْوِيلٍ، أَوْ غَلَبَةٍ، أَوْ غَلَطٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ. وَقَدْ يَكُونُ لِلْوَلِيِّ الزَّلَّةُ وَالزَّلَالَةُ وَالْهَفْوَةُ وَالْهَفْوَاتُ؛ لِعَدَمِ الْعِصْمَةِ، وَغَلَبَةِ الْأَقْدَارِ^(١)، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ «الْجُنَيْدُ» رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

* الثَّالِثُ: أَنْ يَقْتَصِرَ بِنَظَرِهِ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَحْكُمُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا يُبْدِيهِ لِمَنْ لَا قَصْدَ لَهُ فِي السُّلُوكِ فَيُشَوِّشَ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ الَّذِي رُبَّمَا كَانَ سَبَبَ نَجَاتِهِ وَفَوْزِهِ، فَإِنْ احتَاجَ لِذَلِكَ فَلْيَعْتَرِضْ عَلَى الْقَوْلِ دُونَ تَعْيِينِ الْقَائِلِ، وَيُعَرِّضْ بِعَظَمَتِهِ وَجَلَالَتِهِ مَعَ إِقَامَةِ قَدَرِهِ^(٢)؛ إِذْ سَتُرَ زَلَلُ الْأَئِمَّةِ وَاجِبٌ، وَصِيَانَةُ الدِّينِ أَوْجِبٌ، وَالْقَائِمُ بِدِينِ اللَّهِ مَأْجُورٌ، وَالْمُنْتَصِرُ لَهُ مَنْصُورٌ، وَالْإِنْصَافُ فِي الْحَقِّ لَا زِمٌ، وَلَا خَيْرٌ فِي دِيَانَةِ يَصْحَبُهَا هَوًى، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٢١٨]

تُعْتَبَرُ دَعْوَى الْمُدَّعِي بِنَتِيجَةِ دَعْوَاهُ، فَإِنْ ظَهَرَتْ صِحَّتُهُ وَإِلَّا

(١) قال الشيخ زروق في النصيحة: ولا يبعد أن يكون للولي الهفوة والهفوات والزلة والزلات، وإنما العظيم عند الله الاغترار والعناد والخروج عن الحق إلى ضد المراد. (النصيحة الكافية، ص ٦٨).

(٢) في طرة (ت) أشير إلى وجود نسخة بها: عذره.

فَهُوَ كَذَّابٌ .

فَتَوْبَةٌ لَا تَتَّبِعُهَا تَقْوَىٰ بَاطِلَةٌ، وَتَقْوَىٰ لَا تَظْهَرُ فِيهَا اسْتِقَامَةٌ نَاقِصَةٌ،
وَاسْتِقَامَةٌ لَا وَرَعَ فِيهَا غَيْرُ تَامَّةٍ، وَوَرَعٌ لَا يُنْتِجُ زُهْدًا قَاصِرٌ، وَزُهْدٌ لَا
يُثِيرُ تَوَكُّلاً يَاسِسٌ، وَتَوَكُّلٌ لَا تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ بِالْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْكُلِّ إِلَى اللَّهِ
وَاللَّجَأِ إِلَيْهِ صُورَةً لَا حَقِيقَةً لَهَا .

فَتَظْهَرُ صِحَّةُ التَّوْبَةِ عِنْدَ اعْتِرَاضِ الْمُحَرَّمِ، وَكَمَالُ التَّقْوَىٰ حَيْثُ
لَا مُطْلَعٌ إِلَّا اللَّهُ، وَوُجُودُ الاسْتِقَامَةِ بِالتَّحَفُّظِ عَلَىٰ إِقَامَةِ الْوَرْدِ فِي غَيْرِ
ابْتِدَاعٍ، وَوُجُودُ الْوَرَعِ فِي مَوَاطِنِ الشَّهَوَاتِ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ، فَإِنْ تَرَكَ
فَذَاكَ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُنَاكَ، وَالزُّهْدُ فِي الرَّفْضِ عِنْدَ التَّخْيِيرِ، وَالْإِسْتِسْلَامُ
عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ فَلَا يُبَالِي بِإِقْبَالِ الدُّنْيَا وَلَا بِإِدْبَارِهَا، وَالتَّوَكُّلُ عِنْدَ تَعَذُّرِ
الْأَسْبَابِ وَنَقْيِ الْجِهَاتِ بِتَقْدِيرِ عَدَمِ إِمْطَارِ السَّمَاءِ وَإِنْبَاتِ الْأَرْضِ
وَمَوْتِ كُلِّ الْخَلْقِ، فَإِنْ سَكَنَ الْقَلْبُ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُنَاكَ .

وَكُلُّ عَمَلٍ قُدِّرَ سُقُوطُ وَجُوبِهِ أَوْ نَذْبِهِ فَطَلَبَتْهُ النَّفْسُ مَعَ ذَلِكَ
فَالْحَامِلُ عَلَيْهِ الْهَوَىٰ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا فِي ذَاتِهِ، فَإِنْ سَقَطَ بِتَقْدِيرِ السُّقُوطِ
فَقَصْدُهُ مَا وَرَدَ فِيهِ، فَافْهَمْ .

قَاعِدَةٌ [٢١٩]

بَوَاعِثُ الْعَمَلِ: وَجُودُ الْخَشْيَةِ وَهِيَ تَعْظِيمُ يَصْحَبُهُ مَهَابَةٌ، أَوْ

الْخَوْفُ وَهُوَ انْزِعَاجُ الْقَلْبِ مِنْ انْتِقَامِ الرَّبِّ، وَالرَّجَاءُ وَهُوَ السُّكُونُ لِفَضْلِهِ تَعَالَى، بِشَوَاهِدِ الْعَمَلِ فِي الْجَمِيعِ وَإِلَّا كَانَ الْكُلُّ اغْتِرَارًا.

وَالْحُبُّ عَلَامَةٌ كَمَالِهِ الْعَمَلُ بِمَا يُرْضِي الْمَحْبُوبَ، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ كُلِّ وَجْهِ يُرْضِيهِ فَلَا حُبَّ، وَبَعْضُ التَّقْصِيرِ لَا يَقْدَحُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١)، وَقَدْ أُوتِيَ بِهِ فِي شُرْبِ الْخَمْرِ مَرَارًا، وَكَذَا حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَقَالَ: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟» فَقَالَ: لَا شَيْءَ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(٢).

نَعَمْ، الْمُحِبُّ لَا يَرْضَى بِمُخَالَفَةِ مَحْبُوبِهِ، فَهُوَ لَا يُمَكِّنُ الْإِضْرَارَ مِنْهُ، وَإِنْ غَلَبَتْ شَهْوَةٌ وَنَحْوُهَا بَادَرَ لِمَحَلِّ الرِّضَى مِنَ التَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ، فَافْهَمُ.

*** ** *

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وإنه ليس بخارج من الملة.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، بتب علامة حب الله وعز وجل؛ ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(۲۱)



قَاعِدَةٌ [٢٢٠]

قَاعِدَةُ التَّحْقِيقِ لَيْسَ إِلَّا سَابِقَةُ التَّوْفِيقِ، فَكُلُّ شَرِيعَةٍ حَقِيقَةٍ، وَلَا يَنْعَكِسُ.

الشَّرِيعَةُ مُبَيَّنَّةٌ، وَالْحَقِيقَةُ مُعَيَّنَةٌ، وَكِلَاهُمَا مِنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ.

فَالشَّرِيعَةُ مِنْ مُفْتَضَلِ الْحِكْمَةِ، وَالْحَقِيقَةُ مِنْ عَيْنِ الْحِكْمَةِ، وَكِلَاهُمَا وَصَفُ الْحَقِّ تَعَالَى، وَإِبْطَالُ أَحَدِهِمَا مُوجِبٌ لِإِعْتِقَادِ النَّقْصِ^(١)، وَفِي تَعْطِيلِ حُكْمِهِ قَصْرٌ لَهُ عَنْ مُوجِبِهِ.

فَلَزِمَ مُلَاحَظَةُ الْجَمِيعِ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَشُهُودِ الْمِنَّةِ، وَالنَّظَرُ لِأَحْكَامِ الْقَدَرِ^(٢) مَعَ إِثْبَاتِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَسْبَابِ، وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَ إِسْقَاطُ التَّدْبِيرِ عِنْدَ غَلَبَةِ الْمَقَادِيرِ، وَالْقِيَامُ بِحُكْمِ الْوَقْتِ^(٣) اسْتِسْلَامًا لِلْأَمْرِ وَالْقَهْرِ، إِذْ هُمَا مِنْ رَبِّ وَاحِدٍ أَمَرَ وَقَهَرَ: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

فَعَلَيْنَاكُمْ بِالرَّضَى بِقَضَائِهِ، إِذْ سَخَطُهُ كُفْرٌ، وَلَا تُهْمِلُوا الرِّضَى

(١) في (أ): المنقص.

(٢) في (ح): القهر.

(٣) الوقت عند الصوفي: ما هو فيه من الزمان، أي: ما بين الماضي والمستقبل، ومن هنا قيل: «الصوفيُّ ابن وقته»، يريدون بذلك أنه مشغول بما هو أولى به في الحال، قائمٌ بما هو مطالبٌ به في الحين، وقيل: الصوفيُّ لا يهتم ماضي وقته وآتيه، بل يهتم وقته الذي هو فيه، وقيل: الاشتغال بفوات وقتٍ ماضٍ تضييعٌ وقتٍ يأتي.

بِمَقْصِدِهِ فَإِنَّهُ نَقْصٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ حُكْمُهُ، وَالثَّانِي مَا حَكَمَ بِهِ، فَافْهَمْ.

قَاعِدَةٌ [٢٢١]

الْغَفْلَةُ عَنْ مُحَاسَبَةِ النَّفْسِ تُوجِبُ غَلَطَهَا فِيمَا هِيَ فِيهِ^(١)،
وَالْتَقْصِيرُ فِي مُنَاقَشَتِهَا يَدْعُو لَوْجُودِ الرِّضَى عَنْهَا، وَالتَّضْيِيقُ عَلَيْهَا
يُوجِبُ نَفَرَتَهَا، وَالرَّفْقُ بِهَا مُعِينٌ عَلَى بَطَالَتِهَا.

فَلَزِمَ دَوَامُ الْمُحَاسَبَةِ مَعَ الْمُنَاقَشَةِ، وَالْأَخْذُ فِي الْعَمَلِ بِمَا قَارَبَ
وَصَحَّ، دُونَ مُسَامَحَةٍ فِي وَاضِحٍ، وَلَا مُطَالَبَةٍ بِخَفِيِّ مِنْ حَيْثُ الْعَمَلُ
وَإِنْ اعْتَبِرَ فِي النَّظَرِ تَرْكًا أَوْ فِعْلًا، وَاعْتَبِرَ فِي قَوْلِهِمْ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ يَوْمُهُ
خَيْرًا مِنْ أَمْسِهِ فَهُوَ مَغْبُونٌ»، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي زِيَادَةٍ فَهُوَ فِي نَقْصَانٍ؛
لِأَنَّ الثَّبَاتَ فِي الْعَمَلِ زِيَادَةٌ فِيهِ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْيَوْمِ لِأَمْسٍ مَعَ مَا قَبْلَهُ
مُضَعَّفٌ لَهُ، سَيِّمًا وَقَدْ قِيلَ: «فَتَحُ كُلُّ مَقَامٍ عَلَى الضَّعْفِ مِنَ الَّذِي
قَبْلَهُ، وَإِنَّ الْفُتُوحَاتِ عَلَى تَضَاعِيفِ بَيُوتِ الشَّطْرَنْجِ».

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ «الْجُنَيْدُ» رحمته الله: «لَوْ أَقْبَلَ مُقْبِلٌ عَلَى اللَّهِ أَلْفَ أَلْفِ
سَنَةٍ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهُ لَحِظَةً، لَكَانَ مَا فَاتَهُ مِنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا نَالَ». وَيَشْهَدُ
لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: ﴿فِيضَعْفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥] فَافْهَمْ.

(١) في (أ) و (ب): به.

قَاعِدَةٌ [٢٢٢]

إِقَامَةُ الْوَرْدِ فِي وَقْتِهِ عِنْدَ إِمْكَانِهِ لَا زِمٌ لِكُلِّ صَادِقٍ، فَإِذَا عَارَضَهُ عَارِضٌ بَشَرِيَّةٍ أَوْ مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لَزِمَ إِنْفَاذُهُ بَعْدَ التَّمَسُّكِ بِمَا هُوَ فِيهِ جَهْدُهُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ مُخِلٍّ بِوَاجِبِ الْوَقْتِ، ثُمَّ يَتَعَيَّنُ تَدَارُكُهُ بِمِثْلِهِ لِيَلَّا يَعْتَادَ الْبَطَالَةَ، وَلِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةٌ، وَالْأَوْقَاتُ كُلُّهَا لِلَّهِ، فَلَيْسَ لِلَاخْتِصَاصِ وَجْهٌ إِلَّا مِنْ حَيْثُ مَا خُصِّصَ بِهِ.

فَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ: «لَيْسَ عِنْدَ رَبِّكُمْ لَيْلٌ وَلَا نَهَارٌ»، يُشِيرُ لِلْكَوْنِ بِحُكْمِ الْوَقْتِ، لَا كَمَا يَفْهَمُهُ الْبَطَّالُونَ مِنْ عَدَمِ إِقَامَةِ الْوَرْدِ.

وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ وَقَدْ رِيَتْ بِيَدِهِ سُبْحَةٌ: أَتَعُدُّ عَلَيْهِ؟! قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَعُدُّ لَهُ.

فَكُلُّ مُرِيدٍ أَهْمَلِ أَوْقَاتَهُ فَبَطَّالٌ، وَكُلُّ مُرِيدٍ تَعَلَّقَ بِأَوْقَاتِهِ دُونَ نَظَرٍ لِلْحُكْمِ الْإِلَهِيِّ فَهُوَ فَارِغٌ مِنَ التَّحْقِيقِ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ مَوَارِدَ الْأَحْوَالِ عَلَيْهِ فَعَيْرٌ صَادِقٌ، بَلْ هُوَ غَافِلٌ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: «مَنْ وَجَدَ قَبْضًا أَوْ بَسْطًا لَا يَعْرِفُ لَهُ سَبَبًا فَلَعْدَمِ اعْتِنَائِهِ بِقَلْبِهِ، وَإِلَّا فَهُمَا لَا يَرِدَانِ دُونَ سَبَبٍ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَاعِدَةٌ [٢٢٣]

عَلَامَةُ الْحَيَاةِ الْإِحْسَاسُ بِالْأَشْيَاءِ، وَالْمَيِّتُ لَا يُحِسُّ بِشَيْءٍ،
فَقَلْبُ سَاءَتِهِ السَّيِّئَةُ وَسَرَّتُهُ الْحَسَنَةُ حَيٌّ، ثُمَّ إِنْ كَانَ ذَلِكَ نُصَبَ عَلَيْهِ
بِالنَّظَرِ لِثَوَابِهَا وَعِقَابِهَا، أَوْ لِلْعُبُودِيَّةِ بِهَا، أَوْ لِنَيْلِ الْكَمَالِ بِسَبَبِهَا، أَوْ
غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى نَهَضَ بِهِ الْحَالُ لِلْعَمَلِ فَصَحِيحٌ، وَإِلَّا فَمَرِيضٌ تَجِبُ
مُعَالَجَتُهُ بِمُخَوِّفٍ إِنْ قَبْلَهُ، أَوْ مُرَجٍّ إِنْ تَأَثَّرَ بِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ لِحُسْنِ الظَّنِّ
بِهِ تَعَالَى، أَوْ بِمُثِيرَاتِ الْحَيَاءِ وَالْخَشْيَةِ وَهُوَ أَتَمُّ^(١).

وَعِنْدَ نُهْوضِهِ فَلَا يَقِفُ لِطَلَبِ شَيْخٍ وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ يَعْمَلُ وَيَطْلُبُ
وَيَتَّبِعُ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ حَتَّى يَهْدِيَهُ^(٢) لِبَاطِنِ الْأَمْرِ الَّذِي يَغْضُدُهُ الْحَقُّ
الْوَاضِعُ مِنْ ظَاهِرِ الْأَمْرِ؛ إِذْ كُلُّ بَاطِنٍ عَلَى انْفِرَادِهِ بَاطِلٌ، وَجِيْدُهُ مِنْ
الْحَقِيقَةِ عَاطِلٌ.

وَالرَّسُولُ هُوَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكُلُّ شَيْخٍ لَمْ يَتَوَسَّمْ^(٣) بِالسُّنَّةِ
فَلَا يَصِحُّ اتِّبَاعُهُ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ حَالِهِ، وَإِنْ صَحَّ فِي نَفْسِهِ وَظَهَرَ عَلَيْهِ
أَلْفُ أَلْفِ كَرَامَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، فَافْهَمُ.

(١) تكلم الشيخ زروق عن أنواع أقسام القلوب بشيء من التفصيل في كتابه «إعانة
المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين» (ص ١٧ وما بعدها).

(٢) في (أ): يعديه.

(٣) في (أ) و (ح): لم يظهر.



قَاعِدَةٌ [٢٢٤]

تَعْظِيمُ مَا عَظَّمَ اللَّهُ مُتَعَيِّنٌ، وَاحْتِقَارُ ذَلِكَ رَبُّمَا كَانَ كُفْرًا، فَلَا يَصِحُّ فَهْمُ قَوْلِهِمْ: «مَا عَبْدَنَاهُ خَوْفًا مِنْ نَارِهِ وَلَا طَمَعًا فِي جَنَّتِهِ» عَلَى الإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا احْتِقَارُ لَهُمَا وَقَدْ عَظَّمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا يَصِحُّ احْتِقَارُهُمَا مِنْ مُسْلِمٍ، وَإِمَّا اسْتِغْنَاءٌ عَنْهُمَا، وَلَا غِنَى لِمُؤْمِنٍ عَنْ بَرَكَهٍ مَوْلَاهُ.

نَعَمْ، لَمْ يَقْصِدُوا هُمَا بِالْعِبَادَةِ، بَلْ عَمِلُوا لِلَّهِ لَا لِشَيْءٍ، وَطَلَبُوا مِنْهُ الْجَنَّةَ وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ، لَا بِشَيْءٍ^(١)، وَشَاهِدُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] الْآيَةِ، إِذْ جَعَلُوا عِلَّةَ الْعَمَلِ إِرَادَةَ وَجْهِهِ تَعَالَى، ثُمَّ ذَكَرُوا خَوْفَهُمْ وَرَجَاءَهُمْ مُجَرَّدَيْنِ^(٢) عَنْ ذَلِكَ بَعْدُ.

وَقَدْ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ عَبْدَنِي خَوْفًا مِنْ نَارِي أَوْ طَمَعًا فِي جَنَّتِي، لَوْ لَمْ أَخْلُقْ جَنَّةً وَلَا نَارًا أَلَمْ أَكُنْ أَهْلًا أَنْ أَطَاعَ؟!».

وَفِي الْخَبَرِ: «لَا يَكُنْ أَحَدُكُمْ كَالْعَبْدِ السُّوءِ، إِنْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْمَلْ، وَلَا كَالْأَجِيرِ السُّوءِ، إِنْ لَمْ يُعْطَ الْأَجْرَةَ لَمْ يَعْمَلْ»^(٣).

(١) فِي (ب): بِلَا شَيْءٍ.

(٢) فِي (أ): مُجَرَّدًا.

(٣) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ: لَمْ أَجِدْ لَهُ أَصْلًا. وَبَنَحُوهُ أَوْرَدَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي =

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُرَوَّى مَرْفُوعًا: «نِعَمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ، لَوْ لَمْ يَخَفِ
 اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»^(١). يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَخَافُ اللَّهَ وَلَا يَعْصِيهِ، فَالْحَامِلُ لَهُ عَلَى
 تَرْكِ الْمَعْصِيَةِ غَيْرُ الْخَوْفِ، مِنْ رَجَاءٍ أَوْ حُبٍّ أَوْ حَيَاءٍ أَوْ هَيْبَةٍ أَوْ
 خَشْيَةٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= الحلية عن حكيم من الحكماء (ج ٢/ص ٩٥)
 (١) معناه أن صهيبيًا إنما يطيعُ الله حُبًّا، لا لمخافةٍ عقابه.

خاتمة

قَالَ شَيْخُنَا «أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَضْرَمِيُّ»: «ارْتَفَعَتِ التَّزْيِيَةُ بِالْأَصْطِلَاحِ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِفَادَةُ بِالْهَمَّةِ وَالْحَالِ ، فَعَلَيْنَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ»^(١).

وَذَلِكَ جَارٍ فِي مُعَامَلَةِ الْحَقِّ وَالنَّفْسِ وَالْخَلْقِ .

* فَأَمَّا مُعَامَلَةُ الْحَقِّ فَبِثَلَاثَةٍ: إِقَامَةِ الْفَرَائِضِ ، وَاجْتِنَابِ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَالِاسْتِسْلَامِ لِلْأَحْكَامِ .

* وَأَمَّا مُعَامَلَةُ النَّفْسِ فَبِثَلَاثٍ: الْإِنْصَافِ فِي الْحَقِّ ، وَتَرْكِ الْإِنْتِصَافِ لَهَا ، وَالْحَذَرِ مِنْ غَوَائِلِهَا فِي الْجَلْبِ وَالِدَّفْعِ وَالرَّدِّ وَالْقَبُولِ وَالِإِقْبَالِ وَالِإِدْبَارِ .

* وَأَمَّا مُعَامَلَةُ الْخَلْقِ فَبِثَلَاثٍ: تَوْصِيلِ حُقُوقِهِمْ لَهُمْ ، وَالتَّعَفُّفِ عَمَّا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَالْفِرَارِ مِمَّا يَغْيِرُ قُلُوبَهُمْ إِلَّا فِي حَقٍّ وَاجِبٍ لَا مَحِيدَ عَنْهُ .

(١) نقله الشيخ زروق في «العدة» ثم قال: يعني على طريق الجادة المتعارفة، فإنها العصمة الواقية من كل ضلال وشبهة. قلت: وعلمه بذلك مستند إلى التحقيق في وجود الدلائل والعلامات، كما يقول الفقهاء في ارتفاع الاجتهاد، والله أعلم. وإنما كان ذلك لأن الاصطلاح إنما يفيد في مثله دفعا وجلبا، فحيث كانت الحركات النفسانية اصطلاحية نفعت فيها الأمور الاصطلاحية، فلما سرت الظلمات إلى الحقائق لم تفد فيها غير الحقائق كما كان في أول الأمر حيث تمكنت ظلمات الكفر والجهل من النفوس فلم يفد إلا طلوع شمس النبوة بعموم الدعوى ونور الهداية، ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فافهم. (عدة المريد الصادق، ص ٧٤).

وَكُلُّ مُرِيدٍ مَالٍ إِلَى رُكُوبِ الْخَيْلِ، أَوْ آثَرِ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ، أَوْ
 اشْتَغَلَ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ فِي الْعُمُومِ، أَوْ تَوَجَّهَ لِلْجِهَادِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ
 الْفَضَائِلِ، أَوْ مَعَهُ حَالَةٌ كَوْنِهِ فِي فُسْحَةٍ مِنْهُ، أَوْ أَرَادَ اسْتِيفَاءَ الْفَضَائِلِ،
 أَوْ تَتَبَعَ عَوْرَاتِ إِخْوَانِهِ وَغَيْرِهِمْ مُتَعَلِّلاً بِالتَّحْذِيرِ، أَوْ عَمِلَ بِالسَّمَاعِ عَلَى
 وَجْهِ الدَّوَامِ، أَوْ أَكْثَرَ الْجَمْعِ وَالْاجْتِمَاعِ لَا لِتَعْلُمٍ أَوْ تَعْلِيمٍ، أَوْ مَالٍ
 لِأَرْبَابِ الدُّنْيَا بَعْلَةَ الدِّيَانَةِ، أَوْ أَخَذَ بِالرَّقَائِقِ وَالذَّقَائِقِ دُونَ الْمُعَامَلَاتِ
 وَمَا يُبْنَى عَنِ الْعُيُوبِ، أَوْ تَصَدَّى لِلتَّرْبِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ شَيْخٍ أَوْ إِمَامٍ أَوْ
 عَالِمٍ، أَوْ اتَّبَعَ كُلَّ نَاعِقٍ وَقَائِلٍ بِحَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لِأَحْوَالِهِ،
 أَوْ اسْتَهَانَ بِمُنْتَسِبٍ لِلَّهِ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صِدْقِهِ بِعَلَامَةٍ، أَوْ مَالٍ لِلرُّخَصِ
 وَالتَّأْوِيلَاتِ، أَوْ قَدَّمَ الْبَاطِنَ عَلَى الظَّاهِرِ، أَوْ اكْتَفَى بِالظَّاهِرِ عَنِ
 الْبَاطِنِ، أَوْ أَتَى بِأَحَدِهِمَا بِمَا لَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ، أَوْ اكْتَفَى بِالْعِلْمِ
 عَنِ الْعَمَلِ، أَوْ بِالْعَمَلِ عَنِ الْحَالِ وَالْعِلْمِ، أَوْ بِالْحَالِ عَنْهُمَا، أَوْ لَمْ
 يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَحَالِهِ وَدِيَانَتِهِ مِنَ الْأُصُولِ
 الْمُسْلَمَةِ فِي كُتُبِ الْأَيْمَةِ، كَكُتُبِ «ابْنِ عَطَاءِ اللَّهِ» فِي الْبَاطِنِ وَخُصُوصًا
 «التَّنْوِيرِ»، وَ«مَدْخَلِ» «ابْنِ الْحَاجِّ» فِي الظَّاهِرِ، وَكِتَابِ شَيْخِهِ «ابْنِ
 أَبِي جَمْرَةَ» وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ عليه السلام، فَهُوَ هَالِكٌ لَا نَجَاةَ لَهُ،
 وَمَنْ أَخَذَ بِهِمَا فَهُوَ نَاجٍ مُسْلِمٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْعِصْمَةُ مِنْهُ وَالتَّوْفِيقُ.

وَقَدْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ



لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴿ [المائدة: ١٠٥] ، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ شُحَا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَوِصَّةِ نَفْسِكَ» (١).

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِمَّا فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ: وَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِزَمَانِهِ، مُمَسِّكًا لِلْسَّانَةِ، مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ. وَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَرْبَعُ سَاعَاتٍ: سَاعَةٌ يُحَاسِبُ فِيهَا نَفْسَهُ، وَسَاعَةٌ يُنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ، وَسَاعَةٌ يُفْضِي فِيهَا إِلَى إِخْوَانِهِ الَّذِينَ يُبْصِرُونَهُ بِعُيُوبِهِ وَيَدُلُّونَهُ عَلَى رَبِّهِ، وَسَاعَةٌ يَخْلِي فِيهَا بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ شَهَوَاتِهَا الْمُبَاحَةِ» (٢)، أَوْ كَمَا قَالَ (٣).

رَزَقَنَا اللَّهُ ذَلِكَ، وَأَعَانَنَا عَلَيْهِ، وَوَفَّقَنَا إِلَيْهِ، وَصَحَّبَنَا بِالْعَافِيَةِ فِيهِ، فَإِنَّا لَا غِنَى بِنَا عَنْ عَافِيَتِهِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

(٢) هو من كلام وهب ابن منبه قائلًا: وجدتُ في حكمة آل داود. (كتاب العزلة للإمام الخطابي، ص ٩٩ الطبعة ٢ المطبعة السلفية ١٣٩٩هـ).

(٣) قال الشيخ زرّوق بعد إيراد هذا الأثر: قُلْتُ: فَسَاعَةُ الْمُتَاجَاةِ مِنَ السَّحَرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَسَاعَةُ الْمُحَاسَبَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَسَاعَةُ الْإِخْوَانِ سَاعَةُ الْفَرَاغِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ، وَأَحْسَنُهَا بَعْدَ الظُّهْرِ، فَإِنْ عُدِمَ شَرْطُهُمْ فَكَتَابَ يَتَوَمَّ مَقَامَهُمْ، وَمَا عَدَى ذَلِكَ فَلِلْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ، هَذَا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (عدة المريد الصادق، ١٧٢).

الفهارس

❖ فهرس الآيات القرآنية

❖ فهرس أطراف الأحاديث النبوية

❖ فهرس القواعد



فهرس الآيات القرآنية

البقرة

- ﴿وَمَنْ يُسِيحْ بِحَمْدِكَ وَفُقِدَ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠] ١٨٧
- ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] ١٨٦
- ﴿وَقِيلَ لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] ٢٨٠
- ﴿كَذِكْرُكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ١٩٣ ، ١٨٦
- ﴿فِيضْغِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥] ٣٣٠
- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ١٣٧
- ﴿وَلَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ١٩١
- ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ٢٨٦

آل عمران

- ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] ٩٢
- ﴿فَيَمْنًا وَقُعُودًا﴾ [آل عمران: ١٩١] ١٨٦
- ﴿رَبَّنَا وَإِنَّا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] ١٩١

النساء

- ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] ٢٦٦
- ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] ٢٦٦
- ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] ٢٦٦
- ﴿فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] ٣٠٠

المائدة

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] ٣٣٩

الأنعام

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٩] ٢٢٠

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ٨٧

الأعراف

﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيَّتِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ١١٣

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيَّتِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ٢٧٩

﴿وَلِمَا يَزَعَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] ٢٧٩

هود

﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠] ٢٩٣

يوسف

﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥] ٢٦٧

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] ٨٧

إبراهيم

﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [١١] وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿ [إبراهيم: ١٩ - ٢٠] ١٥٥

النحل

﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥] ١٣٧

الإسراء

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] ١٤٤

﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] ١٦١

الكهف

﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] ٢٩

- ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] ١٨٢
- ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢] ٩٨
- ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُعَذِّبٌ وَإِنَّمَا أَنْتَ تَتَّخِذُ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] ٢٣٣

الأنبياء

- ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ٣٢٩

الحج

- ﴿لَئِنْ اللَّهُ يَدْفِئَ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨] ٥٢
- ﴿فَيَسْخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] ٥١

النور

- ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢] ١٤٥
- ﴿لَا تُلْهِهِمْ فِتْنَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧] ٢٦٦

الفرقان

- ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] ١١٣
- ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣] ٢٨٠
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧] ١٦١
- ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] ١٧٣ ، ٢٦٦

القصص

- ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِئُ الْجَاهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥] ٢٨٠

العنكبوت

- ﴿بَلْ هُوَ ءَايَاتٌ يَدِّنَتْ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] ١١٦

لقمان

- ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥] ١١٦

الأحزاب

- ﴿رَبِّنْسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ [الأحزاب: ٣٠] ٩٩
 ﴿وَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ٩٦
 ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] ٢٣٥
 ﴿ذَكَرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١] ١٨٦

الصفات

- ﴿إِنَّهُمْ أَقْوَاءُ آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ ﴿فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُرْعَوْنَ﴾ [الصفات: ٦٩ - ٧٠] ٢١٦

الزمر

- ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] ٢٥
 ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] ٢٥
 ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ...﴾ [الزمر: ١٨] ١٠٧
 ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨] ١٠٧

فصلت

- ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤] ١١٣
 ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤] ٢٧٩
 ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤] ٢٨٢

الشورى

- ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] ٩٨
 ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] ٢٨١
 ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] ٢٨١

الزخرف

- ﴿وَإِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] ٢٣٧
 ﴿أَوَلَوْ جِئْتَهُمْ بِآيَاتٍ مِّمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] ٢٣٧

﴿لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِثَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] ٢٣٧

﴿أَهْمَرِ يَقْسِمُونَ رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢] ٢٣٧

محمد

﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] ٢٣١

الفتح

﴿سَيَمَاهُمْ فِي مُجْوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩] ٢٣١

الحشر

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] ١٣٧

﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩] ٢٣٣

الطلاق

﴿وَمَنْ يُّؤْكَلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] ٥٢

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَنَهَا﴾ [الطلاق: ٧] ١٥٦

المزمل

﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [المزمل: ١٠] ٢٨٣

النبأ

﴿جَزَاءً وَفَاءً﴾ [النبأ: ٢٦] ٢٢٠

الانشقاق

﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَّسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] ١٤١

الإنسان

﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَاجِهَ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] ٣٣٣

﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَاجِهَ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ [الإنسان: ٩ - ١٠] ٦٨

*** **

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ مِنْهَا فِي بُيُوتِكُمْ بَرَكَةً	٢٧٣...
أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصِيكَ.....	١٦٠.....
أَجُوعُ يَوْمًا وَأَشْبَعُ يَوْمًا.....	٢٦٢.....
إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا.....	٣٣٩.....
إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ.....	٢٤٦.....
أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ.....	٢٠١.....
الْأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ.....	١٠٠.....
ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ.....	٢٥١.....
أَسْأَلُكَ رَحْمَةً أَنْالَ بِهَا شَرَفَ كَرَامَتِكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.....	٢٦٧.....
أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً.....	٢٨٤.....
أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ.....	٤٥.....
أَشْرِكْنَا فِي دُعَائِكَ يَا أَخِي.....	٢٤١.....
ارْزُقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا.....	١٩٣.....
أَمَّا أَنَا فَأَقُومُ وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطُرُ.....	١٦١.....
أَمَرْنَا أَنْ نُخَاطِبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ.....	٤٤.....



طرف الحديث

الصفحة

أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي	٢٣٩
أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ	٢٦
أَنْتَ تَدْعُو عَلَى مَنْ ظَلَمَكَ، وَمَنْ ظَلَمْتَهُ يَدْعُو عَلَيْكَ	٢٨١
أَنْ تَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَكَ	٢٨١
أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ	٢٢٤
إِنْ ذَكَرْنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ	١٩٢
إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، أَوْ دَعَوْتُ اللَّهَ فَشَفَاكَ	٢٢٣
إِنَّ أَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لِلَّهِ أَنَا	١٦١
إِنَّكَ رَجُلٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّكَ إِنْ طَلَبْتَ الْإِمَارَةَ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا	٢٦٧
إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَإِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ، وَمَنْ يَطْلُبِ الْخَيْرَ يُؤْتَهُ.....،	٤٩
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ مَعََالِيَ الْأُمُورِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا	١٠٧
إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ	١٠٧
إِنَّ اللَّهَ قَبْضَ أَرْوَاحِنَا	١٨٢
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُتْرَكَ عَزَائِمُهُ	١٥٩
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُخْلَفَ بِهِ، فَاحْلِفُوا بِاللَّهِ وَبِرَّوَا وَاصْدُقُوا	١١٢
إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ	١٤١
إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ يَلْتَمِسُونَ حَلَقَ الذِّكْرِ	١٩٤
إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَإِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ، وَمَنْ يَطْلُبِ الْخَيْرَ يُعْطَهُ،	٢٨٤
إِنَّهُمْ خَيْرُ النَّاسِ	٢٣٣

أَوْ مُسْلِمٍ	٢٤٦
أَيَعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْصَمٍ	٢٨١
بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ	٢٠١
تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعَرُ، وَتُقَاتِلُونَ التُّرُكَ	٢٥٠
ثَلَاثَةٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ	٢٤٦
حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!	٤٣
خَصَلَتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ	٢٤٦
خَيْرُ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ	١٦١
الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلَّا ذَكَرُ اللَّهِ وَمَا وَالَاهُ	١٧٢
رُبَّ طَاعِمٍ شَاكِرٍ خَيْرٌ مِنْ صَائِمٍ صَابِرٍ	٣٠١
السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَهْلِ الْعَنَمِ	٢٣٣
سَلَمَانُ مَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ	١٠٠
الْعِلْمُ إِمَامُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ	١٤٠
فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ بِالْآخِرَةِ	٢٤٤
فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، يَرِيئُنِي مَا يَرِيئُهَا	٩٨
الْفِتْنَةُ هَاهُنَا	٢٣٢
فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ: مَا يَقُولُ عِبَادِي	١٩٤
كَانَ فِي الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي فَعَمْرٌ مِنْهُمْ	٢٤٩
كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَدْلُوا، فَإِذَا قَدَرُوا عَفَوْا	٢٨١



- كُلِّ الْخِصَالِ يُطْبَعُ عَلَيْهَا الْمُؤْمِنُ، لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ..... ٢٤٧
- لَا تَسُبُّوا الدُّنْيَا؛ فَنِعِمَّتْ مَطِئَةُ الْمُؤْمِنِ..... ١٧٢
- لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا لِلْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ..... ٢٤٤
- لَا تُطْهِرِ السَّمَاةَ بِأَخِيكَ، فَيَعَافِيَهُ اللَّهُ وَيَتَلَيَّكَ..... ٣١٥
- لَا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ..... ١٤٥
- لَا يَبْلُغُ الرَّجُلُ دَرَجَةَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ..... ١١٢
- لَا يَجْتَمِعُ مَلَأٌ فَيَدْعُو بَعْضُهُمْ وَيُؤْمِنُ بَعْضُهُمْ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُمْ دُعَاءُهُمْ ١٩٦
- لَا يَكُنْ أَحَدُكُمْ كَالْعَبْدِ الشَّوِّءِ، إِنْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْمَلْ..... ٣٣٣
- لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا بِذِكْرِ اللَّهِ..... ١٨٦
- لَقَدْ دَعَوْتَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ..... ١٧٩
- لَوْ سَرَقَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ..... ١٤٥
- لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ بِالثَّرِيَّا لَأَذْرَكَهُ رِجَالٌ مِنْهُمْ..... ٢٣٢
- اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ، فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ..... ١٩٣
- لَيْسَ الزُّهْدُ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا بِإِصَاعَةِ الْمَالِ..... ٢٦٤
- لَيَقُلَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَاسَةِ..... ٢٧١
- مَا أَعَدَدْتَ لَهَا..... ٣٢٥
- مَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ الْأَمْرِ..... ٣١٢
- الْمُسْتَسْعِ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورٍ..... ٢٩٤
- مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَفْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَذَكَّرُونَ..... ١٩٧

طرف الحديث

الصفحة

- مَا جَلَسَ مُسْلِمُونَ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ ١٩٥
- الْمُدَارَاةُ صَدَقَةٌ ٢٧٣
- مَا سَبَّ قَوْمٌ أَمِيرَهُمْ إِلَّا حُرِّمُوا خَيْرُهُ ١٥٨
- مَا مَشَى قَوْمٌ إِلَى السُّلْطَانِ شِبْرًا لِيَذِلُّوهُ إِلَّا أَدْلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ١٥٨
- مَنْ أَقَالَ عَثْرَةَ مُسْلِمٍ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٣١٥
- مَنْ تَسَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ ٢٢٤
- مَنْ شَعَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ ١٩٢
- مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَئَهُ اللَّهُ عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ٤٨ ، ١٣٧ ، ٣١٣
- مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ ١٥٨
- مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ ١٤١
- مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ٣١٥
- مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى لَهُ مِنْ أَجْلِهَا هَدِيَّةً فَقَدْ فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابًا ٢٧٣
- الْمُؤْمِنُ لَا يَذِلُّ نَفْسَهُ ١٥٨
- الْمُؤْمِنُ كَيْسٌ فَطِنٌ حَدَرٌ ، ثُلُثَاهُ تَعَاْفٌ ٢٨٣
- نِعَمَ الرَّجُلُ لَوْ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ... ١١٤
- هُمُ الْقَوْمُ لَا يَسْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ ١٩٥
- وَاعْقِدَنَّ بِالْأَصَابِعِ فَإِنَّهُنَّ مَسْؤُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ ٢٠٤
- وَتَتَمَارَى فِي الْفُوقِ ١٤٨
- يَا عَبَّاسُ - عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ٩٩
- يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا ١٣٠



فهرس القواعد

الصفحة	القاعدة
٢٠	قَاعِدَةٌ [١] الكَلَامُ فِي الشَّيْءِ فَرَعُ تَصَوُّرِ مَا هِيَئِهِ
٢١	بَابُ (١)
٢٣	قَاعِدَةٌ [٢] مَا هِيَئَةُ الشَّيْءِ: حَقِيقَتُهُ
٢٤	قَاعِدَةٌ [٣] الِاخْتِلَافُ فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ إِنْ كَثُرَ دَلٌّ عَلَى بُعْدِ إِدْرَاكِ جُمْلَتِهَا
٢٤	قَاعِدَةٌ [٤] صِدْقُ التَّوَجُّهِ مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ مِنْ حَيْثُ يَرْضَاهُ الْحَقُّ تَعَالَى وَبِمَا يَرْضَاهُ
٢٦	قَاعِدَةٌ [٥] إِسْنَادُ الشَّيْءِ لِأَصْلِهِ وَالْقِيَامُ فِيهِ بِدَلِيلِهِ الْخَاصِّ بِهِ
٢٧	قَاعِدَةٌ [٦] الِاضْطِلَاحُ عَلَى الشَّيْءِ
٢٧	قَاعِدَةٌ [٧] الِاشْتِقَاقُ قَاضٍ بِمُلَاحَظَةِ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ وَالْمُشْتَقِّ مِنْهُ
٢٩	قَاعِدَةٌ [٨] حُكْمُ التَّابِعِ كَحُكْمِ الْمَتَّبِعِ فِيمَا تَبِعَهُ فِيهِ
٢٩	قَاعِدَةٌ [٩] اخْتِلَافُ النَّسَبِ قَدْ يَكُونُ لِاخْتِلَافِ الْحَقَائِقِ
٣٠	قَاعِدَةٌ [١٠] لَا يَلْزَمُ مِنْ اخْتِلَافِ الْمَسَالِكِ اخْتِلَافُ الْمَقْصِدِ
٣٣	بَابُ (٢)
٣٥	قَاعِدَةٌ [١١] فَائِدَةُ الشَّيْءِ: مَا قُصِدَ لَهُ وُجُودُهُ

- قَاعِدَةٌ [١٢] الْعِلْمُ بِفَائِدَةِ الشَّيْءِ وَنَتِيجَتِهِ بَاعِثٌ عَلَى التَّهَمُّ بِهِ ٣٥
- قَاعِدَةٌ [١٣] شَرَفُ الشَّيْءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِدَاتِهِ فَيَتَجَرَّدُ طَلْبُهُ لِدَاتِهِ ٣٧
- قَاعِدَةٌ [١٤] لِكُلِّ شَيْءٍ أَهْلٌ وَوَجْهٌ وَمَحَلٌّ وَحَقِيقَةٌ ٣٨
- قَاعِدَةٌ [١٥] وَجْهُ الاسْتِحْقَاقِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ شَاهِدِ الْحَالِ ٣٩
- قَاعِدَةٌ [١٦] أَهْلِيَّةُ الشَّيْءِ تَقْضِي بِلُزُومٍ بَذْلَهُ لِمَنْ تَأَهَّلَ لَهُ ٤٠
- قَاعِدَةٌ [١٧] اعْتِبَارُ الْمُهِمِّ وَتَقْدِيمُهُ أَبَدًا شَأْنُ الصَّادِقِينَ فِي كُلِّ شَيْءٍ ٤١
- قَاعِدَةٌ [١٨] اعْتِبَارُ النَّسَبِ فِي الْوَاقِعِ يَقْضِي بِتَخْصِصِ الْحُكْمِ عَنْ عُمُومِهِ ٤٢
- قَاعِدَةٌ [١٩] فِي كُلِّ عِلْمٍ مَا يُخْصَّ وَيُعَمُّ ٤٣
- قَاعِدَةٌ [٢٠] الْاِشْتِرَاكُ فِي الْأَصْلِ يَقْضِي بِالْاِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ ٤٤
- قَاعِدَةٌ [٢١] الْأَغْلَبُ فِي الظُّهُورِ لَا زِمٌ فِي الْاِسْتِظْهَارِ بِمَا يَلَازِمُهُ ٤٦
- قَاعِدَةٌ [٢٢] لَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِالشَّيْءِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ حُكْمِهِ وَوَجْهِهِ ٤٧
- قَاعِدَةٌ [٢٣] طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ وَجْهِهِ وَقَصْدُهُ مِنْ مَطَانِهِ أَقْرَبُ لِتَحْصِيلِهِ ٤٧
- قَاعِدَةٌ [٢٤] لَا عِلْمٌ إِلَّا بِتَعَلُّمٍ مِنَ الشَّارِعِ ٤٩
- قَاعِدَةٌ [٢٥] مَا ظَهَرَتْ حَقِيقَةُ قَطُّ فِي الْوُجُودِ إِلَّا قُوبِلَتْ بِدَعْوَى مِثْلِهَا ٥٠
- قَاعِدَةٌ [٢٦] حُكْمُ الْفَقْهِ عَامٌّ فِي الْعُمُومِ ٥٢
- قَاعِدَةٌ [٢٧] إِحْكَامُ وَجْهِ الطَّلَبِ مُعَيَّنٌ عَلَى تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ ٥٥
- قَاعِدَةٌ [٢٨] الْاِخْتِلَافُ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ٥٧
- قَاعِدَةٌ [٢٩] لِكُلِّ شَيْءٍ وَجْهٌ فَطَالِبُ الْعِلْمِ فِي بَدَايَتِهِ شَرْطُهُ الْاِسْتِمَاعُ وَالْقَبُولُ ٥٨

- قَاعِدَةٌ [٣٠] التَّعَاوُنُ عَلَى الشَّيْءِ مُيسَّرٌ لِطَلْبِهِ ٦٠
- قَاعِدَةٌ [٣١] الْفَقْهُ مَقْصُودٌ لِإِبْثَاتِ الْحُكْمِ فِي الْعُمُومِ ٦٢
- بَابُ (٣) ٦٣
- قَاعِدَةٌ [٣٢] مَادَّةُ الشَّيْءِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ أُصُولِهِ ٦٥
- قَاعِدَةٌ [٣٣] إِنَّمَا يَظْهَرُ الشَّيْءُ بِمِثَالِهِ، وَيَقْوَى بِدَلِيلِهِ ٦٦
- قَاعِدَةٌ [٣٤] الْمُتَكَلِّمُ فِي فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ ٧٠
- قَاعِدَةٌ [٣٥] يُعْتَبَرُ الْفَرْعُ بِأَصْلِهِ وَقَاعِدَتِهِ ٧١
- قَاعِدَةٌ [٣٦] ضَبُطُ الْعِلْمِ بِقَوَاعِدِهِ مُهِمٌّ ٧١
- قَاعِدَةٌ [٣٧] إِذَا حَقَّقَ أَصْلَ الْعِلْمِ ٧٢
- قَاعِدَةٌ [٣٨] الْعُلَمَاءُ مُصَدِّقُونَ فِيمَا يَنْقُلُونَ لِأَنَّهُ مُوَكَّلٌ لِأَمَانَتِهِمْ ٧٣
- قَاعِدَةٌ [٣٩] مَبْنَى الْعِلْمِ عَلَى الْبَحْثِ وَالتَّحْقِيقِ ٧٤
- قَاعِدَةٌ [٤٠] مَا كَانَ مَعْقُولًا فَكَبْرَاهَانُهُ فِي نَفْسِهِ ٧٥
- قَاعِدَةٌ [٤١] التَّقْلِيدُ وَالْإِفْتِدَاءُ وَالتَّبَصُّرُ وَالْاجْتِهَادُ ٧٦
- بَابُ (٤) ٧٧
- قَاعِدَةٌ [٤٢] لَا مُتَّبَعَ إِلَّا الْمَعْصُومُ ٧٩
- قَاعِدَةٌ [٤٣] إِعْطَاءُ الْحُكْمِ لِلْخُصُوصِ لَا يَجْرِي وَجْهُهُ فِي الْعُمُومِ
كَالْعَكْسِ ٨٢
- قَاعِدَةٌ [٤٤] مَا دُونَ مِنْ كَلَامِ الْأَيِّمَةِ فِي كُلِّ فَنٍّ فَهُوَ حُجَّةٌ ٨٣
- قَاعِدَةٌ [٤٥] تَشَعُّبُ الْأَصْلِ قَاضٍ بِالتَّشَعُّبِ فِي الْفَرْعِ ٨٤

- قَاعِدَةٌ [٤٦] فَتَحَ كُلُّ أَحَدٍ وَنُورُهُ عَلَى حَسَبِ فَتْحِ مَتْبُوعِهِ وَنُورِهِ ٨٦
- قَاعِدَةٌ [٤٧] مَا أَنْكَرَهُ مَذْهَبٌ فَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ٨٧
- قَاعِدَةٌ [٤٨] تَحْقِيقُ الْأَصْلِ لَا زِمَ لِكُلِّ مَنْ لَزِمَهُ فَرْعُهُ ٨٩
- قَاعِدَةٌ [٤٩] وَقُوعُ الْمُوهِمِ وَالْمُبْهَمِ وَالْمُشْكِلِ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ ٩٢
- قَاعِدَةٌ [٥٠] مَا يَعْزِضُ لِلْكَلَامِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَنَحْوِهِ ٩٣
- قَاعِدَةٌ [٥١] الْكَلَامُ فِي الْمُحْتَمَلِ بِمَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْوُجُوهِ السَّائِعَةِ فِيهِ ٩٥
- قَاعِدَةٌ [٥٢] أَحْكَامُ الصِّفَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ لَا تَتَبَدَّلُ ٩٦
- قَاعِدَةٌ [٥٣] إِبْتِهَاتُ الْحُكْمِ لِلذَّاتِ لَيْسَ كإِبْتِهَاتِهِ بِعَوَارِضِ الصِّفَاتِ ١٠٠
- قَاعِدَةٌ [٥٤] إِنَّمَا وُضِعَتِ التَّرَاجُمُ لِتَعْرِيفِ الْمَنَاصِبِ ١٠٢
- بَابُ (٥) ١٠٣
- قَاعِدَةٌ [٥٥] نَظَرُ الصُّوفِيِّ فِي الْمُعَامَلَاتِ أَخْصُ مِنْ نَظَرِ الْفَقِيهِ ١٠٥
- قَاعِدَةٌ [٥٦] تَنَوُّعُ الْفَرْعِ بِتَنَوُّعِ أَصْلِهِ ١٠٥
- قَاعِدَةٌ [٥٧] فِي اخْتِلَافِ الْمَسَالِكِ رَاحَةً لِلْسَّالِكِ ١٠٦
- قَاعِدَةٌ [٥٨] اتِّبَاعُ الْأَحْسَنِ أَبَدًا مَحْبُوبٌ طَبْعًا مَطْلُوبٌ شَرْعًا ١٠٧
- قَاعِدَةٌ [٥٩] تَعَدُّدُ وَجُوهِ الْحُسْنِ يَقْضِي بِتَعَدُّدِ وَجُوهِ الْاِسْتِحْسَانِ ١٠٨
- قَاعِدَةٌ [٦٠] لَا حَظَّ لِلْعَامِّيِّ فِيمَا سِوَى الْحَذَرِ وَالْإِشْفَاقِ ١١٠
- قَاعِدَةٌ [٦١] إِنَّمَا يُؤْخَذُ عِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَرْبَابِهِ ١١٠
- قَاعِدَةٌ [٦٢] يُعْتَبَرُ اللَّفْظُ بِمَعْنَاهُ، وَيُؤْخَذُ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ ١١١
- قَاعِدَةٌ [٦٣] غَايَةُ اتِّبَاعِ التَّقْوَى التَّمَسُّكُ بِالْوَرَعِ ١١٢

الصفحة	القاعدة
١١٣	قَاعِدَةٌ [٦٤] مِنْ كَمَالِ التَّقْوَى وَجُودِ الاسْتِقَامَةِ.....
١١٦	قَاعِدَةٌ [٦٥] أَخَذَ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ عَنِ الْمَشَايخِ أَتَمَّ مِنْ أَخْذِهِ دُونَهُمْ.....
١١٩	بَابُ (٦).....
١٢١	قَاعِدَةٌ [٦٦] ضَبَطُ النَّفْسِ بِأَصْلِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ لَازِمٌ.....
١٢٤	قَاعِدَةٌ [٦٧] الْفَقِيهُ يَعْتَبِرُ الْحُكْمَ بِأَصْلِهِ وَمَعْنَاهُ وَقَاعِدَةٌ بِآيِهِ.....
١٢٤	قَاعِدَةٌ [٦٨] الْمُحَدِّثُ يَعْتَبِرُ الْحُكْمَ بِنَصِّهِ وَمَفْهُومِهِ إِنْ صَحَّ نَقْلُهُ.....
١٢٦	قَاعِدَةٌ [٦٩] الرِّيَاضَةُ: تَمَرِينُ النَّفْسِ لِإِثْبَاتِ حَسَنِ الْأَخْلَاقِ وَدَفْعِ سَيِّئِهَا.....
١٢٧	قَاعِدَةٌ [٧٠] النَّسْكُ: الْأَخْذُ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ مِنَ الْفَضَائِلِ.....
١٢٨	قَاعِدَةٌ [٧١] الْحَكِيمُ يَنْظُرُ فِي الْوُجُودِ مِنْ حَيْثُ حَقَائِقُهُ.....
١٢٨	قَاعِدَةٌ [٧٢] اعْتِبَارُ الطَّبِيعِيِّ مَا فِي الثُّقُوسِ يَحْتَاجُ لِعَوَصٍ عَظِيمٍ.....
١٢٩	قَاعِدَةٌ [٧٣] مَدَارُ الْأُصُولِيِّ عَلَى تَحْلِيلَةِ الْإِيمَانِ بِالْإِيقَانِ.....
١٣١	قَاعِدَةٌ [٧٤] تَشَعُّبُ الْأَصْلِ قَاضٍ بِالتَّشَعُّبِ فِي الْفَرْعِ.....
	قَاعِدَةٌ [٧٥] اتَّسَاعُ الْكَلَامِ وَتَشَعُّبُهُ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ مُفِيدٌ لِمَنْ لَهُ أَصْلٌ
١٣٢	يُرْجَعُ إِلَيْهِ بِهِ.....
١٣٥	بَابُ (٧).....
	قَاعِدَةٌ [٧٦] الْعِلْمُ إِمَّا أَنْ يُفِيدَ بَحْثًا عَلَى الطَّلَبِ وَحَثًّا عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يُفِيدَ
١٣٧	كَيْفِيَّةَ الْعَمَلِ وَوَجْهَهُ.....
	قَاعِدَةٌ [٧٧] أَصْلُ كُلِّ أَصْلٍ مِنْ عُلُومِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَأْخُودٌ مِنَ الْكِتَابِ
١٣٨	وَالسُّنَّةِ.....

- قَاعِدَةٌ [٧٨] الضَّرُورِيُّ وَالْحَاجِيُّ وَالتَّكْمِيلِيُّ ١٣٩
- قَاعِدَةٌ [٧٩] لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى أَمْرٍ حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ ١٤٠
- قَاعِدَةٌ [٨٠] إِيْتَانُ الشَّيْءِ مِنْ بَابِهِ أَمَكْنُ لِتَحْصِيلِهِ ١٤١
- قَاعِدَةٌ [٨١] لَا يُقْبَلُ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادِ مُوَهِّمٌ وَلَا مُبْهَمٌ ١٤٢
- قَاعِدَةٌ [٨٢] لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَدَّى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ
بِالْوَجْهِ الْوَاضِحِ ١٤٣
- قَاعِدَةٌ [٨٣] بُيُوتُ الْمَرْيَةِ لَا يَقْضِي بَرْفِعِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ١٤٥
- قَاعِدَةٌ [٨٤] تَحَقُّقُ الْعِلْمِ بِالْمَرْيَةِ لَا يُبِيحُ الشُّكُوتَ عِنْدَ تَعَيُّنِ الْحَقِّ ١٤٧
- قَاعِدَةٌ [٨٥] التَّوَقُّفُ فِي مَحَلِّ الْإِسْتِبَاهِ مَطْلُوبٌ ١٤٧
- بَابُ (٨) ١٥٣
- قَاعِدَةٌ [٨٦] كَمَالُ الْعِبَادَةِ بِحِفْظِهَا وَالْمُحَافَظَةُ عَلَيْهَا ١٥٥
- قَاعِدَةٌ [٨٧] أَصْلُ كُلِّ خَيْرٍ وَشَرٍّ اللَّقْمَةُ وَالْخُلْطَةُ ١٥٥
- قَاعِدَةٌ [٨٨] تَكْلِيفُ مَا لَيْسَ فِي الْوُسْعِ جَائِزٌ عَقْلًا ، غَيْرٌ وَارِدٍ شَرْعًا ١٥٦
- قَاعِدَةٌ [٨٩] حِفْظُ النَّظَامِ وَاجِبٌ ، وَمُرَاعَاةُ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ وَاجِبٌ لَا زِمٌّ ١٥٧
- قَاعِدَةٌ [٩٠] الْعِبَادَةُ: إِقَامَةُ مَا طُلِبَ شَرْعًا مِنَ الْأَعْمَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ
وَالدَّاخِلَةِ فِيهَا ١٥٨
- قَاعِدَةٌ [٩١] الْمَقْصُودُ مُوَافَقَةُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْهُوَى ١٥٩
- قَاعِدَةٌ [٩٢] الْأَجْرُ عَلَى قَدْرِ الْإِتْبَاعِ ، لَا عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ ١٦٠
- قَاعِدَةٌ [٩٣] التَّشْدِيدُ فِي الْعِبَادَةِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ، كَالْتَرَاخِي عَنْهَا ١٦١

- قَاعِدَةٌ [٩٤] تَحْدِيدُ مَا لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ تَحْدِيدُهُ وَلَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ
النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِأَمْرٍ لَا يُمَكِّنُ تَرْكُ مَا حُدِّدَ مِنْهُ، ابْتِدَاعُ فِي الدِّينِ ١٦١
- قَاعِدَةٌ [٩٥] اسْتِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ مَحَلِّهِ بِإِدْخَالِ الضَّدِّ عَلَيْهِ أَبَدًا ١٦١
- بَابُ (٩) ١٦٥
- قَاعِدَةٌ [٩٦] مَا رُكِّبَ فِي الطَّبَاعِ مُعِينٌ لِلنَّفْسِ عَلَى مَا تُرِيدُهُ حَسَبَ قُوَّاهَا ١٦٧
- قَاعِدَةٌ [٩٧] طَلَبُ الشَّيْءِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ مَعَ الْإِلْحَاحِ أَقْرَبُ لِنَوَالِهِ ١٦٧
- قَاعِدَةٌ [٩٨] دَوَامُ الشَّيْءِ بِدَوَامِ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ ١٦٨
- قَاعِدَةٌ [٩٩] الْعَائِدَةُ عَلَى قَدْرِ الْفَائِدَةِ ١٦٨
- قَاعِدَةٌ [١٠٠] إِقَامَةُ الْأَسْبَابِ مَلْحُوظٌ فِي الْأَصْلِ بِحُكْمَةِ إِقَامَةِ الْعَالَمِ
لِاسْتِقَامَةِ وُجُودِهِ ١٧٠
- قَاعِدَةٌ [١٠١] إِقَامَةُ رَسْمِ الْحِكْمَةِ لَازِمٌ، كَالَاِسْتِسْلَامِ لِلْقُدْرَةِ ١٧١
- قَاعِدَةٌ [١٠٢] اسْتِوَاءُ التَّرْكِ وَالْفِعْلِ فِي الْمَنْفَعَةِ يَقْضِي بِتَرْجِيحِ التَّرْكِ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ ١٧٢
- قَاعِدَةٌ [١٠٣] مَا مُدِحَ أَوْ ذُمَّ لَا لِذَاتِهِ قَدْ يَنْعَكِسُ حُكْمُهُ لِمُوجِبٍ يَقْتَضِي
نَقِيضَهُ ١٧٢
- قَاعِدَةٌ [١٠٤] قَدْ يُبَاحُ الْمَمْنُوعُ لِتَوَقُّعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ ١٧٣
- قَاعِدَةٌ [١٠٥] تَمَرِينُ النَّفْسِ فِي أَخْذِ الشَّيْءِ وَتَرْكِهِ، وَسَوْفُهَا بِالتَّدْرِيجِ،
أَسْهَلُ لِتَحْصِيلِ الْمُرَادِ مِنْهَا ١٧٤
- قَاعِدَةٌ [١٠٦] بَسَاطَةُ الْكَرَمِ قَاضٍ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَعَاطَمُهُ ذَنْبٌ يَغْفِرُهُ ١٧٤

- بَابُ (١٠) ١٧٥
- قَاعِدَةٌ [١٠٧] الْخَوَاصُّ ثَابِتَةٌ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَعْيَانِ ١٧٧
- قَاعِدَةٌ [١٠٨] بِسَاطِ الشَّرِيعَةِ قَاضٍ بِجَوَازِ الْأَخْذِ بِمَا اتَّضَحَ مَعْنَاهُ مِنْ
الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ ١٧٧
- قَاعِدَةٌ [١٠٩] مَا خَرَجَ مَخْرَجَ التَّعْلِيمِ وَقَفَّ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ
وَلَا نَقْصٍ ١٨١
- قَاعِدَةٌ [١١٠] حَقُّ الْعَبْدِ أَنْ لَا يُفَرِّطَ فِي مَأْمُورٍ، وَلَا يَعْزِمَ عَلَى مَحْظُورٍ ١٨٢
- قَاعِدَةٌ [١١١] فَرَاغُ الْقَلْبِ لِلْعِبَادَةِ وَالْمَعْرِفَةِ مَطْلُوبٌ ١٨٣
- قَاعِدَةٌ [١١٢] الْحَلَوَةُ أَحْصَى مِنَ الْعُزْلَةِ ١٨٤
- قَاعِدَةٌ [١١٣] لَا بُدَّ مِنْ عِبَادَةٍ وَمَعْرِفَةٍ وَزَهَادَةٍ لِكُلِّ عَابِدٍ وَعَارِفٍ وَزَاهِدٍ ١٨٥
- قَاعِدَةٌ [١١٤] الْتِزَامُ اللَّازِمِ لِلْمَلْزُومِ مُوَصَّلٌ إِلَيْهِ ١٨٦
- قَاعِدَةٌ [١١٥] نُورَانِيَّةُ الْأَذْكَارِ مُخْرِفَةٌ لِأَوْصَافِ الْعَبْدِ ١٨٧
- بَابُ (١١) ١٨٩
- قَاعِدَةٌ [١١٦] النَّظَرُ لِسَابِقِ الْقِسْمَةِ وَوَاجِبِ الْحِكْمَةِ هُوَ الْقَاضِي بِأَنَّ
الدُّعَاءَ عُبودِيَّةً افْتَرَنْتَ بِسَبَبٍ ١٩١
- قَاعِدَةٌ [١١٧] اسْتِوَاءُ الْعِبَادَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ مَعَ جَوَازِ تَرْكِ إِحْدَاهُمَا
لِلْأُخْرَى شَرْعًا يَقْضِي بِالْبَدَلِيَّةِ فِيهِمَا ١٩١
- قَاعِدَةٌ [١١٨] إِعْطَاءُ الْحُكْمِ فِي الْعُمُومِ لَا يَقْضِي بِجَرَيَانِهِ لِلْخُصُوصِ ١٩٢
- قَاعِدَةٌ [١١٩] إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لِقَضِيَّةٍ خَاصَّةٍ لَا يَجْرِي فِي عُمُومِ نَوْعِهَا ١٩٤

- قَاعِدَةٌ [١٢٠] فَضِيلَةُ الشَّيْءِ غَيْرُ أَفْضَلِيَّتِهِ ، وَحُكْمُ الْوَقْتِ فِيهِ غَيْرُ حُكْمِ الْأَصْلِ ١٩٧
- قَاعِدَةٌ [١٢١] لِلزَّمَانِ حُكْمٌ يَخْصُهُ بِحَيْثُ يُخَصَّصُ مُبَاحُهُ بِنَدْبٍ أَوْ مَنَعٍ أَوْ كَرَاهَةٍ أَوْ وَجُوبٍ ١٩٨
- قَاعِدَةٌ [١٢٢] مُرَاعَاةُ الشُّرُوطِ فِي مَشْرُوطِهَا لَا زِمٌ لِمُرِيدِهَا ٢٠٠
- قَاعِدَةٌ [١٢٣] اسْتِرَاقُ النَّفُوسِ بِمُلَائِمَتِهَا طَبْعًا لِمَا فِيهِ نَفْعٌ دِينِيٌّ مَشْرُوعٌ ٢٠١
- قَاعِدَةٌ [١٢٤] كُلُّ اسْمٍ أَوْ ذَكَرٍ فَخَاصِيَّتُهُ مِنْ مَعْنَاهُ ٢٠٢
- قَاعِدَةٌ [١٢٥] اعْتِبَارُ النَّسَبِ الْحُكْمِيَّةِ جَارٍ فِي الْأُمُورِ الْحُكْمِيَّةِ عَلَى وَجْهِ نِسْبَتِهَا مِنْهُ ٢٠٤
- بَابُ (١٢) ٢٠٧
- قَاعِدَةٌ [١٢٦] مَا أُبِيحَ لِسَبَبٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ فَلَا يَكُونُ شَائِعًا فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ ٢٠٩
- قَاعِدَةٌ [١٢٧] الْأَشْيَاءُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ فِيهَا قِيلَ : عَلَى الْوَقْفِ ٢٠٩
- قَاعِدَةٌ [١٢٨] اعْتِقَادُ الْمَرْءِ فِيمَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ قُرْبَةً بِدَعَا ٢١٢
- قَاعِدَةٌ [١٢٩] التَّهَيُّؤُ لِلْقَبُولِ عَلَى قَدْرِ الْإِصْغَاءِ لِلْمَقُولِ ٢١٢
- قَاعِدَةٌ [١٣٠] مَا خَرَجَ مِنَ الْقَلْبِ دَخَلَ الْقَلْبَ وَمَا قُصِرَ عَلَى اللِّسَانِ لَمْ يُجَاوِزِ الْأَذَانَ ٢١٣
- قَاعِدَةٌ [١٣١] قَالَ «الشَّافِعِيُّ» رحمته الله : «الشَّعْرُ كَلَامٌ حَسَنُهُ حَسَنٌ وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ» ٢١٣

- قَاعِدَةٌ [١٣٢] اعْتَرَفَ الْمُحَقِّقُ بِنَقْصِ رُتْبَةٍ هُوَ فِيهَا عَلَى الْجُمْلَةِ يَقْضِي بِذِمَّتِهَا. ٢١٤
- قَاعِدَةٌ [١٣٣] مَنَعَ الشَّيْءُ لِمَا يَعْرِضُ فِيهِ أَوْ بِسَبَبِهِ لَا يَقْضِي بِنَقْصِ أَصْلِ حُكْمِهِ. ٢١٥
- قَاعِدَةٌ [١٣٤] مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ قَيَّدَ بِقُدْرَتِهَا. ٢١٧
- قَاعِدَةٌ [١٣٥] اسْتِجْلَابُ النُّفُوسِ بِمُسَاعَدَةِ طَبْعِهَا أُخْرَى لِتَقْرِيبِ نَفْعِهَا. ٢١٨
- قَاعِدَةٌ [١٣٦] إِذَا وَقَفَ أَمْرٌ عَلَى شَرْطِهِ فِي صِحَّتِهِ أَوْ كَمَالِهِ رُوِيَ ذَلِكَ الشَّرْطُ فِيهِ. ٢١٨
- قَاعِدَةٌ [١٣٧] التَّغْزُلُ وَالنَّدْبُ وَالْإِشَادَةُ وَالتَّعْرِيجُ دَلِيلُ الْبُعْدِ عَنْ وُجُودِ الْمُشَاهَدَةِ. ٢١٩
- قَاعِدَةٌ [١٣٨] عُقُوبَةُ الشَّيْءِ وَمَثُوبَتُهُ مِنْ نَوْعِهِ. ٢٢٠
- قَاعِدَةٌ [١٣٩] حِفْظُ الْعُقُولِ وَاجِبٌ كَحِفْظِ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ. ٢٢١
- قَاعِدَةٌ [١٤٠] يُعْذَرُ الْوَاجِدُ بِحَالَةٍ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ فِيهَا. ٢٢٢
- قَاعِدَةٌ [١٤١] الْوَاجِدُ إِنْ لَاحَظَ مَعْنَى فِي وَجْدِهِ أَفَادَهُ عِلْمًا أَوْ عَمَلًا أَوْ حَالًا. ٢٢٤
- قَاعِدَةٌ [١٤٢] التَّشْبَهُ بِالْقَوْمِ مُلْحَقٌ بِالتَّشْبَهِ بِهِمْ. ٢٢٤
- قَاعِدَةٌ [١٤٣] كَرَامَةُ التَّابِعِ شَاهِدَةٌ بِصِدْقِ الْمُتَّبِعِ. ٢٢٦
- بَابُ (١٣) ٢٢٩
- قَاعِدَةٌ [١٤٤] يُعْرَفُ بَاطِنُ الْعَبْدِ مِنْ ظَاهِرِ حَالِهِ. ٢٣١



- قَاعِدَةٌ [١٤٥] لِكُلِّ بِلَادٍ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا مِنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ٢٣٢
- قَاعِدَةٌ [١٤٦] مَا يَجْرِي فِي الْعُمُومِ قَدْ يَنْتَقِضُ فِي الْخُصُوصِ ٢٣٤
- قَاعِدَةٌ [١٤٧] النَّظَرُ بِعَيْنِ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ يَقْتَضِي التَّنْقِصَ بِمَا لَيْسَ
بِنَقْصٍ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ ٢٣٤
- قَاعِدَةٌ [١٤٨] مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ خَارِقَةٌ تَقْتَضِي مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ كَرَامَتِهِ نُظِرَ
فِيهَا بِفِعْلِهِ ٢٣٥
- قَاعِدَةٌ [١٤٩] وَقَائِعُ الْخُصُوصِ لَا تَتَنَاوَلُ الْحُكْمَ فِي الْعُمُومِ ٢٣٥
- قَاعِدَةٌ [١٥٠] الْمَزِيَّةُ لَا تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ ، وَالْاِقْتِدَاءُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِذِي عِلْمٍ
كَامِلٍ وَدِينٍ ٢٣٦
- قَاعِدَةٌ [١٥١] النَّظَرُ لِلْأَزْمِنَةِ وَالْأَشْخَاصِ لَا مِنْ حَيْثُ أَصْلٍ شَرْعِيٍّ أَمَرَ
جَاهِلِيٍّ ٢٣٧
- قَاعِدَةٌ [١٥٢] الْاِنْتِسَابُ مُشْعَرٌ بِعَظَمَةِ الْمُنتَسِبِ إِلَيْهِ وَالْمُنْتَسِبِ فِيهِ فِي
نَظَرِ الْمُنتَسِبِ ٢٣٨
- قَاعِدَةٌ [١٥٣] مُقْتَضَى الْكَرَمِ أَنْ تَحْفَظَ النِّسْبَةُ لِلْمُنْتَسِبِ عَلَى وَجْهِ طَلَبِهِ ٢٣٨
- قَاعِدَةٌ [١٥٤] الْعَافِيَةُ سُكُونُ الْقَلْبِ عَنِ الْاضْطِرَابِ ٢٤٠
- قَاعِدَةٌ [١٥٥] لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ٢٤٠
- قَاعِدَةٌ [١٥٦] الْبَاسُ الْخِرْقَةُ ، وَمُنَاوَلَةُ السُّبْحَةِ ، وَأَخْذُ الْعَهْدِ وَالْمُصَافَحَةُ
وَالْمُشَابَكَةُ مِنْ عِلْمِ الرِّوَايَةِ ٢٤١
- قَاعِدَةٌ [١٥٧] مَا صَحَّ وَاتَّصَحَّ وَصَحِبَهُ الْعِلْمُ لَا زِمَ الْإِبَاحَةُ ٢٤٣
- قَاعِدَةٌ [١٥٨] قَدْ تُفِيدُ الدَّلَائِلُ مِنَ الظَّنِّ مَا يَنْتَزَلُ مِنْزِلَةُ الْقَطْعِ ٢٤٦

- قَاعِدَةٌ [١٥٩] الْفِرَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ نُورٌ إِيْمَانِيٌّ يَنْبَسِطُ عَلَى الْقَلْبِ ٢٤٩
- قَاعِدَةٌ [١٦٠] ذَهَابُ الْعَقْلِ إِنْ كَانَ بِخَيَالَاتٍ وَهْمِيَّةٍ سَقَطَ اعْتِبَارُ صَاحِبِهِ
ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ٢٥٠
- قَاعِدَةٌ [١٦١] مَعُونَةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ عَلَى قَدْرِ عَجْزِهِ عَنْ مَصَالِحِهِ وَتَوْصِيلِ
مَنَافِعِهِ وَدَفْعِ مَضَارِّهِ ٢٥١
- قَاعِدَةٌ [١٦٢] أَلْسِنَةُ الْخَلْقِ أَقْلَامُ الْحَقِّ ٢٥٢
- قَاعِدَةٌ [١٦٣] إِكْرَامُ الرَّجُلِ لِدِينِهِ ٢٥٢
- قَاعِدَةٌ [١٦٤] قَبُولُ مَدْحِ الْخَلْقِ وَالثَّنْءِ مِنْ ذَمِّهِمْ ٢٥٤
- قَاعِدَةٌ [١٦٥] إِظْهَارُ الْكِرَامَةِ وَإِخْفَاؤُهَا عَلَى حَسَبِ النَّظَرِ لِأَصْلِحِهَا وَفَرْعِهَا ٢٥٥
- قَاعِدَةٌ [١٦٦] مَا رُتِبَ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَى مَا فِي النَّفْسِ ، وَمَا لَا عِلْمَ بِهِ إِلَّا
مِنْ قِيلٍ إِعْلَامِ الشَّخْصِ ، فَفَقْهُهُ فِيهِ مِنْهُ ٢٥٦
- قَاعِدَةٌ [١٦٧] غَيْرَةُ الْحَقِّ عَلَى أَوْلِيَائِهِ مِنْ سُكُونِ غَيْرِهِ فِي قُلُوبِهِمْ
وَسُغْلِهِمْ بِالْغَيْرِ عَنْهُ هُوَ الْمَوْجِبُ لِقَضَاءِ مَا تَهَمَّمُوا بِهِ ٢٥٧
- بَابُ (١٤) ٢٥٩
- قَاعِدَةٌ [١٦٨] انْفِرَادُ الْحَقِّ تَعَالَى بِالْكَمَالِ قَاضٍ بِثُبُوتِ النَّقْصِ لِمَا سِوَاهُ ٢٦١
- قَاعِدَةٌ [١٦٩] الْفَقْرُ وَالْغِنَى وَصَفَانِ وَجُودِيَّانِ ، يَصِحُّ اتِّصَافُ الْحَقِّ بِالثَّانِي
مِنْهُمَا دُونَ الْأَوَّلِ ٢٦٢
- قَاعِدَةٌ [١٧٠] مِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْغِنَى بِاللَّهِ فَتَظْهَرُ عَلَيْهِ الْكِرَامَاتُ ٢٦٢
- قَاعِدَةٌ [١٧١] مِلْكُ الْعَبْدِ لِمَا بِيَدِهِ مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ لَهُ ٢٦٣

- قَاعِدَةٌ [١٧٢] الزُّهْدُ فِي الشَّيْءِ: بُرُودَتُهُ عَنِ الْقَلْبِ حَتَّى لَا يَتَغَيَّرَ فِي
وُجُودِهِ وَلَا فِي عَدَمِهِ..... ٢٦٥
- قَاعِدَةٌ [١٧٣] مَا دُمَّ لَا لِذَاتِهِ فَقَدْ يُمْدَحُ لَا لِذَاتِهِ..... ٢٦٦
- قَاعِدَةٌ [١٧٤] لَا يُبَاحُ مَمْنُوعٌ لِدَفْعِ مَكْرُوهٍ..... ٢٦٧
- قَاعِدَةٌ [١٧٥] إِفْرَادُ الْقَلْبِ لِلَّهِ تَعَالَى مَطْلُوبٌ بِكُلِّ حَالٍ..... ٢٦٩
- قَاعِدَةٌ [١٧٦] إِذَا صَحَّ أَصْلُ الْقَصْدِ فَالْعَوَارِضُ لَا تَضُرُّ..... ٢٧٠
- قَاعِدَةٌ [١٧٧] قَصْدُ نَفْسِي الْخَوَاطِرِ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِهَا يَزِيدُهَا تَمْكِينًا
فِي النَّفْسِ..... ٢٧١
- قَاعِدَةٌ [١٧٨] إِظْهَارُ الْعَمَلِ وَإِخْفَاؤُهُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِخْلَاصِ مُسْتَوٍ..... ٢٧٢
- قَاعِدَةٌ [١٧٩] الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَاهَنَةِ وَالْمُدَارَاةِ الْهَدِيَّةِ وَالرَّشْوَةِ..... ٢٧٣
- بَابُ (١٥)..... ٢٧٥
- قَاعِدَةٌ [١٨٠] الْخُلُقُ: هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ تَنْشَأُ عَنْهَا الْأُمُورُ بِسُهُولَةٍ..... ٢٧٧
- قَاعِدَةٌ [١٨١] الْأَخْلَاقُ النَّفْسَانِيَّةُ لَا تَتَغَيَّرُ بِالْعَوَارِضِ الْخَارِجَةِ..... ٢٧٧
- قَاعِدَةٌ [١٨٢] مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ النَّفُوسُ فَلَا يَصِحُّ انْتِفَاؤُهُ عَنْهَا..... ٢٧٨
- قَاعِدَةٌ [١٨٣] مَعْنَى الْحَسَدِ يَرْجِعُ إِلَى الْمُضَايَقَةِ..... ٢٧٨
- قَاعِدَةٌ [١٨٤] دَفْعُ الشَّرِّ بِمِثْلِهِ مُثِيرٌ لِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ عِنْدَ ذَوِي النَّفُوسِ..... ٢٧٩
- قَاعِدَةٌ [١٨٥] التَّأْدِيبُ عِنْدَ تَعَيُّنِ الْحَقِّ إِمَّا لِحِفْظِ النَّظَامِ، أَوْ لَوْجُودِ
الرَّحْمَةِ فِي حَقِّ مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ..... ٢٨٠
- قَاعِدَةٌ [١٨٦] الْغَضَبُ جَمْرَةٌ فِي الْقَلْبِ تَلْهَبُ عِنْدَ مُثِيرِهَا مِنْ حَقِّ أَوْ
بَاطِلٍ..... ٢٨٠

- قَاعِدَةُ [١٨٧] نَفْيُ الْأَخْلَاقِ الذِّمِّمَةِ بِالْعَمَلِ بِضِدِّهَا عِنْدَ اعْتِرَاضِهَا ٢٨٢
- قَاعِدَةُ [١٨٨] الْعَافِيَةُ: سُكُونُ الْقَلْبِ وَهُدُوؤُهُ ٢٨٢
- قَاعِدَةُ [١٨٩] مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْخَارِجِ الْحِسِّيِّ مِنَ الْمَصَارِّ فَاعْتِبَارُهُ
مُشَوِّشٌ لِعَيْرِ فَائِدَةٍ ٢٨٣
- قَاعِدَةُ [١٩٠] تَمَامُ الشَّيْءِ مِنْ وَجْهِ ابْتِدَائِهِ، وَلِلْوَارِثِ مِنَ التَّسْبَةِ عَلَى قَدْرِ
مَوْرُوثِهِ وَإِرْثِهِ مِنْهُ ٢٨٣
- قَاعِدَةُ [١٩١] اكْتِسَابُ الْأَخْلَاقِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا بِنُزُولِ ضِدِّهَا مُتَعَدِّزٌ ٢٨٤
- بَابُ (١٦) ٢٨٥
- قَاعِدَةُ [١٩٢] إِقْرَارُ الْمَرْءِ بِعَيْبِهِ وَبِنَعَمِ اللَّهِ عَلَيْهِ دُونَ تَتَبُّعِ ذَلِكَ بِتَفَاصِيلِهِ
يَرِيدُ فِي جُرْأَتِهِ ٢٨٧
- قَاعِدَةُ [١٩٣] فَائِدَةُ التَّدْقِيقِ فِي عُيُوبِ النَّفْسِ وَتَعَرُّفِهَا وَتَعَرُّفِ دَقَائِقِ
الْأَحْوَالِ مَعْرِفَةُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ وَتَوَاضُّعِهِ لِرَبِّهِ ٢٨٧
- قَاعِدَةُ [١٩٤] تَمْيِيزُ الْخَوَاطِرِ مِنْ مُهِمَّاتِ أَهْلِ الْمُرَاقَبَةِ لِنَفْيِ الصَّوَارِفِ
عَنِ الْقُلُوبِ ٢٨٨
- بَابُ (١٧) ٢٩١
- قَاعِدَةُ [١٩٥] التَّأَثُّرُ بِالْأَخْبَارِ عَنِ الْوَقَائِعِ أَمْ لِسَامِعِهَا مِنَ التَّأَثُّرِ بِغَيْرِهَا ٢٩٣
- قَاعِدَةُ [١٩٦] مَنْ أَثْبَتَ مَزِيَّةَ نَفْسِهِ وَجَحَدَ مَزِيَّةَ غَيْرِهِ كَانَ مُطْلَقًا ٢٩٤
- قَاعِدَةُ [١٩٧] الْمَسْبُوقُ بِقَوْلٍ إِنْ نَقَلَ بِاللَّفْظِ تَعَيَّنَ الْعَزْوُ لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا كَانَ
مُدَلِّسًا ٢٩٥



- قَاعِدَةٌ [١٩٨] مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ لِتَوْصِيلِ الْمَعْنَى لِأَزْمٍ، كَمُرَاعَاةِ الْمَعْنَى فِي حَقِيقَةِ اللَّفْظِ ٢٩٦
- قَاعِدَةٌ [١٩٩] دَاعِيَةُ الرَّمْزِ قَلَّةُ الصَّبْرِ عَنِ التَّعْيِيرِ لِقُوَّةِ نَفْسَانِيَّةٍ لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا السُّكُوتُ ٢٩٧
- قَاعِدَةٌ [٢٠٠] الْعِلْمُ بُرْهَانُهُ فِي نَفْسِهِ، فَمُدَّعِيَةٌ مُصَدِّقٌ بِاخْتِبَارِهِ مُكَذَّبٌ بِاخْتِلَالِهِ ٢٩٩
- قَاعِدَةٌ [٢٠١] لَا حَاكِمَ إِلَّا الشَّارِعُ، فَلَا تَحَاكُمَ إِلَّا لَهُ ٣٠٠
- بَابُ (١٨) ٣٠٣
- قَاعِدَةٌ [٢٠٢] طَلَبُ التَّحَقُّقِ بِالْصِّدْقِ يَقْضِي بِالْإِسْتِزْسَالِ مَعَ الْحَرَكَاتِ فِي عُمُومِ الْأَوْقَاتِ دُونَ مُبَالَاةٍ بِغَيْرِ الْوَاجِبِ وَالْمُحَرَّمِ ٣٠٥
- قَاعِدَةٌ [٢٠٣] النَّظَرُ لَصَرْفِ الْحَقِيقَةِ مُخِلٌّ بِوَجْهِ الطَّرِيقَةِ ٣٠٥
- قَاعِدَةٌ [٢٠٤] مُطَالَبَةُ الشَّخْصِ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ، وَمُخَاطَبَتُهُ بِمَا تَقْتَضِيهِ وَجُوهُ أَصْلِهِ ٣٠٦
- قَاعِدَةٌ [٢٠٥] مَطْمَحُ نَظَرِ الْقَوْمِ مَا يَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى مَوْلَاهُمْ ٣٠٧
- قَاعِدَةٌ [٢٠٦] الْعِبَادَاتُ كُلُّهَا جَمْعٌ وَنُورٌ، وَالْمَعَاصِي كُلُّهَا وَالْمَكْرُوهَاتُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا تَفْرِيقٌ وَظُلْمَةٌ ٣٠٨
- بَابُ (١٩) ٣٠٩
- قَاعِدَةٌ [٢٠٧] كُلُّ صُوفِيٍّ أَهْمَلُ أَحْوَالِهِ مِنَ النَّظَرِ لِمُعَامَلَةِ الْخَلْقِ كَمَا أَمَرَ فِيهَا، وَصَرَفَ وَجْهَهُ نَحْوَ الْحَقِّ دُونَ نَظَرٍ لِسُنَّتِهِ فِي عِبَادِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ غَلْطٍ فِي أَعْمَالِهِ ٣١١

- قَاعِدَةٌ [٢٠٨] كَثُرَ الْمُدَّعُونَ فِي هَذَا الطَّرِيقِ لِعُزْبَتِهِ، وَبَعُدَتْ الْأَفْهَامُ عَنْهُ
لِدَقَّتِهِ ٣١١
- قَاعِدَةٌ [٢٠٩] لَمَّا كَانَ الْفَقْهُ فِي عَمَلِهِ لَا يَصِحُّ التَّصَوُّفُ بِدُونِهِ، كَانَ
الْتِرَائِمُ مَعَ صِدْقِ الْقَصْدِ بِهِ مُحْصَلًا لَهُ ٣١٢
- قَاعِدَةٌ [٢١٠] وَجُودُ الْجَحْدِ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِ الْمَجْحُودِ أَوْ نَوْعِهِ؛ لِتُفُورِ
الْقَلْبِ عَنْهُ ٣١٣
- قَاعِدَةٌ [٢١١] إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ إِمَّا أَنْ يَسْتَنْدَ لِاجْتِهَادٍ، أَوْ لِحَسْمِ ذَرِيعَةٍ ٣١٤
- قَاعِدَةٌ [٢١٢] تَعْرِيفُ الْعُيُوبِ مَعَ السَّتْرِ نَصِيحَةٌ، وَمَعَ الْإِشَاعَةِ وَالْهَتَكِ
فَضِيحَةٌ ٣١٤
- قَاعِدَةٌ [٢١٣] حِفْظُ الْأَذْيَانِ مُقَدَّمٌ عَلَى حِفْظِ الْأَعْرَاضِ فِي الْجُمْلَةِ ٣١٦
- قَاعِدَةٌ [٢١٤] كَتَبَ حَدَرَ النَّاصِحُونَ مِنْهَا ٣١٦
- بَابُ (٢٠) ٣١٩
- قَاعِدَةٌ [٢١٥] دَوَاعِي الْإِنْكَارِ عَلَى الْقَوْمِ ٣٢١
- قَاعِدَةٌ [٢١٦] النَّسْبَةُ عِنْدَ تَحَقُّقِهَا تَقْتَضِي ظُهُورَ أَثَرِ الْإِنْتِسَابِ ٣٢٢
- قَاعِدَةٌ [٢١٧] مَا أُفِّ مِنْ الْكُتُبِ لِلرَّدِّ عَلَى الْقَوْمِ فَهُوَ نَافِعٌ لِلتَّحْذِيرِ مِنَ
الْعَلَطِ ٣٢٢
- قَاعِدَةٌ [٢١٨] تُعْتَبَرُ دَعْوَى الْمُدَّعِي بِنَتِيجَةِ دَعْوَاهُ ٣٢٣
- قَاعِدَةٌ [٢١٩] بَوَاعِثُ الْعَمَلِ ٣٢٤
- بَابُ (٢١) ٣٢٧
- قَاعِدَةٌ [٢٢٠] قَاعِدَةُ التَّحْقِيقِ لَيْسَ إِلَّا سَابِقَةُ التَّوْفِيقِ ٣٢٩



الصفحة	القاعدة
٣٣٠.....	قَاعِدَةُ [٢٢١] الغَفْلَةُ عَنْ مُحَاسَبَةِ النَّفْسِ تُوجِبُ غَلَطَهَا فِيمَا هِيَ فِيهِ
٣٣١.....	قَاعِدَةُ [٢٢٢] إِقَامَةُ الْوَرْدِ فِي وَقْتِهِ عِنْدَ إِمْكَانِهِ لَازِمٌ لِكُلِّ صَادِقٍ
٣٣٢.....	قَاعِدَةُ [٢٢٣] عِلَامَةُ الْحَيَاةِ الْإِحْسَاسُ بِالْأَشْيَاءِ
٣٣٣.....	قَاعِدَةُ [٢٢٤] تَعْظِيمُ مَا عَظَّمَ اللَّهُ مُتَعَيِّنٌ
٣٣٥.....	خَاتِمَةٌ

*** ** *

